جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلّية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

رقم التصنيف:
...../...../...../...../

السنة:.....

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي

تخصص: النحو العربي

المصطلحات اللغويّة في كتاب الخصائص لابن جنّي
- دراسة تحليليّة -

إعداد الطالب:

سليم عواريب

نوقشت وأجيزت علنا في:2014/12/10م أمام اللجنة المكونة من :

أ. عبد المجيد عيساني	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيساً
أ. أحمد بلخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مقرراً
أ. بوبكر حسيني	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشاً
أ. عز الدين صحراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنة	مناقشاً
د. عادل محلو	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشاً
د. عمار ربيح	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشاً

السنة الجامعية: 1435هـ-1436هـ /2014م-2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ
ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ
﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾

صدق الله العظيم

[الشعراء/192…195]

مقـــدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً والصلاة والسلام على رسوله نبيّنا الأمين محمد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

المصطلحات مفاتيح العلوم والفنون وأبواب المعرفة ومداخلها، إذ لا يتأتّى لأيّ دارس كان أن يطلب علماً مّا ،ويبحث فيه من دون أن يحيط بمصطلحاته المتداولة فيه ،فهي تمثّل العلم نفسه، ذلك أنّ العلم لا يستقيم إلاّ إذا كان له منهج ومصطلحات خاصّة به، تضبط معانيه وتحدّد دلالاته ،وهو هدف الباحث المنشود.

ولقد أولى العلماء العرب للمصطلح أهميّةً وعنايةً بالغتين منذ أن عرفوا اللغة العربية واشتغلوا بها، ذلك أنّ المصطلحات والعلم توأم يولدان معاً ،لا يوجد أحدهما دون الآخر ،فبها تتحدّد تلك العلوم وتندرج ضمن العلمية، ولولا المصطلحات لما قامت حضارة وثقافة، ومن ثمّة فقد أدرك العرب القدامى هذا الأمر وسبقوا إلى التأليف في هذا العلم من دون أن يسموه بالعلمية، من ذلك كتاب مفاتيح العلوم للخوارزمي وكشّاف اصطلاحات الفنون للتهانوي و التعريفات للجرجاني و غيرها ،لاسيّما ماجُسِّد من منظومات اصطلاحية لغوية في مؤلفات اللغويين والنحاة على مرّ الأزمان والفترات بَلْهَ فترة القرن الرابع الهجري ؛وهي الفترة التي أخصبت فيها الدراسة المصطلحية بشتّى أنواعها، واضطلع بتأصيلها جهابذة اللغة من أمثال أبي الفتح عثمان ابن جني.

وإن كان ابن جني قد عُرِفَ بين جمهور الباحثين والدارسين بصفته عالماً في الأصوات وصرفياً وبلاغياً،فإنّه قلّما يُشار إلى أنّه باحث في علم الاصطلاح يتجاوز حدود القاعدة النحوية والصرفية والبلاغية إلى البحث في وضع الألفاظ وصوغ المصطلحات، وهذا إيذان بأنّ فكرة المصطلح وموضوعاته كانت موجودة في زمنه ولم يكن علم المصطلح معروفاً بعدُ ؛لأنّ مرحلة تصنيف العلوم تأتي متأخّرة عن موضوعاته وأبحاثه، فبهذا فقد بلغ ابن جني ما لم يبلغه غيره من اللغويين القدامى ،إذ إنّه أحاط باللغة من كلّ جوانبها الاصطلاحية والصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والدلالية، بل بناها بناءً مذهلاً.

لذا فقد كان من اهتمامنا و طموحنا العلمي أن نعرف ابن جني المصطلحي أولاً،من خلال كتاب له عُني بالبحث في موضوعات المصطلح وهو كتاب الخصائص ،ثمّ ما وجدناه من دراسات انصبّ تركيزها على دراسة المصطلح النحوي فقط أو الصوتي أو اللغوي أو البلاغي فقط ، على أنّ المصطلح النحوي قد نال حظاً وافراً من الدراسة في مقابل مصطلحات علوم اللغة الأخرى، وهذا حالنا أيضاً فقد أنجزت بحث الماجستير في مصطلحات أصول النحو عنده ،ووجدت أنّ الدراسة المصطلحية عند ابن جني في حاجة إلى دراسة شاملة أكثر،كما أنّ حصر مصطلحات علم لغوي ما لا يعطي صورة واضحة عن الفكر اللغوي عند العلماء العرب ،أضف إلى ذلك ما رأيناه من تداخل للمصطلحات بين علوم اللغة كإقحام مصطلحات بلاغية وصوتية ضمن المصطلحات اللغوية أو دراسة مصطلحات صرفية ضمن النحو أو العكس وهلم جراً.

كما رأينا أنّه من الضرورة بمكان – ونحن ندرس المصطلح – أن نكشف عن تلك العلاقة الكامنة الموجودة بين اللغة العربية والعلوم الدينية الأخرى من خلال تأثّر علمائنا بعلوم أخرى في صياغة المصطلح اللغوي بعامة كتأثرهم بعلم الفقه والكلام والمنطق، وهو ما يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة،لذا كانت الحاجة ملحة لدراسة المصطلحات اللغوية كلّها بما فيها البلاغية فارتأينا أن نسم بحثنا "**المصطلحات اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني – دراسة تحليلية –**" ،وهو ما قلت دراسته سوى ما جاء في بعض المقالات والأبحاث كالمصطلح اللغوي عند ابن جني في كتابه الخصائص لمحمود عبد الله فجّال ،الذي تطرّق فيه إلى بعض المصطلحات التي عدّها لغويةً كلّها دون الفصل بين مجالات تخصصها،أمّا في عنوان بحثنا فالمقصود باللغوية أمران:المصطلحات اللغوية الخاصة بكلّ علم والمصطلحات العامة.

ونحسب أنّ أهمية هذه الدراسة تكمن في أمرين ،الأول يتّصل بنوع الدراسة وهو التركيز على دراسة مصطلح اللغة العربية كلّه عند ابن جني ،و هو وإن وُجِدَ فيكاد يكون في علم واحد من علوم اللغة ،والثاني يتّصل بمنهج دراسة المصطلحات ومعالجتها وسنبيّن ذلك.

كما ترجع أهمية الدراسة ــ وهو ما دفعني إلى البحث فيها ــ إلى الكشف عن المنظومة الاصطلاحية التراثية التي اضطلع بها ابن جني في القرن الرابع الهجري

،وتأصيل الظاهرة المصطلحية في التراث ،ومناقشة الأفكار والتصوّرات المصطلحية عند ابن جني ،واعتبارات اختيارها ووضعها، وأبعادها المختلفة،إذ ثبت أنّه قد وضع مصطلحات عدّة ،وأنّ كتابه الخصائص قد عُني ـ في جانب من مباحثه ـ بموضوعات المصطلح وصياغتها عناية غير مباشرة تبعاً للفكر اللغوي العربي وقتذاك،الأمر الذي دفعنا إلى استجلاء قضايا الاصطلاح عند القدامى وإسهاماتهم فيها وبخاصةٍ عندما أدركنا أنّ معظم الأبحاث التي أُنجزت في المصطلح كانت تُعنى بقضايا المصطلح الحديث فوددنا أن نسبر المنظومة الاصطلاحية لابن جني في التراث ،ليتسنّى لنا فهم نمط تعامله مع المادة اللغوية صوتها وصرفها ونحوها وحتى بلاغتها من خلال مفاتيحها أو مصطلحاتها،هذا من جهة، ونرى من جهة أخرى كيف استفاد الدرس اللغوي الحديث من مفاهيم ابن جني التي ما فتئ يوظّف لها مصطلحات مغايرة.

ومن أجل أن نصل إلى أهداف هذه الدراسة سعينا للإجابة عن إشكالات عديدة نذكر منها:

1- ؟كيف تعامل اللغويون مع المصطلح اللغوي قبل القرن الرابع الهجري؟،وما طبيعة وضعه الأولى

2- كيف كان ابن جني يصوغ مصطلحاته ،وعلام اعتمد في ذلك؟

3-ما هي أبعاد اختيار المصطلح لدى ابن جني ،وما الاعتبارات التي كان يراعيها في الاختيار؟

4-ما أثر استعمال المصطلح اللغوي عند ابن جني في من جاء بعده؟

ولقد اقتضى البحث ــ والحال هذه ــ أن نقسّمه على قسمين قسم نظري أسّسنا فيه لقضايا المصطلح وبداياته ،أمّا القسم الثاني فكان تطبيقياً عرضنا فيه لمنظومة اصطلاحية لغوية احتوى عليها كتاب الخصائص فآثرنا أن يكون البحث على مقدمة و تمهيد و أربعة فصول وخاتمة.

تطرّقت في التمهيد إلى أهميّة الدراسة المصطلحية ،وحاجة العلم لها منذ ظهوره وإلى إسهام الباحثين في إنجاز الأبحاث التي عُنيت بالمصطلح ،وكذا اهتمام المجامع اللغوية العربية واضطلاعها بالنهوض قُدماً بهذا الميدان .

وتناولنا في الفصل الأوّل مسائل وقضايا تتّصل رأساً بالاصطلاح ،إذ يعدّ هذا الفصل بمثابة الدليل المنهجي للبحث من خلال ضبط بعض المفاهيم الأساسيّة التي شكّلت العنوان الرئيس للبحث ،فبدأت بتحديد كلمة "مصطلح" في اللغة العربية وفي الدراسات الأوربية الحديثة وكذا التفريق بين كلمتي" مصطلح واصطلاح" ودلالة كلّ منهما عند اللغويين واستعمالاتهما وعلاقتهما بمرادفاتهما في التراث العربي ،ثمّ حدّدت كلمة "لغة" عند اللغويين وعمدنا إلى التفريق بينها وبين اللسان واللهجة فاقتضت منهجية البحث أن نبين عنهما لاستكناه معناهما ومن ثمّة فَهْم مداخل البحث بدقة ،ثم تطرّقت بعد ذلك إلى التعريف بكتاب الخصائص تعريفاً موجزاً من حيث الشكل والمنهج والمضمون ،و تناولنا بعد ذلك علم المصطلح إذ تقتضي دراسة مصطلحات مّا التعرّف على هذا العلم الذي يقوم على أصول وقواعد منهجية فتطرّقت بالدراسة والتحليل إلى ارهاصات هذا العلم في التراث وتعامل ابن جني بصفة خاصة مع قضايا وثيقة الصلة بالاصطلاح ناهيك عمّا عُرِفَ به ابن جني بحديثه عن نشأة هذه اللغة، وهي دلائل على عنايته بالاصطلاح ، ثم عرضت أهمّ تسميات هذا العلم التي تُتَداول في الدراسات اللغوية الحديثة دون أن ننسى تقاطع بعض العلوم اللغوية الحديثة بعلم المصطلح.

أمّا الفصل الثاني فخصصناه للتمهيد لما يليه من مباحث مصطلحية، لذا تطرّقت فيه لعرض المصطلح اللغوي ووضعه واختلافه عند أهمّ اللغويين والنحاة والبلاغيين، وبعد التمهيد لهذه المسألة بدأت بأبي الأسود الدؤلي ثم الخليل وسيبويه ثمّ الفراء ثمّ المبرد فابن السراج فأبي علي الفارسي وأخيراً الخوارزمي غير منحازين إلى مذهب أو مدرسة ،وكان سبب هذا الاختيار راجعاً إلى محاولة استيفاء كلّ الحقب التاريخية التي سبقت القرن الرابع الهجري ليتسنى لنا التعرّف على سيرورة المصطلح اللغوي قبل ابن جني وظروف تكوينه واختياره فشملت الدراسة المصطلح الصوتي ثمّ المصطلح النحوي والصرفي ثمّ المصطلح البلاغي عند كلّ عالم وختمنا علماءنا بالخوارزمي لأنّه خصّص للمصطلح كتاباً كاملاً في الفترة التي سبقت ابن جني أسماه مفاتيح العلوم فرأينا أنّه من الإجحاف بمكان أن نغمطه حقّه من هذا البحث.

وأمّا الفصل الثالث فتطرّقنا فيه للمصطلحات اللغوية الخاصّة في كتاب الخصائص وأطلقنا عليها لفظ الخاصة لأنّها تخصّ علماً بعينه فالمصطلحات الصوتية هي

مصطلحات خاصة بالجانب الصوتي وهكذا مع المصطلحات النحوية والصرفية والبلاغية ،وبدأت بالمصطلحات الصوتية مراعاة لترتيب مستويات اللغة وقسمت تلك المصطلحات إلى ما يتصل بصفات الأصوات وما يتصل بالصوامت ثم ما يتصل بالصوائت ،ورتبت المصطلحات ضمن كلّ قسم من الأقسام الثلاثة ترتيباً ألفبائياً أحياناً وترتيباً موضوعياً أحياناً أخرى إذ وجدنا أنّ من المصطلحات ما يتصل ببعضه بعضٍ بحيث يتعذّر دراسة أحدهما بمنأى عن الآخر كالنبر والتنغيم مثلاً كما أقحمنا مصطلح الجوار إلى جانب الأصوات لأنّه بدا لنا ـ كما بدا لغيرنا ـ أنّه يتعلّق بالظواهر الصوتية أكثر من تعلقه بالظاهرة النحوية ،ثمّ يلي هذه الدراسة دراسة مصطلحات النحو والصرف وشملت دراسة مصطلحات النحو مصطلحات أصول النحو كذلك فبدأتُ بدراسة مصطلحات النحو وكان مصطلح "النحو" في طليعتها إذ خصّه ابن جني بباب في بداية كتابه يليه مصطلح الإعراب ثم البناء وذلك لأبيّن تصوّر ابن جني للنحو أولاً قبل الخوض في مفاهيم مصطلحات النحو الأخرى ،وقد اقتصرنا على المصطلحات الواضحة مفاهيمها عند ابن جني وهكذا الأمر مع كلّ المصطلحات الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية،وبعد المصطلحات النحوية تطرّقنا إلى المصطلحات الصرفية ،ثمّ إلى مصطلحات أصول النحو بإضافة مصطلحات أخرى على دراستنا السابقة كإدراج العلّة وترافع الأحكام والمنزلة بين المنزلتين ،وحذف أخرى كالتقاود والاحتجاج والاستدلال وغيرها،إذ اتّضح أنّ هناك مصطلحات كان من الأَوْلَى أن تدرج ضمن المصطلح الأصولي ،وأنّ هناك مصطلحات قد يغني عنها ذكر مصطلحات أخرى ،ثمّ تطرّقنا إلى دراسة المصطلحات الخاصة بالجانب البلاغي، وقد أقحمنا الجانب البلاغي إيماناً منّا بطبيعة العلاقة بين البلاغة والصوت والنحو والصرف إذ كلٌّ منها يلتقي عند البحث عن علاقة اللفظ بالمعنى ،ولأنّ البلاغة والفصاحة هي انسجام الأصوات وسلامة الصيغة واشتقاقاتها ،وصحّة التركيب والتأليف،لذا رأينا أنّ البلاغة جزءٌ لا يتجزأ من هذه اللغة ،ومستوى من مستوياتها التي لا تنفكّ عنها ،وقد جمعها العلماء قديماً إلى جانب علوم اللغة الأخرى في مصنّف واحد ومن ثمّة فتناول مصطلحات علم البلاغة إلى جانب مصطلحات الصوت والصرف والنحو لَتكريسٌ لطبيعة تلك العلاقة وذلك التكامل كما يبدو لنا،وقد قسمنا هذا الجانب

ثلاثة أقسام مصطلحات علم المعاني ومصطلحات علم البيان ومصطلحات علم البديع وقد حاولنا أن نضع كل مصطلح ضمن علمه الذي نراه مناسباً له .

وفي الفصل الرابع تناولنا المصطلح اللغوي العام ونقصد بالمصطلح اللغوي المصطلح الذي ليس له علاقة مباشرة بأحد العلوم الأربعة أو الذي ينتمي إلى الظواهر اللغوية عموماً ،فرتّبنا تلك المصطلحات ترتيباً ألفبائياً بعد تقديم مصطلحي القول والكلام بوصفهما مدخلاً للكلام وما يتألف منه ،وسوف نعمدُ من حين إلى آخر إلى تجلية ما يقابل مفاهيم ابن جني في الدراسات اللغوية الحديثة ؛أي أنّه قد اُستُبدل مصطلحه وبقي مفهومه على حاله وهو ما رأينا أن نقحمه في الدراسة ـ وقد دُرِسَ في بحوث عدّة ـ ليتّضح تأثير تراث ابن جني المصطلحي في الدرس الحديث ،وقد جاءت تلك المصطلحات اختصاراً لعبارات طويلة استخدمها ابن جني للتعبير عن فكرته أو ما يسمى بالمصطلحات العبارية ،كما أنّنا درسنا الحذف إلى جانب اللغة لا البلاغة لأنّ ابن جني كان يدرسه ضمن الظاهرة اللغوية عموماً مجرّداً من صبغته البلاغية، وهي عادة ابن جني في تعامله مع معظم الظواهر اللغوية.

وقد فرضت علينا طبيعة البحث أن نسير على وفق المنهج المناسب لها فكان ينبغي لنا أن نوظّف منهجين: المنهج الوصفي والمنهج التاريخي ،وهما سبيلا الدراسة المصطلحية ،وبخاصّةٍ المنهج الوصفي الذي عرضتُ في ضوئه للدراسة النظرية جلّها من خلال إقرار بعض المفاهيم التي تضمّنها البحث التي رأيت أنّه من الضروري أن أبيّنها وأكشف عنها وبخاصةٍ ما تعلّق بمفردات العنوان ،إذ هو مدخل الدراسة لاسيّما النظرية العامة للمصطلح ،معتمداً في ذلك كلّه على أداة التحليل.

وأمّا المنهج التاريخي فقد حاولنا من خلاله أن نتتبّع إرهاصات النظرية الاصطلاحية في التراث بداية من الرعيل الأوّل من اللغويين والنحاة وصولاً إلى ابن جني ثم من جاء بعده بشكل عام ،ثمّ رصد تطوّر دلالات بعض المصطلحات واستبدال مصطلح بآخر بشكل خاص.

ونظراً لأنّنا ننطلق أحياناً ـ في دراسة المصطلحات وتحليلها ـ من المعاني والمفاهيم التي تستفاد من السياق الاستعمالي للمصطلح للكشف عن اختيار مصطلح ما دون غيره فإنّنا اعتمدنا توظيف المنهج "الانمسيولوجي"(Onomasiologique)، ولا ريب ـ أيضاً ـ

أنّنا في أثناء عرضنا للمصطلحات اللغوية في مدونتنا سننطلق من المصطلحات (الدوال) للوصول إلى المفاهيم والمتصورات التي تدل عليها تلك المصطلحات لذا سنعتمد المنهج "السمسيولوجي" (Sémasiologique) لهذا عملت على أن تكون دراسة المصطلح على وفق المنهج الآتي:

1-تحديد المصطلحات لغة واصطلاحاً عند اللغويين ثم عند ابن جني.

2-تحديد أصل المصطلح ومصدره ومرادفاته.

3- البحث عن اعتبارات اختيار مصطلح دون آخر من حيث الشكل.

4-استنطاق بعض المفاهيم للكشف عن فكر ابن جني اللغوي ومؤثراته.

5-تبيّن التقاطع بين مفاهيم ابن جني اللغوية والدرس اللغوي الحديث وإحلال المصطلح الحديث مكان مصطلحات ابن جني.

ولقد حاولت جاهداً أن اتّبع نظاماً خاصاً في ترتيب المصطلحات من زاوية ما غير أنّ تداخل المصطلحات واتّصالها ببعضها بعضٍ ممّا شكّل نسقاً مصطلحياً معقداً جعلني ألجأ إلى ترتيب المصطلحات ألفبائياً أحياناً وترتيبها ترتيباً تصنيفياً موضوعياً أحياناً أخرى بغية الإيضاح والتبيّن.

وأمّا المصادر والمراجع التي رجعت إليها في إنجاز هذا البحث فكثيرةٌ ومتنوعةٌ تبعاً لتنوّع وسعة الموضوع ،أوّلها كتاب الخصائص لابن جني وهو مدونتنا ومعه كتب تراثية أُخَر نذكر منها كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي و كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء والمقتضب للمبرد والأصول في النحو لابن السراج، وكتاب الزجاجي الإيضاح في علل النحو ،وكتب أبي علي الفارسي منها الإيضاح والتكملة والبغدديات والحلبيات ،كما استعنت ببعض كتب التراجم منها بغية الوعاة للسيوطي والفهرست للابن النديم وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي وغيرها.

على أنّي استعنت أيضاً بأهم معاجم اللغة التي أصّلنا بها للمادة المصطلحية كتهذيب اللغة للأزهري ومقاييس اللغة لأحمد بن فارس والصحاح للجوهري ولسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروزأبادي .

وأمّا المصنّفات الحديثة فهي شتّى نكتفي بذكر أهمّها كعلم اللغة العام لفرديناند دي سوسير واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ،والأسس اللغوية لعلم المصطلح لفهمي

حجازي، والأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ،والتفكير اللساني في الحضارة العربية وقاموس اللسانيات للمسدي ، ،والمصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب لتوفيق قريرة وغيرها .

وفي ختام هذه المقدمة أشكر الله تعالى كما لا يفوتني أيضاً أن أسجّل امتناني وشكري العظيمين للمشرف الأستاذ الدكتور أحمد بلخضر على نصائحه وتوجيهاته وحرصه الشديد على إنجاز هذا العمل، كما أتقدم بالشكر لمن مدّ لي يد العون من قريب أو من بعيد.

واللهَ أسألُ أن يوفّقنا فإن أخطأنا فحسبنا أنّنا بشر يخطئ ويصيب ،ونسأله أن يلهمنا الرشد ويجنّبنا الزلل ويجعل جميع أعمالنا خالصةً لوجهه الكريم.

تمهيد

أهمية الدراسة المصطلحية:

إنّ الواقع الملموس في مجال المصطلح ودراسته مازالت تشكّل بؤرة اهتمام الدارسين والباحثين في ميادين مختلفة تيقناً منهم أنّ المصطلح أداة العلم ومفتاحه الذي لا مفرّ منه، ولم يكن هذا الاهتمام في يوم من الأيام رهين الزمن الحاضر فقط ،بل لقد ظفر المصطلح باهتمام العلماء والدارسين منذ البواكير الأولى لتأصيل العلوم التي دونت باللغة العربية في التراث العربي القديم، دون أن يقفوا على مشكلات صياغته أو الإشارة إلى العلم الذي يُعنى به، ولا يتصوّر عاقل أنّه يمكن أن يتكلم العالم أو يطرق العلم دون أن يكون هناك أداة أو وسيلة تؤدي ذاك الغرض المنوط بتلك الأداة وهي المصطلح ،وهو ما يفضي بنا إلى القول إنّ الدراسة المصطلحية وسيلة لفهم العلوم لا غاية لها، بل هو كالسياج للعلم «الذي يرسي حرماته رادعا إياه أن يلابس غيره وحاظراً غيره أن يلتبس به»[1].

لذا نجد أنّ الفكر الإنساني عموماً أدرك أهمية المصطلحات منذ ظهور الإرهاصات الأولى للحركة العلمية والثورة المعرفية التي هجمت دفعة واحدة، فانشغل الإنسان مؤلفاً كان أم مترجماً بوضع حدود تلك العلوم بغية فهمها فهماً دقيقاً ،ومن ثمّة أصبح للمصطلح أهمية بالغة في اكتساب العلوم وتحصيلها[2].

ولقد كانت الحاجة إلى المصطلح عموماً والمصطلح اللغوي على وجه الخصوص ملحة بعد نزول القرآن الكريم ،فما أحوج العرب المسلمين في القرون الأولى إلى شرح اللغة وتبسيطها ومن ثمّة فهم القرآن الكريم فهماً صحيحاً وتعليمه للأعاجم، ولقد كان العامل الديني من أهمّ العوامل التي دفعت بهم إلى الانشغال بذلك ،وبخاصة تفسيره والوقوف على غريبه ومعاني ألفاظه، وما كان للغويين والفقهاء والفلاسفة من دور في ذلك لذا تشير جلّ الدراسات المصطلحية إلى أنّ أوّل المصطلحات الإسلامية قد جاءت في القرآن الكريم ،وقد انتقلت دلالاتها بحيث أصبح لها معنى مختلف عمّا كانت عليه قبل

---

[1] – قاموس اللسانيات،عبد السلام المسدي ،عربي فرنسي فرنسي عربي،مع مقدمة في علم المصطلح،الدار العربية للكتاب،ص11

[2] – ينظر بحوث مصطلحية،أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي،بغداد،1427هـ–2006م، ص9

الإسلام نظراً للتغيير الذي مسّ الحياة العربية إثر مجيء الإسلام ،فنذكر من تلك الألفاظ على سبيل التمثيل لا الحصر: لفظ الصلاة والزكاة والصوم والجهاد والصدقة وغيرها[1].

وهكذا زادت وربت المصطلحات بتطوّر هذه اللغة واتّساعها وبظهور العلوم وأنماطها،وبفضل احتكاك اللغات والشعوب وبخاصةٍ في العصر العباسي العصر الذهبي الذي شهد نشاطاً علمياً لا نظير له حينما برزت التأليفات والترجمات في الأفق[2]،وقد زادت بفضل ذلك حاجة الإنسان أكثر إلى وضع مصطلحاته وأدواته التواصلية قصد تسمية مفاهيمه الخاصة بحياته كلٌ في ميدانه ومجاله[3]، شرط أن يتّفق عليه اثنان فصاعداً وأن يكون محصوراً«في علم أو فن بعينه»[4].

ولقد اضطلع محمد الخوارزمي(ت 387هـ) في القرن الرابع الهجري بمهمة رصد المصطلحات وتتبّعها وتصنيفها في كتابه مفاتيح العلوم ،وهو أقدم مصنّف اهتمّ بجمع مصطلحات العلوم وسوف نفرد له مبحثاً في الفصل الثاني .

إذن لامناص من استعمال العالم والدارس والباحث لمنظومته الاصطلاحية التابعة لمجاله وتخصصه ،يقول عبد السلام المسدي: « فمن ظنّ أنّ العالم قادر على أن يتحدّث في العلم بغير جهازه المصطلحي فقد ظلمه ما لا طاقة له به إلاّ أن يتواطأ على امتصاص روح العلم وإذابة رحيقه وهذا لمّا يصدق على كلّ معرفة تحتكم إلى أواصر العقل »[5].

فلا علم دون مصطلح ولا مصطلح دون علم، ذلك أنّ كل علم يصنع في بدايته معجماً لغوياً خاصاً به ،وهو ما يعرف بمنظومته الاصطلاحية الخاصة فيصبح كلّ مصطلح من تلك المصطلحات حاملاً لمعارف ذلك العلم[6].

---

[1] – ينظر الدراسات المصطلحية في التراث العربي،عائشة رماش،مجلة أعمال ملتقى اللغة العربية والمصطلح يومي 19،20، مايو 2002م،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية،جامعة باجي مختار عنابة،الجزائر2006م،ص300

[2] – ينظر المرجع نفسه،ص303

[3] –ينظر المصطلح اللساني المترجم، مدخل نظري إلى المصطلحات، يوسف مقران ،دار مؤسسة رسلان ،ط1،2007م ص39،40

[4] – بحوث لغوية ،أحمد مطلوب،دار الفكر عمان ،ط1، 1987م، ص167

[5] – قاموس اللسانيات ،ص16

[6]– ينظر قاموس اللسانيات،ص12

وتظهر أهمية الدراسات المصطلحية أكثر في العصر الحديث في إنجاز الأبحاث المختلفة التي تُعنى عناية مباشرة بالمصطلحات، اضطلعت بنشرها المجامع العلمية كالمجمع العلمي العراقي[1]،حيث شملت تلك الأبحاث مصطلحات علوم عدّة مكّنت الباحث بلا شكّ من فهم أدوات علمه.

وعُني مجمع اللغة العربية في دمشق بوضع أسس سلامة اللغة العربية من خلال جملة من التعديلات التي طالت الدواوين وكذا« تعريب الألفاظ وإرجاع الألفاظ التي حولت عن أصلها إلى العربية الفصيحة »[2].

وتكفّل مجمع اللغة العربية في القاهرة بوضع مصطلحات علمية كثيرة وألفاظ معاصرة[3]،فأسهمت هذه الدراسات وغيرها في إحياء المصطلحات القديمة واستحداث مصطلحات جديدة باستخدام وسيلة الاشتقاق والتعريب وغيرها من الوسائل الأخرى[4].

ولا ننسى أهميّة صوغ المصطلحات وجمعها في التعليم والتأليف باللغة العربية في شتى الميادين والعلوم ،وبخاصةٍ علم الرياضيات وذلك لتفادي صعوبة إيجاد « المصطلحات العربية المقابلة للمفاهيم العلمية الحديثة»[5]،الأمر الذي جرّهم إلى استخدام اللغات الأجنبية الأجنبية بدل اللغة العربية.

وهذا لم يمنع الباحثين من وضع قوائم لمصطلحات عديدة لعلوم كثيرة تفيد المؤلفين والباحثين والمدرسين باللغة العربية ،وتجنبهم الوقوع في إشكالية الترجمات الخاطئة والمتضاربة في عصرنا هذا[6].

هذا وقد راعى الباحثون في صوغ مصطلحاتهم عوامل منها:

---

[1] – ينظر بحوث مصطلحية،ص103

[2] – المرجع نفسه،ص31

[3] – ينظر المرجع نفسه،ص31

[4] – ينظر الدراسات المصطلحية في التراث العربي،ص296

[5] – مصطلحات الرياضيات الحديثة،محمد واصل الظاهر،اللسان العربي مجلة دورية للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب في العالم العربي يصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي جامعة الدول العربية الرباط المغرب الأقصى ،العدد الخامس ،ص200

[6] – ينظر المرجع نفسه،ص201

دقة المعنى ؛وهو ما ينشده علم المصطلح الحديث ،وسلامة اللغة ،وجمال التعبير دون الاستغناء عمّا هو قديم لذا يشترط الباحثون الرجوع إلى التراث ومصطلحاته المبثوثة في مؤلفاتهم ليتسنى لهم وضع مصطلحات جديدة لتوثيق الصلة والوشائج بين القديم والحاضر[1]؛لأنّ المصطلح التراثي هو الأصل، ولا يمكن بأيّ حال فهم الجديد ما لم يفهم القديم فضلاً عن ضياع جهود القدماء وضياع ثروة مصطلحية هائلة لاسيّما وأنّ بعضاً من تلك المصطلحات قد وُصفت بالدقّة[2]،لذلك عمل العلماء والباحثون على إعطاء المصطلح القديم مكانة راقية لما يتميز به من الدقّة والسلامة اللغوية فمن بين ما أوصت به إحدى المجامع العلمية هو:

1- « التزام ما استعمل أو ما استقرّ قديماً من مصطلحات علمية وعربية وهو صالح للاستعمال الجديد».

2- تفضيل مصطلحات التراث العربي على المولدات والمحدثات أمّا ما يخصّ المصطلح المنحوت فقد قرّروا عدم جواز النحت إلاّ إذا لم يعثر « على لفظ عربي قديم واستنفاد وسائل اللغة من اشتقاق ومجاز واستعارة لغوية وترجمة »[3]،وذلك إيمان منهم بقدرة المصطلح القديم على استيعاب مظاهر الحياة الجديدة[4].

إذن من خلال هذا نقول إنّ الدراسة المصطلحية سمة حضارية وثورة علمية زامنت ظهور اللغة وصاحبت تفكير العقل الإنساني وبنت العلوم والمعارف وأضحت هاجساً كبيراً شغل بال العلماء والباحثين ،وليس هناك علمٌ حُفَّ باهتمام الدارسين أكثر من علم المصطلح ولا أدلّ على ذلك ممّا أشرنا إليه وهو قطرة من فيض.

---

[1] – ينظر مصطلحات الرياضيات الحديثة،ص201

[2] – ينظر نفسه،ص201

[3] – بحوث مصطلحية،ص188

[4] – ينظر المرجع نفسه،ص191

الفصل الأول

مفاهيم العنوان وقضايا المصطلح

1- شرح أولي لمفاهيم العنوان:

1-1-تحديد مفهوم كلمة (مصطلح)

1-2-تحديد مفهوم كلمة (لغة)

1-3-كتاب الخصائص :دراسة من حيث الشكل والمنهج والمضمون

أ- من حيث الشكل

ب- من حيث المنهج والمضمون

2- علم المصطلح تأسيس نظري

1- شرح أولي لمفاهيم العنوان:

1-1-تحديد مفهوم كلمة مصطلح:

إنّ لفظة "المصطلح" ومرادفاتها قديمة العهد وردت في طيّات مصنّفات قديمة عدّة، سواءٌ أكانت تلك المرادفات مشتقّة من المادة نفسها أم أنّها تشترك معها في المعنى فقط ،وهو ما سنشير إليه في مكانه ؛أعني مرادفات المصطلح، أمّا بالنسبة للمشتقات فهناك(المصطلح والاصطلاح والمصطلحية والمصطلحاتية والاصطلاحية والمصطلحيات)[1]،كما تتجاذبه من حيث العلمية تعبيرات أُخر كقولهم: (علم المصطلح ،فقه المصطلح ،صناعة المصطلح)وغيرها ممّا سنوضحه ونجلي دلالاته بحول الله ،غير أنّ الثنائية التي أثارت جدلاً كبيراً بين أوساط العلماء والدارسين هي مصطلح واصطلاح اللتان وردتا جنباً إلى جنبٍ في العديد من المؤلفات والكتب.

1-1-1-المصطلح: إذا ما بحثنا عن جذر هذا المصطلح اللغوي سنجده ينحدر من الجذر صَلَحَ ،والصَلاَحُ كما يقول ابن منظور في لسان العرب:« الصلاحُ:ضِّدُ الفَسَاد والإِصلاَحُ نقيضُ الإفسَادِ والمَصْلَحَةُ: الصَلاَحُ والمَصلَحَةُ واحِدَةُ المَصَالِح والاسْتِصلاَحُ نقيضُ الاسْتِفسَاد، وَأَصلَحَ الشَيْءَ بَعْدَ فَسَادِه :أَقَامَهُ والصُلْحُ:السِلْمُ: وقَدْ اصْطَلَحُوا وصَالَحُوا وتَصَالَحُوا واصّالَحُوا مشدّدَة الصَادِ قَلَبُوا وأَدْغَمُوهَا في الصَادِ بمَعْنًى وَاحِدٍ»[2] ،ونجد المعنى نفسه في معجم مقاييس اللغة لابن فارس ؛أي« يَدلُّ عَلَى خِلَافِ الفَسَادِ يُقَالُ صَلَحَ الشَيْءُ يَصْلُحُ صَلَاحًا»[3].

فالمعنى اللغوي العام الذي يستفاد من تلك المعاني هو الصلاح الذي هوضدّ الفساد ولم تورد تلك المعاجم القديمة معنى المصطلح/الاصطلاح الذي استقرّ عليه فيما بعد، على الرغم من أنّها أوردت الصيغة المشتقة من الفعل(صَلَحَ) كما في قول ابن منظور: "وقد اصطلحوا"، ونلحظ الأمر نفسه في معجم الصحاح حينما يقول:« وقد

---

[1]- ينظر المصطلح اللساني المترجم ،ص17

[2]- لسان العرب ،ابن منظور ،تح،عامر أحمد حيدر ،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1424هـ- 2003م مادة (صلح) ،ج2،ص610، 611

[3]- مقاييس اللغة ،أحمد بن فارس،تح،شهاب الدين أبو عمرو،دار الفكر بيروت لبنان،ط2، 1418هـ-1998م،ص574

اصْـطَلَحَا وتَصَـالَحَا واصّـالَحَا أيْضًـا مُشـدّدَة الصَـادِ»[1] دون أن يحـدّد معنـى الفعـل (اصطلح)إلى أن نصل إلى الزبيدي الذي نجده قد شفع لسابقيه عندما بيَّن مدلول صيغة (الاصطلاح) في قوله: «الاصْطِلاحُ اتِّفَاقُ طَائِفَةٍ مَخصُوصَةٍ عَلَى أَمْرٍ مَخْصُوصٍ»[2]

وتكشف بعض المعاجم التي بحثت عن هذا الأصل في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف أنَّ لفظ المصطلح أو الاصطلاح لم يرد في القرآن إلاّ بمعنى الصلح الذي هو ضدّ الفساد ،بينما ورد في الحديث النبوي الشريف بمعناه الذي استقرّ عليه، حيث ورد في أحاديث عدّة، نسوق بعضها على وجه التمثيل لا الحصر :

[لَقَدْ اصْطَلَحَ أَهلُ هَذه البَحيرَةِ عَلَى أن يتَوجُوه...]

[هَذَا مَا اصْطَلَحَ عَلَيه مُحَمَّدٌ...]

[فَلَمَّا اصْطَلَحنَا نَحْنُ وَأَهْلُ مَكَّةَ][3]

ومن هنا فصلح هو ضدّ الفساد بمعنى اصلاح الفساد، والاصطلاح إتفاق، لذا نلمح جلياً تقارب الدلالتين؛ أي الاتّفاق على اصلاح الفساد،وقد ورد المعنى الأوّل في القرآن الكريم ،بينما ورد المعنى الثاني في الأحاديث التي ذكرت آنفاً ،حيث تشير تلك المواضع في الأحاديث إلى أنّ اصطلح بمعنى اتّفق.

وقبل أن نشير إلى المعنى الاصطلاحي الضيّق أرى أنّه من المفيد جداً أن نستحضر ذلك التحوّل الصوتي لهذه الكلمة من الصلاح إلى الاصظلاح، وهي حلقة مفقودة عند أغلب الذين يتطرّقون إلى تعريف المفردات.

لقد ذهب بعض الدارسين إلى أبعد من تجلية المعنى اللغوي والاصطلاحي للمفردة فقط ،حينما بيّنوا تلك العلاقة بين الصلاح والاصطلاح ،مستثمرين علم الصّرف العربي في الكشف عن هذا التحول، فإذا انطلقنا من صيغة الماضي (اصطَلَحَ) التي

---

[1]– الصحاح ،الجوهري،تح،احمد عبد الغفور عطارد،دار العلم للملايين،بيروت لبنان،ط4 ،1990م مادة(صلح)،ج1،ص383

[2]– تاج العروس من جواهر القاموس ،الزبيدي محمد بن محمد،تح،مجموعة من المحققين ،دار الهداية (دط) (دت)ج6،ص551

[3]–المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل، ابتدأ ترتيبه وتنظيمه ونشره أ.ي ونسنك،اتبع نشره،ي.ب منسج و و.ب دي هاش و ي.ب فن لون ،مع مشاركة محمد فؤاد عبد الباقي، (سنم–طعم)،مطبعة بريل في مدينة ليدن 1955م، مادة (صلح) ج3،ص341

وردت على صيغة الفعل المطاوع(افْتَعَلَ) فإنّ أصل هذه الصيغة هو (اصْتَلَحَ) ،وتبعاً لقواعد العربية فإنّ تاء افْتَعَلَ إذا وقعت بعد صادٍ أو ضادٍ أوطاءٍ أو ظاءٍ فإنّها تُقلَب طاءً، كما هو الحال مع (اصْطَبَر) ومثيلاتها لتجاور التاء والصاد ،وتأثّر التاء بالصاد للخصائص التي تميّز كل صوت[1]،وتيسيراً لعملية النطق يتم ذلك الإبدال.

ومن ثمّ فإنّ كلمة (المصطلح) «مصدر ميمي للفعل اصطلح مبني على وزن المضارع المجهول يُصطَلَحُ بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة»[2].

وإذا عرّجنا على المدلول الاستعمالي الاصطلاحي عند اللغويين العرب، نجد أنّ الدّلالة التي أشرنا إليها تَضِيقُ وتتخصّصُ، وبخاصّةٍ عند الجرجاني (علي بن محمد الشريف) عندما يقول:« الاصطلاح عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل وإخراج اللفظ من معنىً لغويٍّ إلى آخر لمناسبة بينهما...وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين»[3].

فهذه التعريفات التي حدّدها الجرجاني توضّح لنا أهمّ سمات المصطلح وهي:

أ-الاتفاق بين الجماعة الواحدة ؛وهذا الاتّفاق لا يكون حال الوضع بل للاستعمال بعد الوضع.

ب-« انتقال اللفظ للدّلالة على معنىً جديدٍ غير المعنى اللغوي »[4].

ج-تحديد الجماعة التي تستخدمه.

د-التركيز على اختيار المصطلح لبيان المراد.

هـ-استخدام لفظ معيّن بين قوم معيّنين بالاطلاق، حيث ورد (اللفظ) منكراً موصوفاً[5].

---

[1]-ينظر إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،يوسف وغليسي ،منشورات الاختلاف والدار العربية ناشرون،ط2008،1م ص21 ،والأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ،مكتبة الأنجلو المصرية،ط4، 1992، ص181، 182

[2]-إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،ص21

[3]- التعريفات، الجرجاني الشريف،مؤسسة الحسنى المغرب،ط1، 2006،ص22

[4]- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الحيادرة مصطفى طاهر،عالم الكتب الحديثة اربد ،الأردن ،ط1، 1424-2003م،ص15

[5]- ينظر من قضايا المصطلح، الحيادرةج1 ص15

وإلى جانب هذا وذاك فقد يكون المصطلح كلمةً أو عبارةً استقرّ استعمالها بشكل واضح ومحدّد في جانب محدّد، يقول محمود فهمي حجازي: « الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها وحدّد في وضوح، هو تعبير خاص ضيّق في دلالته المتخصّصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد فيتحقّق بذلك وضوحه الضروري » [1] .

وبهذا التمييز يمكننا القول إنّ دلالة مادة (صلَحَ)تدلّ على مفهوم المصالحة والاتّفاق في مقابل الخلاف والفساد، وهي معانٍ تتّفق مع المدلول الاستعمالي لكلمة (اصْطلَحَ) ؛أي اتّفاق القوم على دلالة مصطلح ما بعد اختياره واستعماله ، فقبل اختيار المصطلح واستعماله كان القوم على خلاف حول تسمية ذلك الشيء ،ثمّ حدث تصالح واتّفاق وجهد جماعي على تسمية معيّنة ،وليس أدلّ من هذا على تلك العلاقة الوثيقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي،فـ«الاصطلاح يجعل ــ إذن ــ للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية ...والمصطلحات لا توجد ارتجالاً ولابدّ في كلّ مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي»[2].

وجملة الأمر أنّ للمصطلح عموماً دلالتين:

أوّلها : المعنى اللغوي وهو المأخوذ من مادة (صَلَحَ) وقد فصّلنا القول فيها .

ثانيها : المعنى العلمي (الاصطلاحي)، وهو اتّفاق الجماعة في علم محدد ومجال خاص ليستحيل بعد ذلك مصطلحاً تابعاً لذلك العلم أو المجال أو إلى «فن بعينه»[3].

ويمكن أن نضيف أمراً ثالثاً وهو المعنى الاستعمالي عند من اشترط الوضوح والدّقة في وضع المصطلحات ،« ذلك أنّ المعاني متفاوتة ومتنوعة فهناك معنى

---

[1] – الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي ،دار غريب،القاهرة، ص12
عنworterbuch(berg1979'3'799-801)th lewandowski,linguistisches

[2] – بحوث مصطلحية،أحمد مطلوب،منشورات المجمع العلمي،بغداد،1427هـ-2006م،ص9،عن المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث،الأمير مصطفى الشهابي،مجمع اللغة العربية دمشق،ط1409،2هـ-1988م،ص3

[3] – بحوث مصطلحية ،ص13

اصطلاحي وآخر استعمالي وثالث معجمي، فالمعنى الاصطلاحي عرف خاص لأنّه ثمرة اتّفاق طائفة معينة في علم ما على أمر ما والمعنى المعجمي عرف عام مشترك بين الناس جميعاً »[1] .

فهذا يؤكد أنّ وضع المصطلح أمر غاية في الصعوبة ،وطريق محفوف بالمخاطر، لذلك نرى اهتماماً كبيراً بهذا العلم ليس لدى علماء العصر الحديث فحسب بل حتى عند علمائنا القدامى ،وكما يبدو من خلال جميع التعريفات والرؤى التي بسطناها في المصطلح أنّها تكاد لا تخرج عن الكلمة التي نُقلَت من معناها اللغوي إلى معنى آخر اصطلاحي خاص ومحدّد متّفق عليه بين جماعة محدّدة في علم محدّد ،لذلك سننوب بهذا التلخيص عن جميع التعريفات التي أغفلناها.

وقبل أن نشير إلى مفهوم كلمة (مصطلح) في الدراسات اللسانية الأوربية الحديثة، ثمّة قضيّة هامة نرى أنّه من الأجدر أن ننظر في أقوال العلماء والباحثين فيها ،وهي ما ذكرناه سالفاً حول استعمال كلمتي (مصطلح واصطلاح) ودلالة كلٍّ منهما ،إذ رأينا ورأى جلّ الباحثين في هذا الجانب تداخل المصطلحين في الاستعمال، ففي تراثنا العربي لم يكن المصطلحان واضحين وضوحاً دقيقاً ،فقد اختار الجاحظ لفظ (اصطلاح) بقوله: «وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف وقدوة لكل تابع»[2]، وفي السياق ذاته يستعمل الخوارزمي اللفظ ذاته عندما يصف كتابه مفتاح العلوم فيقول:« جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات مضمناً ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات» [3]،واستعملهما أحمد بن فارس مترادفين في قوله:« حتى لا يكون شيء منه مصطلحاً عليه»[4] ،وفي موضع مخالف يقول:« ولو

[1] – المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، محمد عزام ،دار الشرق العربي ،لبنان ،سوريا،(دط) (دت)،ص7

[2]–البيان والتبيين ،الجاحظ ،تح عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،ط7، 1418هـ _1998م، ج1،ص139

[3]– مفاتيح العلوم ،الخوارزمي محمد بن أحمد بن يوسف،راجه وعلق حواشيه محمد كمال الدين الأدهمي ،عثمان خليل ط1، 1349– 1930م ،ص2

[4]–الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها ،أحمد بن فارس ،علق عليه ووضح حواشيه أحمد حسن بسج،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1418هـ _1997م، ص13

كانت اللغة مواضعة واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق»[1].

وهكذا يبدو من خلال هذه النظرة البسيطة أنّ لفظ (الاصطلاح) هو الغالب في الاستعمال عند القدامى ،و ذلك راجع ـ فيما نظن ـ لإيمانهم بأنّ اللفظة تعبّر بحق عن الكيفية أو الصناعة الاصطلاحية كما سوف نرى .

والأمر نفسه نجده عند بعض المحدثين الذين دافعوا عن هذا الرأي، إذ رأوا أنّ كلا اللفظين بمعنىً واحدٍ[2].

ولعلّ الاختلاف النسبي بين المصطلحين هو أنّ لفظة (مصطلح) نادرة التوظيف عند القدامى ،ووردت في مصنّفات قليلة على نحو ما أشرنا إليه عند ابن فارس، ومن جهة أخرى فقد أصرّ أغلب المعاصرين على الاختلاف البيّن بين المصطلحين، حيث يعني لفظ الاصطلاح أو علم الاصطلاح العلم الذي« يبيّن كيفية وضع المصطلح ،أي كيفية الاصطلاح »،أمّا المصطلح فهو« الوحدة التي يقوم عليها هذا العلم»[3].

وبشيءٍ من التفصيل نجد إميل بديع يعقوب يفرّق بين الاصطلاح الذي يعرّفه بأنّه «ما تواضع عليه الأدباء والعلماء من مفردات اللغة في فن من الفنون أو علم من العلوم» ويجعل كلمة مصطلح لفظاً علمياً «يؤدي المعنى بوضوح ودقة ،يكون غالباً متفقاً عليه عند علماء علم من العلوم أو فن من الفنون»[4]،وغير بعيد عن هذا الرأي نجد من المعاصرين من يفرّق بين المصطلحين، حيث يجعلون كلمة(اصطلاح) وهي المصدر «تعني الاتفاق والمواضعة والتعارف»،بينما يقصد في استعمالهم«لكلمة مصطلح معناها الاسمي»[5] .

---

[1]–الصاحبي ،ص14

[2]–ينظر الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص8، 9

[3]–المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، إيناس كمال الحديدي،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،ط1، 2006م، ص31

[4]– من قضايا المصطلح اللغوي العربي للحيادرة ج1 ،ص18عن قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية لإميل بديع يعقوب،دار العلم للملايين،ط1، 1979م،ص362

[5]–إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد ،ص26 عن المعاجم والمصطلحات حامد قنيبي،الدار السعودية للنشر والتوزيع جدة،2000، ص57

وفي حقيقة الأمر لم يكن هذا الترادف بين كلمتي مصطلح واصطلاح فحسب ،بل عبرّت اللغة العربية في القديم عن المعنى ذاته بمصطلحات شتّى منها (مفاتيح ومفتاح والتعريفات والحدود والكليات والأسامي و الألقاب والألفاظ والمفردات...)[1]وغيرها، وهذه حجّة دامغة تنمّ عن عناية القدامى بالاصطلاح كما سيُبيَّنُ في مقامه.

1-1-2-المصطلح ودلالته في اللغات الأوربية:

لاريب أنّ كلمة مصطلح باللفظ الأوربي المشهور هي(terme) وما شابهها نطقاً وإملاءً مثل (term) في الانجليزية والهولندية والدنماركية والنرويجية والسويدية ولغة ويلز و(terminus) أو(term) في الألمانية ،و(terme) في الفرنسية ،و(termine) في الإيطالية ،و(termina)في الإسبانية،و(terma) في البرتغالية والقائمة طويلة ،« ويحمل هذا اللفظ في الفرنسية معاني متعددة وهي الحدّ الزماني والمكاني والشرط وقد يعني الأداة »[2] فهذه صورة عن اللفظ الأوربي ،أمّا إذا انتقلنا إلى التعريف الأوربي فنجده لا يكاد يخرج عن أُطُر التعريفات العربية، وممّا استوقفنا في هذا السياق التعريف الذي سلف عن محمود فهمي حجازي إذ يقول:« الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها وحدّد في وضوح هو تعبير خاص ضيّق في دلالته المتخصّصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائماً في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد فيتحقّق بذلك وضوحه الضروري»[3] .

وقد تطلق تسميات أُخر من جذر مغاير تدلّ على المفهوم نفسه ككلمة(Idiom) في الإنجليزية،و(Idiome) في الفرنسية ؛وهو اللفظ المشتقّ من الإغريقية (Idioma) « الدالة أصلاً على الخصوصية (particularitè) وخصوصية الأسلوب

---

[1]-إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي، ص24

[2]- علم المصطلح وإشكالية الاصطلاح اللساني،سليمة بونعيجة راشدي، مجلة أعمال ملتقى اللغة العربية والمصطلح يومي 19،20، مايو 2002م،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية،جامعة باجي مختار عنابة،الجزائر2006م،ص143،عن j. dubois et autres dictionnaire de lingustique p 486 larousse 1973

[3]-الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي ،ص12 عن worter buch heide (berg1979

تحديداً.ثم تطورت للدلالة على الكلام النوعي لطائفة ما الذي يدرس ضمن ما يميز بالنسبة إلى اللهجة أو اللغة التي يرتبط بها »[1].

وعلى هذا ومن خلال جلّ التعريفات المقدمة سواء أكانت عربية أم أوربية نجد أنّها تشير إلى جانبين أساسيين هما:

1-جانب الوضوح والدقة

2-الدلالة على فرع أو حقل محدّد ومخصوص .

وقد أضاف بعض الدارسين جوانب وأموراً أُخر تشكّل الركيزة الأساسية في بناء المصطلحات، ومن جملة ما ذكره ما يلي:

1-ضرورة التعريف للمصطلح وذلك لتوضيح معاني المصطلحات.

2-علاقة التعريف وتجانسه مع مصطلحاته التي ينتمي إليها.

3-دقّة التعريف في تعبيره عن المفهوم والتصور الذي يشير إليه[2].

من الملاحظ أنّ هذه الجوانب المذكورة لا مناص من حضورها في العملية الاصطلاحية، بل هي ــ كما أطلق عليها بعض الباحثين ــ من مقتضيات المصطلح، ويأتي على رأسها المفهوم؛ وهو الدعامة التي تنهض بها العملية الاصطلاحية ويكون تواجده ـ في واقع الأمر ـ قبل وجود المصطلح ذاته ؛وهو يدلّ حسب فيلبر على«تمثيل عقلي للأشياء الفردية وقد يمثل شيئاً واحداً أو مجموعة من الأشياء الفردية التي تتوفر فيها صفات مشتركة»[3].

---

[1]-إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي ،ص26 و250 dictionnair de lingustique :j dubois p

[2]-ينظر من قضايا المصطلح اللغوي العربي الحيادرة ج1 ،ص17

[3]-من قضايا المصطلح اللغوي العربي،ص25 عن Terminological manual,helmut felebr,paris 1984,p115

1-2-تحديد مفهوم كلمة لغة:

لفظ لغة اشتقاقاً هو من« لَغَا يَلغُو لَغواً،أي قَالَ بَاطِلاً يُقَالُ لَغوتُ بِاليَمينِ...ويقالُ أيضاً:لَغِي بِهِ يَلغَى لغاً أَيْ لَهجَ بِهِ ولَغِي بالتُرَابِ أَكْثَرَ منهُ واللَغْو فِي الإِيمَانِ مَا لاَيعقد عَلَيهِ القَلْبُ...واللُّغَةُ أَصْلُهَا لَغيَ ولَغوَ والهَاءُ عِوضٌ وجَمْعُهَا لُغىً ولُغَاتٌ أَيْضاً »[1]،ويذهب ابن فارس إلى الاشتقاق نفسه حينما يرى أنّ «اللام والغين والحرف المعتل أَصلاَنِ صحَيحَانِ أحدهما يَدُلُّ عَلَى الشَيْءِ لاَ يُعتَدُّ بهِ والآخر عَلَى المَلْهَجِ بِالشَيْءِ »[2]،ويجعل اشتقاق اللغة من المعنى الثاني ؛أي يلهج صاحب اللغة بها بمعنى يتعلّق بها،ويرى صاحب اللسان بأنّها «من الأسماء الناقصة ،وأصلها لُغوَة مِنْ لَغَا إذَا تَكَلَّمَ...قال الكسائي: لَغَا فِي القَولِ يَلغَى وبَعضُهُم يَقُولُ يَلْغُو،ولَغي يَلْغَى ،لُغَةً،ولَغَا يَلْغُو لَغْواً:تَكَلّمَ »[3]

فالظاهر أنّ في اشتقاق هذا الأصل رأيين متقاربين.

أمّا اللغة في الاستعمال الاصطلاحي فيذكر ابن جني في تعريفها: «أما حدّها فإنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم » ، ويجعل أصلها لُغْوَة ووزنها فُعْلَةٌ؛ أي من لَغَوتُ إذَا تَكَلَّمْت،ومنها لَغيَ يَلْغَى إذَا هَذَى، ومنها اللَغْوُ أيضاً وهُوَ الكَلاَمُ الذي لاَ يُعتَدُّ بِهِ.

فقوله حدّها ينمّ عن التقاطع والتزاوج الذي تمّ بين الأفكار والرؤى العربية من جهة والمنطق الأرسطي من جهة أخرى .

ومهما يكن من أمر فإنّنا لا نكاد نرى تعريفاً للغة قبل ابن جني ،سواءٌ في التراث العربي أو اليوناني اتّسم بالدّقة والعلمية، وفي هذا السياق يقول أحد الباحثين«وتسجل لنا أواخر القرن الرابع الهجري مولد البواكير الأولى الحبلى بإرهاصات الحدود التي تفكر بنوع من المنطق ،وتتعامل بشكل من الموضوعية مع المسألة اللغوية في ذاتها وفي آفاقها

[1]- الصحاح ،مادة (لغا)ج6،ص2483، 2484

[2]- مقاييس اللغة،مادة(لغا)

[3]- لسان العرب،مادة(لغا)

وأبعادها النظرية والتطبيقية (التجريدية والتجريبية) ،يحدث ذلك مع نبوغ العلاّمة اللغوي أبي الفتح عثمان ابن جني » [1].

فيستخلص ممّا سبق ذكره أنّ ابن جني قد سبق المحدثين في عدّ اللغة ظاهرة إجتماعية نفسية وبشرية [2]، وحتى نبيّن معالم هذا التقاطع لابدّ أن ننظر في تعريفين لعالمين معاصرين ،فهذا دوسوسير يرى أنّها« نظام من الإشارات التي تعبر عن الأفكار...»[3].

وأمّا فندريس فلا يبتعد عن سابقه حينما يرى أنّ« أعمّ تعريف يمكن أن يعرّف به الكلام أنّه نظام من العلامات »[4].

وعلى هذا فقد بدا لبعض الدارسين أنّ تعريف ابن جني للغة يشتمل على أربعة جوانب، وهي أنّ اللغة أصوات ،كما أنّها تعبير أيضاً.

- أنّها كذلك تعبير يعبّر بها قوم معينون.
- أنّها تعبير عن أغراض.

وبذلك يكون ابن جني قد أشار ضمناً إلى خصائص اللغة التي أقرّها اللغويون واللسانيون المحدثون وهي مستويات اللغة، وإن كان ابن جني قد ذكر مستوى اللغة المنطوق دون المكتوب ،وهو ما يعبّر عنه مصطلح (أصوات)، كما أشار إلى الجانب الاجتماعي للغة في قوله (قوم) ،والجانب الوظيفي وهو التعبير عن الأغراض أو التواصل أو« ما يشير إلى أنّ القوم ،أو الجماعة اللغوية قد تعارفوا سلفاً على نظام معيّن ذي دلالة معيّنة على أفكار معينة»[5]،وبخاصةٍ إذا علمنا أنّ ابن جني كان يولي الجانب التواصلي اهتماماً كبيراً وهو أساس ووظيفة اللغة، لذا اهتمّ أيضاً باللفظ (الصوت) لأنّه أداة إيصال الرسالة وفي ذلك يقول « اعلم أنّه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة وعليها أدلّة وإليها

---

[1]–تراث ابن جني اللغوي والدرس اللساني الحديث دي سوسير نموذجاً،بلملياني بن عمر،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 12، 2006م ،ص11

[2]–ينظر المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة، لابن حويلي الأخضر ميدني،دار هومه،2010 م، ص13

[3]–علم اللغة العام ،دوسوسير ،ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مالك يوسف المطلبي ،ص34

[4]– اللغة، ج .فندريس،ترجمة:عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص،مطبعة لجنة البيان العربي،القاهرة ،ص31

[5]– فصول في فقه اللغة العام ،محمد علي عبد الكريم الرديني،دار الهدى ،الجزائر،2007م، ص9

موصلة وعلى المراد منها محصلة عنيت العرب بها فأولتها صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها»[1] .

لاريب في أنّ مصطلح اللغة هو من أهمّ وأعمّ مصطلح يواجهنا نظراً للمعاني الكثيرة التي يحملها وهو إشكال قائم إلى أجل غير مسمى ،لم يسلم منه القدامى ولا المتأخرون،وتشير الدراسات اللغوية الحديثة إلى أنّ اللغة لم تظهر بتعريف صريح ومحدّد على الرّغم من أنّها أكثر المصطلحات تداولاً وشهرةً كما أسلفنا ،لذا أرى أنّه من الضروري أن نقف على أهمّ سياقات ورود مصطلح لغة عند القدامى ،حتّى نتبيّن مفاهيمها عندهم وهكذا سنجد أنفسنا مضطرين لأن نستحضر في مقابل اللغة مصطلحاتٍ أخر مثل اللسان واللهجة .

يمكن أن نقول إنّ المصطلح في كتاب سيبويه مرّ بفترة مخاض عسيرة، فلم يكن واضحاً ودقيقاً على وفق ما تقتضيه المصطلحيّات اليوم، هذا من جهة ومن جهة أخرى يمثّل كتاب سيبويه وثيقةً لغويةً حَوَتْ زخماً كبيراً من المصطلحات اللغوية عامّة، ممّا يدل ـ وهو ما ذهب إليه الباحثون ـ على أنّ كتاب سيبويه يمثّل مرحلة من مراحل سَلَفَتْ، ظهرت وتطورت على إثرها مصطلحات عدّة،ومن ذلك مصطلح (اللغة) ،حيث لم يعمد سيبويه إلى تعريفه تعريفاً صريحاً،« فكأنّ اللغة كانت من العبارات البيّنة التي لا تحتاج توقفاً بالتحديد، فضلاً عن كونها من العبارات العامة»[2]، فدلّ مصطلح لغة عنده على إنجاز جماعة من العرب لنمط من الكلام ،وهو يقترب من اللهجة في مفهوم المحدثين ،لولا أنّ اللهجة في مفهومهم هي وجه من وجوه تطوّر لسان مّا عربي أو فارسي أو فرنسي[3]،وهو ما لم يتطرّق إليه سيبويه، فيقول في "باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن":« فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية»[4]،ويذكرها مضافة أيضاً في باب "اختلاف العرب في تحريك الآخر" فيقول:« لأنّ أصله أن يكون مسكناً

---

[1] – ينظر الخصائص،ابن جني تح،محمد علي النجار،دار الكتاب العربي بيروت لبنان،1952م،ج1،ص312 ،وينظر النظرية اللغوية في التراث العربي ،محمد عبد العزيز عبد الدايم،دار السلام،ط1، 1427هـ–2006م، ص29

[2] – المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،توفيق قريرة،دار محمد علي،تونس ،ط1، 2003م، ص213

[3] – ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ص213

[4]– الكتاب ،سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان،تح،عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي ،القاهرة ط3، 1408هـ 1988م ج1،ص71

على لغة الحجاز»[1]،والأمر نفسه نجده عند المبرّد إذ يقول في "باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه":« ومن لزم اللغة الحجازية قال: عليه مال»[2]،ومثلهما يقول ابن السرّاج في النعت:« فأمّا ذو التي بمعنى الذي فهي لغة طي»[3].

وهكذا يبدو أنّ سيبويه ومن خلفه من النحاة قد عبّروا بمصطلح (اللغة) عن « لغة جماعة تتحدّد هويتها بالاعتماد على القبيلة أو المكان (الحجازية) [التميمية] أو الإجراء اللغوي المميز » [4] ؛أي بمعنى اللهجة وإن لم يفرّق هؤلاء النحويون بين اللغة واللهجة بالمفهوم الحديث[5].

وللزجاجي في ذلك مفهوم آخر ،فقد يقصد باللغة الألفاظ المفردة غريبها ومستعملها وشاذها[6]،وقد يجعلها مرادفة للسان فيقول:« واللسن – بكسر اللام – اللغة »[7]، أمّا ما هو هو في معنى اللسان عند المحدثين فيطلق عليه مصطلح (العربية) حينما يقول :« وأمّا اللغة وهي العربية التي فضّل الله عزّ وجل بها العرب وأنطقهم بها في لغتهم كما أنّ لكلّ قوم لغة يتكلمون بها »[8]، وإلى المعنى نفسه ذهب سيبويه عندما قال في بابين اثنين من الكتاب :"هذا باب علم ما الكلم من العربية" ،وهذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية فاستعمل مصطلح(العربية) اللسان والذي يدلّ على صحّة ذلك قول السيرافي في أثناء شرحه للعنوان الأول« والكلم أعمّ من العربية لأنّها تشملها والعجمية»[9] .

---

[1]– الكتاب،ج3،ص533

[2] – المقتضب،المبرد،تح،محمد عبد الخالق عظيمة،وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي،القاهرة 1415هـ–1994م،ج1 ، ص175

[3] –الأصول في النحو ،ابن السراج أبو بكر،تح،عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط3،1417هـ – 1996م،ج2، ص27

[4] – المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ص214،215

[5] – ينظر الفرق بينهما المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ص213

[6]– ينظر الإيضاح في علل النحو ،الزجاجي،تح مازن المبارك ،مكتبة دار العروبة، ص 92

[7]–الإيضاح في علل النحو،ص91

[8] –المصدر نفسه،ص91

[9] – شرح كتاب سيبويه ،السيرافي أبو سعيد، تح أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1،1429هـ–2008،ج1،ص12

ويصفها الجاحظ في القرن الثالث الهجري وصفاً دقيقاً من دون أن يعطي تعريفاً واضحاً لها، فنراه يحضّ على أن تتوافر على عنصري الإبانة والوضوح ، فضلاً عن أنّها من صنع الجماعة لا من صنع الفرد ،وأنّ ثمّة علاقة بين المعنى الذي نقل عنه اللفظ والمعنى الذي نقل إليه اللفظ [1] .

أمّا إذا وصلنا إلى ابن جني فنجده يعرّف اللغة تعريفاً واضحاً وصريحاً بقي مرجعاً لكل من أراد أن يعرّفها ،غير أنّه كان يذكر مصطلح (اللغة) أحياناً ويريد به اللسان كقوله:« وإنّما خفى حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة [2]»،كما كانت تعني معنى اللهجة أيضاً في قوله:« من ذلك اللغة التميمية [3]»،وتعني في سياق آخر اللغة البشرية كقوله:« ...غير أنّ أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح [4]» فعلى هذا لم يدل مصطلح (اللغة) على اللسان فقط كما ورد عند أحد الباحثين[5] ،وإنّما شملت المعاني الثلاث (اللهجة واللسان واللغة) على الرغم من إيمان ابن جني بما يفيده مصطلح (اللسان) فانظر إلى قوله: « ...وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضعة القديم تعالى لغة مرتجلة غير ناقلة لساناً إلى لسان فاعرف ذلك »[6]،فلمّا قصد نقل لغة ثابتة إلى لغة أخرى عبر بمصطلح (اللسان) فتأمل ذلك.

فعلى هذا الأساس فمصطلح (اللغة) عند ابن جني يعبّر عن ذلك التلفظ العام لهجةً ولساناً ولغةً الذي من شأنه أن يؤدي إلى التواصل والتفاهم، وإن كان في تعريفه للغة قد ركّز على جانب اللسان و على المستوى المنطوق منها،وعليه فمصطلح لغة بهذا المفهوم الواضح لم يتبلور إلاّ عند ابن جني في القرن الرابع الهجري، وتداوله اللغويون والنحاة بعده.

---

[1] – ينظر الحيوان ،الجاحظ ،تح، يحي الشامي، دار مكتبة الهلال،ط3، 1990م ،بيروت لبنان ،ص30، 35، 37، 38، 49 ،والتصور اللغوي في الفكر الاعتزالي لمختار لزعر ،ص124، 125

[2] – الخصائص، ج1، ص91

[3] –المصدر نفسه، ج1،ص125

[4] –المصدر نفسه، ج1، ص40

[5] –ينظر المصطلح النحوي ص220

[6] –الخصائص ج1 ص98

وقد جمع الخطاب الاصطلاحي عند ابن جني- في تعريفه هذا – بين المصطلح والمتصور ممّا ينم عن إدراك لغويي القرن الرابع الهجري للقاعدة الاصطلاحية المبنية على الحدود المنطقية .

أمّا عن مصدر المصطلح فتشير إحدى الدراسات إلى أنّ مصطلح (لغة) ظهر عند اليونانيين قبل العرب ،فاليونانيون قد أطلقوا على اللغة لفظ(logos)، وهي تعني الكلمة أو اللغة[1]، ويدلّ هذا على أنّ مصطلح لغة قد وفد إلى العربية بعد اتّصال العرب باليونانيين ،في حين استعمل العرب قبل ذلك مصطلح اللسان للدلالة على اللغة.

وما نلبث على هذا الرأي حتى يطالعنا الرافعي بنظرته المغايرة لهذا تماماً إذ يرى أنّ أولّ عهد لتبلور مصطلح لغة بشكل جلي كان في زمن ابن عباس رضي الله عنهما الذي قال:« إنّ الشعر ديوان العرب فإذا خفى علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله (بلغة العرب) رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه»[2].

فهو أوّل – فيما نظن- من أطلق مصطلح (لغة العرب) على مادة الاستشهاد ولم يستخدم أبو الأسود نفسه فيما بعد مصطلح اللغة، فلم يعرف في زمنه سوى مصطلحي (العربية) للنحو و(الغريب) للغة قبل ذلك[3].

ولما ساد اللحن وعمّ أرجاء شبه الجزيرة العربية في نهاية القرن الثاني عزم الرواة على مشافهة العرب في البادية لأخذ العربية الفصيحة في مقابل لغة مولدة عارضة نتيجة الاختلاط ،فمن هذا وباشتغال العرب بالعربية تهيأت أسباب المعنى اللغوي ،ناهيك عن الخلاف الذي نشب بين البصريين والكوفيين فحوّل اللغة العربية إلى لغتين من منظور ذلك الخلاف ،«فمن ثم وجد الناس السبيل إلى تسمية ما يؤخذ عن العرب(باللغة) لأنها صارت من العهد الذهني بعد اشتغال العلماء بها وبعد تميزها عما انتهت إليه لغتهم المولدة»[4].

---

[1]- ينظر فقه اللغة في الكتب العربية ،عبده الراجحي،دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان،ص74

[2]- تاريخ آداب العرب ،الرافعي مصطفي صادق،راجعه وضبطه عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري ،مكتبة الإيمان المنصورة،ط2، 1940م، ج1،ص277

[3]- ينظر تاريخ آداب العرب ج1،ص278

[4]- تاريخ آداب العرب ج1،ص279

ومهما يكن من أمر فإنّ مصطلح اللغة قد ظهر بعد استخدام مصطلح اللسان في الاستعمال العربي، وفي هذا السياق نجد ابن خلدون يفرّق بينهما فقلّما نجد عالماً من علماء العربية – بعد ابن جني – أولى لمصطلح اللغة اهتماماً مثل ابن خلدون على الرّغم أنّه لم يخرج في تعريفه إياها عن دائرة المفاهيم التي تضمّنها تعريف ابن جني للغة فيقول:« اعلم أنّ اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان ،وهو في كل أمّة بحسب اصطلاحاتهم »[1].

فقوله (عبارة) تقترب من قول ابن جني في التعريف السابق (يعبّر) وقوله (مقصودة) تقرب من قول ابن جني (أغراضهم)، وهو تعريف كما نرى وافق إلى حد بعيد تعريف ابن جني وهما تعريفان قائمان على اختيار بلاغي لا نحوي .

وممّا يستخلص من تعريف ابن خلدون للغة هو أنّه خصّها بمفاهيم موسّعة وشاملة اقتربت كثيراً من تعريف الكلمة عند النّحاة ،كما يفيد تعريفه أنّه قد استقرّ في عصره على اتّفاق الجماعة، وأنّ اللغة عنده تجاوزت حدّ اللغوي أو النحوي إلى أنواع المعرفة الإنسانية الأخرى.

كما أنّه ركّز على جانب التوصيل من خلال قوله (مقصودة)ويعني كذلك من كلمة (عبارة)تلك« الجملة الحركية التي ينطق بها المتكلم»[2]، وهي فعل لساني يتقرّر ملكة بالمراس والتكرار والمعاودة في العضو الفاعل اللسان .

إذن فاللغة عنده هي فعل لساني أو التركيب المنطوق ،واللسان هو العضو الفاعل المجسّد في جانبه الفيزيولوجي ،وهو في الوقت نفسه تأدية للغة فله إذن مفهومان متلازمان « المفهوم الفيزيولوجي وهو المعبر عنه بالعضو الفاعل ... المفهوم التجريدي

[1]– مقدمة ابن خلدون،ابن خلدون،دار صادر ببيروت لبنان ،ط1، 2000م ،ص442

[2]– المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة،عمار ساسي،عالم الكتب الحديث،إربد الأردن،جدار للكتاب العالمي الأردن ،ط1، 1429هـ–2009م، ص180

المعرفي والإصطلاحي »[1]،غير أنّه لم يعط مفهوماً محدّدا للسان كما جرى عند ابن جني أيضا ولكن ما يفهم من خلال النصوص التي وردت في المقدمة وورد فيها مصطلحا اللغة واللسان كما يبيّن لنا أحد الباحثين هو أنّ اللسان أعمّ وأشمل من اللغة ،وهي أحد أركانه ،وأنّ اللسان أصل واللغة تمثل الدخيل، وذلك العربي له لسانه العربي وإذا تعلّم الأعجمية فهي (لغة).

إذن فاللسان أسبق من اللغة مصطلحاً والدليل ورود مصطلح اللسان في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾[2]. ولم يذكر مصطلح (اللغة) مطلقاً فما الذي أدى إلى شيوع هذا المصطلح أكثر من اللسان وهو الأصل؟

تذهب بعض الدراسات في سبب ذلك إلى «أثر الدخيل على الأصيل مصطلحاً ومفهوماً ومقصوداً »[3] ،وبخاصةٍ إذا علمنا أنّ أصل مصطلح (اللغة) أجنبي كما أسلفنا.

---

[1]– المصطلح في اللسان العربي،عمار ساسي ص180

[2] - تتمتها ﴿وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّهُمۡ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ **[النحل/103]**

[3] – ينظر المصطلح في اللسان العربي،ص184

1-3- كتاب الخصائص:

يعدّ كتاب الخصائص لابن جني – دون أدنى مبالغة- أجلّ كتب القرن الرابع الهجري ووحيد زمانه في علوم اللغة، كما أنّه أفضل مؤلفاته البالغة أكثر من خمسين كتاباً، وهذا بشهادة الدارسين لكتابه الخصائص، سواءٌ من القدامى، أم من المحدَثين[1] ومازال ذَوو النظر يستقون من معينه، حتّى تجد العلماء يتضاربون في أحكامهم على مادته، فعالم يقول هو كتاب في التصريف، وغيره يقول هو كتاب في النحو وآخر يقول هو في أصول النحو، ولنا أن نقول: يصلح لجميعها فهو –وبعد قراءتنا له – كتاب يمثل أرضاً خصبةً لدراسة أيِّ علم من علوم العربية ،والدليل على ذلك، تلك الدراسات التي كُثِّفَت عليه في النحو والصرف وفقه اللغة، كلٌّ يستثمره في مجاله، وبخاصةٍ بعد أنْ أضفى عليه ابن جني طابع الابتكار، وطرح النظريات الجديدة، وصياغة هيكلة جديدة للغة والنحو وعلم الأصوات والبلاغة تجاوزت عصره ،جعلها في زهاء اثنين وستين ومئة بابٍ، ناقش فيها مبادئ هذه اللغة الشريفة وخصائصها وأصولها، بل إنّنا نرى الدارسين في العصر الحديث، يتّخذون كتاب الخصائص منطلقاً لدراساتهم اللسانية، بمستوياتها الأربع (صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية)، كما يجعلونه أنموذجاً لتوضيح المقاربات بين تراثنا اللغوي القديم ،والدراسات اللسانية الحديثة التي أتى بها، دوسوسير على سبيل التمثيل.

وليس هذا فحسب بل هو كتاب احتوى على ما له علاقة بعلوم أخرى قريبة من اللغة العربية كعلم الكلام والاعتقادات والحديث النبوي الشريف وغيرها لأنّه كما يقول ابن جني ليس غرضه «فيه الرفع والنصب والجر والجزم لأنّ هذا أمر فرغ منه في أكثر الكتب المصنّفة فيه وإنّما هذا الكتاب مبني على إثارة المعادن والمعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ وكيف سرت أحكامها في الأنحاء والحواشي»[2].

وإذا رجعنا إلى المؤلّفات التي أُلّفت بعد القرن الرابع الهجري، فإنّنا نجد أغلب من جاء بعد ابن جني من النحاة، يتّخذون كتاب الخصائص–المؤلَّف بعد سنة 377هـ أي

[1] – النصوص اللغوية نصوص من كتابي الخصائص والمزهر في علوم اللغة وأنواعها،مازن المبارك دار الفكر دمشق،ط3، 1401هـ–1981م ،ص10

[2] – الخصائص ، ج1،ص 32

بعد وفاة أبي علي الفارسي- مصدراً للآراء النحوية والصرفية ،بَلْهَ الدراسات الأصولية التي حاول أن يجمعها في هذا المصدر، حتى عُدّ أوّل مؤلَّف في أصول النحو .

وإنَّ ما عاد على ابن جني من شهرة وذيع صيت، إنّما يرجع إلى القيمة التي حقّقها هذا المصدر، حتّى بات يستقطب الدارسين رغبةً في استنباط لآلئه ودُرَرِه ، وسمّاه الخصائص لأنّه كان يقصد من وراء هذه التسمية خصائص اللغة العربية،غير أنّنا نجد من يسميه(الخصائص في النحو)، وهي تسمية نادرة ذُكرت في مصنفين اثنين ممّا وقع بين أيدينا ،ولسنا نعلم ما إذا كانت موجودة في غيرهما من الكتب الأخرى، وهذان الكتابان هما تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان وبغية الوعاة للسيوطي[1].

1-3-1-من حيث الشكل:

كتاب الخصائص مطبوع في ثلاثة أجزاء بتحقيق الأستاذين القديرين محمد علي النجار و عبد الحميد هنداوي ،حيث بادر الأستاذ محمد علي النجار في بداية الأمر بتحقيقه بإيعاز من دار الكتب المصرية بعدما قامت الدار نفسها بطبع جزئه الأوّل ونشره سنة 1913 ولم يكتب له أن يكتمل طبعه ونشره إلاّ بعد أن تصدّى الأستاذ النجار لهذا المشروع بعدما استنفذ جهده في الاطلاع على هذا الكتاب ودراسته دراسة علمية وافية ليخرجه بعد ذلك في حلة رائعة في ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات من الحجم المتوسط ذات لون أخضر ختم بفهارس عامة دُونَ في أعلاه اسم الدار وهو" دار الكتب المصرية" وتحته مباشرة كتب "القسم الأدبي" إشارة إلى انتماء الكتا ثم كتب العنوان بخط كبير ثم يليه اسم مؤلف الكتاب ثم المحقق وأسفله دون الجزء وبأسفل الكتاب كتب المكتبة العلمية.

وتعد هذه الطبعة التي تولاها النجار أجلّ طبعات كتاب الخصائص إلى يومنا هذا ،بذل فيها المحقق جهداً محموداً معتمداً في ذلك على ست نسخ[2].

أمّا الطبعة الثانية فهي لعبد الحميد هندواي تقع في ثلاثة أجزاء جاءت في ثلاثة مجلدات بلون أحمر خصّص المجلد الأخير للفهارس العامة، وهو ما زاد من قيمة الكتاب نظراً للمنهج الذي رسمه فيه إذ جعل مجلداً كاملاً للفهارس وتوضيح الأبواب

1- ينظر تاريخ الأدب العربي ج1، ص575،وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،السيوطي،تح،محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر،ط2، 1399هـ 1979م ج2، ص132

2- ينظر مقدمة المحقق في الخصائص ،ج1،ص70

والقضايا اللغوية المختلفة ممّا سهّل للباحث والقارئ في هذا الكتاب ،وخُصّ هذا الكتاب بتحقيق مشفّع بالشرح والتحليل ،نشر في دار الكتب العلمية في طبعته الثانية كتب في أعلاه عنوان الكتاب ثم مؤلفه ثم الجزء ثم دار النشر والدولة، وقد صدره صاحبه أيضاً بمقدمة وعرض بعدها لمنهج التحقيق وتعرض بعد ذلك لدراسة مختصرة لشخصية ابن جني وقد اعتمد في دراسته هذه على بعض آراء علي النجار.

1-3-2-من حيث المنهج والمضمون:

لقد نصّ ابن جني من خلال تقديمه للكتاب على سبب تأليفه وهدفه الرئيس الذي من أجله صنّف الخصائص، وهو أنّه أدرك أنّ النحو بعد نضجه بحاجة إلى البحث في أصوله كما جرى بالنسبة إلى الفقه، وأنّ المصنفات السابقة قد استنزفت البحث في جزئيات النحو، وبخاصّة أنّ علماء قبله لم يخوضوا في لجج هذا العلم فيقول:« وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[1]،فهو يصرّح بأنّه السبّاق إلى هذا العلم الذي تحاموا أن يضعوا فيه كتاباً « على نحو ما وضع علماء الفقه والكلام في علومهم »[2]،ويبيّن بعدها أنّ هذا العمل لم يقصد به الخوض في علم النحو أو الإعراب، وإنّما كان يصبّ في معرفة خصائص هذه اللغة و« أصولها وفلسفتها وفقهها »[3]،فتناول صوتها وصرفها ونحوها وبلاغتها...لأنّ هذا الكتاب – كما سبق أن أشرنا– ليس في الإعراب وإنّما في أصول الكلام، و«كيف بدئ وإلام نحي وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء و المتفلسفين والنحاة والكتاب والمتأدبين للتأمل له والبحث عن مستودعه فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به ليكون له سهم منه وحصة فيه»[4].

إذن فبالعودة إلى نصّ ابن جني السابق ،ندرك أن كتاباً بحجم الخصائص أشمل من أن يكون في أصول النحو فقط ،وأوسع من أن يستعمل منهجاً لغوياً منفرداً في معالجة خصائص اللغة العربية، لذا فما يلفت نظرنا في نصّ ابن جني هذا قوله:« وهو

---

[1]–الخصائص ج1،ص1، 2

[2]–النصوص اللغوية نصوص من كتابي الخصائص والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ،ص11

[3]–النصوص اللغوية مازن المبارك،ص11

[4]–الخصائص ج1 ،ص67، وينظر النصوص اللغوية ،ص12

كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتاب والمتأدّبين للتأمل له » ،وهو ما ينمّ عن رغبة ابن جني في تطبيق منهج الفقهاء والمتكلمين والمتفلسفين والنحاة وغيرهم على اللغة العربية ،وهو ما لم يسبق إليه منهجاً .

من هنا يبدو أنّ ابن جني صمّم صورة خاصة أراد أن يصبّ فيها فكره اللغوي، فجاءت منهجيته، فريدة من نوعها، فقد جمع إلى الوصف التقعيد والتنظير أيضاً، وكان معتمداً في ذلك كما يزعم الدارسون على مظاهر ثلاث: (المظهر اللغوي والمظهر الفقهي، والمظهر الكلامي) ، ويظهر اهتمامه اللغوي في جميع مستويات اللغة فنراه يُوشّي مادته بالحلّة الدلالية، وبخاصةً في بداية كتابه عندما فرّق بين مصطلحات عدّة ،وكذا اهتمامه بقضية اللفظ والمعنى، ويظهر هذا في باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" ناهيك عن عنايته بالجانب الصوتي أوما عرف بالقيمة التعبيرية للصوت فيقول:« فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونهج متلئبّ عند عارفيه مأموم وذلك أنّهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها ،فيعدّلونها بها ويحتذونها عليها...»[1] ، ويظهر ذلك في باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني، وكذا في باب الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه، وباب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني" وباب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، أمّا المسائل الصرفية، فقد عقد لها أبواباً ،مثل الاشتقاق الأكبر ،كما أنّه تحدّث عنها متناثرةً بين الأبواب الأخرى كما فعل في باب، ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية، فنراه يستطرد ويتحدّث عن مسائل صرفية[2]،وهكذا فعل مع المسائل النحوية ،فهو لم يترك باباً في النحو، إلاّ وتحدّث عنه، خاصة في أثناء تطرّقه للأصول النحوية، وكان يدلي برأيه فيها، بل كان يتعقّب النحاة أحياناً، كما فعل مع أبي العباس المبرّد، عندما أنكر جواز تقديم خبر ليس عليها[3]، وكذا مخالفته لإجماع النحويين في الحمل على الجوار

[1]– الخصائص،ج2،ص157

[2]– ينظر الخصائص،ج1،ص59، وما بعدها

[3]– ينظر الخصائص ج1،ص188

على أنّه غلط من العرب، وإنّما هو جارٍ في كذا موضع من القرآن الكريم، وأنّ (خَرِبٍ) نعت سببي(لضب) وفي الحقيقة هو وصف لـ(جحره) المحذوف...[1]

أمّا عن تطرّقه للأبواب الأصولية، فنلاحظ أنّه لا يتحدّث عن الأدلّة النحوية مثلاً في أبواب مستقلة، بل يجمع أحياناً، أكثر من دليل نحوي(كالسماع مع القياس) أو الإشارة إلى دليل نحوي أثناء معالجته لأمور نحوية وصرفية ،وهو ما ورد في معظم الأبواب، أمّا عن عنونته للأبواب، فقد وردت قصيرة أحياناً مثل باب في الاستحسان ،كما أنّها وردت عناوين شارحة أحياناً أخرى؛ أي يصف فيها الباب كباب ((في الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً ويجوز أنْ يأتي السماع بضده أيقطع بظاهره أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله))[2] ،فهذا عنوان شارح لما سيتضمنه الباب، وهو منهج نهجه القدامى، وبخاصة سيبويه.

وإذا انتقلنا إلى الجانب البلاغي نجد أنّ ابن جني قد أفاض في الحديث عن القضايا البلاغية في أثناء عرضه لخصائص لغة العرب، من ذلك عقده لباب سماه (باب المستحيل)، تحدّث فيه عن ما يسمى في البلاغة (مخالفة الظاهر)، وذلك أن تخالف سمت وطريقة كلام العرب وتنقضه وتجعله مستحيلاً ،كأن تستعمل الماضي موضع المستقبل أو العكس، فيقول ابن جني: « فمن المحال أن تنقض أول كلامك بآخره وذلك كقولك:قمت غداً،وسأقوم أمس... »،ويضاف إلى هذا الباب أبواب أخرى طرق فيها ابن جني الأساليب البلاغية عند العرب، كباب في شجاعة العربية، وهو مصطلح أطلقه ابن جني – فيما يبدو من الدراسات المختلفة– على الالتفات، إضافة إلى مواضيع أخرى ذات صلة بالبلاغة كالاستفهام والاعتراض والتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب والتكرار والاستعارة والحقيقة والمجاز والتجنيس والسجع ،ممّا سيأتي ذكره في الفصول الآتية من دون أن ننسى بعض القضايا العروضية والنقدية.

أمّا المظهر الفقهي والكلامي فهما جانب آخر من منهج ابن جني في كتابه إذ يُعدّ ابن جني أوّل من صرّح بوجود وشيجة قربى كبيرة بين أصول الفقه والكلام وأصول النحو وإن كانت معروفة من قبل ،يقول فاضل صالح السامرائي: « ولو تابعنا العناوين التي

[1]– ينظر الخصائص ج1،ص191 ،192

[2]– ينظر المصدر نفسه ج3،ص66

يصدر بها بحوثه في كتاب الخصائص لكفانا ذلك مؤونة البحث عن التشابه بينها فهي مأخوذة من أصول الفقه ومن علم الكلام والمنطق فهو يتكلم في الاستحسان وفي تخصيص العلل وتعارض العلل... »،وإذا انتقلنا إلى بقية الأدلّة النحوية نجدها أدلّة فقهية في أصل الوضع كالإجماع وتقسيمه إلى قولي وسكوتي، كما أنّ الاستحسان« يحمل في النحو نفس معنى الاستحسان الفقهي ولقد اختلفوا في حجّيته كما اختلف الشرعيون...»[1] وهو من أدلّة ابن جني،فضلاً عن المباحث الأخرى كتعارض الأدلة والترجيح، وشروط ذلك التعارض الذي بسط فيه ابن جني قوله إذ يقول في باب تعارض السماع والقياس: « إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾[2] ، فهذا ليس بقياس لكنّه لابدّ من قبوله لأنّك إنّما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم»[3] .

ولم يكن علم الكلام بمنأى عن هذا التأثير، والذي يمثل هذا التأثير أكثر- من بين علوم اللغة العربية – علم النحو وأصوله ويتجلّى ذلك منذ القرن الثاني مع الخليل وسيبويه، فجلّ النحاة كانوا من المشتغلين بعلم الكلام وبخاصةٍ من المعتزلة أمثال ابن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر والخليل والفراء والسيرافي وأبي علي الفارسي وابن جني الزمخشري وغيرهم، زد على ذلك أنّ أغلب هؤلاء النحاة كانوا من العجم ذوي ثقافات أجنبية وما إنْ حلّ القرن الرابع الهجري حتى صُبغَ علم النحو بعلم الكلام ،وأضحت مؤلفات هذا القرن ميداناً للدراسات والبحوث النحوية الممزوجة بالأقيسة والعلل الكلامية، على نحو ما نجد عند الزجاجي في كتابه الإيضاح ،و أبي علي الفارسي في كتابه شرح الأسماء والصفات ،وابن جني من خلال كتابه الخصائص الذي مثّل مرحلة التزاوج بين علمي النحو والكلام ،فبمجرد قراءتك لكتاب الخصائص تدرك أنّ الأثر الكلامي بادياً وبشدّة في تناوله للغة، فنذكر على سبيل التمثيل قضية اللغة بين التوقيف والاصطلاح

---

[1]- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، محمد سالم صالح،دار السلام القاهرة،ط1، 1427هـ2006م ص104

[2]- تتمتها ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمۡ ذِكۡرَ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ١٩ ﴾ المجادلة الآية 19

[3]- الخصائص،ج1،ص117

[4]- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري،سعود بن غازي أبو تاكي،دار غريب ،القاهرة،ط1، 1425هـ-2004م، ص219

ومباحث العلل والاشتقاق الأكبر، والحقيقة والمجاز، ومباحث أخرى كثيرة يضيق المقام لذكرها .

ومن عمله في التعامل مع المادة، أنّه كما قيل « ينتزع أصول النحو من مؤلفات النحاة وفصيح الكلام كما ينتزع الفقهاء أصول الفقه من علوم الشريعة ... »[4] ، ولم يكتف بهذا الاحتذاء، بل أضاف ورجّح وعلّل ،كما أنّه كان يختبر معاصريه ليحكم على فصاحتهم و الأخذ منهم، أو عدمه، ومنهم ابن الشجري وأبو عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي[1]، أمّا عن طريقة طرحه وتحليله للمادة، فإنّه يعتمد على المناقشة والحوار وطرح الأسئلة، ثمّ الإجابة عنها كقوله:« فإن قلت : ومن أين يعلم أنّ العرب قد راعت هذا الأمر...قيل له هيهات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم...»[2] ، فضلاً عن بعض الحِكَمِ اللغوية التي استنتجها من كلام العرب ويذكرها للإفادة مثل قوله:« واعلم أنّ العرب – مع ما ذكرنا– إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد »[3].

وممّا ميّز منهجه أيضاً هو أنّه كان يأخذ الفكرة ثم يطورّها ويزيد عليها ممّا جادت به قريحته وعبقرته الفذة من اكتشافٍ للعلاقات والمناسبات بين الألفاظ والمعاني، فكثيراً ما نراه مثلاً يقف عند آراء الخليل وسيبويه ثم نلفيه قد أضاف على ما قالاه.

ونضيف هنا أيضاً اتجاهاً آخر عند ابن جني في تعامله مع الظواهر اللغوية، ألا و هو التأويل اللغوي ،وهو« وسيلة ذهنية وفنية بارعة يعالج بها النحويون ظواهر الخرق الصريح للقواعد النحوية واللغوية المطردة»[4] ،وهو طريق يسلكه ذوو المواهب الرفيعة والقدرات العقلية الخارقة لمواجهة المشكلات اللغوية المختلفة وتفسيرها تفسيراً يقربُ من الحقيقة أو يوافقها، فالقارئ المتمعّن لكتاب الخصائص سرعان ما يلمح هذه السمة التعبيرية البارزة ، ولقد قسّم الدارسون النشاط التأويلي على ثلاثة أقسام تأويل نحوي ،وتأويل لغوي يشمل تأويلات الظواهر الصوتية والصرفية ،وتأويل دلالي ،وهناك من قسّم

---

[1]– ينظر الخصائص ،ج1، ص76 ،242

[2]– الخصائص،ج1، ص72

[3]– المصدر نفسه،ج1، ص83

[4]– دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها،صاحب أبو جناح،دار الفكر عمان الأردن،ط1، 1419هـ 1998م ،ص144

التأويل النحوي ذاته تقسيمات أخرى، أطلق عليها اسم أساليب التأويل النحوي، وهي أساليب يستخدمها النحويون عندما تخالف النصوص القواعد العربية بعد الأخذ بالنصوص الموافقة لتلك القواعد ،وسنبيّن باختصار شديد نماذج من التأويل الأول والأخير في كتاب الخصائص،وهو منهج صُبغ به فكر ابن جني من خلال وصفه للغة،فكثيراً ما كان يتدخّل لحلّ مشكلات نحوية في نصوص لغوية، وبخاصةٍ تلك التي تتعلّق بالجانب الإعرابي ،من ذلك تصديه للتوجيه الإعرابي القائم في مقولة العرب المأثورة ((هذَا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)) بجر خرب على الجوار مع أنّ الصواب رفعه، لأنّه نعت لجحر فأوّله ابن جني على أنّه من حذف المضاف وأنّ أصله :هذا جحرُ ضَبٍّ خرِبٍ جُحْرُهُ،فحذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقام المحذوف ثم ارتفعت لارتفاع المضاف المحذوف من قبل ولمّا« ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب فجرى وصفاً على ضب»[1]،على الرغم من أنّ الخراب للجحر وليس للضب،وهو تأويل انفرد به ابن جني وقد اعترف هو نفسه بهذا السبق.

ومن تأويلاته الدلالية تأويله لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴿٩٨﴾ ﴾[2] بأنّ المراد : «فإذا أردت قراءة القرآن فاكتفى بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة وهذا أولى من تأوّل من ذهب إلى أنّه أراد:فإذا استعدت فاقرأ، لأنّ فيه قلباً لا ضرورة بك إليه »[3]،وقد حمل هذه الآية على المجاز الذي عوّل عليه في تأويل و تفسير نصوصه.

إذن ما نخلص إليه هو أنّ ابن جني اتّبع منهجاً تحليلياً عدّ التأويل مظهراً من مظاهره الواضحة، وكلّ هذا كان بفعل تأثير الثقافة اللغوية والثقافة العقلية اللتين شهدهما القرن الرابع الهجري ،لاسيّما الفكر الاعتزالي الذي تبنّاه ابن جني.

كما أنّه يلجأ غالباً، إلى ما يعرف بالفروض وكثرة التقسيمات، ثمّ يعبِّر عن رأيه في المسألة بعد ذلك ،وقد عقد لذلك باباً سماه ((باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح)) فيقول:« وذلك كأنّ تقسم نحو مروان إلى ما

---

[1]- الخصائص ،ج1،ص192

[2]- ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ ﴾[النحل/98]

[3]- الخصائص،ج3،ص173

يحتمل حاله من التمثيل له: فتقول لا يخلو من أن يكون فَعْلاَنَ أو مِفْعَالا أو فَعْوالاً»[1] وهذا من صميم تأثّره بعلم الكلام.

ولابن جني سمةٌ صبغت منهجه أيضاً، وهي أنّه يحيل في كثير من الأحيان، إلى كتبه فقد أحال إلى كتابه، سر صناعة الإعراب[2] .

ويحيل أيضاً، إلى كتابيه تعاقب العربية والنوادر الممتعة في العربية[3]، كما أنّه نقل عن أشهر الأئمة في اللغة والنحو، أبرزهم أبُو علِي الفَارِسِي(ت377هـ) فيبدو أنّ أغلب مادة الخصائص هي من فكره وإفاداته ،ويظهر ذلك من كثرة النقل عنه، ومن صور ذلك قوله: أنشدنا أَبُو عَلِي(7/1)،وهو رأي أبِي علِي رحمه الله(120/1) وسألت يوماً أبا علي رحمه الله(231/1)، والذي ذهب إليه أَبُو عَلِي(278/1) كذا عهد إليّ أبو علي رحمه الله (20/2)، نبّهنا أبو علي رحمه الله من هذا الموضع على أغراض حسنة(168/2)،والكتاب يحفل بمثل هذه الإملاءات عن أستاذه أبي علي الفارسي، كما أنّه نقل عن إمام النحو سيبويه(ت180هـ) في مواضع كثيرة، وعن غيره من النحاة، كالخَلِيلِ(ت175هـ) والأَخْفَشِ(ت215هـ)،وأَبِي عُثمَان المَازِنِي(ت249هـ)،إضافة إلى أَبِي بَكْرٍ بنِ السَّرَّاجِ(ت316هـ).

وعلى الرغم من الاستطراد والتفصيل الذي نراه من ابن جني في بعض المسائل إلاّ أنّه صرّح أكثر من مرّة، على أنّه لا يُؤْثِرُ الإطالة فيقول:« وأمره واضح فلا حاجة إلى الإطالة فيه»[4]،وقوله أيضاً في موضع آخر:« وإنّما أضع من كلّ شيء رسماً ماّ ليحتذى فأمّا الإطالة والاستيعاب فلا »[5].

وإنّ ذلك كلّه ممّا عرضناه من طرق وأساليب، ليس منزّهاً من النقصان أمام عالم مشهود له بنفاذة العقل وطول النظر، والتوسّع في بحر اللغة العربية، يصارع أمواجها حتّى وُصِفَ أسلوبه« بحسن الصياغة ووضوح التعبير وجودة العرض فلا كلمة نابية ولا

---

[1]- الخصائص،ج3، ص67

[2]- ينظر المصدر نفسه،ج1،ص33، ج2، ص15، 297

[3]- ينظر المصدر نفسه،ج1،ص264 ،266، 382

[4]- المصدر نفسه ،ج1،ص101

[5]- المصدر نفسه،ج1،ص188، وينظر،ص180

عبارة مستهجنة ولا فكرة جيء بها في غير مجالها... »[1]،غير أنّ لغته يصعب الوصول إلى معناها بسهولة أحياناً نظراً – فيما نحسب – للطابع المنطقي الذي يشوبها،أو لمداعبته للغة على ما عُرِفَ عنه ونُقِلَ، وبِودِّنَا أَلاَّ نَضُنَ بتوضيح نماذج منها، وبخاصة أنّ اللغويين ينقلون عنه ويدونون كما فعلوا مع العرب، ثقةً به وبفصاحته، ومن ذلك ما نقله صاحب لسان العرب، أنّ ابن جني يستعمل لفظة الأصلية في معنى التأصل، وقرّر ابْنُ مَنْظُورٍ أنّ هذا لم تنطق به العرب ولكنّه ليس بدعاً،كما أنّ له إضافات إلى النحو، لم تُرْضِ النحاة، من ذلك إدخاله (قد) على الفعل المنفي في قوله« كما أنّ القول قد لا يتمّ معناه بغيره »[2]، وهذا لا يرضاه النحويون.

وكذلك تقديمه حرف العطف، على أداة الاستفهام في قوله « وبذلك تعرف حاله: أصلب هو أورِخو؟ وأصحيح هو أم سقيم؟ »[3]، وحقه أن يقول: (أوَ صحيح هو أم سقيم؟)،وكذا إدخاله(أل) على (بعض)،وإدخاله (الواو) بعد (لاسيّما)[4] وهذا كله مما لا يجيزه النحاة، في حين أنّ ابن جني يرتضيه ويأنس له.

هذا وقد أضاف المحدثون جملةً من خصائص منهج ابن جني في كتابه الخصائص،فنجد فاضل صالح السامرائي قد تحدّث عن ملامح عدّة، تميّز بها فكر ابن جني في بحثه ونهجه في كتابه منها:

1–التعليل والإسراف فيه ،حيث عُدّ ابن جني صاحب عقل تعليلي مولع بالتعليل إلى حد المبالغة فيه والتكلف.

2–التحليل وهو ما سبق التحدّث عنه.

3–دقّة ملاحظته ،ويظهر ذلك في نصوص عدّة منها في بابي تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني وإمساس الألفاظ أشباه المعاني.

4–يلمح الإشارات الخاطفة ويبني عليها ويتبنّاها، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

5–«يلحظ الحالة النفسية والمعنى الذي يرمي إليه المتكلم وأثر ذلك في التعبير».

---

[1]– خصائص التأليف النحوي ،ص224

[2]– الخصائص، ج1،ص20

[3]– الخصائص،ج1،ص36

[4]– ينظر مقدمة الخصائص، ص 28 ،29،ج1،ص64 ،361

6-سعة نظرته وسعة صدره وعدم تعصبه.

7-«ارتباط علوم اللغة والاستفادة من بعضها في الاستدلال على بعض» ،فهو يجعل الصوت والصرف والنحو والبلاغة مادة واحدة مرتبطة فيما بينها تستعين ببعضها بعضٍ.

8-«عقليته قيّاسة منظمة لا جمّاعة يهتم بكليات المسائل أكثر من الجزئيات».

9-خاصية تقليب الكلام لديه.

10-الابتعاد عن التقليد والاعتماد على عقله في الفهم.

11-«اختباره لما يسمع من الفصيح وتثبّته فيه».

12-طغيان المنطق فيما يبحث.

13-أثر الاعتزال في بحثه.

14-«استعماله أمثلة غير عملية أو مرضية للتدريب»[1].

وحين نتجاوز المنهج العام إلى المضمون ،نلاحظ أنّ كتاب الخصائص مؤلفٌ لغوي شامل وموسوعة علمية مميّزة، درس اللغة من كلّ جوانبها -كما ذكرنا سابقاً- الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية ،على الرغم من قلّة حظ البلاغة من هذه الدراسة ،ولعدم اتّساع المقام للإحاطة بكلّ أبواب الكتاب، سنلخص ونجتزئ أهم مباحث الكتاب التي بلغت المئة والستين باباً، ومن ثمّة عُدَّ موسوعة في علم العربية وخصائصها ،فهو القائل إنّه « كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة، والكُتّاب، والمتأدبين التأمل له، والبحث عن مستودعه ،فقد وجب أن يخاطب كلّ إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به ليكون له سهم منه وحصة فيه»[2]، فله سهم وحصّة من المصطلحات أيضاً فقد استهله بالتعرض لأهمّ مصطلحات اللغة والنحو كالكلام ،والقول وتعريف اللغة والنحو والإعراب والبناء ،والفصل بينها بتوضيح حدودها ،كما تعرّض لأصل اللغة ونشأتها ،وباب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني وهي ألفاظ مختلفة تفضي إلى معنى متقارب كالنحيتة والنقيبة والضريبة والسليقة والخليقة والطريقة...فـ«كله

[1] - ينظر ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي،دار عمار،ط1، 1426هـ-2007م ،ص205...232

[2]- الخصائص، ج1،ص67

التمرين على الشيئ وتليين القوي ليصحب وينجذب»[1] ،وفي هذا الباب اعترف ابن جني ضمناً أنّ أصل وضع هذه اللغة إنّما هو تواضع وتقرير من البشر هداهم الله إليه وطبعهم عليه[2]،وباب في الاشتقاق الأكبر وهي تسمية لم يسبق إليها ابن جني على حدّ تعبيره وباب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني وذلك أن تتقارب الحروف في كلمتين مختلفتين فيكون لها معنى متقارب من ذلك « العسف والأسف والعين أخت الهمزة كما أنّ الأسف يعسف النفس وينال منها والهمزة أقوى من العين كما أنّ أسف النفس أغلظ من التردّد بالعسف فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين»[3].وباب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني وهي فكرة سبق إليها الخليل وسيبويه إلاّ أنّ ابن جني طوّرها وقطع فيها شوطاً بعيداً إذ يقول «ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه ومناهج ما مثلاه،وذلك أنّك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو: الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة والصعصعة والجرجرة والقرقرة ... »[4].

فهذه الأبواب كلّها ممّا يتّصل باللفظ وما يقابله من معنى، وهو لب موضوع المصطلح ولقد اعتمد ابن جني في تفسير ذلك على حذقه في علمي الأصوات والصرف، فراح يقلّب الألفاظ ويستنتج المعاني المتقاربة منها بشكل يذهل العقول، فكأنّه هو الذي صنع هذه اللغة واصطفى منها هذه الخصائص النادرة.

وهكذا نجده من جهة أخرى يفيض في التحدّث عن المسائل الصرفية والنحوية، والتي كانت في معظم الكتاب، ترد أثناء عرضه للأصول اللغوية ، والنحوية كالجمل الاعتراضية في باب الاعتراض، والأصل والزيادة، والإدغام الأصغر والساكن والمتحرك، وفصل الحذف، وباب إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم، وباب تسمية الفعل، وباب في الاحتياط، وباب التفسير على المعنى دون اللفظ، وباب الجوار وباب الغرض في مسائل التصريف ،كما أنّه يتناول بعض موضوعات البلاغة، فنراه يفرّق بين الحقيقة والمجاز في باب سماه، ((في فرق بين الحقيقة والمجاز))، وباب آخر في أنّ

---

[1] –الخصائص ج2،ص117

[2] –ينظر المصدر نفسه،ج2،ص117

[3] –المصدر نفسه ،ج2،ص146

[4]– المصدر نفسه ،ج2،ص153

المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة، إضافة إلى أنّه لا يخصّص –أحياناً– للمسائل البلاغية مباحث وأبواباً، بل تناولها أثناء حديثه ، مثل الاستعارة التي نجده يتحدّث عنها، في (باب البناء)[1] ،وأحوال المسند إليه في (باب الفرق بين التقدير الإعرابي وتفسير المعنى) ،والتقديم والتأخير في (باب نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) ، ويتناول كذلك مسائل علم العروض والقافية في باب ((ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية))[2] ، والضرورات الشعرية في باب ((تخصيص العلل))[3] ، كما نجده يعنى في مواضع أخرى، برواية الشعر، وصدق النقلة والتصحيف ،وذلك في باب ((صدق النقلة وثقة الرواة والحملة)) ناهيك عن قضايا نقدية هنا وهناك...

ويعقد ابن جني باباً في مسألة من مسائل علم الكلام سماه ((فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية)) ،تطرّق فيه إلى ذكر آيات التنزيه على طريقة المعتزلة، وبيّن« أنّ أكثر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها...فإنّما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة » ،ثم راح يفسّر ويؤوّل الآيات، تنزيهاً لله ،وأقرّ بأنّ أكثر هذه اللغة ،جارٍ على المجاز[4]،أمّا المباحث الأصولية في كتاب الخصائص، فهي كثيرة ،جاءت في شكل قواعد عامة ، فقد تحدّث في السماع ، والقياس، والعلّة ، والإجماع والاستحسان، والدور، والحمل ... وتُرجِع أغلب الدراسات – ممّا رجعت إليه – كتابَ الخصائص إلى أنّه كتاب اختص بالتأليف في علم أصول النحو، فيقول صاحب خصائص التأليف النحوي: « وإذا عدنا إلى موضوعات ومسائل الخصائص وجدنا أنّ ابن جني قد جمع شعاع أصول النحو العربي الذي كان مبثوثاً في مؤلّفات السابقين في هذا الكتاب ...»[5] ، لذا فمباحث أصول النحو في الخصائص، كثيرة

[1] – ينظر الخصائص،ج1،ص39

[2]– ينظر المصدر نفسه،ج1،ص69 ،70 ،71

[3]– ينظر المصدر نفسه،ج1،ص147

[4]– ينظر الخصائص ج3، ص245 ،247

[5]– خصائص التأليف النحوي ، ص199

« عدّد منها صاحب ((أصول النحو في الخصائص لابن جني)) خمسة وثلاثين باباً من أبواب الخصائص »[1] منها:

باب في تعارض السماع والقياس وباب في الاستحسان ،و باب في تخصيص العلل وباب في ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة ،وباب في تعارض العلل، وباب في العلة وعلة العلة ،و باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، و باب في القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة...

وممّا يقال على هذه المباحث الأصولية، هو أنّها ابتكار لم يسبق إليه، لا من حيث تضمينه مصطلحات ومناهج علوم أخرى وتطبيقها على اللغة العربية، ولا من حيث التفصيل والتوسّع اللذين أولاهما لهذه المباحث « فكثير من موضوعاته التي وردت فيه ربّما لا يعثر عليها الباحث في غير هذا الكتاب، ولئن عثر على شيء من ذلك فلا يتعدى أن تكون إشارات طفيفة خاطفة لا تشفي غليلاً ولا تنقع ضمأً»[2].ويلحظ على هذه المباحث، أنّ ابن جني صبّ أكثر جهده على مسائل القياس والعلّة ،ويرى بعض الدارسين ،أنّه يرجع سبب ذلك الاهتمام ،إلى مذهبه الاعتزالي[3].

وفي العموم، فقد افتقدت أبواب الخصائص،إلى الترتيب والتبويب المنطقي أو الموضوعي ،فقد تجد مسائل بلاغية في أبواب نحوية وقد تتداخل المسائل الصوتية مع مسائل لغوية أو صرفية، لكن من دون أن يكون في هذا التشتت خلل في إصابة الفكرة وتبليغها ،بدأ أولى أبوابه بالتعريف والتفريق بين أمور تعدّ من أساسيات علم العربية، وهي: (الكلام والقول واللغة والنحو والإعراب والبناء وأصل اللغة ونشأتها...) وهي مبادرة حميدة، وقد أراد بذلك على ما يبدو، تهيئة القارئ وتمكينه من معرفة أمور أوليّة، ليتسنى له فهم مادته.

-مصادره :لم يكن تأليف كتاب الخصائص في القرن الرابع الهجري مسايراً لمراحل التأليف اللغوي بعد الكتاب، إذ اختصت أغلب هذه الكتب بالتنظير لعلم واحد تقريباً كعلم

---

[1]- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، محمد سالم صالح، ص534 عن أصول النحو في الخصائص لابن جني، ص411 ،413

[2] - محاضرات في أصول النحو،التواتي بن التواتي ،مطبعة رويغي، الأغواط، الجزائر،ط1، 2006م، ص41

[3] -ينظر خصائص التأليف النحوي :ص221

النحو أو الصرف أو الأصول النحوية أو البلاغة وغير ذلك، وإن كان قد غلب النحو على جلّ التأليفات، وهي في ذلك كلّه تحاكي مادة سيبويه في كتابه، ولم يكن كتاب الخصائص بدعاً في تأليفه، فقد حذا حذو الكتاب في كثير من مادته، غير أنّه مثّل بداية مرحلة جديدة في التأليف اللغوي عموماً بعد كتاب سيبويه، فأراد صاحبه أن يجعله كتاباً في اللغة كلّها، لا يختص بعلم واحد ولا يتبع فيه منهجاً معتاداً ،إذ ليس غرضه « فيه الرفع والنصب والجر والجزم لأنّ هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه وإنّما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الوضاع والمبادئ وكيف سرت أحكامها في الحناء والحواشي »[1] .

وممّا لا شك فيه أنّ هذا العلم الذي بثه ابن جني في خصائصه ،لم يأت من فراغ ،بل هو ثمرة ما جناه الفكر اللغوي طيلة أربعة قرون من الزمن من البحث في اللغة من جهة ،وما نهله ابن جني من ثقافة عصره التي مكنته من أن يتضلع في علوم شتى عدّت من روافد الفكر اللغوي العربي فيما بعد كعلم الكلام وعلم الفقه والفلسفة والمنطق[2] من جهة أخرى ،لذا تعددت مصادر الكتاب سماعاً وروايةً ،فقد كان ابن جني يطلب علمه من أبي علي الفارسي ،كما كان يطلبه من غيره كلّما وجد لذلك طريقاً.

ولم يكن يأخذ عن أيّ كان ،وإنّما كان يتحرّى الدقّة في أخذ المادة اللغوية ،لذلك كان يتعقّب العلماء النابهين ،ومن لهم باع في اللغة فقط ،لذا يمكن تلخيص هذه المصادر فيما يأتي:

أ-شيوخه:

ويمثلهم أبو علي الفارسي أستاذه الذي أنار له طريقه في العلم، والذي ترجع أكثر مادة الخصائص إليه ،أثنى عليه ابن جني في كثير من المواضع ،واعترف بعلمه ونبوغه في مناسبات عديدة ،قال فيه يمدحه: «ولله هو عليه رحمته فما كان أقوى قياسه وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه فكأنه إنما كان مخلوقاً له وكيف كان لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة زائحة علله ساقطة عنه

[1] – الخصائص ج1،ص32

[2] –ينظر التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، وضحة عبد الكريم جمعة الميعان،مكتبة دار العروبة،الكويت ،ط1، 1428هـ-2007م،ص424

كلفه... »[1] ،وكانا على ذلك أربعين سنة يأخذ عنه متمثلاً طريقة تفكيره في القياس والتعليل[2].

ومن الذين اشتهروا بفضلهم على ابن جني شيخه أبو بكر محمد بن الحسين بن يعقوب العطار المقرئ المعروف بابن مقسم(ت351هـ) ،وهو من القراء ،كان يروي عن ثعلب[3].

ولا نريد في هذا المبحث التفصيل في هذه المصادر، إذ إنّه أمرٌ قد بُحِثَ وإنّما نريد أن نبيّن أصول هذه المصادر وتنوعها وخصائصها.

يذكر ابن جني نفسُه شيوخه الذين أخذ عنهم، ويورد أسماءهم ،فكان منهم أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني(ت337هـ) ،وأبو عبد الله محمد بن العساف العقيلي التميمي المعروف بأبي عبد الله الشجري ،وأبوالحسن علي بن عمرو ،وأبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ، وكان يأخذ بإسناد أبي علي الفارسي وشيوخه المذكورين عن أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه والفراء والزجاج وغيرهم[4] .

ب-الكتب والمؤلفات:

لقد لاحظنا -كما لاحظ غيرنا- أنّ ابن جني كان يذكر أحياناً أنّه قرأ بعض الكتب ،أو يومئ بكلامه إلى أنّه قد نقل هذا الرأي أو غيره من كتاب ما ،كقوله: (قال سيبويه)، ثم يذهب إلى رأيه، فليس شيئًا إلاّ أن يكون قد نقل ذلك من كتابه، فيذكر أحياناً تسمية باب من أبوابه، كقوله: «وقال سيبويه ((هذا باب علم ما الكلم من العربية)) ،فاختار الكلم على الكلام»[5].

ويصرّح في مواطن أخرى بالكتاب المأخوذ عنه، فيحيل إليه كقوله: «وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب (حيلة ومحالة) مكان مبقل»[6]،ويذكر في إحدى المواضع الأخرى كتاباً

---

[1] -الخصائص ج1،ص277

[2] -ينظر ابن جني النحوي ،ص47

[3] -ينظر الخصائص ج1،ص14

[4] -ينظر الخصائص،ج1،ص80، 383، 387، وينظر ابن جني عالم العربية، حسام سعيد النعيمي ،دار الشؤون الثقافية العامة بغداد العراق ،ط1 1990م ص20، 21، 22، 40

[5] -الخصائص،ج1، ص25

[6] -الخصائص،ج1،ص97

آخر ،هو لأبي العباس أحمد بن يحي ،وهو كتاب الفصيح لثعلب[1]،وهكذا يظهر من هذه النصوص أنّه كان يراجع هذه الكتب ،ويأخذ منها المادة اللغوية،وقد ذكر في الخصائص ما يربو عن ثلاثين كتاباً.

ج-مشافهة الأعراب:

من الواضح أنّ ابن جني لم يشافه الأعراب في بواديهم كما شافههم الرعيل الأوّل من اللغويين والنحاة ،فلم يكن حظّه مثل حظّهم، ذلك لأنّ الشروط والحدود التي وضعها علماء العربية للاحتجاج خيّبت آمال ابن جني في مشافهة الأعراب في زمن الاحتجاج ،لأنّ عصره اتّسم بفشو اللحن وفساد الألسنة ،واضطربت الفصاحة حتىّ في البادية إلى حدّ أنّك لا تكاد تجد بدوياً فصيحاً، وهو ما بلوره ابن جني بقوله: «وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأنّا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغض منه»[2].

لذا فقد اتّخذ ابن جني أساليب أخرى في مشافهة الأعراب ،تقوم على الامتحان والحوار، كما فعل مع الشجري وابن عمه غصن ،فيروي لنا ابن جني في نصّه المشهور أنّه سأل يوماً الشجري ،فقال له: يا أبا عبد الله كيف تقول ضربت أخاك؟ فقال :كذاك فقلت :أفتقول: ضربت أخوك؟ فقال : لاأقول أخوك أبداً قلت : فكيف تقول :ضربني أخوك؟ فقال: كذاك فقلت: ألست زعمت أنّك لا تقول :أخوك أبداً ؟فقال :أيش ذا !اختلفت جهتا الكلام»[3].

فعلى هذا النسق كان ابن جني يأخذ اللغة، متمسكاً بمعيار الفصاحة في اختيار رأي على رأي ،أو تدعيم قاعدة ،أو التمثيل لمسألة ما ،إذ لم يكن أخذه هذا لوضع قاعدة

---

[1] -الخصائص ،ج2،ص219

[2] -المصدر نفسه ،ج2، ص5

[3] -المصدر نفسه،ج1،ص250،وينظر ابن جني النحوي ،ص229

أو لسنّ قانون لغوي جديد، وإنّما كان لمجرد الاستئناس[1] ،وهكذا كان يفعل مع الأعراب وممن يدّعون الفصاحة ،يقبل منهم أحياناً ،ويرد عليهم في أحايين أخرى.

فعلى هذا الأساس كان ابن جني يتعامل مع إحدى مصادر مادته، ولولا مخافة الإطالة لحصرنا هذه السياقات في كتابه، فقد اطردت وتنوعت.

وبناءً على هذا تكون مشافهة الأعراب من خلال امتحانهم والسماع عنهم إحدى أهمّ مصادر كتاب الخصائص التي أثْرَتْ مادّته ،وفسحت المجال للعالم الفذ ابن جني لكي يحصر خصائص هذه اللغة ،ويسبر أغوارها وهو ما فتح له باب الاجتهاد ووضع القوانين والمصطلحات ،واكتشاف ما لم ينتبه له أئمة اللغة والنحو من قبله.

ومعلوم أنّ هناك مصادر أخرى اعتمد عليها ابن جني في مادة كتابه يقتضي البحث أن ندرسها في سياق ومقام تالٍ لهذا.

- **شواهده:**

لانريد ههنا أن نبيّن موقف ابن جني من نصوص الاستشهاد النحوي بشيءٍ من التفصيل، بقدر ما نودّ التعريج على شواهد كتاب الخصائص ،للكشف عن المنهج العام الذي ارتآه ابن جني بغية حصر بحثه اللغوي للتنظير لهذه اللغة، وكشف علاقاتها ليتسنّى لنا قراءتها من خلال شبكة مصطلحاتها ،فلقد استشهد بالقرآن الكريم في مواطن عدّة من كتابه ،فقد بلغت عدد آياته سبعاً وثلاثين وثلاثمائة آية، لم يخرج فيها عن انطباع جماعة النحاة واللغويين في توجيهها متواترةً وشاذةً[2]،فهوالذي ألّف كتاباً في القراءات الشاذة وتوجيهها فردّ منها قراءات، وضعّف أخرى ،وأنكر بعضها ممّا لايعرف في اللغة .

وأمّا الحديث النبوي الشريف فقد ورد بقلّة في الخصائص، وهذا راجع إلى عزوف اللغويين والنحاة القدامى عن الاستشهاد به ،كما هو معروف ،إلاّ أنّ هذا لم يمنع ابن جني من إدراج حديث النبي صلى الله عليه وسلم ضمن مادة كتابه ،على الرغم من أنّه كان«يورد في النادر حديثاً للاستئناس به أو الاستشهاد فيما لم يخرم قاعدة ولم يقرر أصلاً جديداً»[3].

---

[1] –ينظر ابن جني عالم العربية ،ص46

[2] –ينظر الخصائص ،ج1،ص182، 320، 398، ج2،ص147، 368

[3] –ابن جني النحوي،ص133

ففاضل السامرائي لا يرى في الأحاديث التي أوردها ابن جني استشهاداً ولا احتجاجاً، وإنّما كان يسردها للتمثيل والاستئناس فقط[1].

وقد بلغت تلك الأحاديث فيما نعلم ثلاثة وعشرين حديثاً قصيراً[2]،ومنهم من يرى أنّها زادت عن الثلاثين حديثاً[3].

واستشهد بكلام العرب بكثرة أيضاً ،منها الأقوال المأثورة التي بلغت ثلاثة وخمسين ومئة قول ومنها سبع وخمسون رواية عن العرب ،وأمّا الشعر فقد بلغ حوالي أربعة وستين وثماني مئة بيتٍ وثمان وثمانين ومائتي نصف فيما نعلم، أغلبه ورده عن طريق أبي علي الفارسي ،وكان يعوّل في قبول كلام العرب شعره ونثره على الفصاحة والمالوف من الفصحاء [4].

فهكذا إذن نلاحظ زخماً كبيراً من الشواهد العربية تتفاوت قلّة وكثرة ،ويحسب الإنسان أنّ هذا النظام الذي اتّخذه اللغويون والنحاة القدامى – وهو تضمين شواهد العربية في مصنفاتهم– أمراً هيناً، ولكنّه ذو قيمة عظيمة ،وبخاصةٍ إذا علمنا أنّ تلك الكتب إنّما الغرض منها التعليم، بداية من كتاب سيبويه من أجل انتحاء سمت كلام العرب ،والنسج على منوالهم.

ولقد مدح ابن خلدون تلك المصنفات التي آثرت ملء متونها بالشواهد المختلفة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب لأنّها«تعين الدارسين على تكوين ملكة اللسان العربي »[5]،وكان يرى أنّ صنيع سيبويه في كتابه «لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة»[6].

---

[1] –ينظر ابن جني النحوي ص133، 134

[2] –ينظر مثلاً الخصائص ،ج1،ص36 ،39 ، 189، 220 ، ج2،ص 127، 151، 372، 442 ج3،ص،289،247،246،77

[3] –ينظر ابن جني عالم العربية ،ص53

[4] –ينظر النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث،محمد إبراهيم عبادة،مكتبة الآداب،القاهرة،ط1، 1430هـ–2009م، ص32

[5] –النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه ،محمد إبراهيم عبادة ص266

[6] –مقدمة ابن خلدون ،ص 453 ،وينظر النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه ص266

وفي مقابل هذا عاب على أولئك الذين يُقبِلون على تلك المصنفات التي أهملت الشواهد ،وفي ذلك إيذان بعدم تحصيل ملكة اللسان العربي[1].

إذن من خلال هذا البسط ،نخلص إلى أنّ لشواهد العربية قيمةً كبرى، تكمن في تعليم الدارسين والقارئين أساليب لغة العرب وطرق كلامهم ومصطلحاتهم ،تبعاً لمستوياتهم ،ولا شكّ أنّ هذه الأهداف كلّها قد قصدها المتقدمون من خلال مصنفاتهم ومناهجهم المتبعة فيها،فلقد توصلت بعض الدراسات الحديثة إلى نتيجة مُفَادُها أنّ أغلب المؤلفات والجهود اللغوية القديمة، وصفت بأنّها تعليمية ابتداءً من جهود أبي الأسود الدؤلي حتى القرن الرابع الهجري[2]،ولقد لاحظنا هذا من خلال ما قلناه في مصادر كتاب الخصائص وشواهده.

أخيراً وفي نهاية هذه المعالجة لكتاب الخصائص ،يمكن القول إنّ هذا السفر أسهم إلى حدٍ بعيدٍ في إثراء اللغة العربية صوتاً وصرفاً ونحواً وبلاغةً ومصطلحاً ،فهو من المطولات التي وَصَفَتْ اللغة العربية وصفاً دقيقاً حتى أضحى مرجعاً لغوياً هاماً لمن أراد أن ينهل من معين هذه اللغة الشريفة، ويتعرّف على خصائصها ،توخّى فيه مصنّفه منهجاً غير مسبوق إليه ،وهذا عندما تيقّن أنّ العلوم اللغوية والعقلية والدينية يمكن أن ينطبق منهج بعضها على بعض ،ويأخذ بعضها من بعض ،فخاض ابن جني هذه المغامرة العلمية، فأبرز من خلالها صناعةً راضيةً .

وتوّجت هذه الدراسة أيضاً بميلاد مصطلحات ومفاهيم جديدة في حقل اللغة العربية، وإن كان قد استقاها من علوم أخرى ،إلاّ أنّه يكاد يجمع الدارسون أنّ كتاب الخصائص اختصّ بدراسة المصطلح وأحاطه بعناية و اهتمام كبيرين.

[1] –ينظر النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه ،ص266

[2] –ينظر التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، ص473

2-علم المصطلح تأسيس نظري:

إنّ الاهتمام بالمصطلح ووضعه نشأ مع وجود هذه اللغة، لماّ كان الإنسان في أمسّ الحاجة لوضع ألفاظ لمسمياته، لكن دراسة هذه المصطلحات والبحث في تسمياتها ومفاهيمها التي أصبحت موضوعاً لعلم جديد لم تظهر إلا حديثاً، وقد أطلق على هذا العلم "علم المصطلح" (Terminologie)، وهي التسمية التي غلبت على باقي التسميات الأخرى، التي ارتأى مستعملوها أن تُطلَقَ على هذا العلم منها (المصطلحيّة والمصطلحاتيّة والاصطلاحيّة والمصطلحيّات) [1] وغيرها ،وهو علم حديث نشأ بين أحضان اللسانيات، يُعنىَ بدراسة الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها[2] .

لذا يمكن القول إنّ دراسة المصطلح قبل أن يستحيل علماً كانت له جذور عميقة ارتبطت بممارسة علماء العربية القدامى وعلى رأسهم عثمان ابن جني العالم الاصطلاحي إذ عالج جانباً ممّا له علاقة بالمصطلحيات الحديثة وبخاصةٍ ما تعلّق منها بدلالة القوالب اللغوية على المفاهيم فوجد أنّ للأبنية اللغوية وصيغ الألفاظ دوراً في تحديد المعاني[3] وهو «أنّك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو الزعزعة و القلقلة والصلصلة والقعقعة والصعصعة والجرجوة والقرقرة... »[4]، فنرى في ذلك مناسبة تكرار حروف الكلمة للمعنى المكرر.

ونلمس ذلك أكثر في أثناء تطرّق ابن جني لنظرية المحاكاة في نشأة اللغة ومعالجته لهذه القضية من خلال ظواهر لغوية عدّة ،جعلها أبواباً ومباحث لخصائصه كباب إمساس الألفاظ أشباه المعاني وفكرة المساوقة ثم مبدأ التعديل والاحتذاء إلى أن يصل إلى فكرة التصاقب[5] .

---

[1] -المصطلح اللساني المترجم،يوسف مقران،ص17

[2]-إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،يوسف وغليسي،ص28

[3]-ينظر المصطلح اللساني المترجم ،ص24 وما بعدها

[4]- الخصائص،ج1،ص505

[5]-ينظر التفكير اللساني في الحضارة العربية،عبد السلام المسدي ،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت لبنان،ط3، 2009م،ص102، 103

ويعترف ابن جني بأنّه قد وجد كثيراً من هذه اللغة «مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها»،فقد خصّص أربعة أبواب للإشارة إلى هذه الفكرة التي تقوم رأساً على وشيجة قربى بين اللفظ ومدلوله وهي:

باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، وباب الاشتقاق الأكبر ،وباب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وباب إمساس اللفاظ أشباه المعاني،وهي كلّها ظواهر تعكس اهتمام الفكر العربي بقضية الاصطلاح توليداً وبحثاً منذ القرن الرابع الهجري.

ففي هذا القرن نشطت الحركة العلمية أكثر من أيّ زمن آخر، فتمثل هذه الفترة فترة استقرار معظم المصطلحات، وكتاب مفاتيح العلوم للخوارزمي شاهد على ذلك إذ يعدّ أقدم كتاب يتطرّق إلى العلوم ومصطلحاتها في محاولة لإحياء التراث العربي، وكان ذلك–إن صح الاعتقاد – قبل سنة واحد وثمانين وثلاثمائة للهجرة (381هـ) [1].

وكما جرت العادة مع كلّ تأليف فقد سوّغ الخوارزمي سبب تأليفه لهذا الكتاب الذي أهداه إلى الوزير أبي الحسن عبد الله بن أحمد العتبي الذي كان شغوفاً بالعلم محباً لأهله فيقول: «دعتني نفسي إلى تصنيف كتاب باسمه النابه يكون جامعاً لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات متضمناً ما بين كل طبقة من العلماء من الموضوعات والاصطلاحات التي خلت منها أو من جلها الكتب الحاصرة لعلم اللغة حتى إنّ اللغوي المبرز في الأدب إذا تأمل كتاباً من الكتب التي صنفت في أبواب العلوم والحكمة ولم يكن شدا صدراً من تلك الصناعة لم يفهم شيئاً منه وكان كالأعمى الأغتم عند نظره فيه»[2].

فهكذا يتراءى لنا ولغيرنا أنّ الخوارزمي وظّف لفظ (مفاتيح) للدلالة على ما يدلّ عليه لفظ (المصطلحات) مع أنّه استخدم لفظ (الاصطلاحات)،فالعلماء القدامى استخدموا كلمات عدّة للدلالة على المصطلح (كالمفاتيح ومفتاح العلوم..) وغيرهما ممّا ذكرناه سابقاً[3].

---

[1]–ينظر بحوث لغوية ،أحمد مطلوب،ص163، 170،وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية يعقوب بكر ورمضان عبد التواب،دار المعارف القاهرة ،ج4،ص334

[2]–مفاتيح العلوم ،الخوارزمي ،ص 2،3

[3]–ينظر إشكالية المصطلح،وغليسي،ص24، 25

ويمكننا كذلك أن نشير إلى ما لاحظه الدارسون على دراسة الخوارزمي في كتابه، إذ يرى أحدهم أنّ الخوارزمي كان يعي الفرق الشاسع بين المصطلحات العلمية والألفاظ اللغوية، إذ تُنسب الأولى إلى أصحاب الصناعات بينما تنسب الثانية إلى أصحاب اللغة كلّهم، كما أنّ«كثيراً من كتب اللغة تخلو من المصطلحات العلمية» ،إضافة إلى أنّه على اللغوي أن يكون على دراية تامة«بألفاظ كتب الحكمة والعلوم ليعرف ما فيها».

يتبيّن لنا من خلال هذا اهتداء الخوارزمي إلى دقائق هذه الصناعة وبخاصةٍ عندما يفرّق في تلك الفترة بين ما يسميه المحدثون بوحدة المصطلح ووحدة الكلمة، فينسب المصطلح إلى أصحاب الصناعات أو المجال الخاص ،وينسب الكلمة إلى عامة اللغويين ،فيرى مثلاً أنّ لفظة(الرجعة) عند اللغويين تدلّ على اسم المرة من الرجوع أمّا عند الفقهاء فهو «الرجوع في الطلاق الذي ليس ببائن وعند المتكلمين ما يزعمه بعض الشيعة من رجوع الامام بعد موته أو غيبته»[1]وهلمّ جراً.

إذن فقد أفضت بنا هذه الإشارات إلى القول إنّ القدامى حاولوا تأسيس نظريات – ولو أنّها بسيطة– لعلم المصطلح بُحِثَت بشيء من التفصيل والتنوع في العصر الحديث ممّا ينمّ عن وعي الفكر اللغوي العربي بنظرية الاصطلاح، هذا التفكير وإن لم يبلور موضوع الاصطلاح «في نسق علم لغوي قائم الذات وإنما تطرق إليه من زوايا المعجم حيناً والدخيل حيناً آخر فإنّه قد ترك لنا شهادات استقرائية خصيبة»[2] اُعتمدت فيما بعد أهمّ أسسها من أجل بناء صرح هذا العلم.

ويتجلّى في كلام الجاحظ تنبؤ القدامى للعملية الاصطلاحية وتخصيص ألفاظ محدّدة لكلّ علم فهو يرى أنّ«لكل صناعة ألفاظا قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها فلم تلزق بصناعتهم إلا بعد أن كانت مشاكلاً بينها وبين تلك المعاني ،الصناعة»[3]،وحدث ذلك بعد أن هجمت العلوم والمعارف دفعة واحدة ،فاستدعى الأمر أن يتخيروا ألفاظاً

[1]–بحوث لغوية ،ص171

[2]–التفكير اللساني في الحضارة العربية،ص242

[3]– الحيوان ،الجاحظ،ج3، ص 487

لمعانيهم وأفكارهم كلّ في صناعته ومجاله لتكون المعارف بعد ذلك محركاً ومنبهاً يفضي إلى إفراز شبكة من الألفاظ والمصطلحات دون العدول عن أطر اللغة العامة[1].

والأمر نفسه نجده عند عبد القاهر الجرجاني إذ يشترط لمعرفة العلم معرفة قاموسه الاصطلاحي كدأب آل العلم في زمنه ،فلم يكونوا يقبلون على مدارسة العلم والإلمام به إلاّ بعد إستيعاب مصطلحاته وألفاظه وذلك بمعرفة حدودها ومميزاتها ليتسنّى لهم فهمها ولكي يَمِيزَ بعضها من بعض فتظهر نظائرها ومرادفاتها ومن ثمّة ينصرفون إلى مادة العلم[2].

ويتعرّض ابن خلدون إلى القضية ذاتها بشيء من التركيز والتمثيل عندما يشرح لنا كيفية استحالة الكلمات من جهاز ورصيد اللغة العام إلى مواضعات واصطلاحات خاصة تنتمي إلى علم ما وذلك باستخدام أدوات التحويل والتوليد[3]،وضرب لذلك مثلاً بمصطلحات علم الحديث بعد أن ذكر شروطه وقوانينه وانتهى بذكر عدد من المصطلحات تخصّ مراتب الحديث المنقول عن نقلته ،اصطلح عليها أهل الحديث منها(الصحيح والحسن والمرسل والمنقطع والمعضل والشاذ والغريب)،وخلص بعد ذلك إلى أنّ «معرفة هذه الشروط والاصطلاحات كلّها هي علم الحديث»[4] .

فمُفَادُ كلّ ذلك هو وعي القدامى بضرورة معرفة اصطلاحات العلوم حتى يتسنّى لنا فهمها وإدراكها وأنّ هناك وشائج قرابة بين المعرفة وثبتها الاصطلاحي تنبّه لها العقل العربي منذ القدم ممّا يثبت وجود مرجعية اصطلاحية عربية–إن صحت هذه التسمية–لا ريب فيها.

تلك إذن إشارات تُجلي حقيقة تعرّض القدامى للصناعة المصطلحيّة وإن لم تصل إلى مستوى العلمية لكنّها تركت بصمات شهد لها تاريخ اللغة العربية ،يقول أحد الدارسين: «إن جذور الممارسة المصطلحية ضاربة في القدم – قد يقاس هذا الخير بقدم اللغة عينها– نتمثلها في ميل اللغة العربية مثلاً إلى اشتقاق أو نحت تسميات على أبنية

---

[1]– ينظر البيان والتبيين،ج1،ص 139 ، وينظر التفكير اللساني في الحضارة العربية ص243

[2]– ينظر دلائل الاعجاز،الجرجاني عبد القاهر،شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد التنجي،دار الكتاب العربي،ط3 1420 –1999م،ص 331 ،وينظر التفكير اللساني في الحضارة العربية،ص243

[3]– ينظر التفكير اللساني ،ص244

[4]– مقدمة ابن خلدون ،ص 328

لغوية أو قوالب تعبيرية جاهزة للدلالة على مسميات ذات خواص بعضها لصيقة بصورة الكلمة المشتقة»[1]،أو الإشارة إلى أسس التوالد الاصطلاحي أو ما يسمى بآليات وضع المصطلحات كالاشتقاق والمجاز والتعريب والنحت وغيرها ،فقد أشار ابن جني إلى أنّ الكلمة تتحوّل من الحقيقة إلى المجاز إذا اطرد التعبير المجازي بحيث تكتسب الكلمة معنى حقيقياً جديداً ،وبذلك تدخل هذه الكلمة قفص الاصطلاح[2].

نخلص من خلال هذا العرض السريع إلى أنّ لعلم المصطلح جذوراً قديمة جداً، حيث تطرّق القدماء لأهمّ قضاياه التي شغلت بال علماء المصطلح المحدثين كعلاقة الصورة اللفظية بالمعنى، وقضية نشأة اللغة ونظرياتها التي أظهرت اهتمام علماء اللغة آنذاك بوضع كلمات اللغة الأولى والتواضع عليها، ومن أولئك العلماء الذين عنوا بالتوطئة لهذا العلم أبو الفتح ابن جني في كتابه الخصائص وعلماء آخرون من قبله ومن بعده لا يسعنا المجال لذكرهم جميعاً .

غير أنّ تلك الإشارات لم تؤهلهم إلى الوصول لأدقّ النظريات المصطلحية ولم ترق إلى تحدّيات العلمية، لذا يمكن القول إنّ علمية علم المصطلح لم تر النور إلا حديثاً وكان ذلك بفضل "أوجن فيستر" في النصف الأوّل من القرن العشرين ووجدت نظريته المصطلحية تلك صدى بين أوساط الباحثين والدارسين فتشكلت على إثرها نظريات ومدارس عنيت كلّها بقضايا المصطلح[3]،اتخذت كتابه (التوحيد الدولي للغات الهندية ،وخاصة الهندسة الكهربائية) الذي صدر سنة1931م مصدراً ومعيناً تنهل منه[4].

وواصل هذا العلم نشوءه ونموه برعاية منظمات عدّة اضطلعت بالنهوض به، فقد ظهرت (اللجنة التقنية للمصطلحات) ضمن الاتحاد العالمي لجمعيات المقاييس الوطنية ISA في سنة ست وثلاثين وتسعمئة وألف (1936م)، وبعد الحرب العالمية الثانية حلّت

---

[1]–المصطلح اللساني المترجم ،ص24

[2]–ينظر الخصائص ج2،ص447 ،وينظر إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،ص84

[3]–ينظر المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم،خليفة الميساوي منشورات ضفاف،الرياض،بيروت،دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف،الجزائر ط1، 1434هـ–2013م،ص35

[4]–ينظر المصطلحية (علم المصطلحات) النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها،علي القاسمي مجلة اللسان العربي ،مجلة دورة للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي الرباط (المملكة المغربية) المجلد الثامن عشر ج1،ص08

محلّها لجنة أخرى تسمى (اللجنة التقنية 37) وهي فرع من المنظمة العالمية للتوحيد المعياري (ISO)إيزو، وقد تولّت هذه اللجنة مهمّة وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها[1].

ولم يكن فيستر العالم الوحيد الذي وقف جهده لهذا العلم ،بل يذكر الدارسون المحدثون أسماء أخر نذكر منهم اسمين وهما أدوين هولمستروم (HOLMSTROM)وهو من أهم علماء اليونسكو ،ومنهم كذلك هلموت فلبر (felber)وهو أستاذ علم المصطلحات في جامعة فينا[2].

ويعدّ علم المصطلح من العلوم التي تتداخل مع علوم شتّى حيث ورد في تعريفه أنّه العلم الذي« يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها وهو علم مشترك بين علوم عدة أبرزها علم اللغة والمنطق والمعلومات وعلم الوجود وعلم المعرفة وحقول التخصص العلمي»[3]،يهمنا منها علم اللغة فثمّة شبه إجماع على أنّ علم المصطلح هو أحد فروع اللسانيات لما بينهما من صلة، بل تقوم اللغة كلّها على تفاعل دوال ومدلولات تشكّل هذا النظام اللغوي المتشابك ،منه الكلمات والمفاهيم التي تولد وتنمو وتموت وقد تبعث من جديد كالكائن الحي ،ويرى أحد الدارسين أنّ اللسانيات تبنّت قضية المصطلح حيث وقع هذا العلم في مفترق علوم وبحوث عدّة منها التأثيلية[4](étymologiques) والقاموسية والمعجمية وعلم الدلالة وعلم تطور دلالات الألفاظ وغيرها[5].

وقد عقد عبد السلام المسدي علاقة قرابة وطيدة بين هذه العلوم وجعل المصطلحية توأماً لاحقاً بعلم المصطلح وليست هي هو ،وليس كما تعضده بعض الترجمات العربية حينما تسوي بينهما.

---

[1]– ينظر المصطلحية (علم المصطلحات) النظرية العامة،القاسمي،ص08

[2]– ينظر المصطلحية (علم المصطلحات) النظرية العامة ،ص08

[3]– علم اللغة وصناعة المعجم،علي القاسمي،مطابع جامعة الملك سعود،السعودية ،ط1411،2هـ–1991م،ص(ل)

[4]–التأثيل هو علم يعنى بالأصول الاشتقاقية [للكلمات] وتاريخ تفرعها،أو نقول إن كلمة ما كانت في فترة ما تعني كذا وأصبحت في فترة أخرى تعني كذا ثم تحولت إلى كذا.(ينظر قاموس اللسانيات،ص21،والمصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية للحمزاوي،ص27)

[5]–ينظر قاموس اللسانيات ،عبد السلام المسدي، عربي فرنسي–فرنسي عربي،مع مقدمة في علم المصطلح،الدار العربية للكتاب،ص21

فالمصطلحية عند المسدي«علم يعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي فهو لذلك علم تصنيفي تقريري يعتمد الوصف والاحصاء مع سعي إلى التحليل التاريخي أمّا علم المصطلح فهو تنظيري في الأساس تطبيقي في الاستثمار، لا يمكن الذهاب فيه إلاّ بحسب تصوّر مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية في الظاهرة اللغوية»[1]،ويجعل الفرق بينهما كالفرق بين المعجمية والقاموسية، فنحن نضع المصطلح أولاً ثم نبتكر علم وضع المصطلح، كما نضع القاموس قبل وضع علم القاموس[2].

وهذا ما لم نره عند القاسمي ،إذ سوّى بينهما كما رصدنا،بينما يفضل آخرون تسمية العلم بـ(علم الاصطلاح)[3].

وأمّا علم المصطلح عند العرب عموماً فاتّسم بالاشارات الساذجة لبعض المصطلحات ووضع تعريفاتها اللغوية بالوضع والتوليد والمجاز...لم ترق إلى العلمية – كما أشرنا–على الرغم من اضطلاع العرب القدماء بوضع المعجمات المختلفة ،وهو عمل تطبيقي يلتقي مع المصطلحية في كثير من الجوانب أدى هذا العمل إلى تكريس نظرة مصطلحية عربية متأصلة[4].

وتتدعّم هذه النظرة حديثاً بتولي مجامع اللغة العربية مهمّة النهوض بهذا الميدان قُدماً والتنظير له كمجمع القاهرة وبغداد ودمشق ودورها في صياغة أسس وضع المصطلحات العلمية والتقنية في اللغة العربية، ناهيك عن الجَهدِ المنوط بمكتب تنسيق التعريب بالرباط الذي تولّى مهمّة تنسيق المصطلحات في الوطن العربي في سنة1969م وذلك من خلال مجلته الرائدة اللسان العربي[5].

على أنّ للأفراد والجماعات عملاً دؤوباً في مجال المصطلح الحديث ومعالجة إشكالاته العميقة والعقيمة، فقد ذكرت دراسات حديثة أبحاثاً عدّة اضطلعت بمعالجة

---

[1]–قاموس اللسانيات،ص22

[2]–المرجع نفسه،ص22

[3]–ينظر المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث،إيناس كمال الحديدي،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية مصر ،ط1، 2006م،ص 31

[4]–ينظر المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم،الميساوي،ص36 وما بعدها

[5]– ينظر المصطلحية(علم المصطلحات)،علي القاسمي،ص11، وينظر إشكالية المصطلح النقدي،وغليسي،ص30

المصطلحات اللسانية من جوانبها المختلفة، ولقد اتّسم اهتمام العرب بهذا الموضوع بمظهرين:

الأول « يخصّ وضع معاجم عربية مكتملة لمصطلحات اللغة.

والثاني ينحصر في ضبط قائمات من المصطلحات التفسيرية كثيراً ما تكون ذيولاً للمؤلفات في علم اللغة الحديث»[1].

وقد أحصى الدارسون جهوداً للغويين كثر أسهموا ببحوثهم المصطلحية، فيذكر محمد رشاد الحمزاوي جهود إبراهيم أنيس في وضع معجم عربي في المصطلح اللغوي ،وجهود محمود السعران وأخرى ليوسف السودا،كما أشار إلى دراسات أخرى مترجمة كترجمة صالح القرمادي لمؤلف "كنتينو" فضلاً عن دراسات تمام حسان وعبد السلام المسدي[2] الذي بدوره قد ذكر دراسات عربية كثيرة في المصطلح[3]،منها كتابه المشهور التفكير اللساني في الحضارة العربية الذي مزج فيه بين فكرين بين المعرفة اللغوية التراثية والنظرية اللسانية الحديثة ،وقد أفضى ذلك إلى وضع مصطلحات مبتكرة عمد إلى ترجمتها إلى الفرنسية[4].

وهكذا يتبيّن أن للعرب – حديثاً – جهوداً مضنية وقَدَماً راسخة في البحث المصطلحي وإن كان متأخراً فهو قد اقتحم النظرية المصطلحية من خلال تكاتف الدارسين والمضي قُدُماً للنهوض بالعمل المصطلحي العربي تنظيراً وتصنيفاً وترجمة، لذا غلب على جلّ تلك الدراسات طابع الابتكار والابداع والاجتهاد ،وبخاصة اضطلاعهم بمحاولة إيجاد حلول لإشكالية تعدّد المصطلحات وتداخل الترجمات المبتكرة لها على الرّغم من وصفها بالعقيمة،وهو أمر شغل بال العلماء والدارسين في العصر الحديث نتيجة الترجمات المتعددة والمختلفة التي أدت إلى وجود ثغرات كبيرة في ميدان توحيد المصطلحات، وهو ما يسعى علم المصطلح إلى تحقيقه ،وقد صدق الجاحظ حينما قال:

---

[1]– المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية معجم عربي أعجمي وأعجمي عربي،محمد رشاد الحمزاوي،الدار التونسية للنشر ،تونس،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1987م،ص278

[2]–المرجع نفسه،ص278

[3]–ينظر قاموس اللسانيات،ص78 ،79، 81، 82، 84، 85

[4]–ينظر التفكير اللساني في الحضارة العربية،ص446،وقاموس اللسانيات،ص85

«ولابد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة في وزن علمه في نفس المعرفة وينبغي أن يكون فيهما سواء وغاية ومتى وجدناه أيضاً قد تكلم بلسانين علمنا أنّه قد أدخل الضيم عليهما لأنّ كلّ واحدة من اللغتين تجذب الأخرى وتأخذ منها وتعترض عليها وكيف يكون تمكن اللسان منهما مجتمعين فيه كتمكنه إذا انفرد بالواحدة؟ وإنما له قوة واحدة »[1].

لذا يمكن القول إنّ البحث المصطلحي العربي من خلال جهود مجامعه ومنظّماته وعلمائه زُرافاتٍ وفرادى قد خطا خطوة جبّارة نحو التنظير له ،وتقديمه للقارئ العربي جنّى دانياً سائغاً فهمه وتحصيله،وإن دلّ هذا على شيءٍ إنّما يدلّ على اهتمام وانشغال عربيّ كبير بعلم المصطلح ونظرياته.

[1]–الحيوان،الجاحظ، ،ج1،ص53

الفصل الثاني

المصطلح اللغوي العربي قبل ابن جني

توطئة :

1- المصطلحات اللغوية عند أبي الأسود

2- المصطلحات اللغوية عند الخليل وسيبويه

3- المصطلحات اللغوية عند الفراء

4- المصطلحات اللغوية عند المبرد

5- المصطلحات اللغوية عند ابن السراج

6- المصطلحات اللغوية عند أبي علي الفارسي

7- المصطلحات اللغوية عند الخوارزمي

توطئة:

إنّ المصطلح اللغوي شأنه شأن كلّ المصطلحات عموماً، يتعذّر علينا أن نحدّد تأريخ ظهوره بدقّة ولا يمكننا – والحال هذه – أن نضبط دلالاته الوضعية الأولى، لأنّه وُجدَ مع وجود اللغة ذاتها وتطوّر بتطورها ،غير أنّه يمكن الاكتفاء بما وصلنا من مصنّفات ووثائق لغوية متمثّلة في مجهودات الخليل و سيبويه والذين يتلونهما، ولا نريد هاهنا أن نناقش تاريخ ظهور المصطلح اللغوي فقط ، وإنّما ننوي إلقاء نظرة على مسيرة المصطلح اللغوي وتبلوره وتتبع جذوره الأولى – عند اللغويين الذين سبقوا ابن جني– بوصفه أولى المواد اللغوية التي تمّ الحصول عليها .

ومن الإنصاف أن نقول إنّ المصطلحات اللغوية في التراث وفي لغتنا الحديثة بعضها من وضع العرب وبعضها الآخر وفد إلى العربية بفعل الاتّصال بالأمم الأخرى، فمَن منّا لم يسمع بذلك التفاعل والتناغم الذي كان بين العربيّة وبين الفارسيّة واليونانيّة والهنديّة ،ومن منّا لم يطّلع على قضايا التعريب والدخيل في اللغة العربية ،فهاهو الجاحظ يتحدّث عن هذا التأثر والتأثير فيقول : « هم تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا بذلك سلفا لكل خلف وقدوة لكل تابع »[1].

فقد لخّص لنا الجاحظ – في نظرة ضيقة – كيفيّة وضع المصطلح العربي عموماً وهو ما ينطبق على المصطلح اللغوي أيضاً.

وهكذا فقد أخذ العلماء العرب على عاتقهم وضع اصطلاحات لغوية صوتيّة وصرفيّة ونحويّة وبلاغيّة كثيرة ،وبدأت تتدرّج وتتطوّر دلالاتها عبر فترات التاريخ، ولا يمكننا فصل مصطلحات علوم اللغة العربية عن بعضها في ظهورها ونشأتها ،لأنّ هذه العلوم كانت مختلطة ومتداخلة خدمة للقرآن الكريم كما في كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وكتب معاني القرآن[2]، وإنّما طغت صفة النحوية على هذه الكتب وغيرها لتخصيص الجزء

---

[1]– البيان والتبيين ،الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر،تح،عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي القاهرة،ط7 ،1418هـ 1998م،ج1،ص139

[2]–ينظر الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث،محمد حسين آل ياسين،دار مكتبة الحياة بيروت لبنان،ط1، 1400هـ 1980م،ص101، 102، 103

الأكبر منها لدراسة النحو وقضاياه من دون علوم اللغة العربية الأخرى، ولبروز مؤلّفي هذه الكتب ونبوغهم في النحو أكثر منه في علم آخر[1] ،لذا نجد الدراسات اللغوية تركّز على النحو ونشأته ومصطلحاته وعلى جهود علمائه فيه ،الأمر الذي يدفعنا إلى أن نعتمد على هذه الدراسات في كثير من الأحيان لتجلية تطوّر المصطلحات اللغوية .

لقد قلنا إنّه يصعب علينا أن نعرض لأولى المصطلحات اللغوية عند أوائل اللغويين لصعوبة ضبط تلك المصطلحات ومفاهيمها لديهم ،وذلك راجع لعدم وصول مؤلفاتهم وآثارهم سوى ما كان من روايات وأخبار لذلك سنَحْتَكِمُ إلى فطاحله هذه اللغة وهو الخليل ابن أحمد وإلى أولى المدونات اللغوية الكبيرة وهي كتاب سيبويه ،ولكن قبل أن نفصّل في المصطلحات عند الخليل وسيبويه سنشير أحياناً إلى إرهاصات هذه الدراسة وتُمثّلها تلك الشذرات التي ظهرت عند أبي الأسود وتلامذته في إشارتهم لعدد من المصطلحات الصوتية النحوية والبلاغية التي هي من أوائل المصطلحات قبل الخليل وسيبويه.

إنّ دراسة الأصوات العربية قديماً لم تكن بمعزل عن العلوم اللغوية الأخرى وإنّما كانت مختلطة ومتداخلة معاً وذلك بدافع خدمة النصّ القرآني ،وأغلب الظّن أنّ محاولة أبي الأسود وتلامذته أقرب ما يمكن الانطلاق منه لإثبات هذه الدراسة عند العرب ،وتعود هذه المبادرة إلى ذلك النصّ المشهور الذي عُدّ من إرهاصات ظهور الحركات العربية بعد العزم على القرآن الكريم والاعتناء بأصواته نتيجة شيوع اللحن والفساد في اللغة العربية في مستوياتها(الصوتية والصرفية والتركيبية)، فكما كان في الإعراب كان في الأصوات أيضاً كالخطأ في نطق الأصوات، فهذا تمّام حسّان يرى«أنّ هذا الذي سمّوه لحنا كان يصدق على أخطاء صوتية كالذي يشير إليه مغزى تسمية اللغة العربية الفصحى لغة الضاد»[2].

لذا فإنّ البحث عن أوّل الدراسات الصوتية ومانتج عنها من مصطلحات يمكن أن ترتبط بالقراءات والقرّاء قبل أن ترتبط بالنحّاة ،فقد أُثر عن عبد الله بن مسعود أنّه أوّل من أشار إلى مصطلح(التجويد) بقوله:« جوّدوا القرآن وزيّنوه بأحسن الأصوات» ففتح الباب

[1]– ينظر الدراسات اللغوية عند العرب ص102

[2]– اللغة العربية معناها ومبناها،تمام حسان،دار الثقافة ،الدار البيضاء المغرب،1994م، ص12

نحو هذا العلم الذي تُردّ بدايته – مرتبطا بالدراسات الصوتية – إلى نهاية القرن الأوّل وبداية القرن الثاني ؛أي إلى حدود سنة خمسين ومئة للهجرة وهو تاريخ وفاة أبي عمرو بن العلاء وهو أحد القرّاء المشهورين ،وتشير إحدى الدراسات إلى أنّ«هؤلاء القرّاء ترددّت بينهم الأضرب الصوتية المختلفة في اللغة العربية حتى وإن لم يعرفوها كليّة باصطلاحاتها التي أسّس معظمها الخليل بن أحمد وزاد ما تقدّمه منها بسطا وتوضيحا»[1] ،فهم لم يكونوا على علم بالمصطلحات الصوتية (كالإدغام والإظهار والحد والقصر والإشباع) ،وإذا رجعنا إلى رجال أبي الأسود نجد أنّهم أسهموا في إثراء اللغة العربية آنذاك بإيجاد مصطلحات جديدة في نقل القراءات ،وما دمنا نتحدّث عن القرّاء والقراءات فسنقحم هنا مصطلحاً نحوياً لكنّه وُجد وظهر في بيئة القرّاء وهو(التنوين) الذي قيل إنّه سمع في عهد نصر بن عاصم «فعن خالد الحذّاء قال :سألت نصر بن عاصم :كيف تقرأ؟ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ ﴾[2] فلم ينوّن فأخبرته أنّ عروة ينوّن فقال :بئسما قال«وهو للبئس أهل ،فأخبرت عبد الله ابن أبي إسحاق بقول نصر بن عاصم فما زال يقرأ بها حتّى مات »[3].

1- المصطلحات اللغوية عند أبي الأسود الدؤلي:

تثبت الدراسات الحديثة أنّ أبا الأسود قد حدّد ما يشير إلى جهاز النطق مبكراً عندما ذكر نصّه المشهور الذي أملاه على كاتبه، وقال له إذا رأيتني قد فتحت فمي فانقط نقطة فوقه وإن ضممت فمي فانقط نقطة فوقه على أعلاه فإن كسرت فاجعل نقطة تحت الحرف وإن أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين ، فقصد أبو الأسود حينها بالفم الشفتين، وهي أظهر أعضاء النطق[4] ،إضافة إلى مظهر آخر وهي الغنّة[5]، وهي صفة من صفات الأصوات (كالميم والنون) وبذلك يكون أبو الأسود قد أشار إلى مصطلح (الغنّة) في زمن متقدم جداً.

---

[1] –الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية ،عبد الجليل مرتاض،دار هومة،الجزائر،2008م، ص54

[2]– سورة الإخلاص الآية1، 2

[3] – الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ،عبد العال سالم مكرم ،مؤسسة الرسالة،بيروت لبنان،ط2، 1413هـ-1993م،ص77

[4]– ينظر علم الأصوات بين القدامى والمحدثين عادل محلو مطبعة مزوار الوادي ط 1، 2009م ص33

[5]– ينظر علم الأصوات بين القدامى والمحدثين ،ص43

وأمّا بالنسبة إلى النحو فثمّة اتفاق على أنّ أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع اللبنات الأولى له ولمصطلحاته بدءاً من مصطلح النحو، وإن لم يكن يعني به مصطلحاً لذلك العلم وصولاً إلى مصطلحات أبوابه وجزئياته فعن ابن النديم قال: « قال ابن جعفر بن رستم الطبري :إنّما سمي النحو نحواً لأنّ أبا الأسود الدؤلي قال لعلي عليه السلام وقد ألقى عليه شيئا من أصول النحو،قال أبو الأسود واستأذنته أن أضع نحو ما صنع فسمي ذلك نحواً» [1].

وفي السياق نفسه يذكر لنا صاحب نشأة النحو حوار أبي الأسود مع سيّدنا علي كرّم الله وجهه في سبب وضع النحو ،ولا نود أن نذكر ذلك الحوار الطويل المبثوث في كتب النحو والنّحاة وإنّما سنجتزئ منه ما يدخل في سياقنا ،ومنه ما كان مكتوباً في الرقعة التي ألقاها علي كرّم الله وجهه إلى أبي الأسود وكتب عليها : « الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما أنبأ عن المسمّى والفعل ما أنبأ به والحرف ما أفاد معنى وقال لي انح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك واعلم يا أبا الأسود أنّ الأسماء ثلاثة :ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر ...قال ثمّ وضعت بابي العطف والنعت ثمّ بابي التعجّب والاستفهام»[2].

فالنصّان ههنا يوجبان بأنّ أبا الأسود وسيّدنا علي هما من وضعا أبواب النحو الأولى وقيّداه بمصطلحات بقيت إلى يومنا هذا وساعتنا هذه إذا أخذنا بهذه النظرية.

ومن المصطلحات أيضاً ما استوحاه العلماء فيما بعد من كلام أبي الأسود، وكما نرى ذلك من خلال نصه المشهور المذكور سابقاً الذي يقول فيه لكاتب له:« إذا رأيتني قد فتحت فمي بحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه فإن ضممت فمي فأنقط مكان النقطة نقطتين »[3] .

---

[1] –الفهرست، ابن النديم،تح،محمد أحمد أحمد،المكتبة التوفيقية، ص63

[2] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،محمد طنطاوي،دار المنار،1412هـ–1991م، ص 12

[3]–إنباه الرواة على أنباه النحاة،القفطي ،تح،محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي القاهرة ،مؤسسة الكتب الثقافية بيروت،ط1، 1406هـ 1986م،ج1،ص 40 والفهرست ص64، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء،ابن الأنباري أبو البركات،تح،إبراهيم السامرائي،مكتبة المنار الزرقاء الأردن،ط3، 1405هـ–1985م،ص20

فجاء هذا النص مبشّرا بظهور« أوّل اصطلاحات أبي الأسود في ميدان العربية نابعا من إعرابه للقرآن الكريم لإلحاح الحاجة اللغوية على ذلك »[1] فكانت منه علامات الإعراب وهي :الفتح والضّم والكسرة والغنّة فيما عرف بالتنوين ،وان لم يَدّعِ أنّه وضع مصطلحات تمثلت في علامات الإعراب بل وصفها وصفا حسيّاً، «ولكنّه على أيّ حال فتح الباب نحو بناء نحوي متكامل وترك هذا العمل ليتوسّع فيه تلاميذه وليسحبوا عليه الاصطلاح العلمي المجرّد ،فعبّروا عن الفتح والضمّ والكسر والغنّة بأسمائها دون أوصافها ،وسمّوا عملهم هذا (علم العربية) »، ثمّ نسب إلى أبي الأسود هذا العمل فعدّ أوّل من أشار إلى (الفتح والصم والكسر والتنوين) في صورتها الساذجة والبسيطة .

وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أبواب نحوية ولغوية عدّة منسوبة إلى أبي الأسود وسيّدنا علي كرّم الله وجهه ،ولا نريد في أثناء عرضنا لها أن نناقش قضيّة نشأة النحو لأنّه أمر قد فرغ منه ،وإنّما نريد أن ننظر في كيفية تبلور تلك المصطلحات حين رسم الخطوط الأولى للعلوم العربية عند الرعيل الأوّل الذي سبق الخليل وسيبويه، ومن المصطلحات التي ظهرت مبكّرا أيضاً مصطلح (كان) و وردت عند يحيى بن يعمر أحد أبرز علماء النحو واللغة والدراسات القرآنية ،وذكر المصطلح حينما سأله الحجّاج عماّ إذا كان يلحن وهو على المنبر أم لا فأجابه يحيى بن يعمر وذكر خطأه في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ... أَحَبَّ ﴾[2] برفع (أحب) والوجه أن تقرأ بالنصب لأنّها خبر كان فذكر يحيى كان وذكر كذلك(الرفع والنصب) [3] ،فنراه يذكر عمل الفعل الناقص (كان) من دون تعليل دقيق ،ممّا دفع أحد الدارسين المحدثين إلى الحكم بعدم دراية بن يعمر بعمل كان بل اقتصر عمله في نقل هذه الاصطلاحات « من مرحلة حسّية خالصة إلى مرحلة التجريد والاستخدام الفنّي للمصطلح النحوي ، لأنّ هذا سابق لمرحلة

---

[1]– المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري،عوض حمد القوزي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،ط1، 1401هـ–1981م، ص32

[2] –تتمتها ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ التوبة الآية 24

[3]– ينظر الحلقة المفقودة ص88

التعليل »[1] ولكن إذا كان كذلك وإذا أخذنا أيضاً بما قيل من أنّ أبا الأسود قد وضع أبواباً عدّة في النحو فإنّه سيكون من السهل أن يذكر بن يعمر ومن جاء بعد أبي الأسود هذه الاصطلاحات وباستطاعته أن يتكلّم في الرفع والنصب بيسر.

ومهما يكن من أمر فإنّ المصطلحات إلى هذا الزمن لم تنضج ولم تستقر بعد فما زالت علوم اللغة العربية إلى الفترة التي تؤرّخ لها تسير على استحياء نحو النضج الاصطلاحي، فقد ظهرت على يدي ابن أبي إسحاق الحضرمي كما أشار أيضاً إلى مصطلح القياس وسيأتي التفصيل فيهما .

وإذا انتقلنا إلى البلاغة نجد أنّها لا تنأى عمّا كان في النحو والأصوات، فكلّ هذه العلوم كانت بدايتها ساذجة لا تتعدّى تلك الملاحظات العابرة والإشارات البسيطة ،وعلى الرغم من كلّ ذلك فإنّ العرب قد امتلكوا خاصّة البلاغة مبكّرا فكانوا لا يبارون في البلاغة والفصاحة اللتين فُطِروا عليهما لولا ذلك الاختلاط بالأعاجم الذي أفسد الذوق والطبع معاً إلاّ أنّ العرب عرفوا مصطلحات عدّة في زمن متقدّم جدّاً [2]، فيذكر الجاحظ بعض التعريفات التي أُثرِت عن المتقدّمين ،فقد ورد تعريف الإيجاز عند صحار العبدي(ت 40 هـ) عندما سأله معاوية عنه فقال : ((لا تخطيء ولاتبطيء)) وعن مصطلح السجع يذكر كذلك أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم كان يذكره باسمه في قوله: « اسجع كسجع الجاهلية»[3] ،ولم يكن يخفى عن معاوية أيضاً فقد استنكره من ابن الزبير فقال له :« تعلّمت أبا بكر السّجاعة عند الكبر »[4] .

ولقد كان في كلام أبي الأسود الدؤلي ما يدلّ على البلاغة حينما كان يستهجن بعض كلام العرب فيسخر منه ،فيروى أنّه أتاه« غلام يتقعّر في كلامه ويستعرض ما حفظ من ألفاظ الغريب ،فقال أبو الأسود ،يا بني كلّ كلمة لا يعرفها عمّك فاسترها كما تستر السنور جعرها »[5]، فنرى أبا الأسود لا يفرّق بين ما هو نحو وما هو بلاغة في أثناء معالجته للحن والعيّ في كلام العرب فـ« العالم كان يجمع إلى تعلّم اللغة وشرح

---

[1] –المصطلح النحوي نشأته وتطوّره ، ص44

[2] – ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي،عبد القادر حسين،دار نهضة مصر الفجالة ،القاهرة،1975م، ص20،19

[3] –البيان والتبيين ص12 ،وأثر النحاة في البحث البلاغي ص20

[4] – المصدر نفسه ،ص12

[5] – المصدر نفسه، ص12 ،وأثر النحاة في البحث البلاغي ،ص21

مفرداتها مقاييس الاشتقاق والإعراب إلى بيان خصائص الأسلوب ودقائق التعبير »[1].
فهذه صورة عن أثر اللغويين والنحّاة في البلاغة ومصطلحاتها ،ولعلّ من بين الذين أسهموا في البلاغة وظهور مصطلحاتها – إضافة إلى اللغويين والنحّاة– جماعة من المتكلّمين المعتزلة ،فيذكر الجاحظ لعمرو ابن عبيد (ت144 هجري) تعريفا للبلاغة عُدَّ ــ ربّماــ من أقدم التعريفات الدقيقة التي وصلت إلينا وهو قوله: « تخيير اللفظ في حسن الإفهام»[2].

فمن الواضح جدّاً أنّ أثر علم الكلام ممثلا في المعتزلة كان ظاهراً بقوّة في البحث البلاغي سواءٌ في مسائلها أو في مصطلحاتها ومفاهيمها كما سنرى في المباحث الآتية من دون أن ننسى ما للعلوم الأخرى كذلك من أثر في البلاغة كالفقه والمنطق، ولو كان موضوعنا في أثر هذه العلوم في البلاغة لفصّلنا في هذا الأمر[3]، على أنّ أوّل من كان لهم نشاط مبكّر في البحث البلاغي هم اللغويون والنّحاة وَحَّدَهم في ذلك القرآن الكريم ومقاييس الكلام العربي الخالص [4] .

وبهذا وعلى الرغم من أنّ هذه الفترة –أو كما يحلو لأحد الدارسين أن يسمّيها بالحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي– كانت فترة مخاض لتقعيد اللغة والنحو واصطلاحاتهما وكانت مرحلة لتهيئة مصطلحات كثيرة ظهرت فيما بعد فلا يمكن – والحال هذه – الاستهانة بهذه المرحلة ولا بأولئك العلماء الأفذاذ الذين لا يمكن أن نغمطهم حقّهم في وضع اللبنات الأولى لبناء صرح علوم اللغة بعامة ،إذ لم ينبثق عن تلك الدراسات علم النحو فقط، فقد رأينا اهتمامهم بالأصوات والبلاغة أيضاً ،وقد قادهم في كلّ ذلك أبو الأسود الدؤلي الذي خطا بنصّه المشهور والمذكور أيضا خطوة عظيمة رشيدة نحو وضع مصطلحات علامات الإعراب ،تداولها آخر عن أوّل وعمّرت قرونا من الزمن وما تزال باباً عظيما من أبواب النحو .

---

[1] – أثر النحاة في البحث البلاغي ،ص23

[2] – البيان والتبيين ص12 ،وأثر النحاة في البحث البلاغي، ص32

[3] – أثر النحاة في البحث البلاغي ،ص49،50

[4] – المرجع السابق ،ص51

إذاً وكما هو معلوم أنّ الفترة التي سبقت سيبويه لم يصلنا منها شيء مدوّنا إلاّ ما ورد من أخبار هنا وهناك ،أو ما قيل بأنّ هناك كتباً ألفت وسقطت من يد التاريخ ،لذا فمن المعقول أن لا يكون ما جاء به الخليل وسيبويه هو بداية هذا الشأن على الرغم من صعوبة تتبّع بروز تلك المصطلحات قبلهما، إذ لا يمكن بأيّ حال أن يقدّم كتاب سيبويه « صورة لتطوّر وضع المصطلحات طيلة قرن ونصف من العمل النحوي بما يفترض أن يكون قد مرّ به الجهاز الاصطلاحي من تردّد أو تعدّد في تسمية المفهوم الواحد والالتجاء إلى وصف المفهوم قبل التوصّل إلى بلورته في مصطلح وجيز مكثّف بنفسه مؤدّ إلى المقصود منه بدون أن يكون في حاجة إلى توضيح أو شرح » [1] .

وهو ما رأينا أن نشير إليه ولو باقتضاب بيد أنّها مرحلة لم تُعطِنا صورة واضحة لكيفية تعامل اللغويين والنّحاة والبلاغيين مع مصطلحات علوم اللغة ،فلم نجد من آثارهم وجهودهم سوى ما ورد في طيات كتب اللغة والتراجم والطبقات، لذا فإن ما يجلّي تلك المصطلحات قبل أن نصل إلى عهد ابن جني هو البحث في ما توافر لدينا من كتب التراث لعلّنا نهتدي لنماذج أكثر تطوّرا ممّا رأيناه ،لذا فأوّل وثيقة مدوّنة يمكن أن يطمئن إليها الباحث هو كتاب سيبويه، وهو ما يمثّل مرحلة ثانية لما فيه من مصطلحات واضحة المفهوم ،وهو ما يوحي بأنّ سيبويه قد استفاد من اللغويين الذين سبقوه غير أنّ الكتاب لا يخلو من تلك المصطلحات التي لا يمكن أن تتعدّى فترة المخاض.

2-المصطلحات اللغوية عند الخليل وسيبويه:

عندما نقصد الكتاب فإنّنا نعني به علم الخليل الذي نقله سيبويه وعلم سيبويه نفسه ففي الكتاب مادة مصطلحية شاملة لعلوم اللغة العربية صوتاً وصرفاً ونحواً وبلاغةً وعروضاً ،فقد حوى جميع أنظمة اللغة العربية بمفاهيمها ومصطلحاتها ،وكأنّ الخليل وسيبويه أدركا ما لهذه العلوم من تداخل وترابط فهي كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً، فالنظام الصوتي ضروري لدراسة النظام الصرفي وبنية الكلمة ،وضروري للنحو أيضاً، فالإعراب مبني على الأصوات والحركات ،كما أنّه ينتفع بالصيغ الصرفية لأداء الوظائف النحوية، وأنّ الكلمات العربية الفصيحة لا بدّ أن يكون بين حروفها انسجام وعدم تنافر وهكذا ،فأمّا الأصوات فقد خصّها علماء القرن الثاني بدراسة متميزة وعلى رأسهم

[1] -نظرات في التراث اللغوي العربي،عبد القادر المهيري،دار الغرب الإسلامي،بيروت لبنان،ط1، 1993م ص166

الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي وصفها وصفا دقيقا ولم يكن وقتها يملك الأدوات العلمية اللازمة ،وكان ذلك في كتاب العين حينما نوى ضبط اللغة وحصرها مرتّبة ترتيبا جديداً بدأه بحرف العين ؛أي على أساس مخارج الحروف من جهاز النطق ،وهو ما نجده عند القرّاء في دراساتهم الصوتية ،وانبثقت عن تلك الدراسات جملة من مصطلحات هذا العلم، منها مصطلح (المخرج)والحيز وهو جزء من المخرج، ومصطلح(الحلق) والحروف الشجرية واللهوية والأسلية والنطعيّة واللثوية والذلقية والشفوية[1]وغيرها من مخارج الحروف، إضافة إلى مصطلحات أخرى كالمجرى والصوت والحرف والساكن وقائمة أخرى، حيث خلّف ثروة مصطلحية زامنت ظهور هذا العلم وسيره الحثيث نحو التطوّر ،فتعدّى هذا إلى اكتشاف مصطلحات مرادفة لمصطلحاته المشهورة كالمجرى وهو مرادف للمخرج والحرف والجرس و يرادفان الصوت[2] ،كما تعود بعض مصطلحات صفات الأصوات العربية إلى الخليل أيضا كالهمس وهو عنده «حسب الصوت في الفم ممّا لا إشراب له من صوت الصدر ولا جهارة في النطق ولكنّه كلام مهموس في الفم كالسّر» [3] ،والإطباق وأطلقه الخليل على صوت واحد في العربية وهو(الميم) وهو مدلول يكاد ينفرد به الخليل من دون معاصريه كما سنرى مع سيبويه ،ممّا يدفعنا الى القول بأنّ مفاهيم المصطلحات قد تتغيّر وتتطوّر حتّى بين الخليل وسيبويه وقد عاشا في فترة واحدة

ومن هذه الأنواع ذكر التفخيم وإن لم يدرجه ضمن صفات الحروف بل تحدّث عنه في أثناء حديثه عن صوت (الألف) فقال:« ألف مفخم يصارع الواو وقد فخّم فخامة » [4] ،ومن مصطلحات الخليل الصوتية (الذلاقة والإصمات) بينما لم يذكرهما سيبويه ،ويرى الخليل أنّ حروف الذلق والشفوية ستّة وهي(ر.ل.ن.ف.ب.م) فيقول« وإنّما سميت هذه الحروف ذلقاً لأنّ الذلاقة في المنطق إنّما بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الأحرف الستّة منها ثلاثة ذلقية (ر.ل.ن) تخرج من ذلق اللسان من

[1] –كتاب العين ،الخليل بن أحمد،تح، مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ،سلسلة المعاجم والفهارس ،ج1،ص51 وما بعدها

[2] – أثر مصطلحات الخليل الصوتية ومنهجه في دراسات معاصريه،المهدي بوروبة، ،مجلة الأثر كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،العدد الخامس مارس 2006م،ص24

[3]– العين ج1،ص1053

[4] –العين ج1ص1317

طرف غار الفم وثلاثة شفوية (ف.ب.م) مخرجها من بين الشفتين خاصّة ... » [1]، ولم يستخدم الخليل في مقابل هذا مصطلح(المصمتة) كما هو شائع وإنّما «ذكر مصطلح (الحروف الصتم) على نحو لا تتّضح معه دلالته على معنى محدّد » [2] .

وممّا يجدر الإشارة إليه هو أنّ الخليل كان يستعين بالمصطلحات المترادفة ويعبّر عن المصطلح الواحد بأكثر من مرادف« كتعبيره عن النفس المسموع بالصوت والحرف والجرس واللفظ » [3] ،كما أنّه عبّر بمصطلحات الحدّ واللين والهوائية والجوفية والعلل عن مصطلح الممدود[4] .

و قد طرح أمرُ الترادف عند الخليل إشكالاً كبيراً عند المحدثين وبخاصّة بين مصطلحي(الصوت والحرف) الذين عبّر بهما الخليل عن معنى واحد وهو (النفس المسموع) ،فذهب أحدهم إلى أنّ هذا الأمر لا يدلّ على أنّ هذه المصطلحات أدقّ من الآخرى بل يرجع ذلك ربّما إلى كثرة الاستعمال، ولا يعني كذلك غياب فكرة المصطلح وعدم نضجها عند القدامى ،بل يعود ذلك إلى اهتمامهم بإيصال الفكرة على أتمّ وجه وهو ما فرضه الطابع التعليمي في القرون الثلاثة الأولى، وأضاف الباحث نفسه مسوغاً آخر وهو التنويع ورفع الملل عن القارئ [5] .

ومهما يكن فإنّ الترادف من مقتضيات القضية الاصطلاحية ،فقد ترد المصطلحات المترادفة في سياقات مختلفة فيتحتّم علينا أحيانا استعمال مصطلح دون آخر، وهذا من ضمن نواميس اللغة العربية ،وقد أقرّ أحد الباحثين المحدثين بأنّ« النظرية الاصطلاحية الحديثة تقبل ورود الترادف وبدائل المصطلحات وتقضي المواقف الضيّقة التي تربط مفهوما واحدا بمصطلح واحد»[6].

---

[1] – العين ج1،ص5251

[2] – المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين ، إبراهيم عبود السامرائي ،دار جرير،عمان الأردن ط1، 1432هـ-2011م،ص154،153

[3]– أثر مصطلحات الخليل الصوتية، ص28

[4] – ينظر نفسه،ص28

[5]– ينظر أثر مصطلحات الخليل الصوتية ،ص28

[6] – المصطلح العربي البنية والتمثيل، خالد الأشهب،عالم الكتب الحديث،الأردن،ط1، 1432هـ-2011م،ص88

وإذا رجعنا إلى التفريق بين الصوت والحرف نجد أنّ الصوت يمثّل الجانب النطقي المسموع ،أمّا الحرف فيمثل الجانب الخطّي المكتوب [1]، وقد فرّق سيبويه قديما بين الحرف والصوت والنفس فقال « أمّا المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتّى يرى النفس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف مع جري النفس ولو أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه ومن الحروف الشديدة وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه»[2] ،وهو تمييز يكاد يتّفق مع المحدثين ممّا يدلّ على وعي سيبويه بضرورة ضبط المفاهيم لكلّ مصطلح رأى أنّ سابقيه أهملوا استعماله في سياقه، على أنّ هذه المصطلحات المترادفة بينها تقارب كبير لا يؤدّي استعمال أحد دون الآخر إلى الالتباس والغموض.

وعلى ذلك من يتصفّح كتاب العين يجد أنّ الخليل كان يوظّف تلك المصطلحات في سياقات مختلفة فعلاً ،فبالنسبة لمصطلح الجرس يجعله والصوت سواء فيقول «والجرس:الصوت نفسه»[3] ،أمّا النفس فنظنّ أنّه عنى به ما كان يقصده سيبويه وهو الهواء الذي يأتي من الرئتين مارّاً بالحلق فنجده يقول :« الحلق مساغ الطعام والشراب ومخرج النفس من الحلقوم »[4] ،وأمّا الصوت فقرنه بالجرس كما رأينا ويقرنه أيضاً بذبذبات بذبذبات أو بهمس فيقول في أثناء عرضه لمصطلح الهمس:« الهمس حسّ الصوت في الفم ممّا لا شراب له من صوت القدر ولا جهارة في المنطق»[5] ،وأمّا (الحرف) فكان يذكره عندما يريد أن يعدّد الحروف بصورتها (ل،ن،ر) أو في أثناء ذكر أوصافها المخرجية(ذلقية ،شفوية) .فهذه أدلّة تدع الباحث لا يفتح باب الشّك في تداخل مصطلحات الخليل أو غموضها .

وتعدّ دراسات سيبويه في مجال الأصوات من أجلّ الدراسات في القرن الثاني للهجرة أفضت إلى إنتاج مصطلحات عدّة ،وذلك في بابين من كتابه وهما بابا الإبدال والإدغام ،وقد استفاد من علم الخليل أيّما استفادة ولو أنّه لم ينقل مصطلحاته كلّها،

---

[1] –ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص 73،74

[2] –الكتاب، سيبويه ج4،ص434

[3] –العين،ج 6 ، ص51

[4] –العين،ج 3، ص48

[5] –ينظر أثر مصطلحات الخليل، ص27

فلسيبويه كما يرى الدارسون المحدثون مصطلحاته الصوتية الخّاصة به، فقد سوّغوا عزوف سيبويه عن استعمال مصطلحات الخليل بعدم دقّة تلك المصطلحات في دلالتها على مضمونها ،وبلجوء سيبويه إلى الوصف بدل المصطلح إذ يمكن بذلك تحديد مخارج الحروف بدقّة مقارنة بالمصطلح[1] ،ولا يعني هذا بأنّ سيبويه لم يوظف مصطلحات صوتية –سواء أذكرت عند الخليل أم لم تذكر – مطلقاً ،بل نراه أحيانا يلجأ إلى المصطلح المركّب المستوحى – فيما نحسب – من الخليل (كحروف الحلق وحروف الشفة) ،ومصطلح الحلق من مصطلحات الخليل ذكره في العين كما أشرنا ومصطلحا سيبويه«هما تعبيران بصورة أخرى عن اصطلاحي الحلقية و الشفهية اللذين قال بهما الخليل »[2] ، إلاّ أنّ المصطلحات المركّبة وذات العبارات الطويلة هي من أبرز سمات الاصطلاح عند سيبويه في القرن الثاني للهجرة .

ومن المؤسف أيضاً أن نجد من الباحثين من ينفي أن يكون سيبويه قد أخذ مصطلحات صوتية عن الخليل[3] ،ونحن نجد بوضوح ما نقله سيبويه عن الخليل فمن ذلك مصطلح (المخرج) و(الحيز) وشاع عنده المخرج [4] ،بينما أُضمرتْ عند سيبويه مصطلحات ذكرها الخليل قبله ،إذ اعتمد سيبويه على وصفها دون تسميتها كمصطلحات (الجهر –والهمس–والشدّة –والرخاوة –والإطباق –والقلقلة–الصفير –الانحراف –التفشّي –والاستطالة) ،وهي من المصطلحات التي وضعها سيبويه وحدّدها تحديدا لم يبق معه غموض، فكان يقتفي أثر الخليل في عرض مصطلحاته وهو أن يعرض المصطلح ثمّ يردفه بمضمونه ويصفه كما جرى ذلك في أثناء عرضه لمصطلح الجهر والهمس[5] .

وقليلا ما كان ينهج طريقة معاكسة لمنهجه المشهور، حيث بدأ بالوصف ثمّ أعقبه بالمصطلح لعرضه لمصطلح المخرج [6]، ومن صور عرضه لمصطلحاته أيضاً ذكر

---

[1] – ينظر أثر مصطلحات الخليل،ص 27

[2] –ينظر نفسه ص26،27

[3]– ينظر أثر مصطلحات الخليل ،ص26، 26

[4] –الكتاب ج4، ص432

[5] –ينظر الكتاب ،ج4 ،ص434

[6] –ينظر الكتاب، ج4 ،ص 433

المصطلح ثمّ المضمون ثمّ التمثيل له كقوله :« الرخوة هي الهاء والحاء والغين والخاء ....وذلك إذا قلت الطسس وانقض[1]»

فعلى الرغم من بروز هذا المنحى المصطلحي في الكتاب من وضوح في المصطلحات المستعملة ودقّة في المفاهيم الموضوعة لها التي تفوّق فيها سيبويه عن الخليل بن أحمد في بعض الأحيان ،فقد بقيت هناك مصطلحات دفينة الوصف والتمثيل اللذين اعتمدهما سيبويه في تعامله مع بعض الظواهر الصوتية كالتي كانت بين صفتين مثلا من صفات الأصوات، فهو لم يضع مصطلحاً دالاً على صفة بين الرخوة والشديدة وإنما اكتفى بوصفها بقوله« أمّا العين فبين الرخوة والشديدة تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء» [2]،وظل المصطلح الذي يعبّر عن هذه الصفة هو (بين الرخوة والشديد) – وهو وصف لا مصطلح– حتى جاء المبرّد الذي وصفها وأطلق عليها (حروف الاستعانة) [3].

والأمر نفسه مع وصفه لحروف (الظاء والذال والتاء) من دون أن يضع لها مصطلحاً ،وهو ما أُطلِقَ عليها فيما بعد حروف النفث[4].

فهكذا يبدو أنّ أمر المصطلح عند سيبويه ومَن عاصره لم يكن بتلك الأهمية التي أولاها اللغويون والبلاغيون الذين جاءوا بعدهم للمصطلح، فلذلك اكتفوا بالتعريف والمثال عن المصطلح، أو أنّهم اهتموا بمضمون العلم بدل تحديد المصطلحات واختصار المفاهيم[5]،إذ نستشف من خلال وصفهم للظواهر اللغوية أنّهم كانوا يركزون على المفاهيم المفاهيم وجزئيات الظاهرة، ليضمنوا إيصال أفكارهم بدقّة ووضوح من أجل فهم تلك الظواهر أكثر ممّا كانوا يطمحون في وضع مصطلحات لامعة لم ترد عند لغوي آخر، ولا تتجاوز المعنى الواحد، وما يفسّر عدم اهتمامهم بالاصطلاح هو كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد وترك أوصاف دون تقييدها بمصطلحات ،والاكتفاء بما ذكر السابقون من مصطلحات وغيرها.

---

[1]–ينظر الكتاب،ج4،ص434، 435

[2] الكتاب ج4 ،ص435 ، وينظر أثر مصطلحات الخليل، ص 30

[3]–ينظر المقتضب ج1 ،ص332،وينظر المصطلحات بين القدامى والمحدثين للسامرائي ص122، وأثر مصطلحات الخليل، ص31

[4] –ينظر المقتضب،ج1،ص310

[5] –ينظر من قضايا المصطلح اللغوي العربي للحيادرة ،ص44

ولم يخل كتاب سيبويه من المصطلحات النحوية والصرفية بل لقد عدّ الكتاب كتاب نحو بيد أنّه في علوم العربية كلّها ،لذا لم يشهد تاريخ العربية كتاباً احتوى على المصطلحات النحوية ككتاب سيبويه على أنّه –كما قلنا– لا يمثل شهادة ميلاد تلك المصطلحات دفعة واحدة ،فقد أشار الخليل قبله إلى جانبٍ من تلك المصطلحات في كتاب العين ولكّنها إشارات ساذجة غير واضحة المفاهيم سوى ما ورد عرضا في أثناء شرحه لبعض الظواهر النحوية، كتفريقه بين مصطلحي التثقيل والتضعيف في قوله : «فالثقل مدّ والتضاعف ترجيع يخف» [1] كما نجده أيضاً يشير إلى مصطلحين آخرين وهما اللازم والمتعدّي لكنّه يفرق بين المتعدّي إلى مفعول واحد ويسميه(المجاوز)بينما يسمي المتعدّي إلى مفعولين(متعدّيا)[2] .فتعامل الخليل مع بعض المصطلحات النحوية لم يكن دقيقاً، فنراه في مواضع أخرى يسمّي ما يطلَق عليه في التراث النحوي وصفاً نعتاً[3] لأنّه كان يسمي الظرف صفة فكان يسمّي(قبل وبعد) صفة[4] وغير ذلك كثير، فهو يطلق أيضاً مصطلح جماعة الجماعة على ما سمّي فيما بعد(بجمع الجمع)[5] .

وعموما هناك مصطلحات كثيرة لم يكتب لها العيش والبقاء ،ولم تُولَ عناية من النحاة فيما بعد شأنها شأن بعض المصطلحات الصوتية، وهذا من قبيل مراحل مخاض المصطلحات، وهكذا نجد الأمر نفسه عند سيبويه ،فمن مصطلحاته ما يبقى حيناً من الدهر ومنها ما هو مستعمل عندنا اليوم فمن الأوّل ما غيّره سيبويه نفسه كمصطلح(الصلة) الذي غيره عن (الحشو) في قوله:« والحشو لا يكون أبداً لـ"من" و "ما" إلاّ وهما معرفة وذلك من قبل أنّ الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي فكما أن الذي لا يكون إلا معرفة لايكون ما ومن إذا كان الذي بعدهما حشواً وهو الصلة إلا معرفة» [6] وكذلك الشأن بالنسبة لمصطلح التحقير الذي غُيّر إلى التصغير، ولا يَعْدُو أن يكون غرضا من أغراض التصغير.

---

[1] –العين ج1 ،ص56

[2] –ينظر العين ج2 ص215

[3]– ينظر المصدر نفسه ج1،ص320

[4]– ينظر نفسه ج2،ص52

[5]– ينظر نفسه ج3،ص289

[6] –الكتاب ج2 ص107

ومن مصطلحاته التي لم يعد لها ذكر بُعيدَ ولادتها فقط مصطلح(الموضع) الذي أراد به اسم المكان ومصطلح (الحين) وأراد به اسم الزمان[1] .

فالملاحظ أنّ بعض المصطلحات النحوية عند سيبويه لم تستقر في صورتها النهائية إذ ما زالت في اضطراب من مستعملها أحياناً ،وفي مرحلة لم تبلغ فيها درجة الاصطلاح كما في مصطلح (المضارعة)،حيث لم يَعنِ به سيبويه المفهوم الزمني أو الفعل المضارع لأنّه ذكره في سياق تحديد أبنية الأفعال[2] .

وقد يستغرب الباحث عندما يجد سيبويه يخلط بين ما هو نحوي وما هو صرفي عندما أطلق على اسم كان(اسم الفاعل) وأطلق على خبرها(اسم المفعول)،إلاّ أنّ هذا التصور – حسب رأي بعض الباحثين – هو « اختصار لتسمية قائمة على تصور أشمل لبنية الجملة» [3]، فكان يقيسها على الجملة الفعلية بأركانها الثلاثة(الفعل والفاعل والمفعول) وهو تصور شكلي محض.

وجملة الأمر في ذلك هي أنّ لمدرسة الخليل وسيبويه الفضل الأكبر في ظهور ونشأة المصطلح النحوي، وليس عملنا ههنا إحصاء تلك المصطلحات التي ذكراها وعرضاها مصطلحاً مصطلحاً لأنّ هذا أتت عليه بحوث عدّة ،وإنّما نهدُفُ إلى إظهار طُرق عرض المصطلحات وصياغتها ومظاهر تعامل علمائنا معها في مراحل نشأتها الأولى قبل القرن الرابع الهجري، ولا يمنعنا هذا من دراسة بعض مصطلحات الخليل وسيبويه النحوية لإبراز تلك الطرق والمظاهر، ففي الكتاب نماذج لا تحصى ولا تعدّ ،وعلى رأسها مصطلحات الخليل التي لم يقتصر أخذها عن تلاميذه من البصريين فحسب ،بل شمل هذا الاقتباس النحاة الكوفيين كمصطلح (الخفض) ومصطلح (المرسل)[4] ،على أنّ للكوفيين مصطلحاتٍ لم ترد عند الخليل ولا عند سيبويه وهي كثيرة[5] .

---

[1] –ينظر الكتاب ج4 ص88 89 90

[2] –ينظر الكتاب ج1،ص14، 16، 17

[3] –نظرات في التراث اللغوي العربي ص167

[4] –ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ،مهدي المخزومي،دار الرائد العربي،بيروت لبنان،ط3، 1406هـ–1986م، ص305

[5] –ينظر مدرسة الكوفة ص306 وما بعدها

ونجد من الضرورة أن نجمل القول في طبيعة المصطلح النحوي في الكتاب، وبخاصة التي وردت على لسان الخليل، ومن ثمّة نحاول الوقوف على أهمّ الملاحظات والاستنتاجات الخاصة بصور تقديم المصطلح النحوي القديم وعرضه في هذه الفترة.

منها أنّ المصطلح لدى الخليل لم يتّضح أكثر كتعبيره بالفعل عن المصدر[1]، وتعبيره عن الخبر بالمبني على المبتدأ[2] ،ونجده كذلك يعبّر بالإضافة عن النسبة ،ويقصد بحروف الإضافة حروف الجر وقد بيّن سيبويه ذلك في قوله:« وقال الخليل:إنما تجئ بهذه الحروف لأنّك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالياء إلاّ أنّ الفعل يجئ مضمراً في هذا الباب[3]»،ويستعمل المضاف والمضاف إليه أحياناً ويعني بهما الجار والمجرور[4]، ويسمي عطف النسق(بالإشراك والشّركة والضم) ويطلق على القسم "الحلف"، فلم يسلم اتساع الخليل وسيبويه في المصطلح من الخلط والتداخل فيها بين المصطلحات، فقد رخصا لأنفسهما أن يسميا أحد التوابع بمصطلح الآخر ،فأطلقا على النعت والتوكيد والبدل وعطف البيان مصطلح(الوصف)[5]، بينما أطلقا على التوكيد وعطف وعطف البيان وعطف النسق مصطلح (العطف)[6]، ليكون للتوكيد وعطف البيان مصطلحان هما(الوصف والعطف)، ولم يكن الخليل وسيبويه بدعاً في ذلك فقد حاول من جاء بعدهما أن يفرّق بين هذه التوابع ليرفع ذلك اللبس الواقع بينها، فابن السراج لم يُشرك تابعَينِ في مصطلح واحد ولكنّه حاول أن يبيّن ذلك التقارب الرهيب بينها فيقول:« اعلم أنّ عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما وهو مبين لما تجريه عليه كما يبيّنان وإنّما سمّي عطف البيان ولم يقل أنّه نعت لأنّه اسم غير مشتق من فعل ولا هو لحلية ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتا » [7]،وعندما يفرّق يفرّق ابن السراج بين عطف البيان والبدل يقول إنّ عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم

---

[1] –الكتاب ج1،ص348

[2] –الكتاب ج4،155

[3] – المصدر نفسه ج3،ص497

[4] –المصدر نفسه ج1،ص419

[5] –المصدر نفسه،ج1،ص363،ج2،ص51

[6] –المصدر نفسه،ج2،ص194

[7] –الأصول في النحو، ابن السراج ج2 ،ص45

الأوّل والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول ..[1]» فيجعل- فيما نحسب- عطف البيان نعتا ومن اللافت للنظر أنّه يصدُق إعراب لفظ واحد من التوابع بوجهين معا وهذا ما زعمه سيبويه وذلك كقول العرب: (ضربت قومك صغيرهم وكبيرهم) فجاز فيه التوكيد والبدل جميعاً [2].

لذا نظن أنّ سرّ هذا الارتباك في استعمال هذه المصطلحات راجع إلى هذا التشابه والتداخل بين التوابع إلى حدّ أباح للخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما – نسبياً – أن يعبّروا بأحد المصطلحات عن الآخر، كما يُعتقَد أنّ اهتمام النّحاة آنذاك كان مرتكزاً على المفهوم أكثر من المصطلح،ألم تر أنّ سيبويه ترك أبواباً نحوية من دون أن يقيّدها بمصطلحات واضحة ،وبخاصّة إذا أدرك أنّ مفاهيمه ومعانيه قد بانت وظهرت[3].

فمِن كلّ ما تقدّم نستطيع القول بأنّ طبيعة المصطلح في الكتاب اتّسمت بمميزات خاصّة كتقديمه في شكل وصفي من دون وضع مصطلح يطمئنّ إليه وقد أشرنا إلى هذا النوع من خلال ذكر العناوين الطويلة والغامضة[4].

ومنها أن يعبّر عن الفكرة بأكثر من مصطلح وقد عرضنا أمثلة لذلك عن الخليل وسيبويه معا فلا داعي للتكرار .

وإلى جانب هذا فقد نجد المصطلحات في الكتاب لم تعد مستعملة في النحو العربي ،وهي ما أطلق عليه الباحثون المحدثون المصطلحات الميتة أو الفانية وبخاصّة تلك التي عبّروا عنها بأكثر من مصطلح ،فلا نجد في النحو من يسمي الحال صفة أو خبرا أو مفعولا فيه بل أضحت هذه المصطلحات عناوين للأبواب الأخرى، وهناك من المصطلحات ما انفصل عن النحو مطلقا ،وبات مفتاحاً لعلوم أُخر كمصطلحات المسند والمسند إليه ومصطلحات علم القراءات والتجويد وغيرها[5].

---

[1] –الأصول ج2،ص46

[2] –ينظر الكتاب،ج1 ، ص160 ، والأصول في النحو ج2، ص54

[3] –ينظر باب التنازع الكتاب ج1ص73، وباب الاشتغال ج1،ص80 ،وينظر كتاب مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي:جعفر نايف عبابنة،دار الفكرط1، ،1404هـ–1984م، ص176

[4] – المصطلح النحوي نشأته وتطوّره ص130–131–132

[5]–ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوّره ،القوزي ص148

ومن الملاحظ أيضا أنّ الخليل وسيبويه نادرا ما كانا يلجآن لتعريف المصطلحات وبخاصّة النحوية ،وقد سوّغ بعضهم ذلك بأنّهما اكتفيا بظهور تلك المفاهيم من خلال الأمثلة التي أشارا إليها في أثناء عرضهما للأبواب النحوية [1] .

اعتمادا على ما ذكر نستخلص أنّ ما تميّزت به مصطلحات الخليل وسيبويه في الكتاب من خصائص هو الذي أدّى إلى عُسْر التعامل مع مادة الكتاب ،وحال دون فهم مقاصده ؛لأنّ المصطلح مفتاح العلم ومفهوم المصطلح هو العلم ذاته ،فمن الصعوبة بمكان أن نفهم بابا من أبواب النحو المعروفة وقد عبّر عنه سيبويه بجملة طويلة لا تمتّ ألفاظها بصلة للباب كالباب الذي تحدّث فيه عن كان وعملها فيقول: « هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد » ،فهذا نصّ قصد من خلاله كان وعملها في اسمها وخبرها .وإن لم يسمّها في عنوان بابه إلاّ أنّه ذكر لفظ الخبر في أثناء شرحه للباب [2].

فهذا ما أدّى– في نظرنا – إلى معاناة كلّ من أراد أن يقرأ أو يبحث في كتاب سيبويه في فهم مادة الكتاب وذلك لعدم وضوح مصطلحاته وتقصيره في تعريف بعضها أحيانا ،وهجرة النحويين بعد الخليل وسيبويه لمصطلحات عدّة واستبدالها بمصطلحات أخرى أو تخصيصها بعدما كانت عامّة أو اختصارها بعدما كانت طويلة، وهو ما سبق ذكره وتمثيله .

وعلى الرّغم من ذلك فقد بقي كلّ من جاء بعد الخليل وسيبويه عالة على مصطلحاتهما وأفكارهما يطوّرونها ويشرحونها ويبسّطونها .

وينطبق ذلك كما لاحظنا على الأصوات والصرف والنحو ،أمّا البلاغة فلم تكن بمنأى عن هذه العلوم فالكتاب حفل بمباحث عدّة عرض فيها علم البلاغة غير أنّه خلا من الصناعة الاصطلاحية التي ظهرت فيما بعد.

[1] –ينظر النحو العربي أصوله وقضاياه و كتبه،إبراهيم عبادة، ص268

[2] –ينظر الكتاب، ج1 ص45

ولكن هذا لم يمنع من وجود نتف لبعض المصطلحات غير المقصودة لذاتها في تعبير الخليل بن أحمد كتعبيره عن الإطناب والإيجاز بالإطالة والكثرة والإيجاز والاختصار فيقول:« يطول الكلام ويكثر ليفهم ويوجز ويختصر ليحفظ »[1].

فورد في كلامه مصطلح الإيجاز الذي عدّ من مصطلحات البلاغة عند المتأخرين ،وينقل لنا سيبويه ذكر الخليل للتشبيه على الرغم من أنّه لم يوفّق فيه فقال :« فقد زعم الخليل أنّه يجوز له صوت صوت الحمار لأنّه تشبيه فمن ثم حسن أن تصف به النكرة ... »[2] ويروي سيبويه أيضا أنّه لمّا سأل الخليل عن (كأن) أجابه بأنّها لحقتها الكاف (للتشبيه) [3] فمن هنا نسجّل إشارة الخليل وسيبويه لمصطلح التشبيه.

ولم يغفل الخليل عن إشاراته البسيطة لألوان البلاغة فيذكر ابن المعتز –وهو من هو في البديع–أنّ الخليل أشار إلى التجنيس والمطابقة وهما لونان من ألوان البديع وأنّه قال: «الجنس لكل ضرب من الناس والطير والعروض والنحو ومنه ما تكون الكلمة تجانس أخرى في تأليفها حروفها ومعناها »[4] ،وإن كان الظاهر من هذا المفهوم – فيما نحسب – هو النوع وهذا غير ما نراه في مفهومه للمطابقة، إذ نقل عنه ابن المعتز أيضا أنّه قال : «يقال طابقت بين الشيئين إذا جمعتهما على حذو واحد »[5] ،ولا ريب أنّ الخليل قد قصد ما يقصده المتأخّرون من المطابقة .

ومهما يكن من شيء فإنّه باستطاعتنا أن نرجع هذه المصطلحات – مهما كانت ساذجة – إلى الخليل ابن أحمد، فهو أوّل من أومأ إليها .

ومثله تلميذه سيبويه إذ كان يذكر الفكرة البلاغية من دون أن يضع لها مصطلحا تُعرف به كحديثه عن الفصل والوصل في بابي« بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من

---

[1] –العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده،ابن رشيق القيرواني،تح،محمد محي الدين عبد الحميد،دار الجيل،ط5، 1401هـ 1982م، ج1 ص186

[2] – الكتاب ج1 ص361

[3] –ينظر الكتاب ج3،ص151

[4] –كتاب البديع،عبد الله بن المعتز ،اعتنى بنشره وتعليق المقدمة والفهارس اغناطيوس كراتشقوفسكي،دار المسيرة بيروت،ط3، 1402هـ 1982م،ص25 ،وأثر النحّاة في البحث البلاغي ص64، والبلاغة تطوّر وتاريخ ،شوقي ضيف دار المعارف،مصر ،1965م ،ص28–29

[5] –البديع ،ص36

المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة ، وباب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا »[1] وحديثه عن المجاز العقلي حيث رأى أنّه توسعٌ واختصارٌ في الكلام وقد مثّل لذلك من كلام العرب كقول جرير :

لَقَدْ لُمتِنَا يَا أُمَ غَيلانَ فِي السُّرَى * ونِمتِ ومَا لَيلُ المَطِيِّ بِنَائِمِ**[2]

« حيث جعل الإخبار عن الليل بالنوم اتّساعا ومجازا والمعنى وما المطى بنائم في الليل لأنّ الليل لا ينام» [3]إذ لابدّ أن يكون الليل ظرفا للنوم أي منوم فيه .

فهذا كلّه من الاتّساع والمجاز،وهو كما نرى يردّ إلى المجاز العقلي ،ولقد ذكر سيبويه أكثر من مثال في هذا السياق وما يدلّ على صحّة هذا الزعم هو تداول البلاغيين المتأخّرين لهذه الأمثلة العربية على أنّها من شواهد المجاز العقلي وعلى رأسهم عبد القادر الجرجاني الذي أطلق عليه (المجاز الحكمي) [4] ،والفيصل بين هؤلاء وبين سيبويه هو أنّ الأخير لم يسم هذا النوع البلاغي ولم يضع له اسما إصطلاحا ولو أنّه وضع جزءاً من التسمية بذكره للفظة مجاز .

وهكذا كان الأمر بالنسبة للمجاز المرسل، وقد مثّل لذلك بقوله تعالى :﴿ **وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ** ﴿٨٢﴾ ﴾[5] حينما كان يناقش مسألة حذف المضاف للتخفيف وذكر أنّ المراد هو أهل أهل القرية وأرجع ذلك كلّه إلى الاتّساع و المجاز الذي ميّز كلام العرب [6] ،وشمل هذا الأمر أبواباً بلاغية عدّة منها (التشبيه والاستعارة والكناية ...)، ففي التشبيه نجده يذكره صراحة عندما قال: « ومثله في الاتّساع قوله عزّ وجلّ:﴿ **وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ**

---

[1] –ينظر كتاب سيبويه ج2 ص 14،175 ، وأثر النحّاة في البحث البلاغي، ص96

[2]– ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب،تح،نعمان محمد أمين طه،دار المعارف،القاهرة،ط3، ص993

[3] –أثر النحّاة في البحث البلاغي ص100–101

[4]–دلائل الإعجاز ،الجرجاني شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه،محمد التنجي،دار الكتاب العربي بيروت،ط2، 1420هـ–1999م، ص233

[5] - ﴿ **وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ** ﴿٨٢﴾ ﴾ **[يوسف/82]**

[6] –ينظر الكتاب ج1ص212

ٱلَّذِى يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾ [1] فلم يشبّهوا بما ينعق وإنّما شبّهوا بالمنعوق به »[2].

أمّا الإستعارة فقد تحدّث عنها سيبويه من دون أن يضع لها اسما إصطلاحيا والشاهد الذي اعتمد عليه في ذلك قول العامر بن الأحوص :

وَدَاهِيةٍ مِن دَوَاهِي المَنُو * نِ ترْهِبُهَا النَاس لاَ فَالهَا**[3]

فبيّن أنّه جعل للداهية فَماً فيكون بذلك قد تحدّث عن نوعين من الاستعارة (المكنية والتخيلية) [4]

ويختلف الأمر عن ذلك عندما يتحدّث عن مصطلح الكناية ،إذ ذكر المصطلح و أراد به المعنى اللغوي فقط الذي ينطبق على إخفاء شيء وستره فيقول:« فإذا كنيت عن الآدميين قلت :فلان وفلانة ،والهن والهنّة جعلوه كناية عن الناقة التي تسمى بكذا ،والفرس الذي يسمّى بكذا ،ليفرّقوا بين الآدميين والبهائم » [5] .

يتّضح إذاً من ذلك أنّ سيبويه لم يكن يدرك بعدُ الكناية الاصطلاحية التي عُرفت في نهاية القرن الثالث الهجري عند ابن قتيبة (ت276هـ) والمبرد(ت285هـ)[6].

وهذا هو منهج سيبويه والقدامى من الذين تناولوا ظواهر العلوم من دون أن يقيّدوها بمصطلحات في كثير من الأحايين، وهكذا تعامل سيبويه أيضا مع بعض فنون البديع التي وضع لها البلاغيون – فيما بعد – مصطلحات ،وذلك نحو تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو محسّن بديعي معنوي ذكره المتأخّرون ولم يخرجوا عمّا استشهد به سيبويه فقد ذكر بَيتَين الأوّل للنابغة الذبياني وهو قوله:

وَلَاعَيبَ فِيهِمْ غَيرَ أَنّ سُيُوفَهُم * بِهِنَّ فُلُولٌ مِن قِرَاعِ الكَتَائِبِ**[7]

---

[1]–تتمتها﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾ [البقرة/171]

[2] – ينظر الكتاب ج1ص 212

[3] –البيت نسبه بعضهم إلى الخنساء ونسبه بعضهم الآخر إلى ابن جوين الطائي وقد روي (يحسبها)بدل يرهبها،ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي ص ، وخزانة الأدب ،لعبد القادر البغدادي،تح،عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي القاهرة،ط4، 1420هـ ج2،ص117

[4] – ينظر الكتاب ج1ص316 وينظر أثر النحّاة في البحث البلاغي ص120

[5] – ينظر الكتاب، ج3 ،ص507

[6] – ينظر أثر النحّاة في البحث البلاغي ،ص122

[7]–ديوان النابغة الذبياني ،تح،محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار المعارف القاهرة،ط2، ص44

حيث نفى عن هؤلاء القوم العيب ثمّ أثبت لهم الشجاعة والبطولة من خلال قول يظهر على أنّه ذم ولكنّه غاية في المدح، فثلم السيوف دال على الإقدام والمقارعة فيكون بذلك

قد بالغ في مدحهم وأكّده بشيء يشبه الذم [1].

والثاني للنابغة الجعدي وهو قوله :

فَتًى كَمَلَتْ خَيْراتُه غَيْرَ أَنَّهُ * جَوادٌ فَمَا يبْقى مِنَ المَالِ بَاقِيَا**[2]

فالجعدي أيضا بالغ في مدح ممدوحه عندما ذكر جوده المبالغ فيه إلى حدّ إتلافه ،وقد أشار في شطر بيته الأوّل إلى كمال خيراته .

وبيتا النابغتين قد ذكرا في كتاب ابن المعتز ،مع تغيير بسيط على الرغم من أنّه لم يشر إلى سيبويه لا من قريب ولامن بعيد[3].

ومن ألوان البديع عند سيبويه أيضا التجريد الذي نقله عنه ابن جني كما سيأتي ذكره لاحقا .

ومن خلال كلّ هذا يمكن القول إنّ سيبويه قد أفاد البلاغيين بمباحثه التي ضمّنها كتابه ،وأوضح أنّه كان يفهم دسائس ومكامن العرب في كلامها إلاّ أنّ الفيصل في ذلك هو عدم ذكر مصطلحات تضبط هذا العلم آنذاك « وذكر للمصطلحات في عصر سيبويه لم يكن ذا شأن خطير : فالعلوم والفنون في القرن الثاني لم تكن قد تحدّدت بعد أو دخلت في دور التنسيق والتصنيف والتقسيم ...وإنّما كانت العلوم والفنون وقتئذ متداخلة يصبّ بعضها في بعض ويثري بعضها بعضا، فاللغة والنحو والبلاغة كلّها كانت بمثابة روافد متعدّدة تصب في مجرى واحد هو إثراء اللغة والمحافظة على سلامتها وإبراز جمالها » [4].

---

[1] – ينظر الكتاب ،ج2 (باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن...)،ص 325، 326 ، وينظر أثر النحّاة في البحث البلاغي ص124،125

[2]–البيت للنابغة الجعدي ،ينظر شرح ديوان الحماسة لأبي علي الأصفهاني،تح، غريد الشيخ،وضع فهارسه العامة إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1424هـ–2003م،ج1،ص684

[3] – ينظر الكتاب ج1،ص326، 327،والبديع،ص62 ،و أثر النحّاة في البحث البلاغي، ص125

[4] – أثر النحّاة في البحث البلاغي، ص127

ويأتي دور العلماء بمرور الزمن في تصنيف وتنسيق المادة فيضعوا لها مصطلحاتها المناسبة لها وقد يعتمدون في ذلك على لفظ ذكره المتقدّمون كما لاحظنا مع سيبويه ومن جاء بعده ،وقد يخلقون لها مصطلحاً جديداً لم يذكر وهذه طبيعة العلوم.

3- المصطلحات اللغوية عند الفراء:

لم يكن علماء القرن الثالث الهجري بدعاً في استعمال مصطلحات علوم اللغة سواءٌ أكانوا بصريين أم كوفيين، لذا رأينا أنّه من الضرورة أن نعرض لطبيعة تعامل علماء الكوفة مع المصطلحات، ففي مجال الأصوات لم نجد أحسن من الفراء في تمثيله للدراسات الصوتية وهذا لوجهين :

الأول :إنّ الفراء هو اللغوي الأول الذي عرض لمخارج الحروف وترتيبها .

والثاني :إنّ الفراء كوفي وهو من رواة بعض القراءات القرآنية ومن المفسرين ،والكوفة هي موطن القراءة[1] ، بَلْهَ علاقة الأصوات بالقراءات بل باللغة والنحو جميعًا ،جاء في التيسير :« الحق أنّ تدوين علم القراءة أفاد المسلمين فائدة لم تحظ بها أمّة سواهم ،وذلك أنّ البحث في مخارج الحروف والاهتمام بضبطها على وجوهها الصحيحة ،لتيسير تلاوة القرآن على أفصح وجه وأبينه كان من أبلغ العوامل في عناية الأمّة بدقائق اللغة العربية الفصحى وأسرارها» [2].

إنّ الفراء في كتاب معاني القرآن لم يبتعد عمّا أشار إليه الخليل وسيبويه وطبيعي أن يستفيد اللاحق من السابق، ومن يتصفّح كتابه معاني القرآن يجد المصطلحات نفسها عند الخليل وسيبويه كمصطلح المخرج فيقول : «العرب تدغم اللام عند النون إذا سكنت اللام وتحركت النون وذلك أنّها قريبة المخرج منها » [3]،ولم يستعمل – فيما نظنّ – مرادفا له كما رأينا عند الخليل وسيبويه على الرغم من ذكره للفظ المجري الذي أراد به معنى آخر .

---

[1]–ينظر مدرسة الكوفة، ص169،170

[2] –مقدمة كتاب التيسير في القراءات السبع ،أبو عمرو الداني عني بتصحيحه أوتويرتزل،دار الكتاب العربي،ط2، 1404هـ 1984م،ص (ج)

[3] –معاني القرآن، الفراء ،عالم الكتب بيروت، ط3 1403هـ–1983م، ج2،ص353

ولقد تبيّن من خلال مراجعة كتاب معاني القرآن خلوّه من مصطلحات صوتية عدّة كالتي تدلّ على أعضاء النطق إذا استثنينا "اللسان" فقد ذكر الفراء طرف اللسان وهو مصطلح ردَّدَهُ سيبويه ومن جاء بعده غير أنّ سيبويه يجعل في أصوات الظاء والذال والثاء بين طرف اللسان وأطراف الثنايا بينما يجعل الفراء مخرجها من طرف اللسان فقط فيقول :« والثاء والذال مخرجهما ثقيل فأنزل الإدغام بهما لثقلهما ،ألا ترى أنّ مخرجهما من طرف اللسان وكذلك الظاء تشاركهنّ في الثقل »[1] ،وهذه الحروف نفسها سمّاها الخليل بالحروف اللثوية [2].

ومن مصطلحات التغييرات الصوتية المتعلّقة بالحروف ذكر الإدغام ومشتقاته[3] في نصوص عدّة ذكرنا واحداً منها لمّا عرضنا مصطلح اللسان عنده ،وقد عدّ الدارسون الفراء أوّل من أشار إلى الإدغام من علماء التجويد والقراءات[4]. وللدلالة على ظاهرة الإبدال فقد استخدم الفراء مصطلح الإبدال بالفعل المضارع والماضي[5] .

ومن هذه الأنواع مصطلح التخفيف وهي من الظواهر الصوتية التي ارتبطت بالهمزة خاصة ولو أنّ الفراء قد ذكر التخفيف في مسائل أخرى أيضاً كتشديد الحرف وتخفيفه في قوله تعالى: ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ ﴿٧٨﴾ ﴾[6] بتشديد الياء في أماني أو تخفيفه والوجهان جائزان عند العرب إلاّ أنّ أجودهما التشديد[7] ،والمصطلح نفسه نجده عند عند سيبويه[8] ،ويضيف الفراء ألفاظاً أخرى للدلالة على التخفيف نحو (إلقاء الهمزة و لاتهمز وترك همزها ولم يهمزوا) وهذا حينما كان يتحدث عن تخفيف الهمزة[9].

---

[1] – معاني القرآن للفراء، ج1،ص172

[2] –العين ج1، ص58 ،وينظر المصطلحات الصوتية بين القدامى والمحدثين، ص87

[3] –ينظر معاني القرآن للفراء ج1،ص75

[4] –ينظر المصطلحات الصوتية بين القدامى والمحدثين، ص247

[5] –ينظر معاني القرآن ج1 ص41،ج3،ص267 ، وينظر المصطلحات الصوتية بين القدامى والمحدثين ،ص264

[6] - ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ [البقرة/78]

[7] –ينظر معاني القرآن،ج1 ص49

[8] –الكتاب ج1،ص425،ج2، ص255

[9] – معاني القرآن ج1،ص29، 125،ج2 ص91، ج3 ص74

وقد ذكر الفراء مصطلحات أُخر في هذا المجرى كالإخفاء ،وفي ما يتصل بالتغيرات الصوتية الخاصة بالحركات ذكر مصطلح الوقف[1] نقلاً عن سيبويه الذي تحدّث تحدّث عنه بإسهاب عند إشارته للوقف على الحركات الإعرابية في آخر الكلمة[2].

وأمّا ما يتّصل بالمصطلحات النحوية عند الفراء فإنّه حري بنا – ونحن ندرس أحد أقطاب المدرسة النحوية الكوفية – أن نستحضر صورة الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة لأنّه على أساسه تكرّست جملة من مصطلحات النحو الكوفي ،ولم يكن هذا الخلاف بداية أمره يتجاوز «المذاكرة وحكاية الأقوال المخالفة والردّ عليها أحياناً[3]»حتى تقرّب بعض رؤوس المدرسة النحوية الكوفية من العباسيين وقتذاك يؤدبون أولادهم وينشطون لهم حلقات العلم ومجالسه فنالوا حظوة العباسيين وأغدقوا عليهم بالأموال فأضحت الدنيا أكبر همّهم ومبلغ علمهم ،وكان إذاك البصريون أكثر منهم علماً فكان على الكوفيين أن ينافسوا البصريين وينالوا من علمهم فبرزت عصبيتهم التي أظهروها في مناظرة نحاة البصرة بدءاً من سيبويه ،وكان عليهم أن يخالفوا البصريين ولو كانوا صادقين[4] على الرغم من تتلمذ نحاة الكوفة العبقريين على أيدي الخليل بن أحمد وسيبويه فالكسائي جلس في حلقات الخليل وقرأ كتاب سيبويه ونقل منه مصطلحاته أيضاً[5]،وكان الفراء أشهر تلامذة الكسائي ،وكان قد أخذ فكرة وضع المصطلحات نفسها عن الخليل[6].

ولم يكن هذا الخلاف نقمة بل كان فأل خير بالنسبة للمصطلح النحوي بخاصة، فلقد عمل كل فريق على تطويره وتهذيبه واتخذوا كتاب سيبويه مدونة لذلك حتى رسوا به في بر الأمان والاستقرار من حيث لم يكن في وسع سيبويه فعله[7]،فقد عمد الفراء إلى تغيير وتبديل مصطلحات البصريين فنشأت هناك مصطلحات كوفية خالصة، كما رفضت

---

[1] –معاني القرآن،ج1ص278،ج2ص32

[2] –الكتاب ج1 ص278،ج3 ص521

[3] –في أصول النحو، سعيد الأفغاني،دار الفكر دمشق ،ط3 1383هـ 1964م، ص176

[4] –ينظر في أصول النحو ص177

[5] –ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره ،ص153

[6] –ينظر مدرسة الكوفة ،ص305

[7] –ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص156

مصطلحات بصرية ووضعت مكانها مصطلحات جديدة[1]،فكان صنيعهم هذا إكمالاً لمذهبهم النحوي الذي لابدّ له من مصطلحات، ومن جملة تلك المصطلحات التي سنذكرها على سبيل التمثيل لا الإحصاء ـ وهي المظان التي رجعنا إليها لنبلور سيرورة المصطلح اللغوي وتدرجه حتى القرن الرابع الهجري ـ نذكر:

شبه المفعول ويقابله عند البصريين المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه والمحلّ وهو من مصطلحات الفراء أيضا ويقابله عند البصريين الظرف والمفعول فيه بينما يطلق عليه الكسائي أستاذ الفراء "الصفة" .

ويسمي الفراء أيضا البدل(الترجمة والمردود)[2]، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿٩٧﴾ ﴾[3] « إن جعلت من مردودة على خفض الناس فهو من هذا واستطاع في موضع رفع وإن نويت الاستئناف بمن كان جزاء» [4].

وكان الفراء يسمّي المفعول لأجله بالتفسير كما يطلقه على التمييز أيضا[5] ،وتشير إحدى الدراسات إلى أنّ مصطلحَي التفسير والتبيين بمعنى التمييز هما من مصطلحات الخليل [6]،ومثله مصطلح النعت وهو من مصطلحات سيبويه وإن كان قد استخدمه وقصد به شيئا آخر كإطلاقه على عطف البيان كما بيّنا ،إلاّ أنّ الفراء استخدمه للدلالة على الصفة فقط وفي ذلك استقرار للمصطلح يُحسَب للكوفيين، وممّا ينسب إلى الفراء من المصطلحات الجديدة(ما يجري وما لا يجري) وأطلقه على ما سمّاه سيبويه ما ينصرف وما لا ينصرف، وقد شكّ بعض الباحثين في أسبقية ابتداع هذا المصطلح فمنهم من أرجعه إلى الخليل [7].

---

[1] –ينظر المرجع نفسه ،ص162

[2] – ينظر المصطلح النحوي ص162،163،164

[3]– ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [آل عمران /97]

[4] –معاني القرآن، ج1ص179

[5] – ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوّره، ص164

[6] – ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوّره ،ص165

[7] –ينظر هامش مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي:جعفر نايف عبابنة،دار الفكرعمان الأردن،ط1، 1404هـ–1984م، ص178

وكان الفراء أحيانا يستعير مصطلحات بصرية ويطلقها على أشياء أخرى كإطلاقه الاسم المبهم على ما لم يعلم من الأسماء، وأطلقه سيبويه على أسماء الإشارة وهناك مصطلحات لم يكن للبصريين بها عهد كمصطلح الخلاف ؛وهو أحد العوامل النحوية المعنوية التي كان الفراء يحتجّ بها في الإعراب فهو يرى أنّ الفعل المضارع في قول الشاعر :

لاَ تَنهَ عَنْ خُلُق وتَأتيَ مثْلَهُ* عَارٌ عَلَيكَ إذَا فَعَلتَ عَظيمُ**[1]

نصب بعد حرف العطف على الخلاف فقد دخل النهي على (تنهى) ولم يدخل على(تأتي) فعطف فعل على فعل آخر ملازم له ودخول حرف النهي على الأوّل من دون الفعل الثاني جعل الفعل الثاني مستحقا للنصب بالخلاف [2].

ومن المصطلحات التي تمسّك بها الكوفيون أيضا الجحد وهو مصطلح يقابل النفي عند البصريين والجحد من وضع الفراء وهو مصطلح شائع ومتداول في النحو فمن منّا لا يسمع بلام الجحود فهي تدور على ألسنة أكثر النحّاة يقول ابن هشام : «ويسمّيها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أي النفي [3]» فيقرنها بالنفي غير أنّ النفي أعمّ [4] وأنّه أيضا أيضا من المصطلحات التي وفدت إلى العربية من عند المتكلّمين والفلاسفة [5] .

وهكذا فإنّ المصطلح الكوفي أقرب ما يكون إلى اللغة في مقابل المصطلح البصري فكما رأينا من خلال هذه النماذج من المصطلحات فإنّها بعيدة عن التأثير الفلسفي والكلامي الأمر الذي لم يأمن منه المصطلح البصري هذا،وهناك أمر غاية في الأهميّة وهو أنّ أثر الخلاف ذاته في ميلاد المصطلح اللغوي عامّة والنحوي خاصّة ذو أهميّة

---

[1]–البيت لأبي الأسود الدؤلي نسبه له البغدادي في خزانته وقال إنّ المتوكل قد أخذه عن أبي الأسود وقد ساق البغدادي قصيدة أبي الأسود التي منها هذا البيت،ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي،تح،عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي القاهرة،ط4، 1420هـ 2000م،ج8،ص566، 567،وديوان أبي الأسود الدؤلي،صنعة أبي سعيد الحسن السكري،تح،محمد حسن آل ياسين،دار ومكتبة الهلال،ط2، 1418هـ–1998م،ص404

[2]–ينظر مدرسة الكوفة 295، 296 ، وينظر شرح المفصل، ابن يعيش،صححه وعلق عليه جماعة من العلماء،إدارة الطباعة المنيرية، ج7 ص24

[3] –مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري،تح،مازن المبارك،ومحمد علي حمد الله،دار الفكر،بيروت لبنان،ط1، 1419هـ–1998م، ص214

[4] –ينظر التعريفات،الجرجاني ،ص47

[5] – ينظر مدرسة الكوفة،ص309، والمصطلح النحوي، ص171

بالغة إذ إنّ اختلاف التسمية بين المذهبين لينجم عن اختلاف التصوّرات وأنّ «لها خلفيات نظرية مردّها أن كلّ فريق يرى في المصطلح سمة مفيدة لا يراها غيره واعتمادا على تلك السمة توضع التسمية فتختلف الألقاب ،وليس اختلافها إلاّ مفتاح اختلافات متصوّريه[1]» .

ولكي نبيّن هذه القاعدة الاصطلاحية أكثر نرى أنّه من الضرورة بمكان أن نمثّل لها بمثال يجلي لنا هذه النظرية على حالها ،وسنأخذ مصطلح(العماد) عند الكوفيين نموذجا وهو ما يسمّيه البصريون (ضمير الفصل) في قولنا مثلا :"زيد هو الأفضل "وسمّي بضمير الفصل لأنّ البصريين يذهبون إلى أنّه يفصل بين النعت والخبر في الجملة الاسمية فكأنّه يجعل(الأفضل) في المثال السابق خبرا لزيد وهذا ما لا يفيده في حال عدم دخوله ،إذ يكون الأفضل في هذه الحال نعتا لزيد وليس خبرا له وهذا من دون أن يكون لهذا الضمير محلاّ من الإعراب .

فمن هذا التصوّر أطلق البصريون مصطلح(الفصل).

أمّا الكوفيون فيرون أنّه لتوكيد الاسم الأوّل وتقويته وهو ما يوحيه معنى مصطلح(العماد) وله محلّ من الإعراب ،إذ إنّه تابع لما قبله ويتّفق الكوفيون مع البصريين في أنّه يفصل بين النعت والخبر غير أنَهم سموه عمادا لا فصلا؛ لأنّ الفصل كما يبدو في نظرهم لا يفيد معنى التوكيد كما يفيده مصطلح (العماد)، فالمصطلح الأخير هو الذي يترجم تصورات الكوفيين النحوية ومن ثمّة «إبراز ما يفصل تصوّرهم عن تصوّر البصريين[2]» .

ويطلعنا الرضي الأستربادي على معنى آخر يختلف إلى حدّ ما عن سابقه فهو يرى أنّ الكوفيين أطلقوا مصطلح (العماد) لأنّه حافظ لما بعده« حتّى لا يسقط عن الخبرية ، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط[3]»،فجعل أساس وجود الضمير ليحفظ وظيفة الخبر لا ليؤكّد المبتدأ كما نرى .

---

[1] –المصطلح النحوي وتفكير النّحاة العرب ،ص62

[2] – المصطلح النحوي وتفكير النّحاة العرب ،ص60

[3] –شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني – المجلد الأول تح،يحي بشير مصري،أشرفت على طباعته ونشره الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، ط1، 1417هـ 1996م، ج2 ،ص170

إذن فما يُستنتج من خلال هذا البسط هو أنّ الخلاف النحوي في المتصوّرات هو الذي أرغم الكوفيين على تغيير مصطلحات ووضع مصطلحات أخرى، وأنّ هذا الخلاف أسهم إلى حدّ كبير في إثراء النحو العربي بزخم من المصطلحات.

زيادة على أنّ الخلاف بين المذهبين أحد عوامل الاصطلاح النحوي وأنّ هذا الاختلاف ليس عشوائيا وإنّما هو إختلاف مؤسس يتجاوز التغيير الشكلي إلى إعتبارات أخرى فكرية وتصورية .

ولم يبعد الفراء المباحث البلاغية عن كتابه معاني القرآن فقد شمل علم المعاني والبيان والبديع، ففي المعاني ذكر الحذف وذكر له مصطلحات أخرى، فقد سماه تركاً في قوله تعالى﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ ﴿٨١﴾ ﴾[1]،ولم يقل تعالى: تقيكم الحر والبرد أي أنّه حذف البرد لأنّه معلوم فيقول الفراء:« ولم يقل البرد وهي تقي الحر والبرد فترك لأنّ معناه معلوم[2]» ،ويسميه أيضاً إسقاطاً وإضماراً في مواضع أخرى من الحذف[3]،ومن ضمن المصطلحات البلاغية الأخرى يذكر التقديم والتأخير والاستفهام والتكرار والالتفات والوصل والفصل اللذين توسع فيهما وحاول أن يفرّق بينهما من خلال شرحه لمعنى الآيات التي ورد فيها الفصل والوصل حتى باتت شواهد الفراء في هذا الباب تُتداول عند المتأخرين من البلاغيين[4] ،على الرغم من أنّه قد أشار إلى هذا الباب إشارة عابرة إلاّ أنّه كان يتلفظ بمصطلحي الفصل والوصل كما نجده قد أشار إلى المجاز العقلي وإلى القلب كما ذكر ألواناً تدخل في علم البيان كالتشبيه والتمثيل والاستعارة والمجاز المرسل والكناية من دون أن يضع هذه الاصطلاحات أحياناً بل كان يكتفي بالإشارة إلى معناها الاصطلاحي المعروف كما فعل مع الاستعارة فبيّن أنواعها وكشف عن معالمها وأسرارها

---

[1]- وتتمتها ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡجِبَالِ أَكۡنَٰنٗا وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُسۡلِمُونَ ﴿٨١﴾ ﴾ **[النحل/81]**

[2] –معاني القرآن ج2،ص112

[3] – ينظر معاني القرآن،ج1،ص32، 35، 38،ج2ص254 ،وينظر أثر النحاة في البحث البلاغي، ص134

[4] – ينظر معاني القرآن،ج1، ص128، 167،ج3ص288

من دون تسميتها ووضع مصطلحاتها «التي لا تفيد إلا في تقنين العلوم وتمييز بعضها عن بعض مما لا يأتي إلا في عصور متأخرة بعد نضج الفن وجني ثماره[1]».

وأمّا البديع فقد عرض منه التوجيه وإن لم يذكر مصطلحه على الرغم من أنّه قد ذكر معناه كما فهم عند البلاغيين المتأخرين والتوجيه«هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور يسمى عمراً:

خَاطَ لِي عَمرٌو قُبَاء * لَيْتَ عَينَيه سَوَاء**[2]»

فالكلام في هذا البيت محتمل لمعنيين مختلفين فإمّا أنّه كان مادحاً له أو ذاماً.

ومن البديع الذي ذكره أيضاً المشاكلة فلم يترك فيه شيئاً إلاّ وقد أتى عليه حتى لم يترك للمتأخرين ما يضيفونه ،وبذلك فقد عُدّ أوّل من تكلم عن هذا اللون البديعي، وأمّا أوّل من أطلق عليه هذا اللفظ الاصطلاحي فهو أبو علي الفارسي(ت377هـ) ويبدو فيما نظن أنّه إستخدم المصطلح بلفظه فقط[3].

4-المصطلحات اللغوية عند المبرد:

لم يخرج علماء القرن الثالث الهجري عمّا تواضع عليه الخليل وسيبويه من مصطلحات صوتية وصرفية ونحوية ،فإلى عهد المبرد كانت المصطلحات الخليلية متداولة إلى حدّ ما،ففي الأصوات ردّد المبرد مصطلحات الخليل وسيبويه كمصطلح الحلق والخياشيم والشفة والمخرج والإدغام[4] وغيرها ،ووضع هو أيضاً مصطلحات لم يسبق إليها كما أشرنا، فالظواهر الصوتية التي عبّر عنها سيبويه مثلا بمصطلح طويل أو لنقُل بعبارة طويلة قد وضع لها المبرد مصطلحاً كعبارة بين (الرخوة والشديدة) التي أطلق عليها مصطلح حروف الاستعانة ،«فهي شديدة في الأصل وإنّما يجري فيها النفس لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة ,كالعين التي يستعين المتكلّم عند اللفظة بها

---

[1] – أثر النحاة في البحث البلاغي ،ص159

[2] – الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع مختصر تلخيص المفتاح،القزويني اعتنى به وراجعه عماد بسيوني زغلول،مؤسسة الكتب الثقافية،ط3، بيروت لبنان ،ص212

[3] –ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي ،ص163، 164 والحجة لأبي علي الفارسي،ج1ص207،208،الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد تح،بدر الدين فهوجي ,بشير جويجاني راجعه ودققه عبدالعزيز رباّح وأحمد يوسف الدقاق دار المأمون للتراث ،ط1،1404 هـ –1984م

[4]– ينظر المقتضب ج1 ص342،343،350،358

بصوت الحاء والتي يجري فيها الصوت لانحرافها واتصالها بما قد تقدمنا في ذكره من الحروف [...] فهذه كلها رسمها الشدة,فهذا ما ذكرت لك من الاستعانة »[1] ،وكأنّه يقصد بالاستعانة إشمام العين شيئا من صوت الحاء، وهو مصطلح لم يستعمل قبل المبرد فيما نظن وكذلك الأمر بالنسبة لمصطلح النفث الذي أطلقه على حروف(الظاء والذال والثاء) وهو النفخ الخفي[2].

ويبدو أنّه مصطلح مناسب إذا ما نظرنا لمصطلح الخليل (اللثوية) إذ لم يرض بعض المحدثين لأنّ ليس للثة أي دور فيه[3].

كما نجده في مواضع أخرى يجمع بين مصطلحين فيورد المصطلح المستعمل ويردفه بمصطلح من إبداعه الخاص كتسميته (حروف الحد واللين) بحروف (الحد واللين المصوتة)، فذكر أنّ «من حروف البدل حروف المد واللين المصوتة وهي الألف والواو والياء»[4] ، فزادها توضيحا وهي سمة إمتاز بها المبرد حيث كان يؤْثِر الشرح والتوضيح مثل ما فعل مع مصطلحات أخرى وصفت وصفا شاملا عند من سبقه فلمّا جاء المبرد زادها تبيانا كما فعل مع مصطلح الاستعلاء حينما قال: «وإنّما قيل مستعلية لأنّها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى وهي الحروف التي تمنع الإمالة»[5] ،فهو بذلك يسوّغ سبب تسميتها بهذا المصطلح دون غيره .

ويُعدّ المبرد أوّل من أشار إلى مصطلح النبر من القدامى على الرغم من اختلاف مفهومه عن مفهوم المحدثين له، فهو عند المبرد يعني تحقيق الهمزة [6] ،أمّا عند المحدثين المحدثين فيدلّ على ضغط إحدى مواضع مقاطع الكلمة .

ويبدو أنّ المبرد لم يكن يأخذ كلّ مصطلحات سيبويه والخليل فكان يضع تسميات مغايرة من حين إلى آخر كما رأينا، ونضيف هنا مصطلحاً آخر وهو ما أطلق عليه

---

[1] – المقتضب ج1،ص332

[2] – ينظر المقتضب ج1، ص310

[3] – ينظرالأصوات اللغوية إبراهيم أنيس، ص 108،109

[4] – المقتضب ج1،ص199

[5] – المقتضب ج1،ص360 ،والمصطلحات الصوتية للسامرائي، ص 140

[6] – المقتضب ج 1 ،ص292

سيبويه (أقصى اللسان)[1] أطلق عليه المبرد (أوّل مخارج الفم)[2].

ولم يكن يتشبث بكل مفاهيمه وتعريفاته التي تقيّد بها سلف سيبويه ،فتذكر لنا إحدى الدراسات الحديثة أنّ علماءنا كانوا يقنعون بتعريفات سيبويه ولا يغيرونها أبدا ولو بكلمات مرادفة[3] كتعريف سيبويه للمجهور بأنّه «حرف أشبع الإعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الإعتماد عليه ويجري الصوت»[4] ،حتى جاء المبرد ورأى بأنّها «حروف إذا رددتها إرتدع الصوت فيها»[5]،فيرى بعض المحدثين أنّ تعريفات المبرد كانت كانت كانت أدقّ وأوضح من تعريفات سيبويه نفسه[6]، إذ كان المبرد يستفيد حتما من سيبويه في ذلك ويقف على ما ورد منه من تقصير.

وقد استحدث المبرد مصطلحا جديداً وهو (الرجوع) ووصف به الميم فقال: والميم ترجع إلى الخياشم بما فيها من الغنّة ونقله من جاء بعده مع بعض الزيادات، كما أنّ هناك من ينسب له مصطلح الإظهار أيضا.

ولم يخرج المبرد عن نمط تعدّد المصطلح شأنه في ذلك شأن علماء العرب القدماء الذين رخّصوا لأنفسهم توظيف أكثر من مصطلح واحد للدلالة على فكرة ما وهذا ما سُجل على اللغويين والنحاة خلال القرون الثلاثة ، وكان دافعهم إلى ذلك كما أسلفنا هو الاهتمام بالفكرة أكثر من تركيزهم على المصطلح الذي يعبّر عنها، أضف إلى ذلك حبّهم تنويع المصطلح لدفع الملل عن القارئ، وربّما استثمار هذه اللغة الطيّعة وتوظيف (نظرية الاتساع في اللغة) التي تميّزت بها اللغة العربية .

ويبدو أنّ استخدام القدماء لهذه المترادفات كان يحكمه – إلى حدّ ما– قانون خاص هو سمة تعبيرية يؤمها السياق,فوجدنا أنّ المبرد مثلا يستخدم في مباحث الإبدال مصطلحات عدّة هي(الإبدال –البدل –العوض –والقلب)[7]،وهي المصطلحات نفسها

---

[1] –الكتاب ج4،ص433

[2]– المقتضب ج1 ،ص328

[3] – الأصوات اللغوية للإبراهيم أنيس ص123

[4] - الكتاب ج4،ص434

[5] - المقتضب ج1 ،ص330

[6]–المصطلح الصوتي، الصيغ، ص121

[7] –المقتضب ،ج1،ص141، 158، 166، ج2،ص100

تقريبا التي وظّفها سيبويه ،غير أنّ المبرد كان يعبّر (بالإبدال) لمّا يريد التحدّث عن الباب بأكمله أو عن ظاهرة الإبدال, بينما كان يعبّر بالقلب غالبا في حديثه عن إبدال حروف العلّة ،وكان يؤثر استخدام مصطلح العوض – غالبا– في السياقات التي يرد فيها الحذف ،إذ العوض قد يكون من غير جنس المعوض منه على خلاف البدل والمبدل منه[1].

ومهما يكن من شيء فإنّ المصطلح الصوتي مازال يعاني عدم الاستقرار التام على الرغم من المحاولات الجادة في ضبطه وضبط مفاهيمه التي حاول المبرد من خلالها أن يعطينا صورة أوضح وأدق من تلك التي عرفت في زمن سيبويه ،بل أثبت على أنّه قادر على أن يأتي بمصطلحات تعبّر عن الظواهر الصوتية التي بقيت من دون تسمية ـ كما لاحظنا ـ أو أنّه يضيف مصطلحات صوتية يردفها للمصطلح الشائع .

وأمّا المصطلح النحوي عنده فشأنه شأن المصطلح الصوتي لا يكاد يخرج فيه عن مصطلحات الكتاب إلاّ ما ندر منها ،ويظهر هذا ـ فيمن تصفح كتاب المقتضب ـ من خلال عناوين أبوابه كباب المسند والمسند إليه وباب الفعل المتعدي وباب النداء وباب نائب الفاعل[2] وغيرها، فكان ينقل العنوان مع تغيير في بعض كلماته أو ينقله كما هو كما فعل في باب النداء، كما أنّه يلجأ للاختصار في أحايين أخرى كما فعل في باب(إنّ وأخواتها) الذي إختصره إلى «باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال وهي أنّ وإنّ ولكنّ وكأنّ ولعلّ وليت»[3] .

ولا نريد هاهنا أن نتعرّض لكلّ مصطلح نحوي نقله المبرد عن سابقيه وابتكره؛لأنّ هذا الأمر قد بحث بقدر ما نودّ أن نطّلع على طبيعة هذا النوع من المصطلحات عنده وكيفية تعامله مع المصطلح النحوي في تلك الفترة التي سبقت القرن الرابع الهجري بغية إجلاء طبيعة التفكير اللغوي في التراث في مجال المصطلحات .

---

[1] – اللباب في علل البناء والإعراب أبو البقاء العكبري تح،غازي مختار طليمات دار الفكر دمشق ط 1 ،1995 م ج2 ،ص284

[2] –المقتضب ج4 ص126،173، 202، 50،الكتاب ج1،ص 23، 34، 41، 229

[3]– المقتضب ج4 ، ص107 وج1،ص72، 73 ،الكتاب ج2 ص131 ، المصطلح النحوي للقوزي ص 157 ،158

إذن فلم يخرج المبرد عن مصطلحات سيبويه النحوية، وقد لخّص محقّق كتاب المقتضب بعض تلك المصطلحات أغنانا عن البحث عنها ،فقد ذكر ما اصطلح عليه المبرد نفسه، وما نقله عنه سيبويه بلفظه كتسميته النهي بالنفي وكإطلاق مصطلح النعت على التوكيد[1] ،فقد كان وفيا لسيبويه في مصطلحاته وفي توزيع أبوابه ومباحثه فالمقتضب يعاني عدم التنسيق والترتيب في أبوابه[2] كالذي نراه في كتاب سيبويه ، لذا فقد حفظ مصطلحاته النحوية البصرية من الضياع من جهة ولم يتوان عن التغيير في مفاهيمه بمصطلحات يزعم أنّها كوفية، فقد عبّر عما سمّاه البصريون ما ينصرف وما لا ينصرف بـ (ما يجرى وما لا يجرى) [3] .

وتعبيره أحياناً بمصطلح (التفسير)[4]عن (التمييز)، ولو أنّ أصول مصطلح التفسير في نظر المحدثين إذا تعود إلى الخليل[5] ،كما أنّه يعبّر بمصطلحات مشتركة بين البصريين والكوفيين أحيانا كاستعماله لمصطلح (حروف الإضافة)[6] ممّا يدل على أنّ المبرد لم يكن يتقيّد بالتعبير بالمصطلح البصري دون الكوفي وهذا يؤذن بأنّ أوائل النّحّاة قد أخلطوا في استعمالهم بين مصطلحات البصريين ومصطلحات الكوفيين جميعا أو كانوا على علم بأنّ بعض مصطلحات الكوفيين التي استعملها البصريون هي بصرية للوضع، إذ يرجع بعض المصطلحات التي استخدمها الكوفيون إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي كما لاحظنا، وربّما أحسّوا بدقّة المصطلح الكوفي في التعبير عن المسألة النحوية فآثروا استعمال مصطلح دون آخر.

ولم يكن المبرد منظّراً في الأصوات والنحو والصرف فقط ،بل كانت له آراءٌ لا يستهان بها في البلاغة، فقد أثمر فكره اللغوي بميلاد كتيّب بلاغي مغمور وهو رسالة صغيرة أجاب فيها عن سؤال سأله أحمد الواثق عن أفضل البلاغتين بلاغة الشعر أم

---

[1] – المقتضب ج 1، ص124 ومابعدها .

[2] – ينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، فاضل صالح السمرائي – دار النذير بغداد،(دط)،1970م ص35

[3] – المقتضب ج3ص309

[4]– المصدر نفسه،ج2،ص165

[5]– مصطلحات النحو الكوفي،عبد الله بن حمد الخثران،هجر، ط1، 1411هـ–1990م، ص31

[6]– المقتضب،ج4، ص ،ومصطلحات النحو الكوفي،ص123

بلاغة النثر[1] ،فيجيبه المبرد بثقة كبيرة مستهلاً ذلك بتعريف البلاغة يرى فيه« أنّ حق إبلاغة إحاطة القول بالمعنى واختيار الكلام وحسن النظم،حتى لا تكون الكلمة مقاربة أختها ومعاضدة شكلها وأن يقرّب بها البعيد ويحذف منها الفضول»[2] .

وهو تعريف فيما يبدو قد رجع إليه البلاغيون من بعده فالذين اضطلعوا بهذا العلم لم تبتعد تعريفاتهم للبلاغة عمّا ذهب إليه المبرد ،وبخاصة في إشارته للنظم وحسن تركيب الكلام، وهو ما أسماه السكاكي بخواص التراكيب فقال في تعريفه للبلاغة:« هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها »[3].

وإذا ما نظرنا في تعريف آخر للقزويني نجد أنّ هناك قاسماً مشتركاً كذلك في إشارته لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وهو النظم عند المبرد والجرجاني، وكذا جمعه للكلمة وأختها في قوله: «وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام»[4]،وهو يقترب من قول المبرد في التعريف السابق« حتى لا تكون الكلمة مقاربة أختها ومعاضدة شكلها» .

ونجد التعبير نفسه عند الجرجاني في أثناء حديثه عن فصاحة اللفظ حينما يقول: « وهل تجد أحداً يقول:هذه اللفظة فصيحة إلاّ وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعنى جاراتها وفضل مؤنستها لأخواتها؟ »[5].

إذن من خلال هذه النصوص والموازنة بينها يتبيّن لنا أنّ المبرد قد سبق الإشارة إلى أهم متعلقات علم البلاغة من خلال مجموعة السمات التي اكتساها مفهومه للبلاغة وأقام عليها علماء البلاغة فيما بعد علمهم.

على أنّه أشار في خضّم ذلك إلى مصطلح النظم ولمّح إلى الإطناب بقوله:« ويحذف منها الفضول»،كما ذكر القافية فضلاً عن ذكره لشروط الفصاحة منذ القرن الثالث الهجري[6]،ويشير إلى الإيجاز والإطناب بعبارات مثل قوله:(إنّه أتى به في بيتين وطول

---

[1]- البلاغة ،المبرد،تح،رمضان عبد التواب،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة،ط2، 1405هـ- 1985م،ص70

[2]- البلاغة،ص81

[3]-مفتاح العلوم،السكاكي أبو يعقوب،ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1403هـ-1983م،ص415

[4]-التلخيص،القزويني،ص33 وما بعدها،والإيضاح،ص13، 14

[5]-دلائل الإعجاز،ص53

[6]-ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي،ص200

الخطـــاب) وهـــو إشـــارة إلـــى الإطنـــاب والتطويـــل ويســـمّي الإيجـــاز أحيانـــاً (أجمـــع وأخصر)[1]،ويفرّق المبرد بين الكلام المعقد والكلام الواضح المكشوف في إشارة إلى التعقيد المعنوي[2] دون أن يسميه مباشرة ،كما تحدّث عن التعقيد اللفظي أيضاً في كتب أخرى له[3].

مجمل القول إنّ المبرد قد تناول ألواناً شتى من البلاغة دون أن يعطيها اصطلاحات واضحة في أغلب الأحيان، فقد أشار إلى الالتفات والفصل والوصل والمجاز لكنّه صرّح بالاستعارة والكناية أيضاً[4]،كما نجده يعقد باباً للتشبيه في مواضع من كتابه الكامل ،ويذكره ،ويذكره بمعناه ومصطلحه ويسميه المصيب والتشبيه العجيب والمحمود والمستحسن والحسن والتشبيه المفرط المتجاوز[5]،ثمّ اختصر هذه الأنواع إلى أربعة « تشبيه مفرط وتشبيه مصيب وتشبيه مقارب وتشبيه بعيد يحتاج إلى التفسير ولا يقوم بنفسه وهو أخشن الكلام»[6]،وراح يفسّر كلّ نوع من هذه الأنواع التي يبدو أنّها لم تعمّر طويلاً،وقد بقيت حيناً من الدهر لم تثبت في مصنفات الذين جاءوا بعد المبرد .

إذن يمكن القول إنّ هناك مصطلحات بلاغية كانت رهينة فترة زمنية محدّدة سرعان ما فُقِدَتْ من يد التاريخ، وهي مصطلحات تعكس ذوقاً وإحساس عالم بعينه[7]،وأنّ المبرد كان يستخدم أكثر من مصطلح للتعبير عن فكرة واحدة تقريباً ممّا ينمّ عن إخلاص عجيب لشيوخه وبخاصة سيبويه[8].

5-المصطلحات اللغوية عند ابن السراج:

---

[1]-ينظر البلاغة ،ص83،وأثر النحاة في البحث البلاغي،ص200، 201

[2]- ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي،ص201

[3]-ينظر الكامل في الأدب واللغة،المبرد أبو عثمان،تح،محمد أحمد الدالي،مؤسسة الرسالة،ط2 (دت)،ج1ص41، 42

[4]-ينظر الكامل،ج2،ص572، وما بعدها، والمقتضب،ج4،ص 125، ج3،ص 188، 230

[5]-ينظر الكامل،ج2ص 922 وما بعدها

[6]-الكامل،ج2،ص1032

[7]-أثر النحاة في البحث البلاغي،ص212 وما بعدها

[8]-ينظر المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته،محمود عبد الله فجال،متاح على الشبكة:http/www.islammemo.cc/article1.aspx ،ص63

إذا انتقلنا إلى ابن السراج لنستقرئ المصطلح اللغوي عنده فإنّنا نجد منظومة مصطلحية لا تكاد تخرج عن متصورات الفكر اللغوي الذي انصبغ به علماء القرنين الأول والثاني الهجريين ،فكتاب الأصول في النحو كتاب وفيّ لكتاب سيبويه إذ أعاد فيه بسط مسائل الكتاب النحوية والصرفية والإشارة إلى بعض المسائل الصوتية في خضّم ذلك،لذا حاولنا تتبّع مصطلحاته اللغوية من خلال تلك المسائل لنرصد سيرورة المصطلح عنده إذ يمثل ابن السراج ــ في منظورنا ــ حلقة وصل بين علماء القرن الثالث الهجري ومتأخري القرن الرابع كالفارسي وابن جني فهو أستاذهما.

ففي الأصوات قد تبع ابن السراج سيبويه في عدد مخارجها وكذا ترتيبها، وقد ذكر في أثناء ذلك مصطلحات عدّة منها(المجهورة والمهموسة والشديدة والرخوة والمنحرف والمكررة واللينة والهاوي والمطبقة والمنفتحة...)[1] ولم يخرج ابن السراج عن التعريف الذي ذكره سيبويه ،ففي تعريف المجهور نقل ابن السراج تعريف سيبويه نفسه[2]،على عكس ما رأينا عند المبرد ،وهكذا فعل مع الحرف المنحرف والحرف المكرر والهاوي[3]،وهو دليل واضح على ما قيل في ابن السراج في أنّ عمله تمثل في إعادة ترتيب مسائل الكتاب.

ولم يختلف ابن السراج كثيراً عن سابقيه في التعبير عن الظاهرة الصوتية الواحدة بأكثر من مصطلح، فقد استخدم للتعبير عن الإبدال مصطلح الإبدال ومشتقاته ،واستخدم مصطلح القلب أيضاً للتعبير عن الظاهرة نفسها[4]،ولم يكن حينئذٍ مصطلح القلب المكاني قد تبلور بعد ،كما استخدم مشتقات الإبدال للدلالة على الإعلال[5]،وفي مقابل هذا لم يشر ابن السراج لمصطلح الإظهار الذي توصف به النون الساكنة على الرغم من ذكره عند المبرد قبله كما رأينا ،وذلك لأنّه تقيد بمصطلحات سبيويه وهي (اللبينة والبيان وتبيين)[6].

---

[1]–ينظر الأصول،ج3،ص400، 401

[2]–ينظر الكتاب،ج4،ص434، والأصول،ج3،ص401

[3]–ينظر الكتاب،ج4،ص435،والأصول،ج3،ص403 وما بعدها

[4]–ينظر الأصول،ج3،ص244، 245، 255، 256،والمصطلحات الصوتية للسامرائي،ص267، 268

[5]–ينظر الأصول،ج3، ص311، 312، 251

[6]–ينظر المصدر نفسه،ج3،ص418، 419

ولقد استخدم في مقابل ذلك مصطلح الإخفاء وعبّر عنها بـ "يخفي ويخفيها وأخفيت وتخفى[1].

يتبيّن من خلال هذا التحليل أنّ مصطلحات التغيرات الصوتية الخاصة بالصوائت والصوامت ـ في بداية القرن الرابع ـ ما زالت متداخلة ولم يتم بعدُ التفريق بينها بدقّة،لذا يمكن أن نقول إنّ المصطلح الصوتي لم يلق اهتماماً كبيراً من ابن السراج بسب قصر كتابه الأصول على استعراض الأصول النحوية والصرفية للغة العربية ،ولقد اقتصر في الأصوات على ترديد مصطلحات سيبويه الصوتية وكذا مفاهيمها.

وإذا كان هذا حال المصطلح الصوتي عنده فطبيعي أن يتّبع في المصطلح النحوي النمط نفسه فقد استخدم مصطلحات النحو البصري كالممنوع من الصرف والظرف والعطف والجر والنعت والبدل[2]وغيرها،وهذا لم يمنعه من استعمال المصطلح الكوفي من حين إلى آخر.

وممّا تجدر الإشارة إليه قبل الاطلاع على طرق معالجة ابن السراج للمصطلح النحوي هو وضع تعريف للدرس النحوي في زمنه قال فيه: « هو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة »[3]،فقد أشار ابن السراج إلى مصطلح النحو الذي ورد في مصنفات النحاة قبله بمصطلح آخر أحياناً فقد كان يعرف بمصطلح العربية قال سيبويه:« هذا باب علم ما الكلم من العربية»[4]،وقال المبرد: « هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال»[5]،ويبدو أنّهما لم يوردا تعريفاً واضحاً للنحو قبل ابن السراج غير أنّ الملاحظ لذلك التعريف الذي أورده ابن السراج يلمح النظرة الشاملة للنحو فيه التي تميّزت في فكر اللغويين خلال القرون الأربعة الأولى كما سنرى مع تعريف ابن جني للنحو أيضاً،ويبدو أنّ مصطلح النحو كان معروفاً قبل ابن السراج والمبرد، فقد ذكره سيبويه في نسبة العلماء

---

[1]–ينظر الأصول،ص415، 418

[2]– ينظر الأصول ،ج1،ص20،وخصائص التأليف النحوي في القرن الرابع ،ص152

[3]–ينظر المصدر نفسه،ج1،ص35

[4]–الكتاب،ج1،ص12

[5]–المقتضب،ج1،ص141

له فقال: « ومن النحويين من يقول: هذا رجلان»[1]،على الرّغم من أنّ هناك من يسميه علم العربية حتى في زمن متأخّر عن هذا، فها هو ابن فارس يقول:« وكذلك الحاجة إلى علم العربية فإنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني»[2]،وقد ذكره في مواضع أخر من كتابه أيضاً مجرداً من كلمة "علم"[3].

وعلى نسق جديد بنى ابن السراج مصطلحات كتابه ومفاهيمها التي جاءت على غير ما تعودناه عند سيبويه والمبرد ،فنراه يعرّف الاسم تعريفاً واضحاً فيذكر سماته وأمثلته ممّا لا يدع غموضاً فيه كقوله: «الاسم ما دلّ على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص فالشخص نحو رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر ،وأماّ ما كان غير شخص فنحو :الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة»[4]، ثمّ يفصّل في ذلك بأنّ يفرّق بينه وبين الفعل والحرف ثمّ يذكر مميزاته وخصائصه[5].

وإذا ما بحثنا عن سر هذا المنهج فسنجد أنّ طابع تأليف كتاب الأصول هو الذي جعله كذلك ،إذ هو كتاب تعليمي تأصيلي موجه للمتعلمين، لذا نجد ابن السراج يعلل سبب تفصيله وتدقيقه وتوضيحه بقوله: «وذكرنا في كلّ باب من المسائل مقداراً كافياً فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب»[6].

إذن فقد اختلف منهج التعامل مع المصطلحات بين ابن السراج وبين ممّن سلف من النحاة كسيبويه والخليل والمبرد فلاحظنا اعتداداً بالمصطلحات ومفاهيمها ،وصياغة تعريفات دقيقة تعتمد على المفهوم والمثال على حدّ سواء لا على المثال فقط كما ورد عند سيبويه، لذا نستطيع القول إنّ أصول ابن السراج تميّز بوقوفه على تحديد المصطلح النحوي غالباً وصياغة مفهوم دقيق له وشامل.

وتكتمل المنظومة الاصطلاحية النحوية بذكره للمصطلح النحوي الكوفي أحياناً ،فقد استخدم مصطلح التكرير الذي يفيد معنى التوكيد اللفظي فيقول: «التوكيد يجئ على

---

[1]-الكتاب،ج3،ص232

[2]-الصاحبي،ص35،وفقه اللغة في الكتب العربية،ص40

[3]-المصدر نفسه،ص،49،17 ،50

[4]-الأصول في النحو ،ج1،ص36

[5]-ينظر المصدر نفسه،36، 37

[6]-المصدر نفسه،ج1،ص328

ضربين إما توكيد بتكرير الاسم وإما أن يؤكد بما يحيط به»[1]،فأطلق التكرير على التوكيد اللفظي وسمّى التوكيد المعنوي توكيد الإحاطة والعموم ،واستخدم مصطلح النعت وهو من مصطلحات الكوفيين أيضاً ولم يكن يفرّق بينه وبين الصفة[2] .

ولئن وجدنا مصطلحات بصرية في مقابل مصطلحات أخرى كوفية في استعمالات النحاة ،فإنّ ابن السراج يعمد أحياناً إلى التسوية بين مصطلحيهما كما فعل مع مصطلحي الخفض والجر،فمن المعلوم أنّ مصطلح الخفض مصطلح كوفي على الرغم من أنّه قيل إنّ الخليل بن أحمد قد وضعه وإنّه كان يطلقه على التنوين في آخر الاسم فقط بينما توسع فيه الكوفيون فأطلقوه على التنوين وعلى ما يسمى بالكسر[3]،ولكن يبدو من خلال استعمال ابن السراج أنّه كان يقصد معنى الكوفيين لا المعنى الذي أراده الخليل ؛لأنّه قال: « وقولي جر وخفض بمعنى واحد»[4] .

إذن فلقد حظي المصطلح الكوفي بنصيب وافر من استعمالات النحاة في القرن الرابع ولم يقتصر على الكوفيين فقط كما لاحظنا ،وقد أرجع الدارسون سبب استعمال النحاة لمصطلحات غيرهم ـ كما فعل ابن السراج ـ إلى تقريب المادة العلمية للمتعلمين ؛وهي سمة من سمات النحو التعليمي[5]،وهذا عند ابن السراج كثير ولولا الإطالة لذكرنا تلك المواضع.

ولقد لقي المصطلح الأصولي اهتماماً على الرغم من أنّ الأصول لا يقصد به أصول النحو بل قد قصد به قواعد النحو ،إذ «لم يتجاوز مصطلح الأصول عنده معناه اللغوي ولم يقترب من معناه الاصطلاحي إلاّ بشكل يسير»[6]،لذا لم يَخلُ من إشارات

---

[1]–الأصول في النحو،ج2،ص19

[2]–ينظر الأصول في النحو،ج2،ص23، 26، 27 وينظر مصطلحات النحو الكوفي،ص84،والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث،ص166

[3]–ينظر الأصول في النحو،ج1،ص408 ومصطلحات النحو الكوفي،ص121، ومفاتيح العلوم،ص30

[4]– الأصول،ج1،ص408، ومصطلحات النحو الكوفي،ص122

[5]–ينظر التأليف النحوي،ص241،وما بعدها

[6]–أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،محمد سالم صالح،ص534

لبعض المصطلحات كالسماع والقياس والمطرد والشاذ[1]،وقد وردت بمعناها الاصطلاحي .

ولم تتّضح معالم مصطلحي السماع والقياس آنذاك في علم مكتمل القواعد إذ لم ينضج علم أصول النحو إلاّ في نهاية القرن الرابع الهجري لذا لم يهتم ابن السراج ومن سبقه بتحديد مصطلحات ومفاهيم هذا العلم.

وباستقرائنا لمجموعة السياقات التي وردت فيها هذه المصطلحات يتبيّن لنا أنّها وردت بمعناها الاصطلاحي لا اللغوي فقط[2]،وأنّ علم أصول النحو إلى هذه الفترة لم يستحل علماً بعدُ،فقد ذكر إلى جانب السماع والقياس مصطلح الأصل ويعني به ـ كما عنى به غيره ـ «إقرار اللفظ على وضعه الأول»[3]،كأن يقول: «لأنّ أصل الأفعال السكون والبناء وإنّما أعربوا منها ما أشبه الأسماء وضارعها»[4] فيوحي المصطلح بالتمسك بالأصل وهي الفكرة التي صيغ منها مصطلح الاستصحاب فيما بعد.

وكما استخدم ابن السراج مصطلح الأصل فقد وظف نظيره "الفرع"[5]،كما يعود إليه مصطلح "علة العلة" وهو نوع ثان من اعتلالات النحويين ،أمّا النوع الأوّل فهو العلل المؤدية إلى كلام العرب كقولهم: "كلّ فاعل مرفوع" وعلة العلة كقولهم: « لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً »[6]،وقد نقل المصطلح من جاء بعده وتناولوه بالدراسة وطوروه[7].

ويتطرّق ابن السراج إلى المطرد والشاذ ويقسّم الشاذ إلى ثلاثة أضرب ويشير في خضّم ذلك إلى مصطلح الاستعمال وهي مصطلحات استعملها علماء أصول النحو في القرون التي تلته وتطرّقوا إلى تقسيماته وطوروها أيضاً[8].

---

[1]–ينظر الأصول،ج1،ص56، 57، 91

[2]–ينظر المصدر نفسه،ج2،ص244

[3]–علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، سليم عواريب،دار غرناطة ،الجزائر،ط1، 2010م،ص155

[4]–الأصول ،ج2،ص145

[5]–المصدر نفسه،ج2،ص62

[6]–المصدر نفسه،ج1،ص35

[7]–ينظر الخصائص،ج1،ص173

[8]–ينظر المصدر نفسه،ج1،ص56، 57، والخصائص،ج1،ص97، 98، 99

إذن فخلاصة القول ممّا تقدم هي أنّ لابن السراج منظومة اصطلاحية لا يستهان بها سواء أكانت في القواعد النحوية والصرفية أم في أصول هذا العلم وإن كانت نادرة إلاّ أنّها عُدّت من بين إرهاصات ظهور ذاك العلم ـ نقصد علم أصول النحو ـ بمنظومته الاصطلاحية والمفاهيمية ،كما يتبيّن من خلال استقراء النصوص السابقة أنّ هناك شبه اهتمام بالمصطلح النحوي خاصة إذ لاحظنا تحديداً لمفاهيم مصطلحات عدّة.

وأمّا المصطلح البلاغي فلم يستطع ابن السراج أن يعرض لأصول هذه اللغة صوتها وصرفها ونحوها دون أن ينسى أو يتناسى معناها إذ لابد للمبنى من معنى لذلك فقد لمحنا شذرات يمكن ـ فيما نحسب ـ أن نردها إلى علم المعاني ـ إن فرضنا أنّه من علم البلاغة ـ كتطرقه إلى التقديم والتأخير والاتّساع والحذف وهي مباحث بلاغية[1].

فلا يخفى علينا اضطلاع النحاة العرب بالنهوض بالدرس البلاغي منذ القرون الهجرية الأولى، فنجد إشارات ونظريات متناثرة في كتبهم ممزوجة ضمن مباحثهم النحوية والصرفية ،ونجد الأمر نفسه عند البلاغيين إذ مزجوا هم أيضاً معاني النحو بالبلاغة ممّا جعل العلمين توأماً[2] .

لذلك لم يغفل ابن السراج عن تلك المباحث فقد نظر في التقديم والتأخير ووجد أنّ الأمور التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر، أمّا ما يجوز تقديمها فهو كل ما عمل فيه فعل متصرف أو كان خبراً لمبتدأ ،ثم انبرى يشرح تلك الأوجه الثلاثة عشر[3].

والتقديم والتأخير هو أحد أساليب البلاغة ومباحثها ينمّ عن براعة العرب في الفصاحة وانسياق أوجه الكلام لهم[4].

ثم يعرّج على باب آخر وهو باب الاتّساع ؛وهو إحدى المباحث البلاغية أيضاً و«هو أن يأتي بلفظ يتسع فيه التأويل بحسب قوى الناظر فيه وبحسب ما يحتمل اللفظ

---

[1]–ينظر الأصول،ج2،ص245، 238، 255، ج3، 461، 447، 462، 463

[2]–ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي،ص3،وينظر الفكر البلاغي عند النحويين العرب،عزام عمر الشبراوي،دار البشير،ط1، 2002م،عمان الأردن،ص19، 20

[3]–ينظر الأصول،ج2،ص 222 وما بعدها

[4]–ينظر البرهان في علوم القرآن،الزركشي،تح،محمد أبو الفضل إبراهيم،دار إحياء الكتب العربية، القاهرة مصر،ط1، 1376هـ–1957م،ج3،ص233

من المعاني كما وقع في فواتح السور»[1]،فيجعله ابن السراج ضرباً من الحذف غير أنّ العامل فيه يبقى «وتقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم » فالأول كقوله تعالى:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴿٨٢﴾ ﴾[2]؛ أي اسأل أهل القرية ،والثاني كقولهم:(صيد عليه يومان) أي صيد عليه الوحش في يومين،ويجعل ذلك قائماً على التأويل[3]،وهي المعاني نفسها التي تطرّق إليها البلاغيون فيما بعد ودرسوها ضمن باب المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام ،إذ الأصل في كلمة "القرية" الجر أمّا نصبها فهو مجاز[4].

ونجده في موضع آخر يتطرّق إلى القلب وهو مصطلح بلاغي[5]،قال السكاكي:« وإنّ هذا النمط مسمى فيما بيننا بالقلب وهي شعبة من الإخراج على مقتضى الظاهر ولها شيوع في التركيب، وهي ممّا يورث الكلام ملاحة ولا يشجع عليها إلاّ كمال البلاغة تأتي في الكلام وفي الأشعار وفي التنزيل يقولون عرضت الناقة على الحوض يريدون عرضت الحوض على الناقة»[6] .

وقد عقد له ابن السراج باباً أسماه(مما جاء كالشاذ وهو وضع الكلام في غير موضعه وتغير نضده)قال فيه:« أحسن ذلك قلب الكلام إذا لم يشكل »[7]،ومثّل له ببيت أدرجه السكاكي والقزويني في المبحث نفسه وهو قول الأخطل:

ونَرْكَبُ خَيلاً لَا هَوادَةَ بينها*وَتَشقَى الرِمَاحُ بِالضَياطِرَةِ الحُمْرِ**[8]

---

[1]–شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان،السيوطي،وبهامشه حلية اللب المصون على الجوهر المكنون للشيخ أحمد الدمنهوري،دار الفكر دمشق،ص139

[2]–سورة يوسف الآية 82

[3]–ينظر الأصول في النحو،ج2،ص255

[4]–ينظر مفتاح العلوم 392

[5]–ينظر الأصول في النحو،ج3،ص463

[6]– مفتاح العلوم،ص211، والإيضاح في علوم البلاغة،ص51، 52

[7]–الأصول في النحو ،ج3،ص463، ومفتاح العلوم،ص211، والإيضاح،ص52

[8]–البيت لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة وهو من شعراء قيس المجيدين في الجاهلية وقيل شاعر مخضرم أدرك زمن النبي (ص) وشهد حنينا مع المشركين ثم أسلم بعد ذلك بزمان. ينظر الشعر والشعراء ج1،ص645، وخزانة الأدب،ج7،ص196

وإنّما يشقى الرجال بالرماح وليس الرماح هي التي تشقى ولكن يجوز في معنى آخر أن تكون الرماح هي التي تشقى بالرجال إذا لم يكونوا أهلاً لها.

ويفسّر ابن السراج هذا بأنّه كالشاذ في الكلام ينتج عن تغير نظمه ووضعه[1]،وهو ما تناوله البلاغيون ضمن التعقيد اللفظي أيضاً.

إذن نستطيع القول إنّ ابن السراج قد مثّل مرحلة متقدمة جداً من التنظير للبلاغة العربية من خلال تطرّقه لبعض مصطلحاتها ومفاهيمها وشواهدها التي اُعتمدت بعد ذلك من قبل البلاغيين أمثال السكاكي والقزويني ،وإن اختلفت جهة معالجته لتلك المباني والمعاني عن البلاغيين إلاّ أنّه كان يضع يده في صميم النظرية البلاغية ،ويضع المصطلح المناسب لها، على أنّه لم يكن هو الواضع الأول لتلك المصطلحات رأساً.

6-المصطلحات اللغوية عند أبي علي الفارسي:

وأمّا أبو علي الفارسي فقد نحا منحى شيوخه بداية من سيبويه حتى أستاذه أبي بكر بن السراج ،فجاءت كتبه المتنوعة حاملة لمادة عظيمة منقطعة النظير، عكست لنا فكر أبي علي اللغوي، يهمنا منها الجانب الاطلاحي والمفاهيمي لتلك المادة،ولقد تبيّن لنا من خلال تفحّص كتبه السبعة التي وقعت بين يدينا أنّها شملت مباحث اللغة ثم الصوت قليلاً فالنحو وأصوله فالصرف.

فقد شمل كتابا المسائل العسكريات والمسائل البصريات مادة نحوية وصرفية في حين شمل كتاب المسائل العضديات مسائل اللغة عموماً ،أمّا كتاب المسائل البغداديات فضمّ النحو والصرف واللغة ،وضمّ التكملة الصرف واللغة ،والصرف أكثره ،وجاء الإيضاح في النحو خالصاً ثمّ جاءت هذه المباحث كلّها في كتاب المسائل الحلبيات فقد ضمّ شيئاً من الأصوات وضمّ مباحث لا بأس بها في الصرف واللغة والنحو وأصوله ،ولم يمنعه هذا من الإشارة إلى المصطلحات البلاغية والصوتية في كتبه التي خصها للنحو أو الصرف ،ولقد استخدم أبو علي اصطلاحات من سبقه كسيبويه والمازني غالباً فكان يردّدها في كتبه تلك مع ذكر بعض الاصطلاحات الخاصة به أحياناً[2].

---

[1]-ينظر الأصول في النحو،ج3،ص463

[2]-ينظر التكملة،أبو علي الفارسي،تح ،كاظم بحر المرجان،عالم الكتب بيروت لبنان ،ط2، 1419هـ-1999م ص78وما بعدها

ففي الأصوات نجده يذكر المصطلح ثم يعرّفه في كثير من المواضع، فقد تطرّق في أثناء دراسته للهمزة إلى مصطلحي"التحقيق والتخفيف" فلجأ إلى تعريفهما معاً وهما من مصطلحات سيبويه، إلاّ أنّ سيبويه اكتفى بإعطاء أمثلة عن التحقيق بينما عرف التخفيف وذكر ضمن ذلك مصطلحاً آخر اشتهر به ،ورده الفارسي بعد ذلك وهو "بين بين" واستخدمه الفارسي ليعبّر به عن التخفيف[1].

فالفارسي كما نرى رأى في الهمزة ضربين التحقيق و التخفيف، في حين رأى سيبويه أنّ في الهمزة ثلاثة أشياء التحقيق والتخفيف والبدل[2]،وتقسيمات أبي علي الممزوجة سمة عُرفَ بها «فهي على كثرة ما تطالعك في كلّ صفحة تقريباً وتتكرر بين الفقرات والسطور لا تخرج عن هذه الثنائية»[3]،وهو يسير على النمط نفسه في كثير من أبواب كتبه وبخاصة كتبه التي لم يؤلفها لغرض تعليمي.

إذن فقيمة مادته تكمن تقريباً في تعريفاته التي امتازت بالوصف الدقيق، فانظر كيف يعرّف الإشمام الذي يقول فيه: « أن تضمّ شفتيك بعد الإسكان وتهيؤهما للفظ بالرفع أو الضم وليس بصوت يسمع إنّما يراه البصير دون الأعمى وعلامته في الخط نقطة»[4]،وكأنّه رأى أنّ السابقين لم يهتموا بتعريف المصطلحات وأنّهم اهتموا بالفكرة على التعريف ووصل الأمر به أن يعيد التعريف نفسه في مواضع أخرى ممّا أوقعه في التكرار كتعريفه للاسم المعتل[5].

وهكذا فعل بالمصطلحات الصوتية والصرفية كالإمالة والإدغام والتفخيم[6]،فيعرفها ويوضح المقصود منها مفرعاً الظاهرة الصوتية فرعين فيذكر بذلك مصطلحين اثنين[7]،وهذا دأبه في تعامله مع مادته كما أسلفنا.

---

[1]-ينظر التكملة،ص236،والكتاب ،ج3،ص541

[2]-ينظر الكتاب،ج3،ص541، والمسائل الحلبيات،أبو علي الفارسي، تح، حسن هنداوي ،دار القلم ،دمشق ،دار المنارة بيروت ،ط1، 1407هـ-1987م،ص42

[3]-التكملة ،ص76

[4]-التكملة،ص285

[5]-ينظر المصدر نفسه 237، 245

[6]-ينظر المصدر نفسه،ص287، 536،والمسائل الحلبيات،ص48

[7]-ينظر المسائل الحلبيات،ص48

وعلى هذا النمط سار أبو علي في عرض مصطلحاته الصرفية والنحوية ،وقد استهلّ أحد كتبه ــ بعد مقدمته ــ بتعريف النحو ثمّ تقسيمه قسمين يقول:« النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب وهو ينقسم قسمين:

أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم ،والآخر تغير يلحق ذوات الكلم وأنفسها»[1]،فقصد بالقسم الأول النحو وبالثاني الصرف وقسّم النحو بدوره قسمين:

الأول تغيير في أواخر الكلم يحدث باختلاف العامل وهو الإعراب ،والثاني تغيير في أواخر الكلم من غير أن يختلف العامل،فكان يسمّي النحو والصرف معاً النحو،وأطلق الإعراب على النحو من باب تسمية الكل باسم الجزء ،وأطلق على الصرف التغيير الذي يلحق أنفس الكلم أي التغيير الذي لا يتجاوز الكلمة ،وذكر في سياق ذلك مصطلحات صرفية عدّة كالتثنية والجمع والنسب والمقصور والممدود والعدد والتأنيث والتذكير والتكسير والتصغير[2] .

ويتدرّج معها يعرّفها ويقسّمها كما عوّدنا،وما يلاحظ على تعريفاته تلك أنّه كان يفسّر سبب التسمية كقوله في تعريف التصغير:« تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصغر فقولنا حجير كقولنا حجر صغير»[3]،فقوله وصفه بالصغر هو توضيح للعلاقة بين المصطلح ومعناه وهذا ما كان مفتقداً في القرنين الأولين غالباً ،ويتبيّن هذا الأمر أكثر في باب جمع التكسير إذ يقول فيه:« هذا الضرب من الجمع سمي جمعاً مكسراً على التشبيه بتكسير الآنية ونحوها لأنّ تكسيرها إنما هو إزالة التئام الأجزاء التي كان لها قبل فلمّا أزيل النظم وفك النضد في هذا الجمع أيضاً عما كان عليه واحده سموه تكسيراً»[4]،فهو في هذا النص النص يسوّغ لنا سبب التسمية بذاك المصطلح إذ يرى أنّه مقيس ومحمول على الأشياء المادية فعقد سبب التسمية على التشبيه.

فمهما يكن من أمر فإنّ أبا علي اهتمّ ــ في مواضع عدة من كتبه ـ بجانب المصطلح وتعريفه وكذا أسباب الاصطلاح وتسويغه،على أنّه لم يسلم من ذكر المصطلحات الطويلة

---

[1]–التكملة،ص181، 182

[2]–التكملة،ص185

[3]–المصدر نفسه،ص496

[4]–المصدر نفسه،ص408

أحياناً فقد عبّر عن الأسماء المشتقة بمصطلح "الأسماء الجارية على أفعالها"[1]،ويعبّر عن الأسماء المركبة بـ"الاسمين اللذين يجعل أحدهما مع الآخر بمنزلة اسم واحد نحو:معدي كرب وخمسة عشر[2]،وعن الإضافة بقوله:« بعض شيء لا يفرد من صاحبه»[3].

لذا لا يمكن أن نتصوّر أنّ أباعلي قد سار على نمط موحّد في كلّ كتبه في تعامله مع مصطلحاته ومفاهيمه، فنجده في بعض كتبه ينهج منهجاً آخر في تعريف مصطلحاته ،إذ يبدأ بذكر التقسيمات على أن يعرّفها[4]،فسيطرت فكرة التقسيمات على التعريف فهو مولع بها إلى حدٍّ كبير ،وجاءت أغلب تلك التقسيمات في بداية الأبواب ،وهذا النهج أطلق عليه المحدثون مبدأ التعريف بالقسمة[5].

ومن مظاهر اصطلاح القدماء عند الفارسي استخدامه لمصطلحين مختلفين للتعبير عن فكرة أو مسألة نحوية واحدة ،فنجده مثلاً يطلق مصطلح المجازاة على "الشرط" ،كما أنّه يستخدم مصطلح الشرط أيضاً للتعبير عن فعل الشرط ،بينما يطلق مصطلح الجزاء على الجواب[6]،ويسمّي عطف النسق "العطف" كما يطلق عليه عبارة أخرى وهي قوله: "جعله أو حمله على موضع..." قال:« وعلى هذا قراءة بعض القراء﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمْ ﴿١٨٦﴾ ﴾[7] فجزم يذر مع جعله إياه على موضع فلا هادي»[8]،فيريد عطفه على موضع (فلا هادي).

والواضح أنّ هذا الترادف الواقع في استعمال المصطلحات ليس ضعفاً بل إنّما يعبّر عن مرحلة متقدمة لعلم النحو أو لغيره إذ لا بدّ أن يمرّ العلم بهذه الحلقة في أثناء نشأته وتطوره.

---

[1]-المصدر نفسه،ص561

[2]- نفسه،ص267

[3]- نفسه،ص463

[4]- ينظر الإيضاح،أبو علي الفارسي،تح،كاظم بحر المرجان،عالم الكتب،بيروت لبنان،ط2، 1416هـ-1996م، ص150، 152، 154، 157، 171

[5]- ينظر خصائص التأليف النحوي،ص372

[6]- ينظر الإيضاح، ص251

[7]- تتمتها ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾ [الأعراف/186]

[8]-الإيضاح ،ص251

وتتردّد عنده مصطلحات علم أصول النحو كثيراً كالقياس والسماع والاطراد والشذوذ والعلة ،وقسّم كعادته الشاذ والمطرد أقساماً نقلها عنه فيما بعد ابن جني وزاد عليها قسماً رابعاً[1] .

وواضح أنّ النحو العربي عرف خلال فترة أبي علي نضجاً وتطوراً مذهلاً ،فلقد عدّ الدارسون الحقبة الزمنية الممتدة من ابن السراج إلى أبي البركات الأنباري أخصب فترات النحو نظراً للآثار التي خلّفتها ،ومعروف أنّ هذه الفترة قد عاش فيها أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني اللذان أسهما بميلاد علم أصول النحو، إذ« بدأ ببعض الآراء المتناثرة التي ذكرها أبو علي الفارسي المتوفى سنة (773هـ) واستطاع تلميذه العظيم أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة(392هـ) أن يطورها»[2].

ولئن صرّح أبو علي بمصطلحات من أصول هذا النحو فإنّه استخدم مفاهيم أصولية دون أن يصطلح عليها أو يقصد بها المصطلح، بَلْهَ السماع والقياس، ويظهر ذلك في استدلاله بالإجماع فيشير إليه بعبارات من مثل (عند الجميع) و(على قول الجميع)[3]،و(كلّ الجميع)[3]،و(كلّ العرب)[4]و(قول جميع العرب)[5].

ويعمد أبو علي إلى تبيين وجوه القياس وصوره فيستخدم مصطلح (الحمل) وسيلة لإيجاد علاقة أو رابطة بين المحمول والمحمول عليه[6]،وهو ضرب من القياس وجعل منه:الحمل على المعنى وقد مثّل له بقول الشاعر:

فكانَ بَصِيرِي دُونَ مَنْ كُنتُ أَتَّقِي*ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعصِرُ**[7]

---

[1]– المسائل العسكريات،أبو علي الفارسي،تح،علي جابر المنصوري،دار الثقافة،الدار العلمية الدولية،عمّان الأردن،2002من(دط) (دت)، ص76

[2]–مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية،علي أبو المكارم،دار غريب، القاهرة،2008م،ص170، 171

[3]–التكملة،ص188

[4]–المصدر نفسه،ص199

[5]–المصدر نفسه،ص504

[6]–ينظر علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني،ص130

[7]–البيت لعمر بن أبي ربيعةوهو من الطويل وقد ورد في ديوانه (فكان مجنّي دون من كنت أتقي)،ينظر ديوان عمر بن أبي ربيعة،قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فايز محمد ،دار الكتاب العربي بيروت،ط2، 1416هـ–1996م،ص127

فأنّث العدد حملاً على معنى شخوص لأنّها بمعنى نساء وإن كان الشخص مذكراً ،كما أنّه أشار إلى الحمل على اللفظ أيضاً[1].

ولم يكن أبو علي أوّل من أشار إلى مصطلح الحمل فقد ورد عند ابن السراج أيضاً في باب ما جاز أن يكون خبراً ،وتحدّث عن الحمل على المعنى ثمّ أخذه ابن جني عن أبي علي وزاد عليه وذكر أنواعاً أُخر له .

ممّا سبق يتبيّن لنا أنّ علم أصول النحو ظهرت بوادره أكثر عند أبي علي الفارسي قبل ابن جني وذلك من خلال مصطلحاته ومسائله، فالسماع والقياس مصطلحان وردا بمفهومهما الاصطلاحي في حين لم تتبلور بقية المصطلحات الأخرى بشكل واضح كالإجماع والاستصحاب والاستحسان على الرغم من اقترابه من مفاهيمها وذكر ما يتصل بها.

ونجده يشير إلى مفهوم من مفاهيم علم أصول النحو الذي أُدرِجَ فيما بعد عند ابن جني بمصطلح التقسيم وهو أحد مسالك العلة عند السيوطي[2]،فقد وجدنا أنّ ابن جني عقد له باباً[3] ونقل طريقة تناوله من عند أبي علي، وإذا حاولنا إجراء موازنة بينهما فنرى تشابها كبيراً يقول أبو علي:« لا يخلو قولهم عزويت من أن يكون وزنه: فعليت أو فعليل فلا يجوز أن يكون فعويلاً لأنّ فعويلاً...» [4]،وهكذا إلى أن يستقر على مثال واحد ،ويقول ،ويقول ابن جني في مثال آخر: «وذلك كأن تقسم نحو مروان إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له فتقول لا يخلو من أن يكون فعلان أو مفعالاً أو فعوالاً »[5].

ثمّ يتطرّق أبو علي إلى مسائل بلاغية وإن كانت نادرة كذكره للأساليب البلاغية وعلى رأسها أسلوب الخبر والإنشاء ،فذكر التعجّب وأشار إلى الخبر وعرّفه وذكره بمصطلح الإخبار وذكر في أثناء ذلك مصطلحات أُخر كالأمر والدعاء[6].

---

[1]-ينظر التكملة،ص281، 484

[2]-ينظر الاقتراح ،السيوطي جلال الدين،إشراف،توفيق شعلان،المكتبة التوفيقية القاهرة،مصر ،ص113

[3]-ينظر الخصائص،ج1،ص67

[4]-المسائل المشكلة المعروفة بالبغدديات،أبو علي الفارسي ،تح،صلاح الدين عبد الله التيكاوي،مطبعة العاني بغداد،ص81

[5]-الخصائص،ج1،ص67

[6]-ينظر المسائل البغدديات،ص165،وما بعدها

ويشير في مواضع أخرى إلى التشبيه وأغراضه فيقول:« أنّهم قد شبهوا المعنى بالعين لإرادتهم التكثير والمبالغة في قولهم:موت مائت وشعر شاعر»[1]،ويمر إلى مسألة الفصل والوصل فنجده يناقشها بامتياز ويبيّن وجوه منع الفصل في بعض المواضع كالفصل بين الصلة والموصول[2]،ولم يكتف بالمعاني فحسب بل تطرّق أيضاً إلى بعض ألوان البديع كإشارته إلى السجع[3].

ولقد عرّج في موطن آخر من كتابه البغداديات على لون بديعي آخر وإن لم يسمه بمصطلحه ،وهذا اللون هو التجنيس ،وأطلق عليه "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"،وقد أرجعه إلى تداخل اللغات أو ربّما لتخصيص كلّ لفظة بمعنى وتستعار بعد ذلك لشيء آخر فيغلب استعمالها فتصير بمنزلة الأصل ،وقد مثّل لذلك بألفاظ منها(وجدت) التي يراد بها العلم والوجدان والغضب[4].

ومن الألوان البلاغية التي طرقها أبوعلي أيضاً التجريد ،ويبدو من قول ابن جني أنّ هذا المصطلح من تسميات الفارسي ،فقد ذكره دون أن يفرد له باباً[5]،وستأتي دراسته في مصطلحات ابن جني.

وحريٌ بنا هنا أن ندرج نصاً لأبي علي يدلّ على ورود هذا اللون البلاغي ضمن دراساته يقول: « وهو أن تقول (إنه) يعني نعم على أن يكون خاطب نفسه بقوله: هل تعرف الدار؟ وإن كانت العلامة للمخاطب وهذا نحوٌ متّسع في كلامهم إذا أرادوا تنبيه أنفسهم أو تحضيضها أنزلوه منزلة العين المخاطَبِ »[6]،فيخاطب المتكلم نفسه وكأنها تقابله كقول الأعشى:

وَدِّعْ هُرَيرَةَ إِنَّ الرَكبَ مُرتَحِلٌ*وهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَجُلُ**[7]

---

[1]-البغدديات،ص206

[2]-ينظر البغداديات،ص415

[3]- ينظرالمصدر نفسه،ص533

[4]-ينظر المصدر نفسه،ص534، 535

[5]-ينظر الخصائص،2،ص473

[6]-المسائل البغدديات،ص428

[7]-ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ،شرح وتعليق محمد حسين ،مكتبة الآداب بالجماميزت المطبعة النموذجية ص55

وكقوله تعالى: ﴿ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾[1] فيمن قرأ بالوقف إذ لم يرد تنبيه غيره بل أراد أن يعلم هو نفسه[2].

يتّضح من خلال ما سبق أنّ أبا علي الفارسي قد مهّد بدراساته المستفيضة للغة لنظريات بلاغية إن على مستوى المصطلحات وإن على مستوى المفاهيم، فمن المصطلحات البلاغية ما ردّده عن سيبويه كالتشبيه والخبر والتعجب ،ومنها ما وضعه هو كالتجريد ومنها ما ذكره بمصطلح ذي عبارة طويلة كالتجنيس ،ومنها ما ذكره في أثناء دراساته النحوية دون أن يقصد به المصطلح كالفصل والوصل فشملت مباحثه البلاغية القليلة جميع علوم البلاغة من معانٍ وبيان وبديع ،واعتمد اللغويون والبلاغيون نظرياته تلك كما فعل ابن جني،لذا يمكن أن نقول إنّ المصطلح اللغوي عند أبي علي عموماً لم يعرف بعدُ استقراراً تاماً ،لكن يمكن ــ فيما نظنّ ــ أن يمثل مرحلة متقدمة لبعض العلوم كالبلاغة وأصول النحو نظراً للمنظومة الاصطلاحية والمفاهيمية للعلمين التي انتظمت في كتب أبي علي الفارسي.

ولئن كانت بدايات القرن الرابع الهجري تنذر بثورة علمية كبيرة في مجال التأليف ونقل العلوم والثقافات إلى البلاد العربية، فإنّ أخرياته مثّلت استقرار علوم كثيرة، وهذا قد أفضى إلى استقرار مصطلحات عديدة ،ولقد رصدنا اللمسات الأولى في أواخر القرن الثالث مع المبرّد وفي بداية القرن الرابع مع ابن السراج واستمرت مع أبي علي الفارسي،وما إن شارف هذا القرن أن ينقضي« ويودع أعوامه الأخيرة حتى استقر كثير من المصطلحات وأصبح أكثرها عربياً ويتّضح ذلك في أقدم كتاب موسوعي هو مفاتيح العلوم»[3] لمحمد بن أحمد الخوارزمي(ت 387هـ).

---

[1]–والآية ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾ [البقرة/259]

[2]–ينظر المسائل البغداديات،ص429

[3]–بحوث لغوية،أحمد مطلوب ،ص163

7-المصطلحات اللغوية عند الخوارزمي:

لقد ضمّ الخوارزمي في كتابه المذكور مصطلحات علوم عدّة ،جعلها في مقالتين ضمت الأولى علم الفقه والكلام والنحو والكتابة والشعر والعروض ثم الأخبار ،وضمّت المقالة الثانية الفلسفة والمنطق والطب وعلم العدد والهندسة والنجوم والموسيقى والحيل والكيميا[1]،وكان يَهدُفُ من وراءه إلى تذليل هذه العلوم للناس بالكشف عن مصطلحاتها وبخاصةٍ أولئك الذين ليس لهم حظ في فهم علم أو صناعة مّا[2]،لذا فقد عُدّ مفاتيح العلوم أقدم كتاب عربي يُعنَى بالمصطلح مباشرة مستفيداً من الحركة العلمية الواسعة التي احتضنها القرن الرابع الهجري مستدركاً ما أغفله العلماء قبله كعدم ذكرهم لمصطلحات أو عدم تفريقهم بين مصطلحات أخر وغير ذلك[3].

ويتّضح من عمل الخوارزمي هذا اضطلاعه بالبحث في علم الاصطلاح وبخاصةٍ عندما نجده يفرّق بين دلالات لفظة واحدة في كلّ علم من العلوم ولاشك أنّ تلك اللفظة قد استحالت مصطلحاً بعد أن أصبح لها معنى محدد في علم مّا يختلف ذلك المعنى تبعاً لاختلاف العلم فيقول في هذا:« ومثال هذه المواضعات لفظة الرجعة فإنها عند أصحاب اللغة المرة الواحدة من الرجوع لايكادون يعرفون غيرها وهي عند الفقهاء الرجوع في الطلاق الذي ليس ببائن ،وعند المتكلمين ما يزعمه بعض الشيعة من رجوع الإمام بعد موته أو غيبته ،وعند الكتّاب حساب يرفعه المعطي في العسكر لطمع واحد ،وعند المنجمين سير الكواكب من الخمسة المتحيرة على خلاف نضد البروج»[4].

فالذي يُستشفّ من هذا النص هو أنّه قد يكون هناك مصطلح واحد لكن قد يختلف مفهومه من علم إلى آخر فيصبح لكلّ علم لغة خاصة به[5].

---

[1]-ينظر مفاتيح العلوم،ص5 وما بعدها ،وتاريخ الأدب العربي،كارل بروكلمان ،نقله إلى العربية يعقوب بكر ورمضان عبد التواب،دار المعارف القاهرة،ج4،ص333

[2]-ينظر مفاتيح العلوم،ص3

[3]-ينظر بحوث لغوية،ص173

[4]-مفاتيح العلوم،ص3

[5]-بحوث لغوية،ص172

كما يوضّح تحوّل الكلمة اللغوية وهي مادة (رجع) المصوغة اسماً للمرة إلى مصطلح يمكن أن يُدرج في أكثر من علم واحد ،وهذه الفكرة هي من صميم علم الاصطلاح في العصر الحديث.

وممّا يجدر الالتفات إليه من بين زخم هذه المصطلحات التي جمعها الخوارزمي هو ما ضمّنه المقالة الأولى من مصطلحات علوم اللغة العربية وقبل أن نستثمر ما تطرّق إليه الخوارزمي في مصطلحات علوم اللغة نودّ أن نشير إلى مصدر هذه المصطلحات الذي لخّصه صاحب المفاتيح بقوله:« إذ كان أكثر هذه الأوضاع أسامي وألقاباً اخترعت وألفاظاً من كلام العجم أعربت»[1]،فيجعله مصدرين الأوّل هو الوضع والاختراع وهوتوليد ما لم يسبق إليه أو ما يعرف بالمواضعة ،أمّا الثاني فهو التعريب بوساطة الترجمة أو تغييرها وإخضاعها للعربية حتى تصبح عربية[2].

وتشير المواضع إلى أصالة بعض المصطلحات العربية يتوصّل إليها العربي بكيفية عجيبة بيّنها ابن جني في خصائصه حينما بيّن معنى المواضعة وذلك«كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكلّ واحد [منها] سمة ولفظاً إذا ذكر عرف به ما مسماه ليمتاز من غيره وليغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين»[3]،فالملاحظ أنّ المواضعة عنده هو وضع ما لم يسبق وضعه وإخراج ألفاظ إلى الوجود باتفاق واجتماع.

ويستطرد ابن جني في توضيح هذه المواضعة فيجعل أساسها الإيماء والإشارة «بالجارحة نحو المومأ إليه والمشار نحوه»[4]،وهذا الأمر هو ما قصده به الخوارزمي ـ فيما نظنّ ـ من لفظ الاختراع وذلك بعد أن تستحيل هذه الألفاظ إلى مصطلحات فتصبح عربية خالصة تمثّل الفكر العربي الإسلامي[5] .

ولئن كشف الخوارزمي بعمله الفذ عن علوم القرن الرابع الهجري وعن تصنيفها، فإنّه أسهم في إجلاء حقيقة علمية هي نتيجة لصنيع علمائنا العرب الذين أبدعوا في وضع هذه

---

[1]–مفاتيح العلوم،ص4

[2]–ينظر بحوث لغوية،ص174

[3]–الخصائص،ج1،ص44

[4]–المصدر نفسه،ج1،ص45، والتفكير اللساني في الحضارة العربية،218

[5]–ينظر بحوث لغوية،ص174

اللغة ،وهذه الحقيقة هي استقرار وإقرار كثير من المصطلحات العربية في ذلك القرن،يهمنا منها ما أورده في علوم الفقه والنحو والبلاغة والعروض، وهو ما يقتضيه بحثنا ،وأمّا الفقه فلأنّه قد اشترك مع علم النحو في مصطلحات عدّة وبخاصة تلك التي تندرج ضمن علم أصول النحو كالقياس والإجماع والاستحسان وغيرها.

ولم يخص المؤلف المصطلح الصوتي بالدراسة كما أولاها للمصطلح النحوي أو البلاغي أو العروضي ،على أنّه كان يذكر بعضها عرضاً في أثناء عرضه لوجوه الإعراب في باب النحو من ذلك الإمالة وهي عنده «ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلة نحو عيسى وموسى»وجعل ضدها التفخيم[1]،كما ذكر النبرة وجعلها «الهمزة التي تقع في أواخر الأفعال والأسماء نحو سبأ وقرأ وملأ»[2].

يبدو إذن أنّ مصطلحي الإمالة والتفخيم كانا معروفين ومشهورين في زمنه ،لذا لخص مفهوم الإمالة ولم يورد تعريفاً للتفخيم ،وأنّ مفهوم النبر لديه مازال يوافق مفهوم القدماء إذ جعلوه ينحصر في تحقيق الهمزة كما لاحظنا في ما سلف من البحث،ويذكر حروف المدّ واللين وينعتها بهاتين الصفتين كما يذكر مصطلحي الروم والإشمام فيعرف الإشمام في موضع آخر دون أن يعطي تعريفاً للروم[3].

ويمكن أن نرجع عدم اهتمامه بالمصطلح الصوتي إلى شهرته واستنزافه ،وقد سوّغ الخوارزمي سبب انتقائه لتلك المصطلحات بقوله:« وألغيت ذكر المشهور والمتعارف بين الجمهور وما هو غامض غريب لا يكاد يخلو إذا ذكر في الكتب من شرح طويل وتفسير كثير»[4]،أو لعدم استفاضته في مسائل النحو، إذ كان يضمّ مسائل الأصوات والصرف ضمن النحو جميعاً ،لذا يمكن أن يكون قد أشار إلى بعض مصطلحات الصوت بالقدر الذي أشار فيه إلى بعض مصطلحات النحو ومسائله..

وإذا ما عرّجنا على ما ورد من مصطلحات في الفقه فإنّنا نجده قد أشار إلى المرسل والمنقطع وعرّف الإجماع بأنّه«اتفاق الصحابة من المهاجرين والأنصار وكذلك اتفاق

---

[1]- مفاتيح العلوم،ص30

[2]-المصدر نفسه،ص30

[3]-ينظر المصدر نفسه،ص30، 31

[4]-المصدر نفسه،ص4

العلماء في الأمصار في كلّ عصر دون غيرهم من العامة »[1]،وهو المعنى نفسه الذي نقله ابن جني فيما بعد قياساً على الفقه.

كما أنّه أشار إلى القياس وأنواعه وجعلها نوعين قياس علة وقياس شبه ،وعرّف الاستحسان وهو أحد أصول الحنفية الذي استدلّ به ابن جني في النحو[2]،وهذه المصطلحات كما نرى استقرت كلها في أواخر القرن الرابع الهجري زمن ظهور علم أصول النحو إلى الوجود.

وأمّا النحو والصرف فقد أورد فيهما مصطلحات عدّة كالإعراب والاسم والفعل والحرف والنعت والصفة والخبر والحركات والخفض والجر والمنقوص والمهموز ،ونجده أحياناً يفرّق بين اصطلاحات البصرة واصطلاحات الكوفة إذ يقول:« وأهل الكوفة يسمون حروف المعاني الأدوات»[3]،هذا من جهة ومن جهة أخرى يعطي ما يقابل هذا الاصطلاح في علوم أخرى كالمنطق فحروف المعاني أو الأدوات يسميها أهل المنطق "الرباطات"[4]،كما نجده يتطرّق إلى مصطلحات لم تشتهر كثيراً في اصطلاح النحاة بعده من ذلك التوجيه والتيسير والا ضجاع[5].

ويورد تعريفات تستند إلى المثال أو ما يسمى التعريف بالمثال كقوله:« الاسم السالم المتمكن نحو زيد وعمر وحمار وفرس»،وقال أيضاً: «الاسم المضاف نحو عبد الله وصاحب الفرس[6]»،وهكذا فعل مع الاسم الذي لا ينصرف والاسم المعدول والأسماء المبهمة وهذا النمط من التعريف إنما يعود لسيبويه كما لاحظنا.

ومن ذلك أيضاً نجد نمط التقسيم الذي سبق ذكره عند أبي علي الفارسي فقد اطّرد عند الخوارزمي أيضاً كقوله:« الوجوه التي ترفع بها الأسماء سبعة...النصب يدخل الأسماء من ثلاثة عشر وجهاً...الخفض يدخل الأسماء من وجهين... الوجوه التي تتبع بها

---

[1]- مفاتيح العلوم ،ص7

[2]-ينظر مفاتيح العلوم ،ص7

[3]-مفاتيح العلوم،ص28

[4]-ينظر المصدر نفسه ،ص28، 29

[5]-ينظر المصدر نفسه،ص30

[6]-المصدر نفسه،ص31

الأسماء ما قبلها ثلاثة...الفعال أربع أجناس[1]»، غير أنّ الخوارزمي لم يتقيّد بالتقسيم الثنائي الذي لاحظناه عند أبي علي الفارسي.

ثم يبسط الخوارزمي نوعاً آخر من مصطلحات علوم اللغة وهي المصطلحات التي تتصل بالبلاغة فيذكرها متناثرة في فصول كتابه ،من ذلك تطرّقه في الفصل الثامن في مواضعات كتاب الرسائل إلى مصطلح التسجيع الذي لم يشأ أن يعرّفه لأنّه معروف ،وقد عرّف في مقابل ذلك الترصيع والتضريس وهو عكسه نحو كلام العامة ،ويبدو أنّ هذا الأخير لم يشع عند البلاغيين[2] .

ويسمي المجانسة بالاشتقاق وذلك عندما يكون الجناس تاماً ،بينما يسميه المضارعة عندما يكون ناقصاً كقول بعضهم:(مَا خَصَّصتَنِي وَلَكِن خَسَّسْتَنِي)،ويسمي من جهة أخرى المطابقة بالتبديل أحياناً وبالمكافأة أحياناً أخرى ويذكر الاستعارة ويعرّفها بالمثال، كما نجده يتطرّق إلى المقابلة ويذكرها بالجمع "مقابلات"[3].

ثم يتطرّق إلى ألوان أُخَر كثيرة لايسع المجال لذكرها جميعاً ،وقد وردت كلّها في الفصل السابق ذكره.

وهكذا فالذي يتبيّن لنا من خلال هذه المفاهيم أنّ هناك ألواناً بلاغية ذكرت بمصطلحات مغايرة لما شاع عند البلاغيين المتأخرين، ولم يثبت ذلك الاصطلاح الذي جاء به الخوارزمي ،كما أنّه كان يكتفي أحياناً بذكر المصطلح دون تحديد مفهومه أو أنّه يحدده بالمثال فقط.

ويتناول الخوارزمي علم العروض ويسرد مصطلحاته بإطناب شديد بحيث لم يترك شاردة إلاّ ووضحها مع التمثيل لها ،فيذكر المصطلح ومفهومه بدقّة متناهية حتى لا يدع مجالاً للإبهام أو التداخل[4] .

إنّ أهمّ ما يمكن استخلاصه بالنسبة للمصطلح اللغوي خلال القرون الأربعة الهجرية الأولى هو أنّه كان يسير ببطء نحو الاستقرار منذ محاولة وضعه من لدن الخليل بن

---

[1]– المصدر نفسه ،ص31، 32، 33، 34

[2]–ينظر مفاتيح العلوم،ص45

[3]–ينظر المصدر نفسه،ص45

[4]–ينظر المصدر نفسه،ص48

أحمد وسيبويه حتى القرن الرابع الهجري ،وأنّ أغلب تلك المصطلحات ظهرت في القرن الثاني للهجرة دفعة واحدة ،ولم يكن العلماء بعد ذلك إلاّ مرددين لما ورد عند الخليل وسيبويه مع بعض التغييرات في بعض المصطلحات النادرة جداً ممّا جعل بعض مصطلحات الكتاب تموت وتقبر فيه، فكانت أكثر الإسهامات في وضع المصطلح أو في تحديده مفهوماً وتمثيلاً في القرن الثالث كابن السراج في كتابه الأصول في النحو ،وما إن قارب القرن الرابع على الانقضاء حتّى بدأت بوادر الاصطلاح تلوح في الأفق كما لاحظنا عند أبي علي الفارسي ثم الخوارزمي.

وممّا تجدر الإشارة إليه في شمولية المصطلح اللغوي هو أنّ علماء العربية من سيبويه إلى الخوارزمي كانوا يحتفون بمصطلحات علوم اللغة بعامة ،غير أنّ الغالب عن تلك المصطلحات هي مصطلحات النحو والصرف، لذا لاحظنا أنّ المصطلح الصوتي أو البلاغي كان يدرس ضمن علم النحو ،وعليه لم نستطع أن نفصل تلك الدراسات والمصطلحات من كتب النحو ،كما أنّنا لن نستطيع أن نجرّد دراسة بلاغية من بعض المسائل النحوية ومصطلحاتها.

وعليه يمكن القول إنّ الفترة التي سبقت ابن جني كانت قد هيّأت الظروف لبروز من يعيد النظر في تلك الدراسات، ويضيف إليها ما كان ناقصاً ،ويهذب ما كان غامضاً ويغض الطرف عمّا كان واضحاً ،ويلم ما كان متناثراً ،ويقرّب ما كان متنافراً ،ولم يُوجِدْ القدر أحسن من أبي الفتح عثمان بن جني ليضطلع بهذه المهمّة.

الفصل الثالث

المصطلحات اللغوية الخاصة في كتاب الخصائص

1- المصطلحات الخاصة بالجانب الصوتي
2- المصطلحات الخاصة بالجانب النحوي
3- المصطلحات الخاصة بالجانب الصرفي
4- المصطلحات الخاصة بأصول النحو
5- المصطلحات الخاصة بالجانب البلاغي

المصطلحات اللغوية الخاصة في كتاب الخصائص

1-المصطلحات الخاصة بالجانب الصوتي:

1-1 المصطلحات المتعلقة بصفات الأصوات:

1-1-1-مَطْلُ الحركات: جاء في اللسان «والمَطْلُ:المدُّ؛مَطَلَ الحَبلَ وغيره يمطله مَطلاً فامطلّ...واسم مَمطُولٌ:طالَ بإضافةٍ أو صِلَةٍ استعمله سيبويه فيما طَالَ من السماء:كعشرين رجلاً وخيراً منك إذا سمي بهما رجل»[1]،فكان يقصد به الامتداد والتطويل.

وقد عقد له ابن جني باباً سماه (باب في مطل الحركات) وهو عنده أن تنشئ عن الحركة حرفاً من جنسها كأن تنشئ عن الفتحة ألفاً وعن الكسرة ياءً وعن الضمة واواً ويسميه في الوقت ذاته إشباعاً ،وجعل المطل في الحركات وفي الحروف.

أ-في الحركات: ومنه إشباع ومطل الألف في قول إبراهيم بن هرمة:

فأَنتَ مِن الغَوَائل حِينَ تُرمَي* وَمِن ذَمِّ الرِجَالِ بِمُنتَزَاحِ**[2]

فأشبع الفتحة في (بمنتزاح) وأراد (بمنتزح).

ومنه أيضاً إشباع الفتحة من (بين) فصارت (بينا) وإشباع أمين فصارت آمين، ومنه ما حكاه الفراء في قولهم:أكلت لحماً شاة فأريد لحم شاةٍ فأشبع الفتحة فأنشا عنها ألفاً.

أمّا مطل الكسرة فمن مثل:الصياريف، والمطافيل والجلاعيد.

وجاء في مطل الضمّة قولهم من الشعر:

وإنّي حَيثُ مَا يَشرِي الهَوَى بَصَرِي* مِنْ حَيثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنظُور**[3]

فمطل الضمّة في (أنظور)فأنشأ عنها واواً وأراد فأنظر[4].

---

[1]- لسان العرب ،مادة (مطل)،

[2] -وقد روي في ديوانه ،وأنت من الغوائل....ينظر شعر إبراهيم بن هرمة،تح،محمد نفاع و حسين عطوان،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،ص92

[3] -البيت من شواهد الخزانة،من دون عزو،وقد روي صدره :**وإنّني حَوثُمَا يثنى الهَوَى بَصَرِي** ،ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،ج1،ص121

[4]- ينظر الخصائص ج3،ص121، 123، 124

ب–في الحروف:الحروف الممطولة عنده هي حروف العلّة الثلاثة: الألف والياء والواو ففيها امتداد ولين وهي ساكنة مثل:قام وسير به وقوت وكوز وكتاب...وأطلق عليها ابن جني(الحروف اللينة المصوتة)[1].

وتطول هذه الحروف وتتمكّن مدّتُها في ثلاثة مواضع هي:

1–قبل الهمزة وذلك في نحو كساء ورداء وخطيئة وغيرها.

2–قبل المشدّد في مثل قولهم شابّه.

3–عند تذكر ما بعد هذه الحروف فتمدّ حروف اللين[2]«وأنت تتذكر ما بعه ولم تشأ قطع الكلام حتى لا يظن السامع أنّك قد أنهيت كلامك كقولك:أخواك ضربا وأنت تريد أن تتذكر المفعول به أو الظرف كأن يكون زيداً أو غيره فلولا مطل الألف وإطالة الصوت بها لما علم أنك متذكر»[3].

نستنتج ممّا سبق أنّ ابن جني يطلق مصطلحين اثنين على هذه الظاهرة اللغوية ظاهرة التنغيم وهما(المطل والإشباع) ،وهما من مصطلحات سيبويه[4]،غير أنّ ابن جني أضاف له الحركات و وصف به سيبويه الاسم والحرف.

ويشير مصطلح مطل الحركات إلى ما سمّي في الدراسات الحديثة بالتنغيم ويقترب منه كثيراً ويشير عند محمد داود إلى النبر كذلك[5]، وبخاصّةٍ في تطويل بعض حركات الكلمة،غير أنّ القدامى لم يستوعبوا هذه الظاهرة كما استوعبها المحدثون ،فقد عمدوا إلى استنطاقها والتنظير لها ممّا جعل البون شاسعاً بين دراستيهما ،فقد اقتصرت دراستها عند القدامى على أحوال الهمزة إذ يكمن النبر عند المبرّد في تحقيق الهمزة ،ويبدو أنّه أوّل من أشار للنبر[6].

---

[1]– ينظر الخصائص ج3،ص124، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني،ص193

[2]–ينظر الخصائص ج3،ص125 وما بعدها

[3]–الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ،ص337

[4]– ينظر الكتاب ج2،ص228، ج4،ص 202، وينظر العربية وعلم اللغة الحديث،محمد محمد داودص131

[5] –ينظر العربية وعلم اللغة الحديث،ص131

[6]– ينظر المقتضب ،ج1،ص292

وأمّا المحدثون فقد وصفوا ظاهرة النبر وصفاً دقيقاً ،حيث جعلوه نشاطاً في جميع أعضاء النطق ينجم عنه علو في الصوت[1].

ويلخّصه إبراهيم أنيس بقوله: «والمرء حين ينطق بلغته يميل عادة إلى الضغط على مقطع خاص من كلّ كلمة ليجعله بارزاً أوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة وهذا الضغط هو الذي نسميه بالنبر»[2]،ويجعل إبراهيم أنيس للنبر قواعد تتباين بتباين اللغات ،كما يجعل البنر نوعين نبر الكلمات وهو الذي تحدّثنا عنه ونبر الجمل وهو الضغط على كلمة في الجملة فيميزها من غيرها من الكلمات في الجملة نفسها تبعاً لأغراض وأهداف محدّدة ،ليخلص في الأخير إلى أنّ النبر بنوعيه ما هو «إلاّ شدة في الصوت أو ارتفاعاً فيه»[3].

نخلص من خلال هذا إلى أنّ مصطلح مطل الحركات الذي استخدمه ابن جني يقترب كثيراً من ظاهرة التنغيم إذ تتلخّص عند ابن جني في تطويل وامتداد الحركات والحروف وعند المحدثين هي شدّة الصوت وارتفاعه إلاّ أنّ ابن جني لم يستخدم مصطلح التنغيم ولا النبر على الرغم من تداول الأخير عند المتقدمين عليه كالمبرد مثلاً ،وإن كان قد قصد به معنى آخر حينما ربطه بتحقيق الهمزة.

أمّا المحدثون فعرفوا مصطلح التنغيم و النبر وقد شملت دراسة النبر الكلمات والجمل على حدٍ سواء في حين اقتصرت دراسة ابن جني على الكلمات فقط مما يوحي – فيما نظنّ– بإشارة ابن جني وتناوله لجزء من ظاهرة النبر لكن لايصل إلى حدّ التقعيد والتنظير ،لكنه كان يصطاد الفكرة ويضيف لها فيخرجها بهيئة جديدة .

1-1-2-التطويح:وهوما يشير إلى التنغيم،والتنغيم في اللغة «جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها»[4]،وهو مصطلح استخدم عند المحدثين ولم يعرف عند

---

[1] –ينظر الأصوات اللغوية،ص169

[2]–الأصوات اللغوية ،ص170

[3] –المرجع نفسه،ص174

[4]– اللسان،مادة (نغم)

المتقدمين سوى معناه ويبدو أنّه مصطلح مترجم لذا تعتوره تسميات عدّة ،فيسميه إبراهيم أنيس(موسيقى الكلام) مرة ويسميه (النغمة الموسيقية) مرة أخرى[1]،ويطلق عليه تمام حسان أحياناً النغمة[2].

ويعرّفه المحدثون بأنّه «رفع الصوت وخفضه في أثناء الكلام للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة كنطقنا لجملة مثل لا يا شيخ للدلالة على النفي أو التهكم او الاستفهام وغير ذلك...»[3] .

فيختلف الصوت في كلّ من هذه الأساليب للدلالة على أسلوب دون آخر حيث يكون للنفي نغم موسيقي يختلف عن التهكم والاستفهام، فيصبح لكل جملة هيكل تنغيمي خاص[4].

ونظن أنّه لم يُؤثَر استخدام هذا المصطلح عند القدامى، وليس صحيحاً ما زعمه أحد الباحثين أنّه أُدرِك عند علماء التجويد فقط[5]،فقد أشار إليه ابن جني في الخصائص من دون أن يسميه باسمه المعهود، وذلك في باب شجاعة العربية حينما عالج ظاهرة الحذف من ذلك قولهم: سِيرَ عَلَيه لَيلٌ، يريدون(لَيلٌ طَويلٌ) حيث حذفوا الصفة فدلّ الحال عليها« وذلك أنّك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك »[6].

ويفصّل أكثر من ذلك من خلال تمثيله لإجلاء الظاهرة ،وذلك إذا أردت المدح والثناء فإنّك تضغط وتزيد في قوّة لفظ من ألفاظ الجملة من خلال إطالة الصوت فإذا قلنا في مثل (كان والله رجلاً!) وضغطنا على لفظ الجلالة (الله) وأطلنا الصوت بها وعليها وكذا

---

[1]–الأصوات اللغوية،ص175

[2]–ينظر اللغة العربية معناها ومبناها،ص226

[3]–المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،القاهرة ، ط3، 1417هـ – 1997م، ص106

[4]– ينظر اللغة العربية معناها ومبناها،ص226

[5] –ينظر المصطلحات الصوتية بين القدامى والمحدثين،ص229

[6]– الخصائص،ج2، ص371

تمطيط اللام كان ذلك دالاً على محذوف تقديره رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً،فاستغني بذلك عن وصفه[1].

فالملاحظ أنّ ابن جني أدرك ظاهرة التنغيم وعالجها من غير أن يذكر مصطلحها واختار لها ألفاظاً أخرى تصف هذه الظاهرة كالتطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم وقوة اللفظ والتمطيط وإطالة الصوت، لكن من دون أن يبيّن دور هذه الظاهرة في اختلاف الأساليب[2] من استفهام ونفي وتأكيد وغيرها، وهو ما تطرّق إليه المحدثون حيث صنّفوا الظاهرة من ضمن قرائن التعليق اللفظية في تحديد المعنى[3].

ولم يكن مصطلح التنغيم غائباً عن ابن جني مطلقاً، فإن لم نعثر عليه في الخصائص فقد أشار إلى أحد مشتقّاته في كتابه سر صناعة الإعراب لمّا قال: «هذا القبيل من هذا العلم أعني علم الأصوات والحروف له تعلقاً ومشاركة للموسيقى لما فيه من صنعة الصوات والنغم»[4]،فكان يدرك أيّما إدراك أنّ من خواص الكلام البشري المنطوق إصدار نغم[5].

ويذهب أحد الباحثين إلى أنّ ابن جني قد أشار إلى التنغيم في موضع آخر من كتابه حيث قال في باب(نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها): «من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامّه معنى التعجّب استحال خبراً وذلك قولك :"مرَرتُ برجُلٍ أَيِّ رَجلٍ" فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهماً وكذلك: "مررت برجل أيّما رجل" لأنّ ما زائدة وإنّما كان ذلك لأنّ أصل الاستفهام الخبر والتعجّب ضرب من الخبر فكأنّ التعجّب لمّا طرأ على الاستفهام إنّما أعاده إلى أصله من الخبرية »[6]،فيشير إلى

---

[1]–ينظر الخصائص ،ج2،ص371

[2]–ينظر المصدر نفسه ج2ص371

[3]–ينظر اللغة العربية معناها ومبناها،ص226

[4]– سر صناعة الإعراب، ابن جني أبو الفتح عثمان ،تح،حسن هنداوي،(دط) (دت) ص9

[5]–ينظر علم الأصوات كمال بشر، دارغريب،القاهرة ص550

[6]– الخصائص ج3،ص269

دور التنغيم في تحوّل الاستفهام إلى خبر إذا طرأ التعجّب على الاستفهام إذ لا يتحقّق تضام الاستفهام والتعجب إلا بالتنغيم[1].

وجملة ما سبق نقول إنّ ابن جني أشار إلى التنغيم في كتابه الخصائص من دون أن يسميه، واستخدم عوضه مصطلحات أخرى "كالتطويح والتطريح والتمطيط والتفخيم والإطالة"، فضلاً عن أنّه قد ذكره في مؤلف آخر له .

ويبدو أنّ هذه المصطلحات لها وشائج قرابة بين المصطلح السابق (المطل) إذ تقترب معانيها ،فهي كلّها تدلّ على التطويل.

ويرتدّ هذا المصطلح في تسميته- تطويحاً كان أم تنغيماً - إلى الاعتبار الشكلي أيضاً إذ يتعلّق هذا المصطلح بكيفية نطق الصوت .

1-1-3-الجرس والصدى:

« الجرس:مصدر ،الصَوتُ المَجْرُوس والجَرسُ الصَوتُ نَفسُه...وَقِيلَ الجَرْسُ والجِرْسُ الصَوتُ الخَفِي»[2] ، أمّا الصَدَى فهو« الصَوتُ والصَدَى: مَا يُجِيبُكَ مِن صَوتِ الجَبَلِ ونَحوِه بِمِثْلِ صَوتِكَ»[3]

أمّا في الاصطلاح فقد وردا عند ابن جني في تحليله للحروف والحركات، فخصّ بمصطلح الجرس الحروف ،وخصّ بمصطلح الصدى الحركات فأشار إلى مصطلح الجرس في باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية بقوله: « وذلك أن من الحروف حروفاً إذا وقفت عليها لحقها صويت مّا من بعدها فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصويت وتضاءل للحس؛ نحو قولك : ،اِح، اِص،اِث، اِف،اِخ، اِك فإذا قلت: يحرد،

[1]-ينظر أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، كريم زكي حسام الدين الرشاد،ط3، 2000م، ص164، 165

[2]-اللسان مادة (جرس)

[3]-اللسان مادة (صدى)

ويصبر ،ويسلم، ويثرد، ويفتح، ويخرج، خفى ذلك الصوت وقلّ وخفّ ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه»[1].

فالجرس بهذا المعنى يدلّ على ما يتركه الصوت من صدى في أثناء نطق بعض الحروف والوقوف عليها،وقد أطلق ابن جني على ذلك الصدى اسم الصويت ،فالجرس إذن صويت يصدر بعد الوقوف على الحرف كأن ننطق الحاء بهمزة وصل مكسورة وحاء ساكنة فنقول (اِحْ).

يتبيّن من هذا أنّ الجرس يكون في الحروف (الصوامت) في أثناء الوقوف عليها ويخفى ذلك الصويت حينما ننطق حروفاً بعده فيتم إشباع ذلك الصويت فيقلّ جرسه[2].

ويرجع المحدثون ذلك الجرس إلى ظاهرة الاحتكاك بين الحروف.

وأمّا الصدى فقد استخدمه للتعبير عن الصوت الذي ينتج عن أصوات المدّ« من ذلك أن حروف اللين هذه الثلاثة إذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن ولم يف مدهنّ وإذا وقعن بين الحرفين تمكنّ، واعترض الصدى معهن ،ولذلك قال أبو الحسن:إنّ الألف إذا وقعت بين الحرفين كان لها صدى»[3].

إذن فجملة الأمر أنّ الصدى هو ذلك الصوت الذي ينتج عن حروف المدّ في أثناء الوصل لا في الوقف، إذ تضعف وتتضاءل ولا يكون لها صدى في الوقف ؛ونقصد بالوصل هاهنا أن يقع بعدها حرف لذلك عمد العرب في الندبة إلى زيادة هاء الوقف كي لانقف عند حرف المدّ فلا يكون له طول صوت أو صدى[4].

فنلاحظ أنّ الصدى وإن كان صوتاً أو صويتاً شأنه شأن الجرس يكون في الوقف،ويرى أحد الدارسين أنّ مصطلح الصدى « مصطلح دقيق في التلميح إلى كون هذه القوة لم تنتج من جراء حدوث احتكاك»[5].

---

[1] –الخصائص ،ج1،ص57

[2] –ينظر المصدر نفسه،ج1،ص58

[3]–الخصائص ج3،ص129

[4]–ينظر نفسه ج3،ص129

[5]–في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية،ص87

وقد أطلق المحدثون على الجرس عبارة(القوة التصويتية في الصوامت) وعلى الصدى(القوة التصويتية في أصوات المد)[1]،وبيّنوا معالجات الفكر العربي لقضايا صوتية دقيقة تدور في فلك هذه الظاهرة كالتفاتهم للجانب الأكوستيكي (الفيزيائي) للأصوات، وكان من روادهم أبو الفتح ابن جني الذي تنبّه لهذا الجانب من خلال مصطلحاته كمصطلح(الصدى) الذي أشار به مباشرة إلى « الدرس الأكوستيكي للأصوات» وهو من صميم انشغالات علماء الدرس اللغوي الحديث[2].

خلاصة القول باختصار هي أنّ ابن جني اختار مصطلحين دقيقين لوصف ظواهر إصدار الأصوات لا يكاد يكون هناك اختلاف بينهما، وإن كان مصطلح الجرس قد ذكر قبل ذلك عند الخليل بن أحمد إلاّ أنّه لم يقصد به ما أورده ابن جني، فالخليل خصّه بالألف هاهنا،فهو عنده مدّة بعد فتحة[3]،وهو كما نرى عكس ما قصده ابن جني، فاختلفت جهتا القصد .

إذن يمكننا أن نصنّف المصطلحين ضمن الاعتبار الشكلي أيضاً في اختيار المصطلح ،يقوم على الجانبين النطقي والسمعي للأصوات.

1-2 المصطلحات المتعلقة بالصوامت:

1-2-1-الإبدال:في اللغة «هو قيامُ الشَيْءِ مَقامَ الشَيءِ الذَاهِبِ يُقالُ هَذَا بَدلُ الشَيءِ وبَدِيلُهُ»،ويقال«بدلت الشَيءَ إذا غَيرتَهُ وإن لم تأْت لَهُ ببدل»،أمّا أبدلت إذا أتيت له ببدل[4].

---

[1]-في الأصوات اللغوية،ص86

[2]-ينظر علم الأصوات كمال بشر،ص124

[3]-ينظر تهذيب اللغة،الأزهري أبو منصور،تح،عبد السلام محمد هارون،راجعه محمد علي النجار،المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر،الدارالمصرية للتأليف والترجمة،ج1،ص50، والمصطلحات الصوتية بين القدامى والمحدثين ،ص204، 206

[4]-مقاييس اللغة،مادة (بدل)

ويتردّد مصطلح الإبدال في كتب المتقدّمين مثلما يتردّد عند بعض المحدثين،ولعلّ الذي أشار إليه مبكراً هو الخليل بن أحمد في معجمه العين ،بوصفه كتاباً اعتنى بالبحث الصوتي أيّما اعتناء، فنجده يصف ظاهرة الإبدال بقوله «والتاء التي تكون بدلاً من السين مثل طست والتاء بدل من السين لأن الأصل فيه طس...»[1] ،الواضح من خلال كلامه أنّ الإبدال هو وضع صوت ليس من أصول الكلمة مكان صوت آخر هو من أصول الكلمة لاعتبارات صوتية محددة[2].

وطبيعي أن يستعمل تلميذه سيبويه المصطلح نفسه فيجعله عنواناً لأحد أبوابه وهو (باب حروف البدل)، فاستخدم مصطلح البدل شأنه شأن الخليل[3]، غير أنّ سيبويه قد وظّف مصطلحات أُخر تدلّ على ظاهرة الإبدال (كالقلب والومضع والجعل والتقريب والمضارعة)[4]،ويبدو أنّ هذه الألفاظ لا تعدو أن تكون أوصافاً لظاهرة الإبدال فقط ومفاهيم تجلي وتوضّح الظاهرة أكثر ،كما اُعتُمِدَ بعضها في إجلاء ظاهرة الإدغام فقد بيّنا أنّ لفظ التقريب – في رأي أحد الدارسين – استخدمه ابن جني لتوضيح ظاهرة الإدغام الأصغر بينما استخدم سيبويه قبله لفظ المضارعة وأراد به الإدغام الأصغر أيضاً[5].

وقد وجدنا سيبويه أيضاً يستخدم مصطلح الإبدال وكان يريد الإعلال لا الإبدال[6] ،وظل العلماء بعد ذلك يتداولون هذه المصطلحات وبخاصةٍ(القلب والتقريب والإبدال) على الرغم من شيوع لفظ الإبدال، وهو المصطلح الذي تردّد عند ابن جني فقد استخدمه بمشتقاته[7].

---

[1]–الجمل في النحو،ص280، 281

[2]–ينظر المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين ص262

[3]– ينظر الكتاب ج4،ص237

[4]–ينظر الكتاب ،ج4،ص472، 479، 480

[5]–ينظر الكتاب ج4،ص477، وأصول تراثية في اللسانيات الحديثة،ص172 ،والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين،ص264

[6]–ينظر المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين ص381،والكتاب ج4، ص331

[7]–ينظر أدب الكاتب ،ابن قتيبة،تح،محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الطلائع القاهرة،2009م، ص281، 284 والمقتضب ج1،ص61، شرح كتاب سيبويه ،السيرافي ج1، ص والخصائص ج2، ص144، 145

نصل من خلال هذا إلى نتيجة مُفَادُها أنّ هناك تداخلاً بين بعض المصطلحات ومفاهيمها عند القدامى كالإدغام الأصغر والإبدال والقلب، ووصف هذه المصطلحات أحياناً بمصطلحات جزئية تابعة لها كالتقريب والمضارعة والموضع والجعل وقد سبق ذكرها.

والإبدال «جعل حرف مكان حرف غيره»[1]،وقد ورد عند ابن جني بهذا المعنى في أبواب عدّة نذكر منها (باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه)وجعل إبدال حرف من حرف ضرورة إذا لم يكونا أصلين كقولهم«ما قام زيد بل عمرو وبن عمرو فالنون بدل من اللام ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بن) والحكم على الأكثر لا على الأقل »[2]،فهو يحتكم إلى الإبدال بشيوع استعمال حرف دون حرف آخر.

وأمّا قولهم :"هَتَلَت السَمَاءُ وهَتَنَت" فليس إبدال لأنّ كلا الحرفين أصليّ، وقد سوّغ ذلك بالاشتقاق كقولهم: "هتنت السماء تهتن تهتاناً ،وهتلت تهتل تهتالاً[3]، فهو في هذا الباب يستخدم عبارة (مكان صاحبه) للتعبير عن مصطلح الإبدال،بينما أطلق مصطلح الإبدال في باب آخر فقال(باب حذف الهمز وإبداله)[4].

ويتطرّق ابن جني إلى الإبدال في باب آخر كذلك، ويطلق عليه مصطلح القلب فيقول (باب في احتمال القلب لظاهر الحكم) ، فكان يذهب إلى أنّ«الجباية في الخراج ونحوه:الوجه أن يكون مصدر جبيته ،ويجوز أن يكون من جبوته؛كقولهم:شكوته شكاية[قال] وأصحابنا يذهبون في قولهم الجباوة إلى أنّها مقلوبة عن الياء في جبيت ولا يثبتون جبوت»[5]،فقد اسستخدم هنا مصطلح القلب للتعبير عن الإبدال.

---

[1]–شرح شافية ابن الحاجب،رضي الدين الأستربادي مع شرح شواهده للبغدادي،تح ،محمد نور الحسن ،محمد الزفزاف،محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،(دط) 1402هـ–1982م،ج3،ص197

[2]– الخصائص ج2،ص84

[3]–الخصائص،ج2،ص82

[4]– المصدر نفسه ج3،ص149

[5]– الخصائص ج3،ص53

ونعثر على استخدام آخر لمصطلح آخر هو التقريب وهو المصطلح نفسه الذي اُستخدم قبل ابن جني كما سلف أن ذكرنا، وأشار إلى أنّه قد يطلق على الإدغام أيضاً ولكن عندما عثرنا على نصٍّ لابن جني يذكر فيه الإدغام من جهة ويذكر التقريب الذي أراد به الإبدال من جهة أخرى قُطِعَ الشك باليقين وبطل أن يكون – فيما نظنّ– قد قصد بالتقريب الإدغام قال في ذلك:«ومن ذلك باب الإدغام في المتقارب نحو ودٍ في وتد ومن الناس (ميقول) في (من يقول) ومنه جميع باب التقريب نحو اصطبر وازدان»[1]،فعبّر بالتقريب عن الإبدال الذي في اصطبر وازدان، فبناءً على هذا يكون ابن جني قد استخدم أكثر من مصطلح للتعبير عن الإبدال، وهذه المصطلحات هي (البدل والقلب والتقريب) كما يعبّر أحياناً بعبارات طويلة نحو عبارة (مكان صاحبه) .

وأمّا مصطلح العوض فقد وظّفه ابن جني في سياق حديثة عن الحذف وما جرى مجراه ،فهو الذي فرّق بين البدل والعوض في باب من أبواب الخصائص[2]،وسياتي ذكره لاحقاً ،واستخدام العوض في هذا السياق المحدّد وجدناه عند المبرد أيضاً كما بيّنا، وهذه المصطلحات كلّها ترددّت عند الخليل وسيبويه من قبلهما.

ومهما يكن من تنويع في المصطلحات التي تتّصل بالإبدال فإنّ ابن جني قد قصد التعبير عن هذه الظاهرة بمصطلح الإبدال واستخدم معه القلب تجوزاً لقرب المعنى،ولم يقصد به في الأبواب التي ذكرناها القلب المكاني، على الرغم من استخدام المصطلح نفسه للدلالة عليه كما سيأتي، واستخدم مصطلح التقريب لأنّ التقارب سمة تميّز الإبدال إذ لا إبدال إلاّ فيما تقارب من الحروف كما قرّر ابن جني[3] ،فالتقارب بين الحروف إذن ضرورة للإبدال لذا جوّز ورخّص ابن جني لنفسه– فيما نحسب– استخدام مصطلح التقريب من باب استخدام إحدى مميزاته وخصائصه.

---

[1]– الخصائص ج1،ص320

[2]– ينظر الخصائص ج1، ص265

[3]– سر صناعة الإعراب، ابن جني ج1،ص180

وواضح أنّ المحدثين قد حافظوا على استعمال المصطلح نفسه تقريباً،على أنّ بعضهم آثر التغيير فعبّر باصطلاحات أخرى كالمماثلة زعماً منهم أنّ «الأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج»[1]،فما لاحظه سيبويه من أنّه مضارعة وابن جني من أنّه تقارب بين حرف وحرف آخر لاحظ فيه المحدثون أنّه تماثل وتشابه بين حرف وحرف،غير أنّهم لم يقصروا المماثلة على ظاهرة الإبدال فحسب بل عمّموها فشملت الإدغام أيضاً وسيأتي ذلك.

ويسعى بعض الدارسين إلى تقسيم هذا التأثير المتجاور إلى قسمين أطلقوا على الأول التأثر الرجعي؛ وهو أن يتأثّر الصوت الأول بالثاني وأطلقوا على الثاني التأثر التقدمي؛ وهو أن يتأثر الثاني بالأول،ورأوا أنّ الإبدال الذي يكون في صيغة افتعل عندما تكون فاؤها دالاً أو ذالاً أو زياً أو إحدى أصوات الإطباق يتضمّن نوعي التأثّر الرجعي والتقدمي[2].

ويستخدم الباحث نفسه مصطلح الإبدال في كتاب آخر له ،ويرجع الكلمات التي فسّرت على أنّها من الإبدال إلى التطور الصوتي لها[3].

انطلاقاً من هذا الاستقراء والتحليل يمكننا أن نحدّد الاعتبار الذي من خلاله أطلق اللغويون– بما فيهم ابن جني – مصطلح الإبدال بمراعاة أوصاف مصطلح الإبدال الأخرى وهي التقريب والمماثلة والمضارعة وغيرها ،وهو اعتبار التأثير والتغيرات الصوتية وهو اعتبار شكلي[4].

إذن فخلاصة القول هي أنّ هناك تجوزاً كبيراً في استخدام مصطلحات عدّة للتعبير عن ظاهرة صوتية واحدة ،وليس هذا عند القدامى فحسب بل رصدناها عند

---

[1]– الأصوات اللغوية ،إبراهيم أنيس،ص178

[2]– ينظر الأصوات اللغوية ،ص180

[3]–ينظر من أسرار اللغة ،إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة،ط6، 1978م،ص75

[4]–ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،ص46، 51

المحدثين أيضاً، ممّا يبطل فكرة اتّهام القدامى بعدم وضوح الرؤية لديهم في تعاملهم مع المصطلحات، لذا يمكن إرجاع ذلك إلى توضيح الظاهرة أكثر باستخدام مصطلحات مساعدة أو ألفاظ وكلمات لم تدخل بَعدُ إلى قفص الاصطلاح.

1-2-2-**الإخفاء:** من خَفِيَ وخَفِي لم يَظهَر «وأَخفَاهُ سَتَرَهُ وكَتَمَهُ...واختَفَى:استَتَرَ وتَوَارَى كأَخفَى واسْتَخْفَى...والنون الخفيّة:الخفيفة »[1].

أمّا في الاصطلاح فيمكن عدّها «حالة من حالات النون الساكنة والتنوين حين يكون بعدها أحد أصوات الفم البعيدة المخرج»[2].

فهو حكم يعتري النون من بين أحكام أخرى عدّة ،ومصطلح الإخفاء قديم استخدمه سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بهيئات وصيغ عدّة كأخفيت،ويخفى،والإخفاء وإخفاء[3]،ولم يخص بها سيبويه النون فقط.

كما استخدمه المبرد بمصطلحه المعهود أيضاً[4]،وجعله أبو علي الفارسي من أحوال النون فقال «وللنون أربع أحوال :تدغم وتقلب وتخفى وتبيّن...وقد أخفاها قوم مع الخاء والغين كما أخفوها مع حروف الفم لقرب هذين الحرفين من الفم فقالوا:منخلٌ ومنغلٌ فأخفوها والكثر البيان»[5] .

واستخدم ابن جني مصطلح الإخفاء في مواضع عدّة في كتابه الخصائص ويبدو أنّه كان يقتفي خطى أستاذه أبي علي الفارسي ،فقد ألفيناه يذكر مصطلح الإخفاء في نصّ تكاد تكون كلماته هي نفسها كلمات أبي علي في نصّه السابق حيث قال:« كما شبهت الخاء والغين بحروف الفم حتى أخفيت النون معهما في بعض اللغات كما تخفى مع

---

[1]-القاموس المحيط،الفيروزأبادي،وبهامشه تعليقات وشروح ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1400هـ-1980م ،مادة(خفي) ، ص318

[2]-المصطلح الصوتي للصيغ ،ص234

[3]-ينظر الكتاب ،ج4،ص438، 443، 445

[4] -ينظر المقتضب ج1 ، ص346

[5]- التكملة ،ص625

حروف الفم...»[1] ،غير أنّنا وجدنا ابن جني في نص آخر يذكر المسألة نفسها في إخفاء النون وينبه أنّه هو الذي أشار بها إلى أبي علي[2].

ومهما يكن من أمر فإنّ ابن جني يوافق أستاذه في معنى الإخفاء، فضلاً عن أنّه استخدم مصطلحه نفسه فدلّ على أنّ الإخفاء عنده كان يستخدمه مع أحكام النون ،وهذا ما قرّره المحدثون الذي رأوا أنّ إخفاء النون هي« الدرجة التي تلي إظهار النون»[3]،وأنّ الإخفاء ما هو إلاّ إبقاء النون بإطالتها حتى تفضي إلى ما يسمى (بالغنة) ،وأنّ الإخفاء كذلك ميل النون إلى الصوت الذي يجاورها ،وهي كما نرى ملاحظات أخرى رصدها المحدثون في أحكام النون مع ما يجاورها من أصوات[4]،ولا شكّ أنّ هذه المعاني قد ذكرها ابن جني أيضاً وبخاصةٍ تلك التي تتعلّق بالغنة[5]،وممّا يجدر الإشارة إليه أيضاً هو أنّ كثيراً من الدارسين نجدهم يدرسون الإخفاء إلى جانب الاختلاس حتى نجدهم يهتمون بأحدهما دون الآخر،على الرغم من البون الموجود بينهما، إذ يكون الإخفاء في النون غالباً ،وأمّا الاختلاس فيكون في الحركات في المتعارف لذا يمكن أن يكون استخدام مصطلح الإخفاء في أثناء حديثهم عن الاختلاس في الحركات إنّما يريدون به الاختلاس أيضاً.

فلننظر إلى قول ابن جني« وخففوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاساً وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها »[6]،فنرى أنّه وصف اختلاس الحركات كذلك بالإخفاء والدليل الراجح في كلّ ذلك اعتوار المصطلحين في كتابه سر صناعة الإعراب حينما قال« ومن الإخفاء أيضاً قوله تعالى﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا

[1]–الخصائص،ج2، 336

[2]–ينظر الخصائص،ج1، 366

[3]–الأصوات اللغوية ،ص70

[4]–ينظر الأصوات اللغوية ،ص71

[5]–ينظر الخصائص ،ج1، ص363

[6]–الخصائص ج1، ص72

كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ ﴾[1] ،وقالوا في جمع حياء وعياء أحيية وأعيية مختلسين...»[2] .

لذا يمكن القول إنّ ابن جني استخدم الإخفاء وأراد به الاختلاس أحياناً فدلّ مصطلح الإخفاء لديه على ما يتّصل بالنون وعلى الاختلاس أيضاً، وهو تجوّز احتكم فيه إلى حسّه السمعي المرهف إذ يتوقف الإخفاء على السمع الدقيق.

1-2-3-الإدغام:

ذكر صاحب اللسان أنّ الإدغام هو إدخال الشيء في الشيء فقال: « والإدغام إدخَالُ حَرفٍ فِي حَرفٍ:يقال أَدغَمتُ الحَرفَ وادّغمتُهُ علَى افْتَعَلتُه والإدغَامُ إدخَالُ اللّجَامِ في أفواه الدواب ...قال الأزهري وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا» [3].

أمّا في الاستعمال الاصطلاحي فَيُرصدُ بوضوح عند الخليل بن أحمد في معجمه العين، إذ يقول فيه « اعلم أنّ الراء في اقشعرّ واسبكرّ هما راءان أدغمت واحدة في الأخرى والتشديد علامة الإدغام»[4]، فيكتفي الخليل بوصف الظاهرة في لفظين مختلفين وصفاً أبرز حدّ ظاهرة الإدغام بدقّة وهو إدخال حرف في آخر، ولم يبتعد سيبويه عن هذا المفهوم إذ جعله إدخال « الأول في الآخر والآخر على حاله ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتّى يصير هو و الآخر من موضع واحد نحو قد تركتك ويكون الآخر على حاله » [5]،وقد عقد له باباً في الكتاب واستهله بذكر أصوات العربية وعددها ومخارجها وصفاتها

---

[1] -الآية:﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ ﴾ **[الأنفال/42]**

[2]-سر صناعة الإعراب ،ج1، ص57

[3]- لسان العرب مادة (دغم)

[4] - العين،ج1،ص49

[5] - الكتاب ج4،ص104

وصفاتها مستحسنها ومستهجنها قبل أن يعرض لظاهرة الإدغام ،وذلك لمعرفة ما يحسن فيه الإدغام وما لا يحسن ،وأحوال الإدغام الأخرى ممّا يخص هذه الأصوات[1].

ويقسّم سيبويه الإدغام إلى نوعين إدغام الحروف المتماثلة أو التي هي من جنس واحد وإدغام الحروف المتقاربة ويعني بها ذات المخرج الواحد أو ذات مخارج متقاربة[2]، فالنوع الأوّل إدخال الأوّل في الآخر وقد ذكرناه سابقا ،أمّا الثاني فكإدغام الهاء في الحاء كقولهم (اجْبَهْ حَمَلاً)[3] ،وهما ممّا اختلفا في المخرج،ثم نجده يقسّم هذه الحروف من حيث الإدغام إلى أصوات لا تدغم ولا يدغم فيها، وأصوات أخرى لا تدغم ويدغم فيها، وأصوات يدغم بعضها في بعض[4].

إذن فقد أشار سيبويه ومن قبله الخليل إلى مصطلح الإدغام وذكر سيبويه نوعين من الإدغام وجعل في مقابله مصطلحين يدلان على فكّ الإدغام هما البيان والإظهار[5] ،وإذا ما تتبعنا من جاء بعد سيبويه فسنجدهم يذكرون نوعين من الإدغام أيضاً، فابن السراج استخدم المصطلح للدلالة على المعنى الذي عرف عند سابقيه وقسّمه فيما بعد إلى قسمين كبير وصغير؛ فأراد بالكبير إدخال صوت متحرّك في صوت آخر متحرّك مثله ،ولا يكون هناك إدغام إلاّ بعد تسكين الصوت الأوّل وحذف حركته،أمّا الصغير فهو إدخال صوت ساكن في صوت متحرك[6].

أمّا ابن جني فقد خصّص باباً للإدغام أسماه بالإدغام الأصغر والإدغام عنده بتشديد الدال لا بفكّها وعرض في بداية الباب للإدغام الأكبر وأطلق عليه لفظ المألوف والمعتاد أيضاً وجعله تقريب صوت من صوت وقسّمه على قسمين :

---

[1] – الكتاب ج4 ص431 وما بعدها

[2] – المصدر نفسه ج4 ص445،437

[3] – المصدر نفسه ،ج4 ص449

[4] – نفسه ،ج4 ص446 ... 449

[5] – نفسه،ص445

[6] – الأصول في النحو،ج3،ص405، 413

1- إدغام المثلين وهو إدغام الأوّل في الآخر ويكون الأوّل إمّا ساكن ككاف (قطّع) أو متحرّك كدال (شدّ).

2- إدغام المتقاربين ويكون بقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه ثمّ يدغم فيه وذلك نحو (ودَّ) الذي كان أصله (وتد)[1]،والغرض في ذلك كلّه إنّما هو«تقريب الصوت من الصوت»[2]،وفناؤه فيه كأنّه صوت واحد[3]، ثمّ يعرض للإدغام الأصغر ويجعله« تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك وهو ضروب»[4]،فيجعل الإدغام الإدغام الأصغر تقريب صوت من صوت آخر دون إدخال الأوّل في الثاني وذلك كالإمالة في لفظ (عالم وكتاب وسعى وقضى...) فينحى فيها بالفتحة نحو الكسرة فيمال بالألف نحو الياء،وكان « تقع فاء افتعل صاداً أو ضاداً أوطاءً أو ظاءً فتقلب لها تاؤه طاءً وذلك نحو اصطبر واضطرب واطرد واظطلم»[5]،فهو تقريب حرف من حرف آخر من من غير إدغام.

وأمّا (اطرد) فقد وقع فيها إدغام صفة لأنّ فاءه طاءٌ ،ولما أبدلت تاء الافتعال طاء التقت بالطاء التي هي فاء الكلمة فوجب الادغام[6]،وكقلب السين صاداً في قولهم (سقت :صقت وفي السوق:الصوق...

ومنه أيضاً تقريب الحرف من الحرف كقولهم في مصدر: مزدر وفي التصدير التزدير وهكذا،ويذهب ابن جني إلى أنّ قرب الصوت ظاهرة استهوت العرب حتى وصل بهم الأمر إلى الإخلال بالإعراب،وضرب لذلك مثلاً وهوقول بعضهم:

وقَالَ اضرِبْ السَاقَينِ إمّك هَابِل[7]

---

[1] -الخصائص ج2 ص140

[2] -المصدر نفسه ج2ص140

[3] -ينظر الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ص182

[4] -الخصائص،ج2،ص141

[5] -المصدر نفسه ج2، ص141

[6] -ينظر الخصائص ج2،ص141

[7] -لم يُذكر مصدر القول ولم نجده فيما بين أيدينا من مصادر

فكسر الميم في (إمّك) اتباعاً وتقريبا لكسرة الهمزة مع أنّ (إمك) مبتدأ لا بد أن يرفع[1] ،وقد سمّاه في موضع آخر (الإدغام الصغير)وذلك لمّا سوغ سبب تسميته بذلك وهو إذانٌ« بأنّ التقريب شامل للموضعين وأنّه هو المراد المبغي في كلتا الجهتين»[2]،ويستخدم مصطلح الإظهار للدلالة على ترك الإدغام[3].

إذن ومن هذا العرض يمكننا القول إنّ ابن جني يطلق مصطلح الإدغام الأكبر على الإدغام الشائع في العربية ،بينما يطلق مصطلح الإدغام الأصغر على« كافة أنواع التأثيرات بين الأصوات»[4].

ما أسماه ابن جني بالإدغام الأصغر هي ظواهر لغوية عني بها اللغويون قبله كالخليل وسيبويه، وإنّما يعود الفضل لابن جني في أنّه وجد صلة بين هذه الظواهر وبين ما يعرف بالإدغام[5]، ثم ابتداعه لهذه التسمية حيث بقي هذا المصطلح رهين كتاب الخصائص تقريباً إذ« بقيت التسمية دون شيوع »[6]،لكن معنى التسمية عند ابن جني شاع يذكر أحيانا بلفظه[7]

ولقد جعل الإمالة جزءاً من الإدغام الأصغر، كما أدخل ظاهرة ما يسمى بالجوار أيضاً ضمن ذلك ،بله ما يعرف بالإبدال كما لاحظنا ،وفي ذلك كما نرى تداخل بين ظواهر صوتية عدّة،وهو الأمر الذي دعا بالمحدثين إلى رفض فكرة الإدغام الأصغر، وأنّه ليس من الإدغام ،إذ كان من الضروري أن يُدرس في باب الإبدال ؛لأنّ حقيقة الأمر أنّه أبدل حرفاً من حرف ولو أنّه قرّب صوتاً من صوت[8]،لذلك آثر بعض الدارسين من

---

[1]–ينظر هامش الخصائص ج2ص 145

[2] –المصدر نفسه ج2، ص145

[3] – المصدر نفسه،ج2،ص227

[4] –المصطلح الصوتي في الدراسات العربية،عبد العزيز الصيغ ،ص242

[5] –ينظر نفسه ،ص243،242

[6] –المصطلح الصوتي في الدراسات الحديثة ص243

[7] –ينظر أسرار العربية أبو البركات الأنباري،دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت 2010م ص207

[8]–ينظر الدراسات اللهجية والصوتية،ص340

المحدثين أن يطلقوا مصطلحات أخرى على هذه الظاهرة الصوتية وهي مصطلحات (المماثلة والانسجام الصوتي وفناء الصوت في الصوت)[1]،وقد سوّغ أحدهم سبب إطلاق مصطلح المماثلة بتشابه الصوات المتجاورة في المخرج أو الصفة[2] ،وقال آخر«الإدغام ضرب من التأثير الذي يقع في الأصوات المتجاورة إذا كانت متماثلة أو متجانسة أو متقاربة ...» [3]،وهناك من زعم أنّ ابن جني نفسه استعمل مصطلح (التقريب) للتعبير عن عن الإدغام الأصغر[4] ،ولكن يبدو أنّ ابن جني عبّر عن هذه الظاهرة بالإدغام الأصغر ولا يمثل لفظ التقريب – فيما نحسب– سوى عنصر أو مكون من مكونات مفهوم هذا الإدغام عنده ،وإذا استخدم ابن جني مصطلح الإدغام فإنّه يريد به الإدغام الأكبر أو الإدغام بمعناه المعروف[5].

وهناك من المحدثين أيضاً من يَسِمُ هذه الظاهرة الصوتية بالمماثلة الكاملة.[6]

ويتطرّق إبراهيم أنيس من جهته إلى تفسير ظاهرة الإدغام فيرى أنّها تحدث في القبائل البدائية التي امتازت بالسرعة في نطق الكلمات وبخاصةٍ القبائل العراقية الضاربة في البداوة مما يفضي إلى القول إن البيئة الحجازية كانت أميل إلى الاظهار لما تمتاز به من حضارة واستقرار[7].

لهذا كلّه كانت ظاهرة الإدغام أوفر حظاً من الإبدال ،ويمكن أن تكون قد ظهرت قبله أيضاً.

---

[1]–ينظر الأصوات اللغوية ،ص178، 182

[2]–ينظر في اللهجات العربية ،إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،ط3، 2003م، ص62

[3]–اللهجات العربية في القراءات القرآنية،عبده الراجحي،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (دط) 1996م ،ص126

[4]–ينظر أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ،كريم زكي حسام الدين ،ص172

[5]–ينظر الدرسات اللهجية والصوتية ،ص341

[6]–ينظر دراسة الصوت اللغوي،أحمد مختار عمر،عالم الكتب ،القاهرة،1997م– 1418هـ ،ص387

[7]–ينظر في اللهجات العربية ،ص63

وترجع تسمية المصطلح بالإدغام انطلاقاً من اعتبار الشكل،إذ يوحي مفهوم المصطلح بكيفيات نطق الصوت والتعامل بين الأصوات، وهو أحد المقاييس الشكلية للاصطلاح كما لاحظنا في الإبدال[1].

1-2-4-الإظهار:

« الظاء والهاء والراء أصل واحد يدلّ على قوة وبروز من ذلك ظَهَرَ الشيءُ يَظهَرُ ظُهوراً فَهُو ظَاهِرٌ،إذا انكشف وبرز...والأصل فيه كلّه ظَهْرُ الإنسان وهو خلاف بطنه وهو يجمع البروز والقوة.»[2]

لقد أدرك اللغويون القدامى هذه الظاهرة وأطلقوا عليها مصطلحات عدّة قبل أن يستقرّ مصطلح الإظهار عند علماء التجويد.

وأوّل من أشار إلى هذه الظاهرة بمصطلحها سيبويه[3] كما ذكره في أثناء مناقشته أحوال النون الساكنة والتنوين ،وقد عبّر عنها بمصطلح (البينة والبيان)،فيقول في سياق استخدامه للمصطلح الأوّل «تكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بينة موضعها من الفم»[4].

ويقول في المصطلح الثاني«...وإنّما حملهم على البيان كراهية الالتباس فيصير كأنّه من المضاعف»[5]. فالملاحظ أنّه استخدم البينة والبيان للدلالة على الإظهار[6].

ويطلق سيبويه مصطلح الإظهار ويجعله في مقابل الإضمار يقول في ذلك«لأنّك قد استغنيت عن إظهاره وإنّما ينبغي لك أن تضمره»[7]

---

[1]-ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ص48، 51

[2]- مقاييس اللغة مادة (ظهر)

[3]-الكتاب ،ج4، ص445

[4]- الكتاب ج4،ص 454

[5]- المصدر نفسه،ج4،ص455

[6] -ينظر المصطلحات الصوتية بين القدامى والمحدثين،ص282، 283

[7]-الكتاب،ج1،ص62

وأشار المبرّد إلى مصطلح الإبانة أيضاً، واستخدم بمعيته مصطلح الإظهار ليكون أوّل من استخدمه «للدلالة على معناه الحقيقي»[1].

ولم يخرج ابن السراج عن مصطلحات سيبويه في أثناء تعرضه لهذه الظاهرة فقد عبّر بالإبانة ومشتقاتها للدلالة على معنى الإظهار حتى إذا وصلنا إلى ابن جني وجدناه يستخدم مصطلح الإظهار نظيراً لمصطلح الإدغام كما ذكرنا سالفاً إذ قال« قد علموا أنّ إدغام الحرف أخفّ عليهم من إظهار الحرفين»[2]،وذلك لأنّ الإدغام كما عرفنا إدخال حرف في حرف آخر وإخفاؤه فيه، ونظيره إظهاره وإبانته ،ويبدو أنّ الإظهار أحسن وهو ما جعل علماء التجويد فيما بعد يؤْثِرون استخدام الإظهار للتعبير عن أحوال النون الساكنة والتنوين[3].

وامتد استخدام المصطلح إلى القرن السابع الهجري، فنجد الرضي الأستراباذي يوظّفه في سياق حديثه عن إدغام المثلين[4]،«وحديثه عن اللام الساكنة غير المعرفة»[5].

ولم يخرج المحدثون عن استخدام هذا المصطلح للتعبير عن الظاهرة نفسها التي تتعلق بأحكام النون والميم[6].

إذن فقد استخدم اللغويون المتقدمون مصطلح الإبانة بدل الإظهار، ولم يستخدم مصطلح الإظهار بمعناه هذا إلاّ في القرن الثالث الهجري مع المبرد، وارتبط في هذه الفترة بأحكام النون الساكنة والتنوين ،ثم استخدمه ابن جني في القرن الرابع بمعنى آخر وهو فك الإدغام لينتشر فيما بعد عند علماء التجويد ويصبح المصطلح الشائع عندهم ممّا جعل مصطلح البيان وما اشتقّ منه قليل الاستعمال إن لم نقل إنه قد قُبِر[7].

---

[1]–المصطلح الصوتي للصيغ ،ص249، والمقتضب ج1،ص215

[2]– الخصائص،ج2،ص277

[3]–ينظر التيسير في القراءات السبع ،ص35

[4]–ينظر شرح شافية ابن الحاجب،ج3،ص 240

[5]–ينظر شرح الشافية ،ج،3ص 279 ،والمصطلحات الصوتية بين القدامى والمحدثين ،ص284

[6]–ينظر الأصوات اللغوية ،ص68، 69

[7]–ينظر المصطلحات الصوتية بين القدامى والمحدثين،ص287

ومنه يمكننا القول إنّ مصطلح الإظهار لم يعرف استقراراً إلاّ في القرن الرابع والخامس الهجريين ،بعد ما كانت تعتوره تعبيرات عدّة عند المتقدمين، ولم يستخدم بعد القرن الرابع غيره .

1-2-5-القلب المكاني:

القلب كما جاء في اللسان هو تحوّل الشَيءِ عن وَجْهِهِ[1]، وهو ظاهرة صوتية صرفية يتمّ فيها تغيير حروف الكلمة الأصلية وإحلال بعضها مكان بعض من حيث التقديم والتأخير .

ويبدو أنّ المصطلح كان واضح المفهوم منذ القرن الثاني الهجري، حينما استخدمه الخليل بن أحمد بلفظ(مقلوبا) مرة وبلفظ(قَلْب) مرة أخرى[2]،وهو يدلّ بهما في كلّ ذلك على القلب المكاني،واستخدم سيبويه المصطلح نفسه دون أن يضيف إليه لفظ (المكاني)[3]،ولم نعثر فيما وقع بين أيدينا من مصادر على من وظّف لفظ (المكاني) طيلة أربعة قرون[4] .

.

وإذا وصلنا إلى ابن جني نجده يقتفي أثر سلفه إذ يستخدم مصطلح القلب وقد عقد له باباً أسماه(باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتاخير)، وجعل القلب كلّ لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير ليسا جميعا أصلين بل أحدهما مقلوب عن صاحبه ؛أي أحدهما أصل و الآخر فرع.

أما إذا كانا أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس ،وجعل من القلب قولهم (أنى الشيء يأنى)، (وآن يئين) "فآن" مقلوب عن "أنى" لأنّنا نجد مصدر أنى يأني وهو الإنى في حين لا نجد "لآن" مصدراً فلمّا كان كذلك« عُلِمَ أنه مقلوب عن أنى يأنى

---

[1]-اللسان مادة (قلب)

[2]-العين،الخليل بن احمد،تح ،مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ،سلسلة المعاجم والفهارس،ج6،ص 273، ج8،ص 308

[3]-ينظر الكتاب ،ج3،ص465، 466، ج4،ص381

[4]-ينظر مثلاً المقتضب ج1، ص167،والأصول في النحو،ج3، ص339

إنى »[1]،ومنه كذلك(أيست من كذا) فهو مقلوب(يئست) لأنّ "إيست" ليس له مصدر بينما وجد ليئست مصدراً وهو اليأس واليآسة وهو رأي أبي علي الفارسي.

أمّا رأي ابن جني فعنده «أنّه لو لم يكن مقلوباً لوجب إعلاله وان يقول :إستُ أآس ،كهبت أهاب فظهوره صحيحاً يدل على أنّه إنّما صحّ لأنّه مقلوب عمّا تصح عينه وهو (يئست) لتكون الصحة دليلاً على ذلك المعنى؛ كما كانت صحة(عورَ)دليلاً على أنه في معنى ما لابد من صحته وهو(اعورَّ)»[2] .

لقد تنبّه ابن جني – من القدامى– إلى تبادل صوتين المكان في كلمتين ووَضَعَ لذلك حدودا وقواعد مستعيناً بمبدأ الأصلية والفرعية للحكم على قلب الأصوات في كلمة واحدة أو أنّهما كلمتان أصليتان وذلك بالاحتكام إلى قاعدة لغوية أخرى وهي قاعدة الاشتقاق؛ كطلب المصدر منه مثلاً.

إذن قد استخدم ابن جني مصطلح القلب باشتقاقاته(قَلْب القلب المقلوب مقلوب..)[3] للدلالة على القلب المكاني ،وهو المصطلح نفسه الذي استخدمه للدلالة على الإبدال كما رأينا وهو استخدام مصطلح واحد لمعنيين أو ظاهرتين صوتيتين ؛وإن كانت ظاهرة القلب المكاني لم يركز فيها ابن جني ومن تقدمه على الجانب الصوتي بقدر ما درسوه على أنّه من الظواهر اللغوية العامة دون أن يوضحوا ويفسروا الظاهرة صوتياً ،الأمر الذي جعل بعض المحدثين يستنطق الظاهرة ويجد تفسيراً علمياً وهو «التيسير وتحقيق نوع من الانسجام الصوتي كما في (طَمَسَ) التي قلبت إلى (طسم) حتى لا يفصل بين الطاء والسين (وهما متقاربا المخرج) »،أو يعود إلى اختلاف اللهجة أو إلى أخطاء العوام في الكلمات الأجنبية أو الفصيحة كقولهم أنارب في أرانب ومعالق في ملاعق.[4]

---

[1]–الخصائص ج2،ص70

[2]–المصدر نفسه،ص72

[3]–ينظر الخصائص،ج2، ص69،وما بعدها

[4]–ينظر دراسة الصوت اللغوي ،أحمد مختار عمر،ص391 عن التطور اللغوي لعبد الرحمن أيوب،ص111

ومهما يكن من أمر فإنّ مصطلح القلب خلال القرون الأربعة الأولى كان يفيد أكثر من ظاهرة صوتية واحدة(كالإبدال والقلب المكاني والإعلال) ،لذا احترز المحدثون من الوقوع في هذا الاشتراك والتداخل فأضافوا لفظ (المكاني) للقلب ليفرّقوا بين القلب في حروف العلّة والقلب المكاني لتبادل الحروف أماكنها .

وقيل إنّ أوّل من أطلق لفظ القلب المكاني هو الحملاوي في "كتابه شذا العرف في فن الصرف" إلاّ أننا وجدناه ـ فيما نحسب ـ في بابه يذكر القلب دون نعته بالمكاني[1].

وما قيل عن الإبدال والإدغام اللذين روعي في تسميتهما الجانب الشكلي يقال أيضاً عن مصطلح القلب.

1-3-المصطلحات المتعلقة بالصوائت:

1-3-1-الاختلاس:

يدلّ الجذر خَلَسَ على« أصل واحدٍ هو الاخْتِطَافُ والالْتِمَاعُ... وقولهم أَخلَسَ رَأسَهُ إذا خَالَطَ سَوادهُ البَيَاض ،كأن السواد اختلسَ مِنهُ فَصَارَ لَمعاً»[2].

فهو إذن من المصطلحات الدالة على اختطاف الحركة اختطافاً حتّى تكاد تخفى،وقد فصلناه عن الإخفاء بغية دراسة كل ظاهرة على حدى.

والاختلاس من مصطلحات سيبويه جعله عكس الإشباع إذ يقول: «وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً وذلك قولك:يضربها ومن مأمنك،يسرعون اللفظ...»[3] ،فجعل الاختلاس السرعة في اللفظ وأنّه لا يكون في النصب؛« لأنّ الفتح أخف عليهم»[4].

---

[1]-ينظر شذا العرف في فن الصرف،أحمد الحملاوي،دققه وعلق عليه مصطفى أحمد عبد العليم ،مكتبة المعارف الرياض،ط1، 1422هـ- 2001م،ص13

[2]-مقاييس اللغة ،مادة(خلس)

[3]-الكتاب ج2،ص202

[4]-المصدر نفسه،ج2،ص202

ولقد أشار المبرد أيضاً إلى المصطلح نفسه دون أن يوليه أهمية كبرى[1].

ولقد خصّ ابن جني مصنّفه بدراسة مختصرة للاختلاس وجعله ضرباً من التخفيف«بأن اختلسوا الحركات اختلاساً وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة تلم يشبعوها»[2]،واستدل بقراءة أبي عمرو ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴿١١﴾ ﴾[3] مختلساً لا محققاً ومنه كذلك قوله تعالى﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴿٥٤﴾ ﴾[4] ،مختلساً حركة الهمزة حتى ظُنَّ أنّ أبا عمرو سكّن الهمزة ،فهو كما نرى ينقل أمثلة الكتاب ويوافقه على مواضع الاختلاس،ويكاد يساوي بين مصطلحي الاختلاس والإخفاء ويجعلهما في مقابل الإشباع .

ويستخدم ابن جني تسمية أخرى يصف بها الاختلاس وهي (إضعاف الحركة)[5] حتى تقرب من السكون ،وتعبيره هذا لفت أنظار الدارسين فوصفوه بالوصف الدقيق[6].

إذن فقد عبّر ابن جني عن الاختلاس بالإخفاء مرّة وبإضعاف الحركة مرّة أخرى،وبالحذف في بعض الحالات أيضاً [7]،ويقصره على الحركات قصيرة كانت أم طويلة ويجعله نطق الحركة بشيء من السرعة حتى تكاد الحركة تخفى ويجعله يقوم على حسّ السمع[8] كدأب الظواهر الصوتية السابقة(الإخفاء،الإظهار...).

1-3-2-الإعلال:الإعلال من العلّة« والعلة بالكسر المرض عَلَّ يَعُلّ واعتلّ ،وأَعَلّهُ الله

---

[1]-المقتضب،ج1،ص346

[2]-الخصائص ج1،ص72

[3]- ﴿ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾[يوسف 11]

[4] -﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾ ﴾[البقرة 54]

[5]-الخصائص،ج2، ص144

[6]-ينظر المصطلح الصوتي ،ص233

[7]-الدراسات اللهجية والصوتية ،ص208

[8] -ينظر الخصائص ،ج1،ص73

تعالى فهو مُعَلّ وعَلِيل...»[1] .

وتعود أصول هذا المصطلح إلى الخليل بن أحمد حينما تحدّث عن مجموعة من الأصوات تتميّز بخصائص مختلفة عن غيرها من الحروف أطلق عليها مصطلح المعتلة، وعدّ الهمزة منها فجعلها أربعة أحرف (الألف و الواو والياء والهمزة)[2]،واستخدم مصطلح المعلول والمعتل أيضاً فقال:« والواو المعلولة تقع في الأسماء والفعال فإذا وجدت الأسماء [والأفعال] وفيها واو أو ياء فلم تثبت إذا رددت الاسم والفعل إلى (فَعَلْتُ)فذلك الاسم والفعل معتل مثل أقول وأعوذ ،وتقول وتكيل هذه أفعال معتلة»[3].

ويبدو أنّ ما زعمه أحد الدارسين في أنّ هذا المصطلح من مصطلحات سيبويه فيه نظر[4]؛لأنّ لسيبويه مصطلحاً آخر هو أيضاً،فقد وظّف مصطلح الإعتلال لا الإعلال حيث قال:« وربما جاء على الأصل كما يجئ فعل من المضاعف على الأصل إذا كان اسماً وذلك قولهم: القود ،والحوكة والخونة والجورة فأمّا الأكثر فالإسكان والاعتلال »[5]،واستخدم مصطلحات أخرى عدّة للدلالة على هذه الظاهرة كالقلب والإبدال كما أشرنا في مصطلح الإبدال[6]،واستخدم مصطلح الهمز والحذف والاسكان والتحوّل والموضع[7]،ويبدو أنّ هذه الكلمات استخدمها سيبويه لوصف ظاهرة الاعلال وهي ما عُدّت عُدّت فيما بعد أنواعاً للإعلال كالإعلال بالقلب والإعلال بالحذف والإعلال بالنقل وهو ما يسميه سيبويه بالتحول،ولعلّ هذا الانطباع جعل العلماء من بعده يستخدمون المصطلحات نفسها كالمبرد وابن السراج[8].

---

[1]–القاموس المحيط، مادة (علل)

[2]–ينظر في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية ،ص71، 74، والجمل في النحو،الخليل بن أحمد،تح، فخر الدين قباوة،مؤسسة الرسالة،سوريا ط1، 1405هـ 1985م ،ص294

[3]–الجمل في النحو ،ص294

[4]–ينظر المصطلح الصوتي في الدراسات العربية،ص250

[5]–الكتاب ،ج4، ص358

[6]–ينظر الكتاب ،ج4، ص331، 360

[7]–ينظر الكتاب ،ج4،ص 331، 54، 348، 345، 376

[8]–ينظر المقتضب،ج1، 115، 148، 189، والأصول في النحو،ج3، 304 وما بعدها

ولم يخرج ابن جني عن دائرتهم فقد أشار إلى هذه الظاهرة بمصطلحات عدّة وقد خصّص لها باباً أسماه(باب في تخصيص العلل) ناقش فيها هذه الظاهرة فقال: « وذلك أنّه إذا عقد هذا الموضع قال في علّة قلب الواو والياء ألفاً :إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين نحو قام وباع ورمى...»[1] ،فهو هنا يستخدم مصطلح (القلب) للدلالة على الإعلال وإن كان المصطلح معروفاً عنده لأنّه استخدم مشتقاته (كالمعتل)و(العلة)[2]،كما أنّه وظّف مصطلح الحذف لوصف ظاهرة الإعلال في قوله: « وقد حذفت العين حرف علة وجعلت ألف فاعل عوضاً منها وذلك رجل خاف ورجل مال ورجل هاع لاع»[3]،وقيل إنّه استخدم لفظ الإبدال والهمز أيضاً للدلالة على الإعلال وذلك في كتابه سر صناعة الإعراب[4] .

واستخدم ابن جني مصطلح الإعلال ويريد به ظاهرة صوتية أخرى وهي القلب المكاني أحياناً كقوله:« أن في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر وبصر وضرب وربض صورة افعلال نحو قولهم:"ما أطيبه وأيطبه" و"واضمحلّ وامضحلّ" وقسي واينق...وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها»[5].

وما قيل عن الإبدال والإدغام في أبعاد اختيار التسمية يقال عن مصطلح الإعلال أيضاً.

1-3-3-الإمالة:

يشير المصطلح إلى إحدى أهم الظواهر الصوتية التي تناولها علماء العربية منذ القدم فهو من مصطلحات الخليل بن أحمد.

والإمالة هي العدول إلى الشيء والإقبال عليه، وهي عند النحاة المتأخرين أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء وذلك لإيجاد نوع من الانسجام والتقارب

---

[1]-الخصائص ،ج1، ص146

[2]-المصدر نفسه،ج1، ص259، 260

[3]-المصدر نفسه،ج2، ص289

[4]-ينظر سر صناعة الإعراب،ج1، ص21، 22، 111

[5]-الخصائص ،ج1،ص64

الصوتي يقول أبو بكر الأنباري: « فإن قيل:فلم أدخلت الإمالة الكلام؟ قيل :طلباً للتشاكل لئلا تختلف الأصوات فتتنافر»[1]،فنحن نميل الألف نحو الياء إذا كان بعد الألف كسرة وذلك لتدنو الألف من الكسرة التي بعدها.

وهذا هو المعنى الذي ذكره ابن جني في الإدغام الأصغر، إذ جعل له ضروباً وأنواعاً منها الإمالة وهي عنده لتقريب الصوت من الصوت نحو تقريب فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه وذلك عندما نحونا بالفتحة نحو الكسرة فأملنا الألف نحو الياء.

إذن فالإمالة عند ابن جني هي إحدى صور الإدغام الأصغر وأنواعه، والهدف منها دنو الصوت من الصوت وقربه منه[2]،وهو المعنى الذي أشار إليه سيبويه قبل ذلك حينما سوّغ ميل الألف نحو الياء للكسرة التي بعدها حيث إنّهم« أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي»[3]، وقد نصّ ابن جني على أنّ الأسباب الداعية للإمالة ستّة ، وهي من قبيل الجواز لا الوجــوب وقد ذكرها بعض العلماء متتالية وهي:

الكسرة في اللفظ، وكسرة تعرض للحرف في بعض المواضع أو الياء الموجودة في اللفظ والألف المنقلبة عن الياء والألف التي تنزل منزلة المنقلبة عن الياء والإمالة للإمالة[4].

ولم ينس ابن جني أن يميّز بين ألف الإمالة من غيرها من الألفات كألف التفخيم والألف المفتوح ما قبلها[5].

أمّا المحدثون فإنّهم استخدموا المصطلح نفسه (الإمالة) وجعلوه ضرباً «من ضروب التأثر الذي تتعرّض له الأصوات حين تتجاور أو تتقارب...»[6] ،فعدّوها نوعاً من التقارب الصوتي وهو ما قرّره القدامى قبلهم، وقد نسب المحدثون الإمالة إلى القبائل التي عاشت

---

[1]–أسرار العربية ،ص202

[2]–ينظر الخصائص ،ج2، ص141

[3]–الكتاب ،ج4، ص117

[4]–ينظر أسرار العربية، ص202

[5]– الخصائص ج3،ص121

[6]–اللهجات العربية ،الراجحي ،ص134

في وسط الجزيرة وشرقيها كتميم وأسد وطيء وبكر بن وائل وعبد القيس وتغلب[1]، وقد استوعبوا هذه الظاهرة أيّما استيعاب ففصّلوا فيها تفصيلاً لانظير له ونبّهوا إلى أنّ الهدف من كلّ ذلك هو السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي والانسجام الصوتي[2].

وجملة القول إنّ هذه المصطلحات الصوتية قد راعى فيها اللغويون مواضع النطق وكيفياته كعلاقة الحرف بالحركة ومدى الحركة «فميزوا فيها بين القصير والمختلس والممطول والمشبع والممدود...»[3] وهو جانب شكلي محض.

1-3-4-الجوار: الجوار أو المجاورة إحدى ظاهرات اللغة العربية عرفت بالجر على الجوار أو بالمجاورة ،درسها النحاة واللغويون من منطلق إعرابي لمّا وجدوا عدول اللسان العربي من الرفع إلى الجر في إحدى أوجه المجاورة دون مسوّغ لذلك، لذا جرّهم هذا إلى تخريجات إعرابية شتّى منها تجاور اللفظين، ومنها حذف المضاف وغيرها من الأوجه الإعرابية المحتملة.

لذلك يمكن أن تدرس هذه الظاهرة بوصفها ظاهرة صوتية وإن نوقشت من باب اختلاف الإعراب لتبرؤ حركة المجاورة من حركات البناء والإعراب جميعاً وخلوصها في الأخير للحركات التي«اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين»[4].

ولقد وجدنا تَمَّاماً قد أدرجها ضمن الظواهر الصوتية لماّ صنّف بعض مصطلحات كتاب سيبويه[5]، لذا رمنا دراستها ضمن الظواهر الصوتية.

ونلاحظ الإشارات الأولى إلى هذه الظاهرة في كتاب سيبويه في (باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله) في قوله:« وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا

---

[1]-في اللهجات العربية،ص53

[2] -ينظر في اللهجات العربية،ص56، 59، 60

[3]-ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،ص20، 48، 49 ،51

[4]- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم:فهمي حسن النمر ،دار الثقافة القاهرة،1985م،ص8

[5]- ينظر مقالات في اللغة والأدب تمّام حسان ،عالم الكتب القاهرة،ط1، 1427هـ 2006م.ج2،ص117، 118

:هذا جُحرُ ضَبٍ خربٍ»[1] بجر خربٍ وحقها الرفع لأنّها نعت للجحر وإنّما جروا "خرباً "لأنها وقعت بجوار "ضبٍ".

وعلى هذا الأساس عقد ابن جني أيضاً باباً في الخصائص لدراسة هذه الظاهرة سمّاه (باب في الجوار) ،فأطلق عليه مصطلح الجوار وهو مصطلح سيبويه ،وقسّمه قسمين :تجاور الألفاظ وتجاور الأحوال يهمنا منهما تجاور الألفاظ وهو ضربان في المتصل وفي المنفصل.

فأمّا المتّصل فنحو مجاورة العين للام بحملها على حكمها كقولهم في صوّم:صيّم وفي جوّع :جيّع بقلب الواو ياءً تشبيها بقولهم:عتي في عتو ،وعصي في عصو لماّ قلبت اللام في عتو وعتي فحملت العين على اللام لمجاورتها إيّاها فآثر تسويغ هذا الإعلال – الذي أطلق عليه القلب– بالمجاورة[2].

وأمّا في المنفصل فنحو قولهم(هَذَا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)،إلاّ أنّ ابن جني رفض جر (خرب) على الجوار وخرّجه على أنّه من حذف المضاف إذ التقدير (هَذَا جُحرُ ضَبّ خَرِبٍ جُحْرُهُ) فحذف الجحر المضاف إلى الهاء وارتفعت الهاء ثم استترت في (خَرِبٍ) الذي هو وصف للضب وإنْ كان في الحقيقة للجحر كقولهم:مررت برجلٍ قائمٍ أبوهُ فيكون قائم وصفاً للرجل وإن كان القيام للأب[3].

إذن فقد اختار ابن جني الجوار في الأصوات ولم يقل به في النحو، إذ اهتدى إلى تخريج نحوي أبطل من خلاله أسطورة الجر بالمجاورة التي أشار إليها سيبويه ومن جاء بعده،وكان ابن جني يسميه بالجوار الصناعي اللفظي[4].

ومهما يكن من شيء فإنّ ظاهرة المجاورة قد لقيت اهتماماً بالغ الأهمية من لدن النحاة واللغويين، فكان تصورهم لها فضفاضاً تجاوز الجرّ بالمجاورة إلى الرفع والجزم

---

[1]– الكتاب ج1،ص67

[2]– ينظر الخصائص ،ج3،ص219، وظاهرة المجاورة ،ص52

[3]–ينظر الخصائص ج1،ص192، وظاهرة المجاورة ،ص13

[4]–ينظر الخصائص،ج2،ص175، 176

بالمجاورة ،أضف إلى ذلك اختيار العامل الأقرب إلى المعمول للحكم على عمله فيه وهو ما تواضع عليه البصريون في باب التنازع[1].

1-3-5-الروم:وهو من الظواهر الصوتية التي تحدّث في أثناء الوقف درسه ابن جني مشيراً إلى ظاهرة الوقف التي جعلها إضعاف الحركة بالسكون وهو أقل رتبة من الوصل[2]،جاء في اللسان« رام الشيءَ يرُومُه رَوماً ومراماً طلبه ومنه رَومُ الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور»[3].

ويبدو أنّ المصطلح قد عرف عند الخليل أولاً كما يروي سيبويه[4]،ووظّفه سيبويه في باب الوقف وجعله أحد الأمور التي يوقف بها فيقول: «وأمّا الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال وأن يعلموا أنّ حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال وذلك أراد الذين أشموا؛ إلاّ أنّ هؤلاء أشد توكيداً»[5]،وقد جعل سيبويه الروم في ثلاث حركات المضموم والمنصوب والمجرور[6]،وأمّا الروم عند ابن جني فقد أشار إليه في باب الساكن والمتحرك وذكره بالمصطلح المعهود عند الخليل وسيبويه فقال:« لكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركاً؛ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف:أنت وأنتِ فلولا أنّ هناك صوتاً لما وجدت فصلاً»[7]،فجعل الحركة فيه بين الساكن والمتحرك بائنة غير خفية خفية فلخص الروم في قوله:« يكاد يكون به متحركاً»،أو الإشارة إليها بصوت ضعيف

[1]-ينظر ظاهرة المجاورة،ص28 إلى 39

[2]-ينظر الخصائص،ج2،ص328، 331، 358

[3]-اللسان، مادة(روم)

[4]- ينظر الكتاب،ج4،ص169

[5]-الكتاب، ج4، ص168

[6]-المصدر نفسه،ج4، ص168، 171

[7]-الخصائص ،ج2،ص328

يدركه البصير والضرير[1]،فهو نطق الحركة نطقاً خفيفاً غير واضح ويكون في الحركات الثلاث أيضاً[2]، ونجده في موضع آخر يفرّق بينه وبين الإشمام فيجعل روم الحركة «كالإهابة بالساكن نحو الحركة وهو لذلك ضرب من المضارعة وأخف منها الإشمام؛لأنّه للعين لا للأذن»[3] ،فيجعل إدراك الإشمام محصوراً في العين فقط بينما الروم عامّاً، ولم يخرج من تلا ابن جني ممّن درسوا هذه الظاهرة الصوتية عمّا بحثه فلقد نقلوا ما ذكره في ذلك[4].

إذن فالروم كما يبدو عند ابن جني صوت بين الساكن والمتحرك ؛فهو منزلة بين المنزلتين مثلما يتصوّره،وهو لا شكّ نمط معتزلي يحبذ ابن جني سنه على القواعد اللغوية ،كما يفهم من تعريفه السابق أيضاً أنّ الروم للعين وللأذن جميعاً.

1-3-6-الإشمام:

الإشمام في اللغة الدنو والقرب[5].

ولقد أشار ابن جني إلى هذا المصطلح في باب ((ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية)) لمّا عرض لبعض الظواهر الصوتية في بعض قراءات أبي عمرو وادعاء القراء بأنّ أبا عمرو كان يسكن الهمزة أو يحقّقها من غير اختلاس، بينما ذهب سيبويه إلى أنّه كان يختلس، وأرجع ابن جني ذلك لضعف درايتهم ثم ذكر بيتاً رواه سيبويه وذكر أنّه زعم أنّ فيه إشماماً للقاف وهو قول الراجز:

مَتَى أَنَام لا يُؤرقِنِي الكرى*لَيلاً وَلاَ أَسْمَع أَجْرَاس المَطِي**[6]

فيقولك «ومعلوم أنّ هذا الاشمام إنّما هو للعين لا للأذن وليست هناك حركة ألبتة ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ؛ألا ترى أنّ الوزن من الرجز ولو اعتدت القاف

---

[1]-ينظر المصدر نفسه ،ج2،ص328،وأسرار العربية ،ص204

[2]-ينظر المصطلح الصوتي في الدراسات العربية،ص266، 267

[3]-الخصائص،ج2،ص145

[4]-ينظر شرح المفصل ،ج9، ص67

[5]-اللسان،مادة(شمم)

[6] -لم يُعزَ البيت لأحد في الخصائص، ولم نجده فيما بين أيدينا من مصادر

متحركة لصار من الكامل فإذا قنعوا من الحركة بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عادتها أن تستعمل في النطق بها من غير أن يخرجوا إلى حسّ السمع شيئاً من الحركة مشبعة ولا مختلسة أعني إعمالهم الشفتين للاشمام في المرفوع بغير صوت يسمع هناك لم يبق وراء ذلك شيء يستدلّ به على عنايتهم بهذا الأمر؛ألا ترى إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلّتها ولطفها حتى يخرجوها تارة مختلسة غير مشبعة وأخرى مشمة للعين لا للأذن»[1]

فنجد ابن جني يقتصر في إشارته للإشمام على أهمّ ميزة فيه وهي أنّه للعين دون الأذن ؛أي أنّ لا صوت هناك يسمع ،وهذا المعنى قد ردّده من جاء بعد ابن جني فهذا الأنباري يرى أنّ الإشمام «هو أن تضم شفتيك من غير صوت وهذا يدركه البصير دون الضرير»[2]

وهذا المعنى نفسه ذكره سيبويه من قبلُ حيث نبّه غلى أنّه« للرؤية وليس بصوت للأذن» وأن الضرير لا حظ له في إدراك ذلك[3].

ويلحظ أنّ الإشمام قد أشار إليه علماء العربية في أثناء حديثهم عن الوقف ،فقد بين سيبويه أنّ المرفوع والمضموم يوقف عندهما على أربعة أوجه:

بالإشمام والسكون والروم والتضعيف وقد أضاف المتأخرون وجهاً خامساً وهو الإتباع[4]،أمّا ابن جني فذكره في أثناء حديثه عن الساكن والمتحرك أيضاً مع مصطلح الروم ،ولم يمنع ذلك من إشارته إلى الوقف ممّا ينمّ عن استفادة المتأخرين من ذلك فقد نقل الأنباري بعض أوجه الوقف كما أشرنا، ولم يقف عند هذا الحدّ بل مثّل بأمثلته أيضاً،وبخاصة في قول العرب(هَذَا بَكُرْ وَمَرَرْتُ بِبَكْرِ) في الإتباع[5] .

---

[1]–الخصائص ج1،ص73

[2]–أسرار العربية، ص204

[3]–الكتاب ،ج4،ص171

[4]–ينظر الكتاب ج4،ص 168، وأسرار العربية،ص204

[5]–ينظر الخصائص،ج3،ص220،وأسرار العربية ،ص204

نستنتج من هذه الملاحظات أنّ ظاهرتي الروم والإشمام ظاهرتان متداخلتان إلى حد مّا على الرغم من وجود بون طفيف بينهما ،فكلتاهما ظاهرة تقع في الوقف إلاّ أنّ الروم صوت مسموع، أمّا الإشمام فلا صوت فيه بل يكمن إدراكه بالرؤية كما أنّه يخصّ الضم فقط ،و لا نكون مبالغين إذا قلنا إنه يبعد – فيما نظنّ– عن الظواهر الصوتية لماّ خلا من الصوت.

ولئن كان للقدامى حظ في دراسة هاتين الظاهرتين فإنّ المحدثين قد عزفوا على دراستهما مثلما درسوا ظواهر صوتية أخر.

1-3-7-المد (حروف اللين المصوتة):

المدّ« الجذب والمطل...ومدّ الحرف يمده مدّاً:طوّله»[1].أمّا اللين فهو« ضد الخشونة .يقال في فعل الشيء اللين :لان الشيء بلين ولياناً وتليّن وشيء ليّن ولين مخفف منه والجمع ألييناء...»[2] .

وأوّل تجسُّد اصطلاحي للظاهرة نجده عند الخليل بن أحمد ، الذي أطلق مصطلح(الهوائية)،فجعل منها الهمزة[3]، ويطلق عليها أحرف الجوف لأنّها تخرج من الجوف ولأنّها كذلك هاوية في الهواء[4].

ويلح سيبويه على أن يسمّيها (حروف اللين والمد) ،وهي أوسع مخرجاً ولم يذكر بينها الهمزة[5] ليستقر هذان المصطلحان عند سيبويه ومن جاء بعده، على أنّه فرّق بينها فجعل الألف أوسع مخرجاً من الياء والواو، لذا أطلق عليه مصطلح (الهاوي)وهو تمييز أدق مما زعمه الخليل[6].

---

[1]–اللسان مادة (مدد)

[2]–اللسان مادة (لين)

[3]–العين ج1، 57، 58

[4]–العين ج1،ص57

[5]–ينظر الكتاب،ج4،ص176

[6]–المصدر نفسه،ج4،ص435

وعلى المنوال نفسه يفرّق ابن جني بينهما فيزعم« أنّ أصل المدّ وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه إنّما هو الألف.وإنّما الياء والواو في ذلك محمولان عليها وملحقان في الحكم بها »[1]؛أي أنهما(الواو والياء) تمدان حملاً على الألف لماّ تسبقان بفتحة كقولنا(ثوب وشيخ) إذا سبقتهما الألف في الوضع في قولنا(ثاب وشاخ) لذا صارتا أختي الأف فشبهتا بها فمدّتا مثلها وحملتا عليها،ويصوغ ابن جني مصطلحاً آخر للتعبير عن حروف اللين فيسميها (الأحرف المصوتة) ،وذلك في سياق حديثه عن الحروف الممطولة وقد قصد بالمصوتة (الألف والياء والواو)[2]،وهو مصطلح يقترب من المصطلح الحديث "الصوائت".

وقد نقل من جاء بعد ابن جني هذا المصطلح إذ نجده عند ابن سينا في كتابه أسباب حدوث الحروف، وقد قصد به أصوات المدّ الطويلة والقصيرة على حدٍ سواء فيسمي مثلاً الفتحة بالألف الصغرى فيقول:« وأمّا المصوتات فأمرها وتأثيرها عليّ كالمشكل لكني أظنّ أنّ الألف الصغرى والكبرى مخرجهما من إطلاق الهواء سلساً غير مزاحم»[3].

ولابن جني اصطلاح آخر يتّصل بحروف المد واللين إذ أورد في سياق حديثه عن حروف المد واللين عبارات كحرف اللين المجهول أو ما أطلق عليه أيضاً (مدّة الانكار) على أنّنا عثرنا على اصطلاح آخر في السياق ذاته يخصّ حروف المدّ وهو (مدة التذكر)[4] .

وعليه يمكن القول إنّ هذه التسميات عُدّت من قبيل وظائف حرف المدّ واللين فوصفه بالمجهول ووصف المدّ بالإنكار والتذكّر فجعل له وظيفة ومعنى.

---

[1]–الخصائص ج3،ص127

[2]–الخصائص،ج3،ص124، 125

[3]–رسالة أسباب حدوث الحروف،ابن سينا،تح محمد حسان الطيان ويحي مير علم،مراجعة شاكر الفحام وأحمد راتب النفاح،مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق،ص126

[4]–ينظر الخصائص ج3، ص154، 155 ،157

أما إذا ولينا وجهتنا شطر المحدثين نجدهم قد استخدموا مصطلحات القدامى نفسها فلم يؤثروا مصطلحاً آخر على مصطلح (اللين) فيسمون الحركات أصوات اللين القصيرة ويجعلونها أكثر وضوحاً من الأصوات الساكنة(الحروف الأخرى)[1].

وممّا يجدر الإشارة إليه هو اضطراب المحدثين في إطلاق مصطلح (أشباه أصوات اللين) فمرّة يطلقونها على أصوات(اللام والميم والنون) ؛لأنّها أقرب إلى طبيعة أصوات اللين ويطلقونها على الياء والواو التي جعلوها من حروف اللين في اللغة العربية مرة أخرى[2].

وقد أطلق علماء التجويد المحدثون المصطلح نفسه (حروف المد واللين) ويطلقون عليها الأصوات الذائبة أيضاً[3].

من خلال ماسبق يمكننا إرجاع اختيار بنية المصطلح إلى طبيعة نطق الصوت ودرجة ظهوره في أثناء النطق.

2-المصطلحات الخاصة بالجانب النحوي والصرفي:

2-1-المصطلحات النحوية:

2-1-1-النحو: ما قيل عن مصطلح اللغة يقال عن مصطلح النحو، فلم تشهد العصور التي صادفت ميلاد وازدهار النحو تعريفاً جامعاً مانعاً للنحو كالذي أورده ابن جني في الخصائص، ولله درّ مرتاض إذ يقول:« فإنّنا حتى الآن لم نجد أحداً من القدماء ولا من المحدثين كتب في هذه الصناعة وأقنعنا:لماذا سمّي النحو نحواً والفعل فعلاً والحرف حرفاً...وكان علينا أن ننتظر القرن الرابع الهجري حتى نتلقى تعريفاً أكثر استئناساً من ابن جني الذي عرف النحو بأنه انتحاء...»[4] ،وكعادته يورد ابن جني

---

[1]-الأصوات اللغوية،ص26، 27

[2]-ينظر الأصوات اللغوية،ص27، 28، 42

[3]-ينظر علم التجويد دراسة صوتية،غانم الحمد،ص74، 75

[4]- أصالة المصطلح اللساني العربي ،مرتاض عبد الجليل،مجلة أعمال ملتقى اللغة العربية والمصطلح يومي 1920مايو 2002م،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية،جامعة باجي مختار عنابة،الجزائر2006م ،ص26

التعريف الاصطلاحي ثم يوليه بالتعريف اللغوي ،ويبيّن اشتقاق المصطلح فيقول:« هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كاتثنية والجمع و التحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك قصدت قصداً ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم كما أنّ الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم ...»[1] ،فنلحظ على هذا التعريف أنّه أوسع وأشمل ممّا هو معروف عند المتأخرين، فقد شمل اتّباع طريقة العرب في كلامها ،كما نجده قد عمد إلى توضيح المعنى اللغوي أولاً ،ثم بيّن كيف انتقلت الكلمة من معناها اللغوي الذي يفيد القصد إلى معناها الاصطلاحي لتدلّ على هذا العلم كما دلّت كلمة الفقه على علم الفقه.

ولاشكّ أنّ تعريف ابن جني فيه نظرة شمولية لكلّ سمات اللغة العربية وذلك من خلال قوله (انتحاء سمت كلام العرب)، ولم يركّز على سمة الإعراب فحسب وهو ما دأب عليه معظم النحاة العرب ،إذ ليس الإعراب إلاّ جزء من الظاهرة النحوية ،«فليس مرادفة النحو للإعراب أكثر من بيان أبرز جوانبه وأخصها»[2]،بينما نجد الزجاجي قبله قد ساوى بينهما إلى حدّ ماّ ،فجعل النحو إعراباً والإعراب نحواً ،« لأنّ الغرض طلب علم واحد»[3]،لذا فقد قصد به علم العربية لا النحو الاصطلاحي بل يدخل في هذا المعنى كلّ من النحو والصرف واللغة والبلاغة[4].

---

[1]– الخصائص،ج1،ص34

[2]– النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص201

[3]– الإيضاح في علل النحو،ص91

[4]– ينظر ابن جني النحوي،ص288

ونجد الأمر نفسه عند قسم من النحاة في أثناء تعريفهم للنحو كما ورد في شرح الأشموني[1]،وهذا إن دلّ على أمر فإنّما يدلّ على أنّ للنحو معنيين؛ معنى يراد به ما يعمّ الصرف والنحو وأحكامهما ،ومعنى يراد به أحوال التركيب[2].

وممّا تجدر الإشارة إليها –ونحن في دراسة المصطلح – هي ظروف بروز هذا المصطلح ،فتشير أغلب الدراسات اللغوية والأدبية إلى أنّ مصطلح النحو ظهر مبكراً ،فبينما ذكرت إحدى تلك الدراسات أنّه ظهر في أوائل القرن الثالث الهجري[3]، أشارت دراسات أخر إلى أنّه ظهر في أوائل القرن الثاني للهجرة عند ابن أبي إسحاق الحضرمي(117هـ)[4] ،ولم يكن قبل ذلك يعرف بهذه التسمية، فذُكر أنّه كان يطلق عليه مصطلحات عدّة كالعربية والكلام واللحن والإعراب والمجاز[5].

على أنّ ابن جني استخدم مصطلح النحو وكان يفرّق بينه وبين تلك المصطلحات كما سيأتي.

ويبدو أنّ مصطلح النحو قد اُستُلهِم ممّا أفرزته حوارات علي بن أبي طالب وأبي الأسود الدؤلي لماّ كانا يفكران في وضع النحو، وكان علي يطلب من أبي الأسود أن يضع نحو ما أومأ إليه به أو عندما قال له أنح هذا النحو[6].

إذن فقد استقرّ النحو في عصر ابن جني مصطلحاً ومفهوماً على الرّغم من أنّه تميز بالشمولية ،وهي سمة ميّزت الدراسات اللغوية القديمة ،بيد أنّه كان يعي الفرق بينه وبين التصريف جيداً ،والدليل على هذا ما تفضّل به من توضيح للفرق بينهما في كتابه

---

[1]–ينظر تعريف الأشموني للنحو في شرحه، تح،محي الدين عبد الحميد ،دار الكتاب العربي لبنان ، ط1،1375هـ–1955م ج1،ص5

[2]– ينظر ابن جني النحوي،ص288، 289

[3]–ينظر مثلاً أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ،ص22

[4]–ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري،ص17

[5]– ينظر المرجع نفسه، ص8،وما بعدها

[6]–ينظر على سبيل المثال المدارس النحوية ، شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة ط7،ص15،ونشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة ،ص12،وفي أصول اللغة والنحو فؤاد حنا ترزي ،دار الكتب،بيروت ،لبنان،ص92

المنصف[1]،على أنّ هذه الشمولية ارتدّت منهجاً قويماً في دراسة اللغة بكلّ مستوياتها دراسة وصفيةً ،وهو ما أُطْلِقَ عليه حديثاً بالدراسة البنوية إذ لا يمكن أن نفصل بين تلك المستويات ،فالأصوات والصرف والنحو والدلالة مجتمعة هي بنية واحدة وهي اللغة العربية.

بناءً على هذا يمكن أن نرجع الاعتبار الذي اعتمده النحاة في تسمية النحو هو الاعتبار الدلالي الوضعي، وهو ما توضّحه العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ (النحو) وهو القصد كما بيّن ابن جني.

2-1-2-الإعراب: الإعراب كما جاء عن ابن جني هو « مصدر أَعرَبتُ عن الشيء إذا أوضحت عنه وفلان معربٌ عمّا في نفسه أي مبين له وموضح عنه»[2]،فالإعراب في اللغة الإبانة.

أمّا في الاصطلاح « فهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»[3]،فجعل العلامات دالّة على على المعاني وفاصلة بينها، كما أنّه أشار إلى ما يقوم مقام بيان الإعراب(كالتقديم والتأخير أو الرتبة ودلالة الحال) ومعنى الكلمة وما تدلّ عليه عندما تغيب العلامة الإعرابية الدالة على المعنى،وهو بذلك يعرض لقرائن أخرى غير العلامة الإعرابية ،ولا يكتفي ابن جني بإيراد معنى المصطلح الظاهر بل يجلب له نظائر من معاني العرب ليجلي دلالته بدقّة وتكون المناسبة بين معانيها واضحة كذهابه إلى أنّ (أعربت) مصدره قولهم "العرب" « وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان»[4]،كما توصّل من خلال تحليله لهذا المعنى إلى أنّ اختلاف معاني المسميات أفضت إلى اختلاف الإعراب

---

[1]-ينظر المنصف،ابن جني،تح،إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين،إدارة إحياء التراث القديم،ط1 1373هـ- 1954م،ص4

[2]- الخصائص،ج1، ص36

[3]- المصدر نفسه ج1،ص35

[4]- الخصائص،ج1،ص36

الدال عليها[1]،ويحلّل دارسو النحو المحدثون تعريف ابن جني للإعراب فيزعمون أنّه تعريف عام وجامع لايوافق حدّ الإعراب النحوي ،إذ يظهر من تعريفه هذا أنّه يكون من الإعراب كذلك كلّ لفظ تنطق به توضّح به معنى في نفسك ،فإذا كان في نفسك معنى وعبّرت عنه بلفظ فهو إعراب[2].

وإذا كان ابن جني قد وسّع من معنى الإعراب عندما عمّمه فإنّه قد وضع يده على إحدى خصائصه،إذ جعل موضوع الإعراب اختلاف المعاني وهو ما عليه أغلب النحاة[3].

نتبيّن من خلال ما مضى أنّ ابن جني لم يركز على ما عُني به النحاة في تعريفهم للإعراب ،وهو اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها وهي الخاصية الوحيدة التي طفت على سطح ظاهرة الإعراب ،وحاول ابن جني أن يتخلّص منها على الرغم من إلحاح أبي علي الفارسي عليها، حيث حصر ظاهرة الإعراب في اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل حينما عرّف الإعراب[4]،وبنظرة فاحصة في ما أردفه ابن جني لتعريفه يُستشفُ تفسيرٌ لاختيار مصطلح "الإعراب" وذلك في قوله:« وأمّا لفظه فإنّه مصدر أعربت عن الشيء»،وكأنّي به قد أورد تسويغاً لاختيار النحاة مصطلح "الإعراب" لأنّه يبين عن المعاني المختلفة.

ويطالعنا بتسويغ آخر وهو التغيير الذي يلحق أواخر الكلم واستحالته من صورة إلى صورة على حدّ قولهم:« عربت مَعدتُه أي فَسَدتْ كأنها استحالت من حال إلى حال»[5]،ولئن اهتمّ القدماء – منهم ابن جني- باختلاف المعاني وتعاورها، فإنّ مِنَ المحدثين مَن امتنع عن الاعتراف بهذه السمة وردّها إلى أنّها حركات يحتاج إليها لوصل الكلمات إلى بعضها بعضٍ[6] .

---

[1]- نفسه،ج1،ص36

[2]- ينظر ابن جني النحوي،ص291

[3]- ينظر ابن جني النحوي،ص291

[4]- ينظر الايضاح للفارسي ،ص73

[5]-الخصائص،ج1،ص37

[6]-ينظر من أسرار اللغة ،ص237

يمكن القول من خلال ما سبق إنّ ابن جني أوّل من أعطى تعريفاً شاملاً واضحاً للإعراب يكشف عن المعنى المراد من خلال حركاته دون أن يولي أهمية لاعتبارات العامل، لذا فيمكن أن يكون الإعراب الذي قصده أشمل من المعنى الذي يقابل البناء فقط لهذا كان الإعراب مرادفاً للنحو عند بعضهم كما أشرنا في مصطلح (النحو) .

ويقوم مصطلح الإعراب على تصوّر وظيفي يتنزّل انطلاقاً من الإبانة والتوضيح[1]؛كما يوحي اعتبار اختيار المصطلح بمعنى الثبات والتحوّل على أنّ الإعراب يخلص للثاني فقط بينما يختصّ الأوّل بالبناء كما يوضح الشكل الآتي.

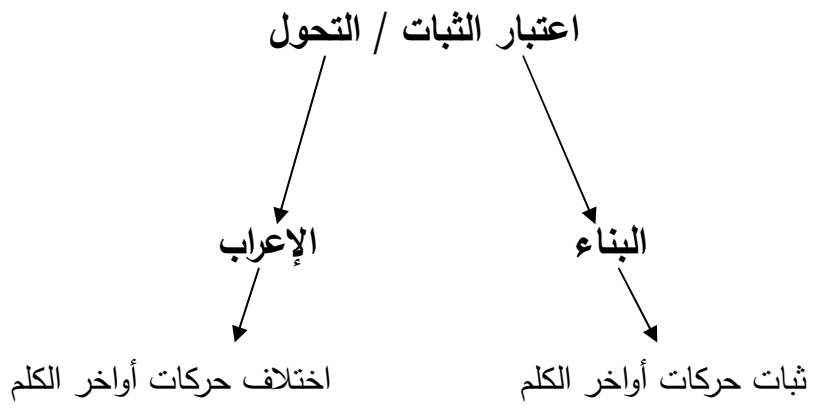

2-1-3-البناء:

مصطلح البناء من المصطلحات الضاربة في القدم ،ظهر قبل سيبويه فقد ذكر البغدادي في خزانته نصاً يزعم أنّه لأبي عمرو بن العلاء ،وكان قد ورد فيه مصطلح البناء يقول البغدادي:« وذلك أنّ أبا عمرو قال: المنادى المفرد إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه فسبيله أن ينصبه لأنّه في موضع نصب وإنّما بني على الضم لمضارعته المضمر فإذا نون فقد زال عن البناء وسبيله أن يرجع إلى أصله»[2].

[1]- ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،ص38

[2]- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،ج6،ص507

لهذا يُفترض أن يكون هذا المصطلح قد ظهر عند القراء قبل أن يظهر عند اللغويين والنحاة من مثل سيبويه الذي ذكره في باب مجاري أواخر الكلم من العربية ؛فبيّن أنّه ما «يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل»[1].

غير أنّ سيبويه لم يعط تعريفاً واضحاً له، واكتفى بتعريف المبني وهكذا فعل شارح كتابه أيضا[2].وظل هذا المصطلح مستعملاً عند اللغويين والنحاة بعد سيبويه على أنّهم كانوا- فيما يبدو- يعرّفون المبني لا البناء حتى جاء أبو علي الفارسي وابن جني فاطّلعا علينا بتعريف وافٍ شافٍ للبناء ،فبيّن الفارسي أنّه خلاف الإعراب «وهو أنّ لا يختلف الآخر باختلاف العامل»[3]،أمّا ابن جني فقد عقد له باباً هو أيضاً قال فيه:« هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل»[4]،ولو وازنّا بين الحدّين لألفينا أنّ الحدّ الثاني شرح وتفسير للأول لأنّه أخصر كما يكشف تعريف ابن جني عن أهمّ سمات البناء وهي لزوم السكون أو الحركة كما يظهر أنّه قد وافق سيبويه في جزء من خصائص مفهوم المبني عنده في قوله:« لا لشيء أحدث ذلك من العوامل».

ثم نرى ابن جني كعادته يذكر مسوغاً للتسمية وهو لزومه ضرباً واحداً وعدم تغييره تغير الإعراب ،فصار كالبناء الذي يلزم موضعه ولا يزول عن مكانه[5]،ممّا ينمّ عن إدراك ابن جني لخفايا الاصطلاح واهتمامه الشديد بتفسير وضع التسميات.

ولا يكاد من جاء بعد ابن جني يختلف عنه في حدّ البناء فقد جاء في أسرار العربية أنّ البناء« لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون»[6]،على الرغم من أنّ الحرف أيضاً علامة من علامات البناء كقولهم في الاسم: يارجلان ولا رجلين وفي الفعل:اذهبوا وارم[1] .

---

[1]- الكتاب ج1ص13

[2]- ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي،ج1، ص21، 22

[3]-الايضاح،ص76

[4]-الخصائص،ج1،ص37

[5]-ينظر الخصائص،ج1،ص37

[6]-أسرار العربية ،ص32

ويقوم مصطلح البناء على اعتبار الثبات كما أشرنا،وهو ما عبّر عنه ابن جني بلزومه ضرباً واحداً وعدم تغييره ،وهو ما فسّره ابن جني نفسه وهو آية على اهتمامه بالمصطلحات.

2-1-4-الجملة:

جاء في اللسان « فأمّا الجمل بالتخفيف فَهُوَ الحَبلُ الغَليظُ وكذلك الجمّل مشدد...قال الأزهري: كأنَّ الحَبلَ الغليظ سُمي جمالة لأنَّهَا قوًى كَثِيرةٌ فأَجملت جملة

ولعلّ الجُملَةَ اشتقت مِن جُملَةِ الحبل»[2].

لم يكن حظ الجملة في الدراسات النحوية المتقدمة كحظ بقية الأبواب النحوية الأخرى،ولئن كان النحاة قد عنوا بالتركيب وبكلّ ما له علاقة بالجملة ،فإنّهم كانوا يتطرّقون لذلك في أثناء دراستهم للأبواب النحوية الأخرى فقط كالحال والنعت والخبر وغيرها،ولم يطلع بدر الجملة علينا إلاّ مع ابن هشام الأنصاري الذي أفرد لها مباحث لايستهان بها في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ليكون أوّل من ينظّر لها بشكل أوسع وأفيد في تاريخ النحو العربي[3].

ولعلّ هذا ما جعل أحد الدارسين ينفي أيَّة إشارة للجملة في كتب المتقدمين حتىّ في كتاب سيبويه، ثم يعزو ذكرها إلى المبرد[4] ،بينما يذكر بعضهم الآخر أنّ سيبويه قد أشار إلى الجملة بمصطلح آخر وهو "الوجه" منذ منتصف القرن الثاني الهجري ،على أنّه

---

[1]-ينظر ابن جني النحوي ،ص294

[2]- اللسان مادة (جمل)

[3]-ينظر نظرات في التراث اللغوي العربي،ص32

[4]-ينظر أصول تراثية في اللسانيات الحديثة،ص205 والمقتضب ج1،ص146

قد ورد عنده مصطلح الجملة جمعاً[1]،وتذكر دراسة أخرى أنّه استخدم عبارة "المسند والمسند إليه" للدلالة على الجملة[2].

ويطلق ابن السراج المصطلح نفسه في أثناء حديثه عن أنواع الخبر وذلك بصيغتي الجمع والإفراد[3].

أمّا ابن جني فقد رأى أن يطلق عليها مصطلحين اثنين هما "الكلام" و"الجملة" واستخدم الجملة مفرداً وجمعاً ،وقد ذكر ذلك في سياق تعريفه وحديثه عن الكلام يقول: «أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك ،وقام محمد ،وضرب سعيد وفي الدار أبوك،وصه ومه...»[4] ،فنجده يرادف بينهما فيجعل كلّ كلام مفيد جملة ،ويقابلها في مواضع أخرى بالمفرد الذي أطلق عليه لفظ "الجزء الواحد"[5].ويبدو أنّه تأثّر بأستاذه أبي علي الفارسي[6]

وعلى هذا المنوال سار من جاء بعد ابن جني في المساواة بين الجملة والكلام، فقد جعل كلٌ من الزمخشري وابن يعيش الكلام هو الجملة[7]،إلى أن حلّ القرن السابع الهجري ففرّق الرضي الأستربادي بين الجملة والكلام فخصّ الجملة بالإسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا، أمّا الكلام فقيّده بالإسناد والإفادة معاً ،ليصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أنّ كلّ كلام جملة ولا تكون كلّ جملة كلاماً[8].

يتعيّن علينا القول إذن إنّ الجملة عند ابن جني جاءت مرادفة للكلام، وظلّ الأمر على هذا الحال إلى أن حلّ القرن السابع الهجري وجاء الرضي الأستربادي ففرّق بين

---

[1]– ينظر الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية،عبد الجليل مرتاض،ص186، 187

[2]–ينظر نظرات في التراث اللغوي العربي،ص33

[3]–الأصول في النحو،ج1،ص 64

[4]–الخصائص،ج1،ص17

[5]–ينظر المصدر نفسه،ج1،ص32

[6]–ينظر المسائل العسكريات في النحو العربي،ص63

[7]–ينظر شرح المفصل،ج1،ص18، 20

[8]– ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،الرضي الأستربادي ،تح،حسين بن محمد بن إبراهيم الحفظي،إدارة الثقافة والنشر بالجامعة،ط1، 1414هـ – 1993م، القسم الأول – المجلد الأول ،ص18

الجملة والكلام ووافقه ابن هشام في ذلك مستدلاً بوجود جُمَلٍ لا تفيد كجملة الشرط وجوابه وجملة الصلة...[1]

وأمّا عن وضع مصطلح (جملة) فيمكن أن نردّ اعتبار التسمية إلى الجانب الدلالي وإلى الربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، فالذي يبدو هو أنّ (الجملة) فيها معنى التجمّع وهو عكس التفريق وقد قال أحمد بن فارس إنّ الجيم والميم واللام أصلان أحدهما تجمع وعظم خلق[2]، وقال المفسرون في تفسير قوله تعالى:﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴿٣٢﴾ ﴾[3] أنّ القرآن نزل دفعة واحدة غير مفرق[4].

نستنتج من هذا أنّ الجملة فيها معنى التجمع الذي يفضي إلى القوة، وهو بعكس الإفراد الذي يوحي بالضعف، ولماّ كانت الجملة أكثر من كلمة واحدة ؛أي تجمع لكلمتين أو أكثر(مسند ومسند إليه) أطلقوا – فيما نظنّ– على هذا مصطلح جملة.

2-1-5-اسم العلم:

العلم أشهر المصطلحات التي أطلقت على الاسم الذي «يعيّن المسمى تعييناً مطلقاً»[5]، وقد أطلق عليه سيبويه في البداية عبارة "العلامة اللازمة المختصة" قال:« فأمّا «فأمّا العلامة اللازمة المختصة فنحو زيد وعمرو وعبد الله وما أشبه ذلك وإنّما صار

---

[1]–ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري،تح،مازن المبارك،ومحمد علي حمد الله،راجعه سعيد الفغاني،دار الفكر بيروت لبنان،ط1، 1419هـ – 1998م، ص363

[2]– مقاييس اللغة مادة(جمل)

[3] -﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ ﴾[الفرقان32]

[4]–ينظر البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي،طبعة جديدة بعناية عرفات العشا حسونة،راجعه صدقي محمد جميل،دار الفكر ،لبنان،1425– 1426هـ –2005م،ج8، ص103

[5]–أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ابن هشام النصاري ،ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح،تاليف محمد محي الدين عبد الحميد،منشورات المكتبة العصرية بيروت،(د ط) (د ت) ج1، ص122

معرفة لأنّه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته»[1]،فعرّفه بذكر المثال وهو نمط التعريف عند سيبويه والقدامى كما يطلق عليه مصطلحاً ثانياً وهو العلم الخاص[2].

ويسميه المبرد الاسم الخاص ويعرّفه بالمثال كما تقدم عند سيبويه[3].

أمّا ابن جني فقد ذكر المصطلح في باب (اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس)، فسمّاه الاسم العلم فقال:« وقسّمنا هناك الموقع عليه الاسم العلم وأنّه شيئان:عين ومعنى فالعين :الجوهر كزيد وعمرو والمعنى :هو العرض»، كأسماء الأعداد في نحو قولهم: اربعة نصف ثمانية و(ستة ضعف ثلاثة)... [4].

وبهذا يكون ابن جني قد استخدم جزءا من مصطلح سيبويه المذكور وقد انتزع منه صفة الخصوصية التي قرنها به سيبويه والمبرد معاً.

على أنّ ابن جني قد عبّر عن تقسيمه بمصطلحين من علم المنطق وهما الجوهر والعرض؛ فالأوّل يعني جنس الأجناس أي لا جنس أعمّ منه، أمّا الثاني فيعني به المناطقة « ما يتميز به الشيء عن الشيء لا في ذاته كالبياض والسواد والحرارة والبرودة ونحوذلك»[5].

وقيل إنّ مصطلح الجوهر أراد به ابن جني « الاسم الجامد سواء أكان اسم ذات أم اسم معنى »[6] ،ولم يفصّل ابن جني في النوعين واكتفى بذكر أمثلة لكل نوع وذلك – كما يبدو– لأنّه ذكرها في كتاب له آخر وهو المبهج، فقد قسّم اسم العلم العيني إلى قسمين اسم غير صفة "كأوس وبكر" واسم صفة "كحاتم وفاطمة" ،كما أضاف أمثلة غير

---

[1]–الكتاب،ج2،ص05

[2]–المصدرنفسه،ص06

[3]–المقتصب،ج1،ص276

[4]– الخصائص ج3،ص32، 33

[5]– مفاتيح العلوم ،ص88، 89

[6]–المصطلح النحوي عند ابن جني،سامي عوض ويونس يونس مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث الجامعية اللاذقية سورية –سلسلة الآداب والعلوم الانسانية المجلد(25) العدد (19) سنة 2003م، ص11

التي ذكرها في الخصائص في اسم العلم المعنوي من ذلك قولك:زيد وعمرو « تعني به العمر أي الحياة»[1].

ولقد جعل ابن جني الغرض من اسم العلم« إنّما وضع ليغني عن ذكر الأوصاف الكثيرة»،فإذا ذكرت "الحسن" أغناك عن ذكر أوصافه كأن تقول: « الرجل الفقيه القاضي العالم الزاهد البصري...»[2] .

إذن فالعلم هو المصطلح الشائع للدلالة على هذا المعنى، سواءٌ أنُعت بالخاص أم لم ينعت وهو كما يبدو من العلامة « مأخوذ من علم الأمير أو علم الثوب كأنّه علامة عليه يعرف به»[3]،وقد عبّر سيبويه عن هذا المعنى(العلامة) كما ذكرنا لأنّه علامة على مسماه ،فيما يرى المحدثون أنّ العلم كان يطلق على الجبل ونقل المصطلح إلى النحو من هذا المعنى[4].

لذا يمكن ردّ اعتبار اختيار المصطلح إلى اعتبار عام وهو اعتبار العموم والخصوص ،وينطبق عليه المعنى الثاني.

2-1-6-كان الحدثية و الزمانية:

ويطلق ابن جني هذين المصطلحين على ما يعرف بكان التامّة وكان الناقصة، ولم يستعمل – فيما نظنّ- غير هذين المصطلحين للدلالة على كان بنوعيها وقد أشار إليهما عرضاً في باب التفريق بين القول والكلام قال:« وأمّا القول فأصله أنّه كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أم ناقصاً فالتام هو المفيد...والناقص ما كان بضد ذلك نحو زيد ،ومحمد وإن وكان أخوك إذا كانت **الزمانية** لا **الحدثية**»[5] ،فقصد بالزمانية كان الناقصة وبالحدثية

---

[1]-المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة،ابن جني،قرأه وشرحه وعلق عليه مروان العطية وشيخ الراشد،دار الهجرة بيروت،ط1، 1408هـ -1988م، ص46

[2]-الخصائص ج3،ص238، 239

[3]-شرح المفصل ج1،ص27

[4]- ينظر معاني النحو،فاضل صالح السامرائي،شركة العاتك لصناعة الكتاب ،القاهرة،ج1،ص65

[5]-الخصائص ج1، ص17

وبالحدثية كان التامة وهي مصطلحات من وضعه الخاص، إذ لم يذكرهما سيبويه واكتفى بالتعبير عنهما وصفاً فقال عن كان الناقصة: «...وما كان نحوهن من الفعل ممّا لايستغني عن الخبر» وقال عن التامة :« وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول :قد كان عبد الله أي قد خلق عبد الله»[1]، بينما أطلق عليها أبو علي العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر ويطلق عليها كان وأخواتها أيضاً[2]،ولم يشر إلى هذين المصطلحين.

وقد عبّر الرضي الأسترأبادي بمصطلح الأفعال الناقصة واستخدم مصطلحي النقص والتمام ،ولم يستعمل مصطلحي ابن جني[3].

ويبدو أنّ ابن جني سمّاها بالزمانية لأنّ كان الناقصة تدلّ على الزمن دون الحدث ،وأطلق الحدثية على التامة لأنّها في معنى فعل تام ؛أي مقترنة بحدث وزمان ،بينما أطلق عليها غيره الناقصة لأنّها تدلّ على ما مضى من الزمن فقط ولا تدلّ على الحدث[4]، فلمّا كانت دلالتها ناقصة هكذا أطلقوا عليها ناقصة وهذه الاعتبارات كلّها تدخل ضمن اعتبار الدلالة على الحدث والدلالة على الزمن ،على أنّه يجوز إحالة مصطلحي "الزمانية" و"الناقصة" إلى اعتبار نقص الحدث[5].

2-1-7- ما الحجازية:

لقد تحدّث عنها سيبويه وكان يصفها بقوله:(ما في لغة أهل الحجاز أو تميم) ولم يسمها "ما الحجازية[6]،بينما وجدنا المبرّد وابن السراج يستخدمانها[1].

---

[1] -الكتاب ج1،ص45، 46

[2]-ينظر الإيضاح،ص116

[3]-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،الرضي الأستراباذي،تح يحي بشير مصري،الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة،ط1، 1417هـ-1996م، القسم الثاني- المجلد الأول ،ج2،ص1023

[4]-ينظر شرح المفصل ج7،ص89

[5]- ينظرالمصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،ص22 وما بعدها

[6]-الكتاب ج1،ص71

ونجد ابن جني يصفها بما النافية للحال أحياناً ،وبما الحجازية أحياناً أخرى، ويفرّق بينها وبين ما التميمية مسوغاً إعمالها عند الحجازيين وإهمالها عند التميميين[2]،على أنّه كان يرجّح إعمالها إذ هو الأكثر[3]،لذا نجده قد ذكر المصطلح المشهور(ما الحجازية) ولم يذكر (ما التميمية) التي وجدنا المتأخّرين يذكرونها كالسيوطي مثلاً[4].

ولا شكّ أنّ مصطلح (ما النافية) هو الأصل ومن ثمّة لما كان أهل الحجاز يُعمِلُونَها أطلقوا عليها (ما الحجازية) بنسبتها إلى الحجاز ويريد أهل الحجاز،وهو من قبيل بناء المصطلح باعتبار النسبة،على أنّ المتأخرين آثروا أن يطلقوا (ما التميمية) أيضاً لإعمالها عند تميم .

2-1-8-الفاعل:

لم يُولِ اللغويون والنحاة المتقدمون عناية كبيرة بتعريف وتوضيح الفاعل على الرغم من التفاتهم له ودراسة معظم قضاياه، فلا سيبويه ولا المبرد ولا الزجاجي حاول أن يعطي تعريفاً يبيّن من خلاله معنى الفاعل واكتفوا بالإشارة إلى حالته الإعرابية[5] كقولهم:« هذا باب الفاعل وهو رفع وذلك قولك:قام عبد الله وجلس زيد»[6]،وهكذا فعل أبو علي الفارسي[7]،ولكن إذا وصلنا إلى ابن جني وجدناه قد حدّ الفاعل دون أن يخصّص له باباً فالفاعل عنده هو كلّ« اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وأنّ الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء»[8]،وهو تعريف لا يفيد معنى الفاعل بمفهومه الدقيق إذ إنّ الفاعل« لا يأتي بعد الفعل وحده»،بل قد يكون بعد اسم فاعل أو

---

[1]-ينظر المقتضب ج4،ص406، والأصول،ج1،ص300

[2] -الخصائص ج1،ص167

[3]-المصدر نفسه ج2،ص260

[4]- ينظر همع الهوامع،ج1، ص464

[5]-ينظر النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث،ص268

[6]-المقتضب ،ج1،ص146

[7]-ينظر الايضاح ،ص101

[8]-الخصائص،ج1،ص185

صفة وغيرهما[1]،وهو ما نجده ضمن مفاهيم المتأخّرين من النحاة كقول ابن هشام:« هو ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كـ"علم زيد" و"مات بكر" و"ضرب عمرو" ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴿٢٨﴾ ﴾[2] »[3] ،فلم يحصره في الفعل بل تعدّى ذلك إلى شبه الفعل.

وجدير بنا أن نذكر رأي بعض الدارسين في هذا النوع من التعريف الذي جاء به ابن جني ،فبينما أومأت إحدى الدراسات المشار إليها سلفاً أنّ تعريف ابن جني لا يستجيب لنمط الفاعل في الجملة العربية ،تذكر دراسة أخرى أنّ التعريف ذاته قريب المأخذ يناسب المبتدئين[4]،ويمكن أن نضيف أمراً آخر وهو طبيعة التأليف في تلك الفترة التي اتّسمت بالتركيز على أصول اللغة والنحو ومن طبيعة الأصول أن تشير إلى العموم والاجمال لا الخصوص والجزئيات.

2-1-9-المفعول:

إنّ ما قاله ابن جني عن الفاعل سحبه تقريباً على المفعول به إذ لم يخرج عن دائرة الإسناد ولم يذكر كعادته ماشابه الفعل فقال:« وكذلك القول على المفعول أنّه إنّما يُنصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلة»[5]،فذكر مصطلح المفعول مجرداً من التحديد به أو له أو فيه أو معه...كما وسمه بالفضلة بعد عملية الإسناد ؛وبذلك فقد

---

[1]-ينظر ابن جني النحوي،ص295

[2] -﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾ ﴾[فاطر 28]

[3]-شرح شذور الذهب ،ابن هشام الأنصاري،ومعه الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب ورحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور ،تأليف بركات يوسف هبود ،مراجعة يوسف الشيخ محمد البقاعي ،دار الفكر بيروت لبنان،ط1، 1414هـ – 1994م ،ط2، 1419هـ –1998م،ص212

[4]-ينظر النحو العربي أصوله وأسسه... مرجع سابق،ص270

[5]-الخصائص،ج1،ص185

اعتمد ابن جني تعريف مصطلحي الفاعل والمفعول به على الإسناد في حين اعتمد غيره على التعدّي ،يقول أبو البركات الأنباري:المفعول«كل اسم تعدى إليه فعل »[1].

نخلص إلى أنّ ابن جني قد استخدم مصطلحي الفاعل والمفعول مجردين من كلّ مفاهيمهما النحوية التي تقتضي وجود مصطلح ومفاهيم تتفرع منه[2] ،وهو الأمر الذي نجده قد تبلور بعد القرن السادس الهجري ،وبخاصةٍ مع شراح المصنفات النحوية والألفيات،ويمكن أن نرجع مصصطلحي الفاعل والمفعول إلى الجانب الدلالي ،فهما اسم فاعل واسم مفعول به من الفعل "فَعَلَ"،وهو فيما يبدو مصطلح عام ومشترك لا يختص بعلم النحو واللغة فقط.

2-1-10- ما لم يسم فاعله:(نائب الفاعل)

وقد أطلق عليه النحويون مصطلحات عدّة كالنائب عن الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله ،وهو «كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فُعِلَ ويُفْعَلُ...»[3] ،وأسماه سيبويه المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل[4]،وأسماه المبرد بالمفعول الذي لا يذكر فاعله[5]،وهما كما نلاحظ تسميتان متقاربتان[6].

أمّا ابن جني فقد ذكرمصطلح "ما لم يسم فاعله" في باب نقض العادة ولمّح إلى أنّ أبا العباس ثعلب قد أفرد له باباً في فصيحه وأطلق عليه مصطلح "باب فُعِلَ" ،فأتى بالبناء الصرفي له وجعله ابن جني «إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة»كقولهم: نُخيَ زيدٌ وامتُقع لونه وانقُطِعَ بالرجل، ولا يقال في كلّ

---

[1]-أسرار العربية ،ص64

[2]-ينظر مثلاً النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم – تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي ،محمد سويرتي،أفريقيا الشرق،المغرب،(دط)،2007م ،ص13 وما بعدها

[3]-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،ج1، ص239

[4]- ينظرالكتاب ،ج1، ص33

[5]- ينظرالمقتضب، ج4،ص50

[6]- ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره،ص144

ذلك نخاه كذا ولا امتقعه كذا ولا انقطع به كذا ،ويضيف ابن جني أنّ ثعلباً كان يسعى إلى أن يريك أفعالاً خُصّت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل كما خصّت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول نحو: قام زيد وقعد جعفر...ولو كان غرضه أن يريك صورة ما لم يسمّ فاعله مجملاً غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو ضُرِبَ ورُكِبَ...وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية له»[1].

إذن فقد أطلق عليه ابن جني مصطلحين "باب فُعِلَ" و"ما لم يسم فاعله" ،ويبدو أنّهما من مصطلحات ثعلب فهما مصطلحان كوفيان ،إلاّ أنّ الثاني أشهر وهو من مصطلحات الفراء[2]،ويبدو أنّ ابن جني قد مال إلى هذا المصطلح لأنّه مختصر، ويعدّ تسمية للمصطلح ،ولو وازنا بينه وبين مصطلحي سيبويه والمبرد لوجدنا أنّ مصطلحيهما «شرح للظاهرة لاتسمية للمصطلح[3]».

كما يبدو لي أنّ ابن جني قد وُفِّقَ في استخدام مصطلح "ما لم يسمّ فاعله" ،إذ يعبّر عن الفكرة والظاهرة النحوية التي أشار إليها وهي إسناد بعض الأفعال إلى مفاعيل إسناداً مخصوصاً دون إسنادها إلى الفاعل ،ولو أسندناها إلى الفاعل لكانت لغة ضعيفة ،فالظاهر – فيما نحسب– أنّ مصطلح الكوفيين وابن جني أدق في التعبير عن هذه الظاهرة النحوية والخاصية اللغوية.

أمّا مصطلح النائب عن الفاعل فهو مصطلح ابن مالك الأندلسي[4]،واُختُصِرَ فيما بعد إلى مصطلح نائب الفاعل الذي نستخدمه في وقتنا الحالي.

ولا شك أنّ الاعتبار الذي وُضِعَ على وفقه هذا المصطلح هو اعتبار الاختلاف بين المذهبين البصري والكوفي[5] ،فالبصريون ركّزو على المفعول الظاهر في الجملة، بينما ركّز الكوفيون على الفاعل المحذوف وبنوا تسمياتهم على هذا النمط.

---

[1]– الخصائص ج2،ص219

[2]– ينظر مصطلحات النحو الكوفي،ص64، 65

[3]– المرجع نفسه ،ص65

[4]–ينظر شرح ابن عقيل،ج1،ص ،ومصطلحات النحو الكوفي،ص65

[5]–ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،ص57

2-1-11-التمييز:

التمييز في اللغة من الميز وهو التمييز بين الأشياء نقول:مِزتُ بَعْضَهُ منْ بَعضٍ فَأَنَا أُمَيِّزُهُ مَيزاً[1]

لم يكن مصطلح التمييز شائعاً في زمن سيبويه والخليل، فقد عبّر عنه سيبويه بمصطلحات أخرى كالتبيين والمفعول فيه والتفسير[2]،وقيل إنّه لم يُستخدم التمييز إلاّ مع المبرد الذي قرنه بمصطلح التبيين في باب أسماه (باب التبيين والتمييز)[3].

على أنّ الذي يطّلع في كتاب الجمل للخليل يجد أنّه قد استخدم مصطلح التفسير والتمييز ، وإذا صحّت نسبة كتاب الجمل إلى الخليل فيكون مصطلح التفسير والتمييز بصريين لأنّه استخدمهما معاً، وجعل التفسير للعدد بينما جعل التمييز لأعضاء الذات[4].

ولم يثبت- فيما بحثنا- أنّ الخليل قد استخدم مصطلحي التفسير والتبيين فقط بل مصطلح التمييز له أيضاً كما زعمت دراسات عدّة[5].

وتشير الدراسات إلى أنّ التفسير هو من مصطلحات الكوفيين أيضاً وظّفه الفراء في معانيه[6] .

أمّا ابن جني فقد وظف مصطلح التمييز فقط ،ولم يشرك غيره في التعبير عن رفع الإبهام القائم ،على الرغم من أنّه أشار إلى غرض المتكلم من التمييز وهو الإبانة ،وقد أشار إلى مصطلح التمييز في سياق حديثه عن حذف المميّز إذا علم المراد

---

[1]-اللسان مادة(ميز)

[2] -ينظر الكتاب،ج1،ص191،168،ج1،ص250

[3] -المقتضب ،ج3،ص32

[4]-الجمل في النحو،الخليل بن أحمد،ص46،45

[5]-ينظر المصطلح النحوي نشاته وتطوره،ص165، ومكانة الخليل،ص166

[6]-ينظر معاني القرآن،ج1،ص320، والمصطلح النحوي،القوزي،ص164

كقولهم:(عِندِي عِشْرُونَ واشْتَرَيتُ ثَلَاثِينَ)،وعليه فابن جني لم يَرُمْ استخدام مصطلحات الخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم واكتفى بالتعبير بمصطلح واحد وهو من صميم قواعد الاصطلاح .

ويبدو أنّ مصطلحات التفسير والتمييز والتبيين امتدّت في استعمالات النحويين حتّى القرن السابع وجعلوها بمعنى واحد[1].

وعليه يمكن أن نخلص إلى أنّ المصطلحات التي استخدمها النحاة للدلالة على رفع الإبهام من تمييز وتفسير وتبيين كلّها تدلّ على معنى متقارب وإن كان التفسير أقربهم،بيد أنّ الذي شاع واستخدم بكثرة بعد سيبويه هو التمييز لأنّ الغرض من تميز الأشياء بعضها من بعض إنّما هو الإبانة ،ويشير مصطلح التمييز أو الإبانة أو التفسير إلى ما يناظر معناها وهو الغموض والعيّ الذي يكتنف الكلم في الجملة، لذا لم يختلف تصوّر النحاة للظاهرة ومن ثمّة وضع المصطلح المناسب لتسميتها.

2-1-12-الإضافة:

الإضافة معنى نحوي يفيد إسناد كلمة إلى أخرى بجرّ الثانية لذا نجد أغلب النحاة يهتمون بالثاني وهو المضاف إليه، والإضافة بهذا المعنى «نسبة تقيدية بين اثنين تقتضي جر الثانية أبداً »[2] .

ويسمى الأوّل مضافاً ،ومصطلح الإضافة قديم استخدم في القرن الثاني عند سيبويه وكان يعني به شيئين؛ الإضافة التي تعني إضافة اسم إلى اسم ،والشيء الثاني ما يعرف بالنسبة[3] ،وكان يطلق حروف الإضافة ويريد بها حروف الجر فيقول لام الإضافة[4] .

ويستخدم المبرد المصطلح نفسه الذي استخدمه سيبويه وهو الإضافة للدلالة على

---

[1]-شرح المفصل،ج2،ص70

[2]-دليل السالك إلى ألفية ابن مالك،عبد الله صالح الفوزان ،دار المسلم ، ج2 ،ص32

[3]-الكتاب ،ج1،ص267، 276

[4]-ينظر الكتاب ،ج2،ص277،ومكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي،جعفر نايف عبابنة،دار الفكر ،عمّان،ط1، 1404هـ-1984م، ص163

النسب مع استخدامه لمصطلح النسب فقال: « هذا باب الإضافة وهو باب النسب»[1].

وإذا وصلنا إلى ابن جني نجده قد عقد باباً للإضافة هو(باب في إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم)،واستخدم فيه مصطلحات الإضافة كالمضاف والمضاف إليه وجعل الإضافة على ضربين: أحدهما ضم اسم إلى اسم غيره بمعنى (اللام) كقولنا:غُلَامُ زَيدٍ ؛أي غلام لزيد والثاني ضمّ اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى(من) كقولهم:هذا ثوب خزٍ؛أي ثوب من خز[2]،وجعل الغرض من الإضافة هو التعريف والتخصيص[3].

وعلى المنوال نفسه استخدم ابن جني هذا المصطلح ليدلّ به على معنى النسبة يقول:فقلت في الإضافة إليهما بنوي وأخوي[4].

نستنتج من هذا أنّ مصطلح الإضافة كان يدلّ على معنيين الإضافة والنسبة، وامتدّ هذا الاشتراك من القرن الرابع الهجري كما وجدنا عند ابن جني.

ولم يكن نحاة القرن السادس الهجري على شاكلة المتقدمين على الرغم من أنّهم سوّغوا استخدام مصطلح الإضافة للدلالة على النسب فهذا الأنباري أبو البركات ينقل ما قاله ابن جني في الإضافة بأمثلته[5]،غير أنّه فرّق بين الإضافة والنسبة فعقد لكلّ منهما باباً مستقلاً وجعل ياء النسبة تشبه ياء الإضافة «لأنّ النسب في معنى الإضافة ولذلك كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بباب الإضافة »[6] .

نخلص إذن إلى أنّ النحاة أطلقوا الإضافة على النسب لهذا التشابه الذي أشار إليه الأنباري بين اليائين ،وبخاصةٍ في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم فهذه إضافة اسم إلى ياء المتكلم وتلك إضافة اسم إلى ياء النسب.

---

[1]-المقتضب،ج1،ص133

[2]-الخصائص،ج3،ص26

[3]-المصدر نفسه،ج3،ص24

[4]-المصدر نفسه،ج1،ص201

[5]-ينظر أسرار العربية،الأنباري أبو البركات،ص150

[6]-أسرار العربية،ص186

وهكذا فقد وظّف ابن جني كسابقيه مصطلح الإضافة وأراد به إضافة اسم إلى اسم أو اسم إلى ياء المتكلم من جهة وإضافة اسم إلى ياء النسبة ،وكلّها إضافة وهو تصوّر مبني على إسناد شيء إلى شيء آخر.

2-1-13-الصفة:

قال صاحب اللسان وَصَفَ الشَيءَ لَهُ وعَليهِ وَصْفاً وصِفةً:حَلاهُ... الليث:الوَصفُ وصْفُكَ الشَيءَ بِحِليتِهِ ونَعْتِهِ[1] .

والصفة كغيرها من المصطلحات التي ذكرت لم تكن في القرون الأولى تدلّ على معنى واحد فحسب،فسيبويه مثلاً كان يطلقها ويريد بها النعت كما أراد بها التوكيد[2]،فاستخدم النعت والصفة مترادفين وهكذا فعل المبرد أيضاً.

إذن فالصفة والنعت استخدما بمعنى واحد في القرن الثاني ممّا يدلّ على أنّ البصريين وظّفوا المصطلحين معاً، على الرغم من الفرق القائم بينهما كما سيأتي.

وممّا شاع حول هذين المصطلحين هو أنّ مصطلح النعت كوفي والوصف مصطلح بصري ،وقد صرّح بهذا السيوطي ومهدي المخزومي[3]،مع تحفّظهما على استخدام البصريين للنعت ولكن استخدام الوصف عندهم أكثر.

أمّا ابن جني فقد عبّر بالصفة والوصف وقد أرجعهما إلى المصدر[4]،وجعل الصفة في في الكلام ضربين: «إمّا للتخليص والتخصيص ،وإما للمدح والثناء»[5]وهما ضرب من الإطناب.

---

[1]-اللسان،مادة (وصف)

[2]-ينظر الكتاب،ج2،ص59، 392 ،والمصطلح النحوي نشأته وتطوره،ص165

[3]-همع الهوامع،السيوطي جلال الدين،تح،أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط1418،1هـ-1998م ج3،ص117، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،مهدي المخزومي،دار الرائد العربي،بيروت لبنان،ط3، 1406هـ-1986م،ص314

[4]-ينظر الخصائص،ج2،ص204، 205

[5]-المصدر نفسه،ج2،ص366

ويجعل ابن جني الصفة مفرداً وجملة[1]،كما نرصده يلح على شرط من شروطها وهو المطابقة فيرى «أنّ من شرط الصفة أن يطابق موصوفها في تذكيره وتأنيثه فوصف المذكر بالمؤنث ووصف المؤنث بالمذكر ليس متمكنا في الوصف تمكن وصف المؤنث بالمؤنث والمذكر بالمذكر.فقولك إذاً:(هذَا رَجُلٌ عَليمٌ) أمكن في الوصف من قولك: (هذَا رَجُلٌ عَلاّمة) »[2] .

إذن ومن خلال هذه السمات التي ذكرها ابن جني للصفة نستنتج أنّه قدّم شرحاً متواضعاً للصفة ،وهو من باب التعريف بالشرح لتقريب متصورات الصفة عند اللغويين والنحاة العرب ،ولم يردف في استعمالاته المصطلحية بين الصفة والنعت على الرّغم من إيمان بعض النحاة قديماً وحديثاً بتساوي المصطلحين وترادفهما،قال ابن يعيش:« الصفة والنعت واحد وقد ذهب بعضهم إلى أنّ النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير ، والصفة تكون بالأفعال نحو: ضارب وخارج ،فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت ،وعلى الأول هو موصوف ومنعوت»[3].

فيجعل ابن يعيش الصفة هي النعت على الرّغم من سرده للرأي المعاكس للآخرين وعلى الرّغم كذلك من اعتراف لغويي القرن الرابع بوجود هذا البون الشاسع، فقد صرّح ابن فارس عن الخليل بأنّه يرى أنّ النعت لا يكون إلاّ في محمود ،وأنّ الوصف قد يكون فيه وفي غيره[4].

وبناء على هذا فالوصف أعمّ ،ولذلك استخدمه ابن جني ولم يستخدم غيره لكي يصف به المحمود وغيره ولا يقع في هذا الخلط البياني، وهو إيذان ثان بدقّة توظيف أبي الفتح للمصطلح اللغوي المبني على تصوّرات لغوية ومعرفية مصطلحية بالغة الأهمية.

وعليه يمكننا القول إنّ اختلاف استخدام مصطلحي النعت والصفة عند النحاة كان

---

[1]–ينظر الخصائص نفسه،ص366

[2]– المصدر نفسه،ج3،ص189، 190

[3]–شرح المفصل،ابن يعيش،إدارة الطباعة المنيرية،صحح وعلّق عليه حواشي نفيسة،ج3،ص47

[4]–الصاحبي،ص52

بمراعاة اختلاف التصوّر القائم، فمنهم من رأى أن يعبّر بالمصطلح العام ومنهم من راعى التخصيص ومنهم من جعل السياق الفيصل في ذاك الاستخدام ،ممّا أفضى إلى بروز سمة تعبيرية خاصّة في استعماله للمصطلحين كما فعل الفراء، وهو نمط استعمالي كوفي[1].

2-1-14-التوكيد:

التوكيد شدٌّ وتوثيق« والتوكيد أفصح من التأكيد »[2].

لقد رأينا في مصطلح النعت أنّ النحاة المتقدمين استعملوا مصطلحي النعت والصفة للدلالة على معنى التوكيد ،وهو ما رصدناه عند سيبويه ونضيف هنا مصطلحاً آخر وهو "التكرير" لتكون لدينا أربعة مصطلحات تدلّ على معنى واحد وهو التوكيد ،وهذه المصطلحات هي(التوكيد وأراد التوكيد اللفظي والنعت والصفة والتكرير والتخصيص والبدل)[3]،قال: «ألا ترى أنّك لو قلت:أيّهما عندك عندك لم يستقم إلاّ على التكرير والتوكيد»[4].

وقد عبّر الكوفيون بمصطلح التوكيد والتكرير أيضاً شأنهم شأن البصريين،فاستخدموا التكرير للتوكيد اللفظي[5].

وسار المصطلحان جنباً إلى جنبٍ إلى ما بعد القرن السادس الهجري ،فقد ألفينا ابن جني يستخدمــهما معاً في باب الاحتياط ،وجعل منه التوكيد فذكر نوعيه دون أن يعرفه:

---

[1]-ينظر مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها،عبد الله بن حمد الخثران،هجر ،ط1411،1هـ-1990م،ص82، 83، 84، ومعاني القرآن ج1ص55، 347، ج2ص21

[2]-القاموس المحيط ،مادة (وكد) ج1،ص344

[3]-ينظر الكتاب ،ج3،ص508

[4]-الكتاب،ج3،ص172

[5]-ينظر معاني القرآن،ج2،ص186

أمّا النوع الأوّل فهو« تكرير الأوّل بلفظه نحو قولك:قام زيد (قام زيد) و(ضربت زيداً ضربت) »[1]،أمّا الثاني فهو« تكرير الأوّل بمعناه وهو على ضربين:أحدهما للإحاطة والعموم والآخر للتثبت والتمكين.

الأول كقولنا:"قام القوم كلّهم"،ورأيتهم أجمعين...والثاني نحو قولك:"قام زيد نفسه،ورأيته نفسه»[2].

إذن عبّر ابن جني بمصطلحين هما التوكيد والتكرير وبذلك فهو يحذو حذو المتقدمين من بصريين وكوفيين ،غير أنّه لم يعبّر بذلك الزخم من المصطلحات التي عبّر بها سيبويه وهو يدلّ على وضوح المصطلح وبداية استقراره شيئاً فشيئاً،واكتفى ابن جني بوصف التوكيد وذكر نوعيه مباشرة ،وعلى المنوال نفسه ذكره الأنباري وتكاد تكون عباراته هي نفسها التي استخدمها ابن جني[3].

ولم يتخلّص النحاة ـ فيما يبدو لي ـ من مصطلح التكرير إلاّ مع ابن هشام الأنصاري فقد عبّر عن نوعيه بالتوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي[4].

وعليه نخلص إلى أنّ المتقدمين وفي مقدمتهم سيبويه قد أقحموا معاني أخرى بتسامحهم في استخدام أكثر من مصطلح للدلالة على معنى واحد كالتوكيد والنعت والبدل ،كما أنّه استخدم مصطلح التكرير وأراد به التوكيد اللفظي،وأمّا ابن جني فقد عبّر بمصطلحين التوكيد والتكرير واستخدم مصطلح التكرير لذكر نوعي التوكيد، وهما عنده تكرير باللفظ وتكرير بالمعنى،غير أنّ هذا المصطلح لم يعمّر أكثر من سبعة قرون لنجد ابن هشام قد استغنى عنه.

---

[1]–الخصائص ،ج3،ص102

[2]–المصدر نفسه،ص104

[3]–ينظر أسرار العربية،ص152

[4]–ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ابن هشام الأنصاري،ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح ،تأليف محمد محي الدين عبد الحميد،منشورات المكتبة العصرية،صيدا بيروت ، (دط) (دت)،ج3،ص327

ويفترض أن يكون التوكيد قد سمّي بذلك انطلاقاً من متصوّر يوحي بتمكين المعنى وتوثيقه في نفس المخاطب دون تردّد ،وبخاصةٍ إذا علمنا أنّ المجاز في كلام العرب كثير ،فإذا كرر اللفظ أو المعنى زال ذاك الوهم واللبس وأكّد الكلام في نفس السامع ممّا لا يترك مجالاً للشكّ أو العيّ.

2-1-15-العطف:

العطف لغة:الانْحِنَاءُ والمَيلُ[1].

والعطف نوعان عطف نسق بحرف وعطف بيان،والنسق أن تأتي بالشيء متتابعاً وهو بمعنى المنسوق، وهو تابع يكون بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف.

أمّا عطف البيان فهو بغير حرف« وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة»[2].

والبيان مراد منه إعادة الاسم الأول بمعناه لزيادة توضيحه وتبيينه أكثر.

ومصطلح العطف أطلقه النحويون كلّهم من بصريين وكوفيين،على أنّ النسق كان قد نسبه العلماء إلى الكوفيين كابن يعيش والسيوطي ،وأقر ذلك المخزومي في النهاية[3]،أمّا سيبويه فقد استخدم العطف والشركة والإجراء أحياناً[4].

وأمّا من قال إنّ النسق من مصطلحات الكوفيين فمن باب كثرة الاستعمال ربّما ؛لأنّ المصطلح استعمل عند الخليل إن صحّت نسبة كتاب الجمل إليه كما استخدمه المبرد وابن السراج أيضاً[5].

---

[1]-اللسان،مادة (عطف)

[2]-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،خالد الأزهري،تح،محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط1، 1421هـ-2000م،ج2،ص147

[3]-ينظر شرح المفصل،ج3،ص74،والهمع،ج3،ص155،ومدرسة الكوفة،ص315

[4]-ينظر الكتاب،ج1، ص67،ج2،ص192 ،377 وما بعدها

[5]-ينظر الجمل في النحو،ص285،والمقتضب،ج2،ص38، والأصول في النحو،ج1،ص305

كما أنّ الفراء[1] نفسه استعمل مصطلح العطف في توجيهه آية البقرة في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾[2].

لقد حذا ابن جني حذو النحاة في هذه التسمية فأطلق مصطلح العطف في مواضع كثيرة من كتابه، كما أنّه فرّق بين عطف النسق وعطف البيان بذكره لمصطلح النسق فقال: « ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول... ولا عطف البيان على المعطوف عليه ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه إلاّ في الواو وحدها »[3]، ولم يذكر النسق ـ فيما نحسب ـ إلاّ في هذا الموضع .

إذن يتبيّن لنا من خلال ما سبق أنّ مصطلح العطف رافقته مصطلحات عدّة (كالاشتراك والإجراء والنسق)،علماً أنّ الشائع منها هما (العطف والنسق)،وقد عبّر بها البصريون والكوفيون على حدّ سواء غير أنّ النسق كثر عند الكوفيين وقلّ عند البصريين وقد سبق إلى ذكرهما الخليل بن أحمد ،أمّا ابن جني فلقد وظفهما معاً على أنّه كان يريد بالنسق العطف بالحروف ويسمى الثاني عطف البيان.

لذا فمن جاء بعده من النحاة نجده قد وظّف اصطلاح عطف النسق الذي استقرّ عند المتأخرين[4] ،وشاع حتى قيل عن مصطلحات الكوفيين ـ إن زعمنا ذلك ـ إنّ هذه المصطلحات ظلّت لا تسود في النحو العربي إذا نحن استثنينا اصطلاح النعت وعطف النسق»[5] .

فهذا النص دلالة على تعمير مصطلحي النعت وعطف النسق وشيوعهما .

---

[1]–ينظر معاني القرآن ،ج1،ص30

[2]– ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [البقرة/35]

[3]–الخصائص ،ج2،ص385

[4]–ينظر شرح شذور الذهب،ص579 ،ومغني اللبيب ،ص409،وشرح ابن عقيل،ج2،ص206

[5]–المدارس النحوية ،شوقي ضيف،ص167

وأمّا عن تفسير المصطلحين فالعطف سمّي بذلك لأنّه عطف به إلى حيّز الأوّل أي أُميل،فاشترك معه في تأثير العامل ،أمّا النسق فلمساواته الأول في الإعراب،فنقول كلام نسق إذا كان على نظام واحد[1]،فالمعنى والتصوّر الذي يجمعهما ـ وقد أثّر في التسمية ـ هو الاشتراك وميل أحدهما للآخر وحمله عليه.

2-1-16-البدل:

بدل الشيء غيره ابن سيده:بدَلُ الشَيءِ وبَدَلَهُ وبَدِيلهُ الخَلَفُ مِنهُ والجَمعُ أَبدَالٌ[2].

والبدل أحد التوابع الأربعة وهو تابع مقصود بالحكم دون واسطة لفظية بينه وبين متبوعه ،وهو مصطلح قديم استخدم عند البصريين، ولم يكن المصطلح الوحيد للدلالة على هذا المعنى فقد كانت هناك مصطلحات أخرى استعملها النحاة كالتبيين الذي استخدمه المبرد وهو من مصطلحات الكوفيين كما قيل[3]،وليس هذا فحسب بل اُستخدم مصطلح البدل وأُريد به معنى آخر كإطلاقه على عطف البيان عند سيبويه[4]، وإطلاقه على التوكيد كما مرّ بنا،ويسميه الكوفيون الترجمة والتبيين[5]،وقيل يسمونه التكرير أيضاً[6]، أيضاً[6]، وقد استخدم الفراء الترجمة والتكرير في موضع واحد[7] في توجيه قوله تعالى:﴿ وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠ ﴾[8].

---

[1]-ينظر شرح المفصل،ج3،ص74

[2]-اللسان،مادة(بدل)

[3]-ينظر المقتضب،ج4،ص209،والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري،ص164

[4]-ينظر الكتاب نج2،ص387

[5]-ينظر مدرسة الكوفة،ص310

[6]-ينظر التصريح،ج2،ص190

[7]-ينظر معاني القرآن،ج2،ص96

[8]- سورة طه الآية 29، 30

إذن يبدو أنّ النحاة قد أخلطوا بين المصطلحات نظراً لأنّهم كانوا يرون أنّ التوابع سواءٌ أكان توكيداً أم عطفاً أم نعتاً فهو تكرار للأوّل بمعناه أو بلفظه وإنّه يبين أو يترجم ذلك المتبوع فانعكس هذا التصور على التسمية.

وقد يتعاور الاسمان في الموضع الواحد فأطلقوا عليه بدلاً ،وإن كانت التسمية الأخيرة ذات اعتبار لفظي شكلي محض، وأنّ الترجمة والتبيين أبلغ[1].

أمّا ابن جني فقد وظّف مصطلحاً واحداً تقريباً للدلالة على البدل وهو مصطلح البدل بمفاهيمه المختلفة المبدل والمبدل منه وبدل الاشتمال وبدل البعض[2]،وجعله مشابهاً للصفة للصفة ومتداخلاً معها[3]،ويجعله بياناً يلجأ إليه المتكلم لإفهام المخاطب إذا لم يفهم فعندئذٍ يضيف المتكلم بعضه أو نصفه إذا لفظ بالجملة التالية(أكلتُ الطَعَامَ) فهو يسوّي بين بدل البعض من الكل وبين عطف البيان[4].

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أنّه كان هناك تداخلٌ وتشابهٌ بين التوابع كبير وإن لم يكتب لبعض تلك المصطلحات البقاء كلّها ،فإنّ بعضها عبّر فعلاً عن المعنى المراد بدقّة كما سلف أن ذكرنا ،وعلى الرّغم من كلّ ذلك الزخم من المصطلحات إلاّ أنّ ابن جني لم يعبّر إلاّ بمصطلح واحد تقريباً ممّا يوحي ببداية عهد جديد واستقرار قريب للمصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري وبعده.

2-1-17-النداء:

جاء في اللسان أنّ النداء الدعاء بأرفع صوت[5].

وفي الاصطلاح يقول سيبويه« اعلم أنّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على

---

[1]-ينظر مدرسة الكوفة،ص310

[2]-ينظر الخصائص،ج2،ص427

[3]- ينظر المصدر نفسه،ص428

[4]-ينظر المصدر نفسه،ج2،ص452

[5]-اللسان ،مادة(ندي)

إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب»[1].

فنلحظ أنّ سيبويه قد ذكر جزءاً من حدّ النداء ركّز فيه على جانب الإعراب ؛أي إعراب المفرد وإعراب المضاف وما جرى مجراه ،فاستخدم بذلك مصطلح النداء واستخدم مفاهيمه الأخرى كالمنادى والمدعو وأراد بالمدعو المنادى[2] .

واستخدم المبرد الدعاء والمدعو للدلالة على النداء والمنادى أيضاً[3]،غير أنّ استخدام البصريين للدعاء والمدعو قليل ،والدعاء بمعنى النداء هو من استعمالات الكوفيين ،قال الفراء في معنى قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ ﴾ [4] «قرأها يحي بن وثاب بالتخفيف وذكر ذلك عن نافع وحمزة وفسروها يريد :يا من هو قانت»حتى قال:«وهو كثير في الشعر فيكون المعنى مردوداً بالدعاء كالمنسوق لأنّه ذكر الناسي الكافر ثم قصّة الصالح بالنداء »[5]،واستخدم ابن جني النداء والمنادى دون استخدام الدعاء والمدعو للدلالة على النداء، وجعل النداء ممّا لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب وهو ما يقابل الإنشاء.

وقد خالف ابنُ جني سيبويه في عامل النداء حينما منع أن يكون الذي نصب المنادى فعل محذوف؛ لأنّ ذلك يحوّل النـداء إلى « الخبر المحتمل للصدق والكذب »[6] «[6]

وجعل حروف النداء هي العاملة في المنادى لنيابتها مناب الأفعال[7].

إذن يفضي بنا هذا التحليل إلى أنّ مصطلح النداء رافقه مصطلح آخر وهو الدعاء وقد رأينا أنّ النداء لغة هو الدعاء، إلاّ أنّ المصطلح الذي كثر استعماله هو النداء ،ولم

---

[1]-الكتاب،ج2،ص182

[2]-ينظر الكتاب ،ج2،ص229، 231

[3]-ينظر المقتضب،ج4،ص233، 266

[4]- تتمتها: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾ ﴾ [الزمر/09]

[5]-معاني القرآن،ج2،ص296، 297

[6]-الخصائص،ج1،ص186

[7]-ينظر المصدر نفسه،ج2،ص277،والمدارس النحوية ،شوقي ضيف،ص273

يعبّر بالدعاء إلاّ الكوفيون وقليل من البصريين ،ولقد أشرنا إلى أنّ للكوفيين نمطاً تعبيرياً خاصاً يراعي السياق الذي يفضي بالضرورة إلى تنوع التسميات ،وهكذا فعلوا ـ فيما يبدو ـ مع مصطلح الدعاء والنداء ومصطلحات أخر[1]، وبخاصة إذا علمنا« أنّ النداء هو رفع الصوت بماله معنى... والدعاء يكون برفع الصوت وخفضه يقال دعوته من بعيد ودعوت الله في نفسي ولا يقال ناديته في نفسي»[2]،لذا فقد راعى من استخدم المصطلحين معاً هذه المعاني فعبّر بالمصطلح الذي رامه السياق ،ويعود المصطلحان في كلّ ذلك إلى اعتبار الآداء الصوتي للكلام لممارسة هذا الأسلوب.

2-1-18-الندبة:

«الندب :أن تَدعُو النَادِبَةُ المَيِّتَ بِحُسنِ الثَنَاءِ في قولها:وَافُلَانَاهُ واهَنَاهُ واسم ذلك الفعل: الندبة...كلُّ شَيءٍ فِي نِدَائِهِ وا فَهُوَ مِن بَابِ النُدْبَةِ»[3] .

والندبة باب تابع للنداء والدعاء وهو أن تنادي المندوب قال سيبويه: «المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه»[4].

ويبدو أنّ مصطلح الندبة استخدمه النحاة جميعاً دون تنويع بما فيهم الكوفيون[5]،ومردّ الكوفيون[5]،ومردّ ذلك ربّما إلى الأسلوب الخاص الذي يفيده المعنى اللغوي المذكور.

ولا ينفك ابن جني يلح على استخدامه أيضاً في باب حرف اللين المجهول عند حديثه عن مدّة الإنكار التي أشرنا إليها في مصطلح (حروف اللين المصوتة) ،فجعل بذلك الإنكار مضاهياً للندبة قال: «وذلك أنّه موضع أريد فيه معنى الإنكار والتعجب فمطل الصوت به وجعل ذلك أمارة لتناكره كما جاءت مدة الندبة إظهاراً للتفجع، وإيذاناً

---

[1]-ينظر مصطلحات النحو الكوفي،ص35

[2]-الفروق اللغوية،أبو هلال العسكري،ص38

[3]-اللسان،مادة(ندب)

[4]-الكتاب ،ج2 ،ص220

[5]-ينظر معاني القرآن ج1، ص346

بتناكر الخطب الفاجع والحدث الواقع،فكما أنّ مَدَّةَ الندبة ألف فكذلك ينبغي أن تكون مدة الإنكار ألفاً»[1].

فقد جعل الندبة مطل الصوت« إظهاراً للتفجع وإيذاناً يناكر الخطب الفاجع والحدث الواقع» كقولهم واعمراه وتكتمل صور مفهومه للندبة بإيراد مفاهيم تتعلق بالندبة كمدّة الندبة والمندوب[2].

وما قيل عن النداء يقال هاهنا عن الندبة في ما يتّصل بالأسلوب والأداء الصوتي الخاص الذي يستجيب للمعنى اللغوي للجذر (ندب).

2-1-19-الترخيم:

جاء في اللسان: «رَخَمَ الكلام والصوت ورَخُمَ رخامةً فهو رخيمٌ: لانَ وَسَهُلَ...والترخيم التليين...وقيل الترخيم الحذف»[3].

ويفيد مصطلح الترخيم في النحو حذف آخر حرف في الاسم المنادى وهو مصطلح متداول بين النحاة بصريين وكوفيين ذكره سيبويه والكسائي والفراء[4].

وهو من مصطلحات ابن جني أيضاً ،استخدمه في باب التحقير وباب النداء وهما ضربان من كلام العرب ،إذ الترخيم ضربان في كلام العرب ضرب يتّصل بباب التحقير وضرب آخر يتّصل بباب النداء[5]،يقول ابن جني في سياق حديثه عن صحّة الواو والياء: والياء: «وكذلك صحتا في رجل سميته بكروان وصميان ثم رخمته ترخيم قولك يا حار فقلت: يا كروَ ،ويا صَميَ...»[6]،كما تحدّث عن ترخيم التحقير«وذلك كقولك في تحقير

---

[1]-الخصائص،ج3،ص155

[2]-ينظر الخصائص،ج3،ص156

[3]-اللسان،مادة(رخم)

[4]-ينظر الكتاب ج2،ص239،وشرح المفصل،ج2،ص20

[5]-ينظر شرح المفصل،ج2،ص21

[6]-الخصائص،ج1،ص148

حارث على الترخيم:حُرَيث »[1]وقد لاحظنا أنّه كلّما ذكر مصطلح الترخيم معرفاً فهو ترخيم التحقير وإذا ذكر المصطلح نكرة فهو ترخيم النداء[2].

إذن فالترخيم ترخيمان واحد في باب النداء والآخر في باب التصغير، وقد وظّف ابن جني كلا الترخيمين، ومعنى الترخيم اللغوي يحيلنا على سبب اختيار الاصطلاح فالمعنى الأوّل كما أسلفنا يعني اللين ،والثاني يعني الحذف ومصطلح الترخيم يتّسع للمعنيين معاً فهو حذف وسهولة ولين في النطق ميلاً إلى التخفيف.

2-1-20-ما لاينصرف(الممنوع من الصرف):

وهو اسم يجر بفتحة ما لم يُضَفْ أو يعرف بأل كما لا يقبل التنوين بشروط معينة،أطلق عليه سيبويه مصطلح "ما لاينصرف" فقال: « هذا باب ما ينصرف ولا ينصرف»[3] ،وقد أطلق ابن السراج المصطلح نفسه (مالا ينصرف)[4].

وعلى خلاف ذلك أطلق الكوفيون مصطلح "ما يُجرَى وما لايُجرَى" ،وقد حذا حذوهم المبرد فأسّس باباً من أبوابه على هذا المصطلح[5]،على أنّه استخدم مصطلح ما لا ينصرف أيضاً[6] في الباب نفسه وفي غيره، وهذا التزاوج بين المصطلحين لم يسلم منه الفراء أيضاً فقد استخدم مصطلح البصريين[7] .

وممّا تجدر الإشارة إليه هو أنّه قد شاع المصطلحان معاً في هذه الفترة وذلك لأنّ أغلب النحاة سواءٌ أكانوا بصريين أم كوفيين تداولوا المصطلحين معاً كما مرّ بنا ،ولم يمنع ــ والحال هذه ــ الدارسين من التدقيق في أوليّة استخدام المصطلحين فبينما ينسب أكثر الدارسين "ما يجرى وما لا يجرى" إلى الكوفيين نجد أحدهم يزعم أنّه لسيبويه استخدمه في

---

[1]-الخصائص،ج3،ص113

[2]-ينظر المصدر نفسه،ج1،ص141، 228، 271،ج2، ص479

[3]-الكتاب،ج3،ص193

[4]-أصول في النحو،ج2،ص72

[5]-المقتضب،ج3،ص309،والمصطلح النحوي نشأته وتطوره،ص166

[6]-المقتضب،ج3،ص309، 319

[7]-ينظر معاني القرآن،ج1 ،ص 428

كتابه حينما قال:« تقول :كلّ أفعل يكون وصفاً لا نصرفه في معرفة ولا نكرة وكلّ أفعل يكون اسماً تصرّفه في النكرة:قلت: فكيف تصرّفه وقد قلت :لاتصرفه قال لأنّ هذا يمثل به فزعمت أنّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر فإن كان اسماً وليس بوصف جرى »[1].

ممّا سبق نستنتج أنّ للبصريين فضلاً في تقرير المصطلحين وجعلهما مصطلحين متلازمين ـ إلى فترة ما ـ للتعبير عن هذا المعنى غير أنّ معيار كثرة الاستعمال غلب على استعمال الكوفيين "ما يجرى وما لا يجرى" كما غلب على استعمال البصريين لمصطلح "ما لاينصرف "فقالوا هذا مصطلح كوفي وذاك بصري ولو سبق البصريون إلى استخدام المصطلحين معاً.

وإذا وصلنا إلى ابن جني نجده قد وظّف مصطلح(ما لا ينصرف) في (باب في الحكم المعلول بعلتين) قال: «والآخر منهما ما فيه النظر ؛وهو باب ما لاينصرف وذلك أنّ علّة امتناعه من الصرف إنما هي لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل فأما السبب الواحد فيقل عن أن يتم علةً بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل »[2]،فاستخدم مصطلح (ما لا ينصرف)وهو مصطلح سيبويه ،ويجعل سبب منعه من الصرف بسبب اجتماع علّتين في الاسم تجعلاه مشابهاً للفعل وذلك أنّ علّة واحدة لا تقوى على منعه ؛لأنّ الأصل في الأسماء الصرف[3].

ولم يخرج ابن جني عن النحاة حيث جعل« الأسباب المانعة من الصرف تسعة:واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً نحو:أحمد ويرمع وتنضب وإثمد وأبلم وبقم واستبرق والثمانية الباقية كلها معنوية؛كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث ،وغير ذلك »[4]،وهو كما

[1]–الكتاب ،ج3،ص203

[2]–الخصائص،ج1،ص177

[3]–ينظر أسرار العربية،ص162

[4]–الخصائص،ج1،ص109

نرى رأي مخالف لمذهب المتأخرين[1]الذين يرون أنّ العلل المعنوية علّتان العلمية والوصفية والأخرى لفظية وذلك لأنّ اللفظي عند ابن جني لا تجده عارياً من المعنى فالمعنى عنده« أشيع واسير حكماً من اللفظ؛لأنّك في اللفظي متصوّر لحال المعنوي ،ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي »[2].

إذن لم يختلف ابن جني عن المتقدمين إلاّ في لفظية ومعنوية العلل المانعة من الصرف وظلّ مصطلح (ما لاينصرف) هو السائد في حين غاب (ما لا يجرى) لأنّه قد يلتبس تعبيراً فيؤدي« إلى الاشتراك اللفظي في المصطلح النحوي»؛لأنّ المجرى عند سيبويه هو حالة آخر الكلمة وحكمها إعراباً وبناءً ،وهو الباب الذي ورد عنده (مجاري أواخر الكلم من العربية)[3].

على أنّ لا بون بينهما في الدلالة إذ «إنّ صرف الاسم إجراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب ويدخله التنوين أيضاً»[4].

وعليه يمكن ردّ اعتبار اختيار المصطلح إلى اعتبار الثبات والتحوّل فـ"الجري" يتّصل بالحركة والتحوّل وهكذا مصطلح الانصراف وعدمه إذ يدلّ هذا الأخير على معنى التقلب ولا شكّ أنّ التحوّل والتقلب وجهان متقاربان دلالةً ممّا جعل دلالة الجري والانصراف تقتربان أيضاً ،لذا فقد انبنى مصطلحاَ "الجري والانصراف" ـ وهما من مفاهيم الإعراب ـ على ثنائية الثبات والتحوّل[5] .

2-2 المصطلحات الصرفية:

---

[1]-ينظر ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي دار عمار للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، سنة1426هـ-2006م ص298

[2]-الخصائص،ج1،ص110، 111

[3]-ينظر مصطلحات النحو الكوفي،ص101

[4]-شرح المفصل،ج1،ص57

[5]-ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ،ص39،وما بعدها

2-2-1-اسم الفعل:

اسم الفعل مصطلح بصري اُستُخدِمَ ضمن المنظومة الاصطلاحية النحوية مبكراً فقد ورد في كتاب سيبويه ووصفه في باب من أبوابه بعبارة طويلة قال فيها:« هذا باب من الفعل سمّى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث»،ثم نجده يختصر هذه العبارة إلى "أسماء الفعل"[1].

واسم الفعل لفظ يجري مجرى الفعل فيدلّ على معناه ويعمل عمله ويكون بمعنى الأمر :كمه بمعنى أكفف ،ويكون بمعنى الماضي كشتان بمعنى افترق ،ويكون بمعنى المضارع كأوّه بمعنى أتعجب[2]،فهذا عند البصريين ،أمّا الكوفيون فيعدونها أفعالاً حقيقية[3]،وذلك لدلالتها على الحدث والزمن ،وزعم السيوطي أنّ نحوياً يسمى ابن صابر كان يسميها الخالفة[4]،ويبدو أنّ هذا المصطلح من المصطلحات التي استثمرها المحدثون إذ استخدمه تمّام حسان بإضافة وسمّاه بـ"خالفة الإخالة" ،وعاب على النحاة سوء تقسيمهم إياها مبنىً ومعنىً ،وزاد المصطلح اتّساعاً حينما جعله يشمل التعجّب واسم الصوت وصيغتي المدح والذم[5].

أمّا ابن جني فقد أطلق عليه مصطلح"تسمية الفعل" من باب تسمية الفعل بأسماء وهو عنده على ضربين:

الأوّل: في الأمر والنهي ومنه:صه تسمية لأسكت ،ومه اسماً لأكفف، وقد ذكر دونك وعندك ومكانك وهلم.

أمّا الثاني فنحو:أف وأوّتاه ولغاتها ،وسرعان ووشكان وبطئان وهيهات.

ولقد خالف ابن جني الكوفيين في ردّ هذه الألفاظ إلى الفعل، وتمسّك باسميتها مستدلاً بوجود أشياء لا توجد إلاّ في الأسماء كالتنوين والتثنية والجمع والتأنيث والإضافة

---

[1]-الكتاب،ج1، ص241 ،242

[2]-ينظر مثلاً شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك،ابن عقيل،ج2،ص277

[3]-ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج1،ص484

[4]- ينظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع،السيوطي،ج3، ص82

[5]- ينظر اللغة العربية معناها ومبناها،ص113، 114، 115

ولام التعريف والتحقير؛فهذا التصوّر إذن جعله يعتقد بأنّها أسماء لا أفعال لذا يمكن أن يكون هذا تسويغاً لمصطلحه ذاك ،على الرّغم من اضطرابه وتباين نظراته لهذه الألفاظ ،فقد عدّها أصوتاً في مواضع أخرى من كتابه فقال:« وليس كذلك صه لأنّه ليس من الفعل في قبيل ولا دبير وإنّما هو صوت أوقع موقع حروف الفعل فإذا لم يكن صه فعلاً ولا من لفظه قبح أن يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه»[1].

إذن نخلص إلى القول إنّ مصطلح "اسم الفعل" قد تباينت صوره- فيما بَحَثْنَا- بين "أسماء الأفعال" و"تسمية الفعل" و"الفعل" و"الخالفة" ومصطلحات أخرى نظراً لاضطراب النحاة واللغويين في الحكم على هذه الألفاظ ،وكذا اختلاف التصوّر لدى كلّ مدرسة أو عالم بعينه.

كما يبدو من ردّ ابن جني لهذه الألفاظ إلى الصوت اعتبار السياق في التسمية واضحاً إذ إنّ لفظ (صه ومه) لعمرو الله « تحاكي الأصوات غير اللغوية الصادرة عن الأشياء والأشخاص»[2]،وإن اعتماد السياق في التسمية ووضع المصطلح لهي من عادات الكوفيين.

2-2-2- اسم الفاعل واسم المفعول:

عرّف النحاة المتأخرون اسم الفاعل بأنّه« ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله»[3] كقولنا "ضارب ومكرم ومختار"، وهو مصطلح استخدمه القدماء كذلك وأراد به سيبويه هذا المعنى ومعنى آخر هو اسم كان فقال في الأوّل:« هذا باب من اسم الفاعل الذي لا يجري مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً»[4].

---

[1]- الخصائص ج3،ص47

[2]-المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ،ص65

[3]-أوضح المسالك،ج3،ص216

[4]-الكتاب ،ج1،ص164

وقال في الثاني:« هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد[1]»،فأطلق مصطلح اسم الفاعل على اسم كان، وأطلق اسم المفعول على خبرها كما هو واضح[2].

ومن جهة أخرى أطلق عليه الكوفيون مصطلح "الفعل" ،وفي بعض الأحيان يطلقون عليه "الفعل الدائم" آخذين اعتبار الزمن (الحال) و(الاستقبال) أساساً في ذلك ،ويذهب

أحد الدارسين إلى أنّهم غلّبوا مصطلح الفعل أكثر من الفعل الدائم[3].

ولقد حذا ابن جني حذو القدماء من البصريين فأطلق عليه مصطلح "اسم الفاعل" فقال عنه:« وكذلك اسم الفاعل ـ نحو قائم وقاعد ـ لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل[4]»،وهو المعنى الذي ذهب إليه المتأخّرون نحو قول السيوطي:« واسم الفاعل:هو ما دلّ على حدث وصاحبه[5]».

إذن فلقد اختار ابن جني مصطلح البصريين اسم الفاعل على مصطلح الكوفيين "الفعل" أو الفعل الدائم ،وهو اختيار صائب لأنّ تسميته اسم الفاعل تدلّ«على ثبوت "المصدر" (الحدث) في الفاعل ورسوخه فيه والفعل لا يدل عليه[6]».

والأمر نفسه مع مصطلح اسم المفعول إذ نجده مقروناً باسم الفاعل أحياناً كثيرة ،فقد أشرنا إلى أنّ سيبويه كان يسمي اسم كان باسم الفاعل وخبرها باسم المفعول ،وأطلق على اسم المفعول لفظ "المفعول" ،كما يطلق أيضاً لفظ الفاعل على اسم الفاعل أحياناً قال: « وقد يجئ المصدر على المفعول وذلك قولك: لبن حلبٌ إنّما تريد محلوب...ويقع على

---

[1]–المصدر نفسه،ج1،ص45

[2]–الكتاب،ج1،ص45، 164

[3]– ينظر مصطلحات النحو الكوفي ،ص50

[4]–الخصائص ،ج3،ص101

[5]–الهمع،ج3،ص53

[6]–مصطلحات النحو الكوفي،ص51، 52

الفاعل وذلك قولك: يومٌ غمٌ، ورجل نومٌ إنّما تريد النائم والغام»،فيسمي اسم الفاعل والمفعول بالفاعل والمفعول[1].

وعلى النمط نفسه يسمي ابن جني اسم المفعول أحياناً بالمفعول ،غير أنّ مصطلح "اسم الفاعل" قد غلب على استعماله يقول: « من ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو مبيع، ومخيط ورجل مدين من الدين هذا كلّه مغير وأصله مبيوع ومديون ومخيوط فغيّر على ما مضى ومع ذلك فبنو تميم ــ على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي ــ يُتِمُّون مفعولاً من الياء فيقولون: مخيوط ومكيول[2]».

نخلص من كلّ هذا إلى أنّ مصطلحي اسم الفاعل واسم المفعول أطلقا على اسم كان وغيرها في القرن الثاني الهجري، بينما رافقت هذه التسمية تسمية أخرى وضعها نحاة المدرسة الكوفية وهي " الفعل والفعل الدائم" وقد بيّنا أنّ تسمية البصريين أقرب إلى الصواب لذا ينجر عنه تصويب اسم المفعول أيضاً.

على أنّ سيبويه أسمى اسم المفعول بالمفعول وهو ما أحدث تداخلاً بين اسم المفعول والمفعول به لأنّ تسمية المفعول وحدها غلبت ـ فيما نحسب ـ على المفعول به ولقد وجدنا ابن جني يحذو حذوه فاستعمل اسم المفعول والمفعول معاً للدلالة على اسم المفعول كمضروب ومبيع...

ونحسب أنّ المصطلحين مولدان من ارتباط الذات واقترانه بمعنى الحدث في الصفات وهو اعتبار دلالي راعى فيه النحاة هذا التصوّر[3].

2-2-3-أفعل التفضيل:

---

[1]-الكتاب،ج4،ص43

[2]-الخصائص،ج1،ص860

[3]-ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،ص22

لم يكن المصطلح الذي يدلّ على هذا الباب واحداً عند النحاة بل استخدموه بتفاوت بينهم ،فمنهم من اكتفي بذكر الصيغة الصرفية(أفعل منك)[1] ومنهم من استخدم (أفعل التفضيل)[2] و(اسم التفضيل)[3].

وأمّا ابن جني فقد أطلق عليه مصطلح (أفضل وأفعل) يقول: «ومن المحال قولك: زيدٌ أفضَلُ إخوته ونحو ذلك وذلك أنّ أفضل:أفعل ،وأفعل هذه التي معناها المبالغة والمفاضلة متى أضيفت إلى شيء فهي بعضه؛كقولك زيد أفضل الناس...»[4]

فاستخدم ابن جني (أفضل/أفعل) للدلالة على أفعل التفضيل ،وبيّن أنّ معناها المبالغة والمفاضلة فأطلق مصطلح (أفضل) انطلاقاً ممّا تفيده من معنى المفاضلة.

وممّا سبق ذكره نخلص إلى أنّ هناك تبايناً في تسمية هذا الباب فاستعمل سيبويه الصيغة القياسية أفعل منك وتفنّن النحاة بعد ذلك في استخدام المصطلح.

2-2-4-الاشتقاق الأكبر:

«الاشتقاق :أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى[5]».

والتأليف في الاشتقاق أمر قديم فقد ذكر العلماء أنّ القدماء قد ذكروه في مصنّفاتهم، فهذا السيوطي يذكر لنا بعض العلماء الذين ألّفوا فيه ،وحسبنا أن نذكر منهم من سبق ابن جني كما ذكرهم محقّق كتاب الاشتقاق لابن دريد عبد السلام هارون[6]،ولم يذكر ابن السراج الذي ذكره ابن جني في خصائصه[7]،غير أنّ أغلب تلك الإشارات لم تصل إلينا ،ولم تُستوعب نظريةً ومنهجاً وتقسيماً ندرسه حتى حلّت أواخر القرن الرابع

---

[1]- ينظر الكتاب ،ج3 ،ص202

[2]- ينظر الأصول في النحو،ج1،ص130،وشرح المفصل ،ج6،ص91

[3]- ينظر شرح شذور الذهب،ص537

[4]-الخصائص،ج3،ص333

[5]-الاشتقاق ،ابن دريد،تح،عبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت لبنان،ط1، 1411هـ -1991م،ص26

[6]-ينظر الاشتقاق ،ص28

[7]-ينظر الخصائص ،ج2،ص134

الهجري إذ ظهرت وقتذاك تفريعات غير مسبوقة مع عالم العربية الفذ أبي الفتح ابن جني[1].

وقد عقد له ابن جني باباً أسماه باب في الاشتقاق الأكبر استهلّه بالاعتراف بسبقه لتسمية هذا المعنى ومبادرته إلى اختيار مصطلح لم يشر إليه غيره، على الرّغم من تطرّق أبي علي الفارسي إليه من دون أن يسميه ،ويشير ابن جني في غضون ذلك إلى الاشتقاق الصغير أو الأكبر وهو: « كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه فتجتمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه وذلك كتركيب (س ل م) فإنّك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة[2]».

إذن فقد أطلق على هذا النوع من الاشتقاق الاشتقاق الصغير أو الأصغر الذي يحبّذ المحدثون أن يسموه اشتقاقاً كبيراً[3] .

أمّا الاشتقاق الأكبر عنده «فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ،تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كلّ واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليها كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد[4]».

ويجعل من ذلك مادة(ك ل م) بتقاليبها الستة (ك م ل)و(م ك ل)و(م ل ك)و(ل ك م)و(ل م ك)حيث تدل هذه الصور على معنى واحد وهو القوة والشدّة.

وهكذا فثمرة القول هي أنّ ابن جني أبدع في هذا الباب مصطلحاً ومفهوماً من حيث لم يتنبّه له غيره، إلاّ ما قيل عن الخليل بن أحمد أنّه قد توصّل من قبلُ إلى أنّ الأصول الثلاثية يمكن أن تؤدي وفق تقليب حروفها إلى ستّة أصول أخرى مستعملة وأخرى مهملة

[1]–من أسرار اللغة،ص62

[2]–الخصائص،ج2،ص134

[3]–الاشتقاق،ص87

[4]–الخصائص،ج2،ص134

وممّا تجدر الإشارة إليه هو أنّ هذا النوع من الاشتقاق لم يكن مطرداً وممتداً في كلّ اللغة كما يشير السيوطي «وإنّما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده ورده المختلفات إلى قدر مشترك[1]».

ولقد اعترف ابن جني نفسه بهذا الأمر ونفى ادعاءه بأن يكون هذا النوع وغيره مستمر في جميع اللغة[2]،وقد قاد هذا التنظير في المصطلح والمفهوم إلى ترديد العلماء لهذا المصطلح ،فقد لمحناه عند السكاكي الذي قسّم الاشتقاق إلى صغير وكبير وأكبر[3]،من دون إشارة إلى ابن جني لا من بعيد ولا من قريب، أمّا السيوطي فقد اعترف بأنّ أبا حيان قد أقرّ بأنّه لم يقل أحد بالاشتقاق الأكبر إلاّ أبو الفتح ابن جني[4].

وبناء على ما سبق نخلص إلى أنّ مصطلح الاشتقاق الأكبر وإن كان من ابتداع ابن جني فلا ضير من أن يكون أبو الفتح قد استفاد من أئمة اللغة والنحو كالخليل بن أحمد فمصطلح الاشتقاق كان قد ظهر قبل ابن جني بقرون، لذا فقد كان عمله يكمن في أنّه أخذ الفكرة ثم بنى عليها مصطلحه.

ويبدو أنّ تسميته بهذا الاسم إنمّا تعود إلى انبهار ابن جني بهذه الصنعة وإضافة اشتقاق جديد لم يخطر ببال علماء اللغة ،فسمّى الاشتقاق المعروف صغيراً وسمّى الاشتقاق الجديد كبيراً.

وأمّا المحدثون فقد رأوا أنّ الاشتقاق يمكن أن ينقسم إلى أربعة أقسام:صغير« وهو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها .

وكبير ويقصد به انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وفي مخارج الأحرف المغيرة مثل:بعثر وبحثر.

---

[1]-المزهر في علوم اللغة وأنواعها،ج1،ص275

[2]-ينظر الخصائص،ج2،ص138

[3]-ينظر مفتاح العلوم،ص15

[4]-ينظر الهمع،ج3،ص408

وكبار: وهو ما يقابل الاشتقاق الأكبر عند ابن جني.

وكبّار: بتشديد الباء وهو معروف عند اللغويين بالنحت[1]».

2-2-5-التثنية:

التثنية ما يدلّ على اثنين وهي بنية صرفية زيْدَ على مفردها ألف ونون في الرفع وياء ونون في النصب والجر ويكون الذي قبل الألف والياء مفتوحاً[2].

والتثنية من مصطلحات سيبويه والخليل، ويبدو أنّه لا خلاف في استخدام هذا المصطلح بين البصريين والكوفيين.

وأمّا ابن جني فقد استخدم المصطلح نفسه فقال:« وذلك أنّ التثنية ضرب من الكلام قائم برأسه مخالف للواحد والجميع؛ألا تراك تقول: هذا وهؤلاء فتبني فيهما فإذا صرت إلى التثنية جاء مجيء المعرب فقلت: هذان وهذين وكذلك الذي والذين فإذا صرت إلى التثنية قلت اللذان واللذين وهذا واضح[3]»،فجعلها صيغة مستقلة عن المفرد والجمع وهي صيغة تؤذن بالإعراب؛لأنّها تكون في الاسم وإن لم يذكر ابن جني أنّها في الاسم إلاّ أنّه قد أشار إلى هذا المعنى في كتاب له آخر وهو اللمع حينما قال:« اعلم أنّ التثنية للأسماء دون الأفعال والحروف[إلى أن قال]فالألف حرف الإعراب وهي علامة التثنية[4]».

كما يجعل ابن جني العطف نظيراً للتثنية لإيذانه بالتماثل والتشابه[5]،وذلك لأنّ أصل التثنية العطف لأنّنا نقول: "جاء الزيدان" والأصل في هذا: "جاء زيدٌ وزيدٌ آخر" وهو ما عليه النحاة الذين جاءوا بعد ابن جني[6].

---

[1]-الاشتقاق،ص28

[2]-ينظر أسرار العربية،ص46،والكتاب،ج3،ص385

[3]-الخصائص،ج2،ص7، 8

[4]-اللمع في العربية، ابن جني ،تح، فائز فارس ،دار الكتب الثقافية ،الكويت،(دط) ،(دت)،1972م،ص19

[5]-ينظر الخصائص،ج3،ص320

[6]-ينظر أسرار العربية،ص46

ولقد حاول ابن جني ككلّ مرّة أن يفرّق بين التثنية والجمع ففَصَلَ بينهما من حيث إنّ التثنية لا تثنى كما جُمعَ الجَمْعُ ؛لأنّ العرب استغنت عن قولها:"اثنانان" بقولها: "أربعة" كما أنهم عدلوا عن جمع إعرابين[1] .

ويرجع اختيار مصطلح التثنية إلى الاعتبار الدلالي وبعدّه اسماً ،فقد« دارت الدلالة الجامعة فيه على مفهوم الذات»[2] وارتباطه بالعدد لأنّ بنية مصطلح التثنية تؤذن بالعدد[3].

2-2-6-التذكير والتأنيث:

وهما معنيان متضادان فالأوّل« ما خلا من العلامات الثلاث التاء والألف والياء في نحو: غرفة وأرض وحبلى وحمراء وهذي والمؤنث ما وجدت فيه إحداهنّ[4]» .

والتذكير والتأنيث مصطلحان شائعان في الصرف العربي استخدمهما سيبويه ومن جاء بعده مَصْدَرَيْن[5]، كما استخدم النحاة القدمـاء مصطلحين مرادفين لهـما وهما المؤنث المؤنث
والمذكر[6].

وقد غدا هذا الاستعمال نمطاً سار عليه ابن جني فاستخدم هذه المصطلحات دون أن يبوّب لها أو يعطيها تعريفاً واضحاً سوى ما ورد وصفاً في أثناء دراسته لأبواب وقضايا أخرى، فجعل التأنيث«معنى طارئاً على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ عَلَماً له كتاء طلحة وقائمة وأَلفَيْ بشرى وحمراء وسكرى[7]»،وهو إيذانٌ بأصل المذكر وفرع المؤنث؛لأنّ

---

[1]-ينظر الخصائص،ج3،ص238

[2] -المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،ص21

[3]-ينظر المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث ،عصام نور الدين،الشركة العالمية للكتاب،دار الكتاب العالمي ط1، 1409هـ-1988م،ص113وما بعدها

[4]-شرح المفصل،ج5،ص88

[5]-ينظر الكتاب،ج1،ص18،والأصول في النحو،ج2،ص84

[6]-ينظر الكتاب،ج1،ص22

[7]-الخصائص،ج3،ص80

إلحاق علامة التأنيث ينقل المذكر إلى المؤنث كقائمة من قائم وغيرها[1]،وجعل من هذا المعنى تذكير المؤنث وهو أمر واسع ومطرد لأنّه ردّ فرع إلى أصل وليس كذلك تأنيث المذكر لأنّه سيترتب عليه ردّ أصل إلى فرع وهو أمر غريب ومنكّر[2]،وجعل من ذلك قراءة من قرأ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴿١٠﴾ ﴾ [3] بالتأنيث وهي قراءة الحسن[4].

يتبيّن لنا من خلال هذا التحليل أنّ ابن جني استخدم مصطلحات سيبويه للدلالة على المذكر والمؤنث ،وأن لا خلاف بين النحويين في استخدام تلك المصطلحات ،وقد ظلّ المصطلحان يُتداولان معاً للتعبير عن الجنس في اللغة العربية ،وقد فرّق النحاة بينهما بما يسميه الصرفيّون بمميّز التأنيث[5]،أو علامته وهو ما ورد في مفاهيم النحاة للتأنيث ،وهو ما سمّاه ابن جني في مفهومه السابق للتأنيث زيادة في اللفظ علماً له.

إذن بناءً على هذا يمكن إرجاع هذا المدخل الاصطلاحي إلى مراعاة النحاة لاعتبار الذات وارتباطه بالجنس ،ولا شكّ أنّ باب التذكير والتأنيث باب واسع لا يسع المجال لطرقه كاملاً .

2-2-7-المصدر:

جاء في اللسان «الصدر: أعلى مقدّم كل شيء وأولّه... قال الليث: المَصدَرُ أَصلُ الكَلِمةِ التي تَصدُرُ عَنهَا صَوَادِرُ الأَفعَالِ وتفسيره أنّ المَصَادِرَ كانت أَوَّلَ الكَلَامِ[6]».ومصطلح المصدر من مصطلحات الخليل وسيبويه ،وقد سمّاه سيبويه بالحدثان والحدث أيضاً وكان يريد المفعول المطلق[7]،ويطلق عليه أيضاً ـ في قول نسبه إلى الخليل

---

[1]-ينظر المصدر نفسه،ج3،ص235، 242

[2]-ينظر الخصائص،ج2،ص415

[3]- ﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا۟ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ [يوسف/10]

[4]-ينظر هامش الخصائص،ج2،ص415

[5]-ينظر المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث، ص153

[6]- اللسان،مادة(صدر)

[7]-ينظر الكتاب،ج1،ص34

الخليل ــ مصطلح الفعل ،قال:« قال الخليل رحمه الله إذا جعلت وزن مصدر نصبت [إلى أن قال] وقد يكون الحَلَب الفعل والحلب المحلوب[1]»،وقد نُسبَ مصطلح الفعل الذي أريد به المصدر إلى الكوفيين حينما استعمله الفراء[2] في توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾﴾[3] ،غير أنّ أنّ الخليل وسيبويه قد سبقاه كما أسلفنا ممّا يدل على أنّه استعمال بصري أيضاً.

ولا يكاد ابن جني يخرج عن استعمال مصطلحين اثنين عبّر بهما عن المصدر وهما المصدر والحدث، فذهب إلى أنّ المصدر« إنمّا هو ذلك الحدث الصافي كالضرب والقتل والأكل والشرب[4]»،ويجعله أصلاً ويجعل الفعل فرعه[5]،لذلك لم يخلط ابن جني بين بين المصدر والفعل اصطلاحاً وهو ما لاحظناه عند سيبويه على الرّغم من أنّ سيبويه كان يعي أنّ الفعل مثال أُخذَ من لفظ أحداث الأسماء[6]،ويبدو أنّ ابن جني قد عبّر بالمصدر عن المفعول المطلق أيضاً[7].

ويحيل مصطلح المصدر إلى الشيء الذي يُصْدَرُ منه وسمّي بذلك لأنّ الفعل يصدر منه كما هو عليه البصريون ومن سمّاه بالحدث أو الحدثان فلأنّها «أحداث الأسماء التي تحدثها والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون[8]».وأمّا من سماه بالفعل فمن باب أنّه حركة الفاعل[9]،وقيل سمي بالفعل من باب تسمية الأصل باسم الفرع[10].

---

[1]–الكتاب ،ج2،ص120

[2]–ينظر معاني القرآن،ج2 ،ص97

[3]– تتمتها ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾﴾ **[النحل/07]**

[4]–الخصائص،ج1،ص122

[5]– ينظر المصدر نفسه،ج1،ص121

[6]–ينظر الكتاب،ج1،ص12

[7]–ينظر الخصائص،ج2،ص72

[8]–شرح المفصل،ج1،ص110

[9]–ينظر المصدر نفسه،ج1،ص110

[10]–ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره،ص139

إذن نخلص إلى أنّ المصدر اقترن بمصطلحات عدّة كالحدث والحدثان والمصدر والفعل وذلك في القرن الثاني الهجري، ليختصر ذلك في القرن الرابع الهجري إلى مصطلحين فقط هما المصدر والحدث،على أنّ المصدر دلّ عند ابن جني على المفعول المطلق، بينما دلّ لفظ الحدث عنده على المصدر وعلى معنى الاسم ونفس اللفظ.

ولم يتنبّه القدماء إلى الفرق بين المصدر والمفعول المطلق على الرّغم من تطابقهما على أنّ من المحْدَثين من جعل المفعول المطلق أحد المفاهيم المتعدّدة للمصدر، إذ لكلّ مصطلح لغوي مفاهيم متولدة عنه تتحدّد وفق السياقات المختلفة[1].

ويمكن أن نوضح ذلك بمخطط استعنّا فيه بدراسة حديثة للمصطلح .

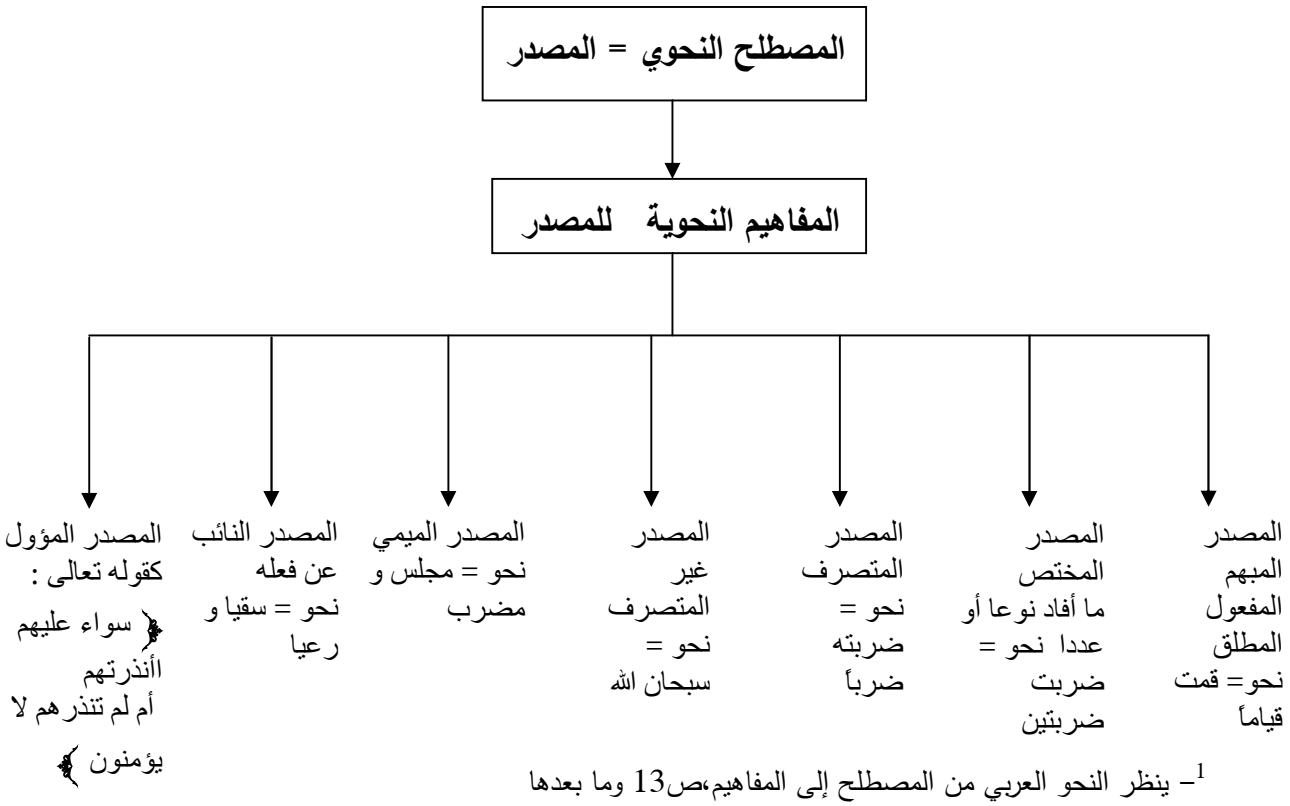

[1]– ينظر النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم،ص13 وما بعدها

فالمصدر المبهم أو المفعول المطلق مفهوم نحوي للمصدر، وهذا ما يفسر ــ فيما نظنّ ــ تعدّد المصطلحات للمعنى الواحد، وهو ما لاحظناه على مصطلحات الكوفيين فقد سبق أن ذكرنا أنّ الكوفيين يعدّدون المصطلح للمعنى الواحد تبعاً لتعدّد السياق، فهم في ذلك يعبّرون أحياناً بمفهوم من مفاهيم ذلك المصطلح ،وهذا الاعتبار أطلق عليه أحد الدارسين الاعتبار الجدولي والنسقي ؛فالجدولي ما يقابل المصطلح النحوي العام، والنسقي يقابل المفاهيم النحوية الخاصة، فمصطلح المصدر جدولي وباقي المفـــاهيم النحوية

المتعددة الخاصّة هي اصطلاحات نسقية[1].

ويمكن أن نضرب أمثلة أخرى لتوضيح هذا الأمر أكثر، حيث تتجلّى هذه العلاقة بين المصطلح والمفاهيم المتعلقة به في الاسم مثلاً فيمثل الاسم المصطلح النحوي وتمثل أنواعه الأخرى مفاهيمه التي تخصصه وهي:

الاسم العلم ،واسم الجنس، والاسم المقصور،و الاسم الممدود،واسم الإشارة،والاسم الموصول،واسم الاستفهام،واسم الشرط،واسم الكناية ،واسم الفعل،واسم الصوت،واسم الفاعل،واسم المفعول، واسم التفضيل[2]،غيرها من أنواع الاسم الأخرى.

[1]–ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،ص51 وما بعدها

[2] –ينظر النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم،ص14، 15

إذن ما يظهر على أنّه أنواع للاسم هي مفاهيم تحدّد ذلك الاسم ،فهي تدلّ «على التباين والتعدد والتنوع والاختلاف»[1]،وهكذا مع أنواع الجملة وأنواع الخبر وأنواع المبتدأ وأنواع الفعل وغيره.

إذن فالمصدر يمثل المصطلح وأنواعه تمثّل مفاهيمه المحدّدة له فنحن عندما ندرس المصدر وندرس المفعول المطلق أو المصدر الميمي فنحن ندرس المصطلح ومفاهيمه ونطلق عليها لفظ المصطلح فنقول: مصطلح المفعول المطلق ومصطلح المصدر الميمي وغيرها.

[1] –المرجع نفسه،ص15

2-3-مصطلحات علم أصول النحو:

2-3-1-إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول[1]:

لقد أشار الدارسون المحدثون إلى أنّ ابن جني قد تطرّق إلى أحد الأدلّة النحوية بعد السماع والقياس والإجماع والاستحسان، وهو ما اُصطُلِحَ عليه فيما بعد باستصحاب الحال، وقد عبّر عنه ابن جني كما قيل بهذا العنوان الطويل الشارح ،غير أنّ من المحدثين من أشار بأنّ أحمد سليمان ياقوت أشار إلى مصطلح آخر كان يظنّ أنّ ابن جني أراد به ما عرف بالاستصحاب، والمصطلح هو(باب في أنّ.الحكم للطارئ)[2]، وبيّن الملخ أنّ أحمد سليمان فهم الاستصحاب بمفهوم مغاير لما هو عليه، كما ظنّ أنّ ابن جني لم يتطرّق للاستصحاب،لأنّ المذهب الحنفي لا يعتبر الاستصحاب حجّة[3].ويبدو أنّ هذا الأمر على عكس ما يظنّ القارئ لخصائص ابن جني، إذ لايعقل أنْ يغفل دراسة أصول هذه اللغة التي شُغِفَ بها كثيراً، ودراسة أوضاعها ،وأحكامها التي اعتبرت قاعدة فيما بعد، فما أكثر المصطلحات التي تشير إلى الأصل ،والفرع ،والعدول عن الأصل، ولقد كان فاضل صالح السامرائي محقاً، عندما قال إنّ ابن جني،« يستعمله وإن لم يذكره باسمه»[4]، وجعل ابن جني المصطلح عنوان باب في خصائصه ،وبدأَ بالتمثيل له دون إعطاء تعريف واضح له فقال:«من ذلك (أو) إنّما أصل وضعها أنْ تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت، فهي عندنا على ذلك ،وإن كان بعضهم قد خفى عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها»[5]،ومن أمثلة ابن جني على هذا المفهوم قول الفراء:إنّ (أو) قد تأتي بمعنى (بل) وأنشد قول ذي الرمّة:

---

[1] –وهو ما أراد به ابن جني استصحاب الحال وهو دليل آخر من أدلة النحو

[2] – ينظر الباب في الخصائص،ج3،ص62،وينظر نظرية الأصل والفرع،ص59، 60

[3] – ينظر نظرية الأصل والفرع،ص60

[4] –ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، سنة1426هـ-2006م ص155

[5] – الخصائص،ج2،ص457

بَدَتْ مِثْلَ قَرنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُحَى*وَصُورَتِهَا أو أنت فِي العَيْنِ أَمْلَحُ**[1]

«وقال معناه: بل أنت في العين أملح».إلاّ أنّ ابن جني قال: لو كان على بابها لكانت أحسن،ويتحدّث ابن جني في الباب نفسه على مصطلح آخر،له علاقة بما نحن فيه حيث يقول :«لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه: من كون الشكّ فيه»[2]،وهو نص يبيّن جلياً ،المفهومَ الذي يحمله الاستصحاب، من حيث هو إبقاء حال اللفظ على أصله الذي وضع عليه، وهو ما تحدّث عنه تمام حسّان في العصر الحديث، في كتابه الأصول[3].

وبعد هذه النصوص، يتبيّن أنّ ما ذهب إليه الدارسون المحدثون، فيه نسبةٌ كبيرةٌ من الصحة، إذ لا مجال للشكّ في أنّ ابن جني أشار ضمناً إلى استصحاب الحال ولكن بمصطلح آخر، ولم يتبلور مصطلح استصحاب الحال إلاّ بعد القرن الرابع الهجري، وظهر عند الفقهاء، بينما استُخدِمَ عند النحاة بعد القرن الرابع، وجاء به أبو البركات الأنباري من عند الشافعيين ،لأنّه كان شافعياً ،وهو ما جعله يتمسك به فيما بعد ،ويتخذه أصلاً من أصوله النحوية[4]،هذا وإذا اقتفينا أثر المزيد من متعلقات استصحاب الحال عند ابن جني، فإنّنا نجده قد استخدم بعض المصطلحات التي لا تنفك عن مفهوم هذا الدليل، منها:(الأصل ،والفرع، والعدول).

---

[1] – البيت من الطويل وهو لذي الرمة وهومن شواهد الخزانة ج11،ص69 وفي ديوانه عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارتني،طبع على نفقة كلية كمبريج في مطبعة الكلية،1337هـ 1919م،ص664

وذو الرمة «هو غيلان بن عقبة من بني عدي لقب بذي الرمة لبيت قاله كان بدوياً قحاً ...بدأ في الشعر بالرجز ولكنه تركه لما رأى أنه لا يقع من العجاج ورؤبة موقعاً فعول على الشعر وكان ذو الرمة بطيء التصنيف فكان يشكو من ثقل قريحته توفي سنة 117هـ » (ينظر ترجمته في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ج1،ص278)

[2] – الخصائص،ج2،ص458، 460

[3] – ينظر الأصول ،ص109

[4] – ينظر البحث السابق ،رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه،لمصطفى جمال الدين،ص140، 143

2-3-2-إدراج العلة واختصارها:

الإدراج « لَـفّ الشَـيءِ فِـي الشَـيءِ ...ودَرَجَ الشَـيءُ فِـي الشَـيءِ يُدرِجُـهُ دَرجـاً وأدرجه:طواه وأدخله...وأَدرَجَ الكِتَابَ فِي الكِتَابِ :أَدخَلَهُ»[1].

أمّـا إدراج العلّـة :فهـو «طَيُّهَـا وتَـركَ بَسـطَهَا و الإسـراع فـي إيرادهـا بحـذف بعـض مقوماتها»[2]

ففي التعريفين اللغوي والاصطلاحي معنى السرعة والاختصار بإدخال شيء في شيء وطيّه فيه ليكون واحداً فيغني عن التطويل ،وهو المعنى ذاته الذي أراده ابن جني من هذا المصطلح وإن لم يعرفه.

وقد عقد لـه باباً أسماه (في إدراج العلّة واختصارها)، ويتلخّص مفهوم ابن جني لهذا المصطلح في أن يسأل سائل عن أصل قولهم: آسيتُ الرجلَ فأَنَا أُواسِيهِ وآخَيتُهُ أُوَاخِيهِ فيقال له: أؤاسيه وأؤاخيه فيسأل عن علّته في التغيير؟ فيجاب بأنّه قد اجتمعت الهمزتان فقلبت واواً ؛لانضمام ما قبلها.

فحاصل هذا الأمر شيئان:

أولهما:أنّه لم يستوف ذكر حقيقة الأصل لأنّ أصله (أؤاسوك) لأنّه من الأسوة فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة وكذلك أؤاخيك .

ثانيهما: أنّه لم يُتقص شرح علّة تغيير الهمزة بقلبها واواً وذلك أنّه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة فاستثقلت فقلبت[3].

فاختصرت العلّة وأدخل بعضها في بعض بعدم ذكر التفصيل والبسط في التعليل والاستغناء عنه بذكر القضايا الظاهرة واللازمة.

ويبدو أنّ مصطلح الإدراج من مصطلحات علم أصول الفقه والحديث ؛لأنّه قد عرف عند الفقهاء والمحدثين مصطلحان إدراج السند وإدراج المتن ؛فإدراج السند كأن يسمع

---

[1]- اللسان مادة (درج)

[2] - الخصائص ج1،ص181

[3] - ينظر الخصائص ج1،ص181

متنان بإسنادين مختلفين فيرويان بسند واحد ،أمّا إدراج المتن« فهو إدخال شيء من بعض كلام الرواة في متن الحديث فيقع في الوهم أنّه من كلام الرسول عليه الصلاة والسلام»[1].

فهذا السبيل الذي انتهجه الفقهاء والمُحَدِّثون يوحي برغبة في الاختصار وجعل الشيئين شيئاً واحداً والابتعاد عن التفصيل، وهو المعنى نفسه الذي قصده ابن جني على أنّه استعار المصطلح واستثمره في قضايا التعليل.

ويبدو أنّ الإدراج نهج سارٍ في جلّ مسائل اللغة والنحو وقضاياهما إلاّ ما أُلِحَّ في تعليله تعليلاً قياسياّ أو جدلياً.

2-3-3-الإجماع:

يعدّ الإجماع من حيث مفهومه قديم العهد، إذ يرجع بنا إلى وقت النبي (ص) والصحابة رضوان الله عليهم ،إثر الحادثة السياسية المشهورة،« وهي إجتماع الصحابة للاختيار خليفة للنبي عليه السلام بعد وفاته »،« وأجمعوا بعد ذلك أمرهم على مبايعة أبي بكر»[2].

فما مفهوم هذا المصطلح ،وما حقيقته ؟

الإجماع لغةً: « جَمَعَ الشَيءَ عن تَفْرِقَة يَجْمَعُهُ جَمْعاً وَجَمَّعَه وأَجمَعَهُ فاجْتَمَعَ واجْدَمَعَ... وَتَجَمَّعَ القَومُ: اجتَمَعُوا أَيْضاً من هَهُنَا وهَهُنَا... والجَمعُ اسم لجمَاعَةِ النَاسِ وأَمرٌ جَامِعٌ يَجمَعُ النَاسَ وفي التَنزِيل: ﴿ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ

[1]-معجم مصطلح الأصول هيثم هلال ، مراجعة وتوثيق محمد التنوجي ،دار الجيل،القاهرة ،تونس،ط1424،1هـ-2003م،ص17، 18

[2] - قراءة سياسية لأصل الإجماع: محمد عابد الجابري، ص1
www.aljabriabed.net/ijmaa 4.htm

﴿٦٢﴾ [1]...وَجَمَعَ أَمرَه وأَجْمَعَهُ وَأَجْمَعَ عَلَيهِ: عَزَمَ عَلَيهِ كَأَنَّهُ جَمَعَ نَفسَه لَهُ...قَالَ الفَرَاءُ: الإِجمَاعُ الإِعدَادُ والعَزِيمَةُ عَلَى الأَمْرِ»[2].

وأمّا عن الإجماع في الاصطلاح، فقد ظهر في بيئة الفقهاء، والمحدّثين قبل ظهوره عند النحاة، وطبقت حجّيته عند النحاة قبل ابن جني، بيْدَ أنّ الذي تسلّم زمام أمره بعد ذلك ،هو أبو الفتح ابن جني دون منازع، حيث إنّه عقد له باباً أسماه((القول في إجماع أهل العربية متى يكون حجة))، وساق له تعريفاً جاء فيه:«اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة»[3] ،ويقصد بإجماع أهل البلدين ،نحويي البصرة والكوفة،أمّا مراده من الخصم،فهو صاحب الرأي المخالف[4] .

ويرمي من قوله أهل البلدين من النحويين، إقصاء العامة من الناس، وكلّ خارج عن هذا العلم،كما أنّه «يشترط في حجية الإجماع استناده إلى سماع أو قياس»[5]، وبناءً على هذا المفهوم، فالإجماع أحد أدلّة النحو عند ابن جني، وهو اتّفاق علماء العربية« على حكم أو مسألة أو قضية، والمراد بالإجماع الأكثر، أو إجماع نحاة البصرة والكوفة، وليس جميع العلماء في كل العصور، ويكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ،ولا المقيس على المنصوص»[6]، فالعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي عند ابن جني كما هو واضح ،هو الاتّفاق بين أهل الاختصاص ،على حكم مّا، ولقد تكلّم ابن جني على الإجماع في مواطن عديدةٍ من الكتاب، وجعل منه:

---

[1] -﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٢﴾﴾

[2] – لسان العرب، مادة (جمع)،ج 8،ص62، 63

[3] – الخصائص،ج1، ص189

[4] – ينظر قراءة سياسية لأصل الإجماع، ص2

[5] – خصائص التأليف النحوي،ص206

[6] – الخليل معجم مصطلحات النحو العربي،جورج متري عبد المسيح،وهاني جورج تابري مكتبة لبنان،ط1، 1410هـ 1990م،ص34

أ-إجماع العرب:

وعبّر عنه بمصطلح (أجمعوا عليه)، وهو مصطلح يشير إلى أنّ إجماع العرب حجّة، وإنْ خالف القياس، كقوله:«واعلم أنّه إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه...فإن صحّ عندك أنّ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة»[1]،ويدخل في إجماع العرب قوله:« باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس»[2]،لاستغنائهم عنه بلفظ آخر، كاستغنائهم بقولهم :(مَا أَجْودَ جَوَابَهُ)، عن قولهم (مَا أَجْوَبَهُ) ،واستغنائهم بتركَ عن وَذَرَ وَوَدَعَ، وغيره،فهو إنّما إجماع العرب على هذا، وأمثلة ذلك كثيرة[3].

ب-إجماع البلدين(النحاة):

ويقصد به اتّفاق أهل البصرة والكوفة من النحويين ويظهر ذلك من النص الذي أوردناه عن ابن جني، في تعريفه للإجماع، وهو:«اعلم أنّ إجماع أهل البلدين...»، وعبّر عن المصطلح بـ((إجماع أهل البلدين))، وقد وضّح مفهوم هذا النوع من الإجماع،بإنكار أبي العباس المبرّد عدم جواز تقديم خبر ليس عليها فيقول:«إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا والكوفيين أيضاً معنا فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه»[4].

ج-إجماع القراء:

وهو أنْ يقرأ جمهور القراء بوجه واحد، لذلك ردّ ابن جني قراءة عاصم ﴿وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ ٢٧﴾[5] ،ببيان النون من(مَنْ) لأنّه معيب في الإعراب معيف في الأسماع، فقال:«

---

[1] – الخصائص،ج1،ص125، 126، وخصائص التأليف النحوي ، ص205

[2] – الخصائص،ج1،ص39

[3] – ينظر مثلاً المصدر نفسه،ج1،ص271،269، 393

[4] – الخصائص،ج1،ص188، 189

[5] –القيامة الآية 27

ويكفي من هذا إجماع الجماعة على إدغام (مَنْ رَاقٍ)وغيره مما تلك سبيله»[1].وعبّر عنه بمصطلح إجماع الجماعة،أي إجماع القراء،وعلى الرّغم من تمسّك ابن جني بالاحتجاج ،إلاّ أنّه خالفه، وقد عبّر عن ذلك بقوله:(خلاف الإجماع) .

د-**خلاف الإجماع:**

وهو أنْ يخالف ما عليه الجماعة، فيقول:«فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئَ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: "هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" .فهذا يتناوله آخر عن أوّل، وتالٍ عن ماضٍ على أنّه غلط من العرب،...وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيّفاً على ألف موضع وذلك أنّه على حذف المضاف لاغير»[2].وذهب إلى أنّ أصله:هذاَ جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ جُحْرُهُ كقولهم:(مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ)، فخرب وصف للضَّبِ، وإنْ كان في الحقيقة وصفاً لجحره، فحذف المضاف (الجُحْر) وأقيمت (الهاء) مقامه، فارتفعت لارتفاع المحذوف « ثمّ استتر الضمير المرفوع في نفس خرب فجرى وصفاً على ضب»[3]، كما أنّه خالف الجماعة في موضع آخر وهو قولهم في بيت النابغة:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ*جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَل**[4]

«أنّ الهاء عائدة على مذكور متقدم ،كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه،مضافاً(إلى الفاعل)، فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنىً .وأمّا أنا فأجيز أنْ تكون الهاء في قوله :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ

عائدة على (عدي) خلافاً للجماعة»[5].

ومن المصطلحات التابعة للإجماع مصطلح **(تركيب المذاهب)**، فظاهره يوحي ببعده عن الإجماع إلاّ أنّ باطنه عكس ذلك، إذ يسميه الفقهاء الإجماع المركّب وهو عندهم

---

[1] – الخصائص،ج1،ص94

[2] – المصدر نفسه،ج1،ص191، 192

[3] – الخصائص ،ج1،ص192

[4] – البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه،تح:كرم البستاني،دار صادر،بيروت،ص130

[5] – المصدر السابق،ج1،ص294

«الذي يكون القول الثالث فيه موافقاً لكل من القولين من وجه»[1]،وهو ما وجدناه يتّفق مع قول ابن جني في عقده لباب في تركيب المذاهب يذكر:«فيه كيف تتركب المذاهب إذا ضممت بعضها إلى بعض(وأنتجت) بين ذلك مذهباً»[2]،كمذهب المازني المركب من مذهب الرجلين(يونس وسيبويه)[3].

ويبدو أنّ ابن جني أخذ الفكرة عن الفقهاء، وطبّقها على النحو، إذ يجعلها الفقهاء في باب الإجماع تحت فصل (هل يجوز إحداث قول ثالث)، وكان الفقهاء في ذلك مختلفِين،فمن بين الذين جوّزوا ذلك بعض الحنفية، والظاهرية[4] ،ونظنّ أنّ ابن جني أوفدها من مذهبه الفقهي ،ويعود سبب اهتمامه بهذا الدليل إلى سنّة شيوخه في عدّ الإجماع دليلاً فقهياً ،يأتي في المرتبة الرابعة بعد القرآن الكريم ،والسنّة النبوية، وأقوال الصحابة، ويجعلون القياس بعد الإجماع[5].

2-3-4-الاستحسان:

إنّ الاستحسان مصطلح فقهي،وهو الدليل السادس بعد القياس عند الحنفية،اختلف النحاة في الأخذ به ، وقبل أنْ نتعرّض لحجّيته وأَخْذ ابن جني به، أو رفضه له، نتعرّف على المصطلح لغةً واصطلاحاً، ونكشف عن استعمال ابن جني له .

الاستحسان لغةً:من «الحُسْنُ ضد القُبح ونَقِيضُهُ.الأزهري:الحُسْنُ نَعتٌ لِمَا حَسُنَ،حَسُنَ وحَسَنَ يَحْسُنُ حُسناً فيها فهو حَاسِنٌ وحَسَنٌ...ويَسْتَحْسِنُ الشَيءَ أَيْ يَعدُه حَسَناً »[6] .

أمّا اصطلاحاً:«هو اسمٌ لدليل من الأدلّة الأربعة يُعارِض القياس الجَليَّ ويُعمَلُ بِهِ إذا كان أقوى منه، سَمَّوْه بذلك لأنَّه في الأغلب يكون أقوى من القياس الجَليِّ، فيكون قياساً

[1] – كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،ج،1،ص105

[2] – الخصائص،ج3،ص71

[3] – ينظر الخصائص ،ج3،ص71، 72،والاقتراح،ص149

[4] – ينظر مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر،ص279

[5] – ينظر الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين ،ص12

[6] – اللسان،مادة(حسن)ج13،ص138، 141

مُسْتَحسَـناً، قـال الله تعـالى:﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ﴿١٨﴾ ﴾ [1]. وترك القياس والأَخذُ بما هو أرفق للناس»[2] .

أمّا عند ابن جني فلم يرد له تعريف صريح ومباشر، بل عقد له باباً، وراح يشرحه ويمثّل له، فيقول في وصفه:«وجماعه أنْ علته ضعيفة غير مستحكمة إلاّ أنّ فيه ضرباً من الاتّساع والتصرف»[3] ،وعبّر به عن ظواهر ارتبط معظمها بمسائل التصريف، من ذلك قولهم: الفَتْوَى، والبَقْوَى، والتَقْوَى ،فالقياس يقضي بأنْ تكون بالياء (الفتيا،والبقيا...) فتركوا القياس للتفريق بين الاسم والصفة، ثمّ يقول ابن جني:« ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما، من ذلك قولهم في تكسير حسن:حسان، فهذا كجبل وجبال»[4]؛أي أنّ علّة التفريق غير مطّردة في جميع الباب وإنّما «جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة، وليس بجارٍ مجرى رفع الفاعل ،ونصب المفعول»[5].

ومن الاستحسان أيضاً، إلحاق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع في قول الشاعر: **أَرَيتَ إِنْ جِئتُ بِهِ أَمْلُودَا * * *مُرَجّلاً وَيَلبِسُ البُرُودَا**

***أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُهُودَا ***[6]

فالملاحظ ،أنّه ألحق« نون التوكيد اسم الفاعل؛ تشبيهاً له بالمضارع. فهذا إذن

---

[1] -﴿ وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٨﴾ ﴾[الزمر17 18]

[2] – التعريفات،ص16

[3] – الخصائص ،ج1،ص133

[4] – المصدر نفسه،ج1،ص134

[5] – المصدر نفسه،ج1،ص134

[6] – الرجز لأَمَة وهو موجود في خزانة الأدب،ج11ص4،ونسبه البغدادي لرؤبة بن العجاج كما نسبه لرجل من هذيل ،ينظر تفصيله في المصدر السابق،ج1،ص136

استحسان لا عن قوة علة»[1]،ومن الاستحسان أيضاً «قلب الواو والياء ،إذا وقع ساكن بين الكسرة والواو ،نحو صِبْيَة،و قِنْيَة والأصل فيهما:صبوتُ وقنوتُ»[2].

فابن جني يُضَعِّفُ من الاستحسان، ويقول إنّه لا يجوز أنْ تقول: "أقائمنّ يا زيدون ولا أمنطلقنّ يا رِجَال" ، وإنّما هذا كلّه اتّساع، وتصرّف ،والذي يمكن أنْ يستنتج من هذا أنّ الاستحسان عند ابن جني ضعيف، وأنّه أخلط كما قال الدارسون بين الاستحسان وتخصيص العلل، كما أنّه أدخل الاستحسان في الشذوذ عن القياس ويرون أنّه تفسير لشذوذ هذه الأمثلة، أو كما قال ابن جني:«يخرج ليعلم به أنّ أصل استقام استقوم وأصل مقامة مقومة»[3].

فالمصطلح كما أوضحنا ،مصدره فقهي، استدلّ به الحنفية، وجعله ابن جني ـ فيما يبدو ـ دليلاً ضعيفاً، ولم يقتصر ابن جني على ذكر هذا المصطلح في الباب الذي عقده له فقط، بل استثمره في أبواب الكتاب الأخرى، وقد جاء المصطلح بصيغٍ عدّة منها(الاستحسان،استحسان،يستحسن...)،وقد جعل الدارسون من بعد ابن جني لهذا المصطلح مرادفاً أطلقوا عليه "القياس الخفي"، لأنّه مصطلح لم يرد عند ابن جني فيما نعلم، لكن الاستحسان أعمّ، لأنّ «كل قياس خفي استحسان،وليس كل استحسان قياساً خفياً»[4] والقياس الخفي، هو استحسان« بإلحاق الفرع بغير أصله لدليل وإعطائه حكمه في القياس»،فهو بمثابة قياس من نوع آخر، وذلك نحو« استحسان البصريين رفع المضارع حملاً على الاسم»[5]، من حيث أنّ الفعل المضارع، ليس فرعاً للاسم.

---

[1] – الخصائص،ج1،ص136

[2] – المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته، ص107

[3] – الخصائص ،ج1،ص144،وينظر رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه،مصطفى جمال الدين، ص137، 138، 139)،وينظر نظرية الأصل والفرع،ص187

[4] – التعريفات ،ص101

[5] – نظرية الأصل والفرع،ص188،عن ابن جمعة الموصلي،في شرح ألفية ابن معطي،تحق،علي موسى الشوملي،ط1،مكتبة الخريجي ،الرياض 1985م،ج1،ص313

2-3-5-تخصيص العلل:

وتخصيص العلّة «هو تخلّف الحكم عن الوصف المدعى عليه في بعض الصور لمانع»[1]،أو أن يتخلّف الحكم مع وجود العلّة[2].

فيرى ابن جني أنّ علل النحويين مثل علل الفقه يجري معظمها مجرى التخفيف ويرى أنّها علل تتميّز بالتخصيص، ولو أراد أحد نقضها لكان ذلك ممكناً، وإن كان مخالفاً للقياس؛ أي أنّ هذه العلل ليست مطلقة بل مقيدة حتى لا يقدح فيها إذا خرجت وتخلّفت عن معلولها، ويضرب ابن جني أمثلة على ذلك فيقول:«ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك فقلت موزان وموعاد...وكذلك لونصبت الفاعل ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل من الجوارّ والنواصب والجوازم لكنت مقتدراً على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال»[3]،ويرى أنّ علل المتكلمين ليست كذلك لأنّ إجتماع السواد والبياض في محلّ واحد ممتنع لا مستكره ،وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحد فاسد، ويخلص ابن جني من هذا إلى تأخّر علل النحويين عن علل المتكلمين ،وإن تقدمت علل المتفقهين[4]،وإن عدم تخصيص العلّة يؤدي إلى القدح بها وانتقاضها، وفسادها[5]، وهذا المصطلح مستعار من أصول الفقه[6].

2-3-6-ترافع الأحكام:

لقد عقد ابن جني لهذا الأصل باباً في الخصائص أطلق عليه باب في ترافع الأحكام ونبّه إلى أنّه لم يسبقه إليه أحد من أصحابه وهو يقصد- فيما نحسب- البصريين بيد أنّ سيبويه قد تطرّق إلى هذه المسألة في باب:(ماكان على حرفين وليست فيه علامة

---

[1] – التعريفات،ص36

[2] – ينظر هامش الخصائص،ج1،ص144

[3] – الخصائص ،ج1،ص145

[4] – المصدر نفسه،ج1،ص145

[5] – الصدر نفسه،ج1،ص150

[6] – ينظر هامش الخصائص،ج1،ص144

التأنيث)[1]،وقد نقل ابن جني ماقاله سيبويه في هذا الشأن وأطلق عليه مصطلحه الذي أراد به – كما يرى علي النجار–«أنّه قد يجتمع في الكلمة أمران يقضي كلّ منهما إذا انفرد بحكم في اللغة تكون عليه الكلمة ؛فيكون ذلك داعياً إلى إلغاء تأثيرهما،فكأنّ هذا رفع حكم هذا وهذا رفع حكم هذا وأبطله»[2]،ومن ذلك تكسير العرب(فَعَلٌ) على أَفْعَال كعَلَم وأَعْلَام وما شاكله، فإن كان على (فعلة) كسروه على (أفعل) (كأكمة) و(آكمٍ)ولذلك ما حمل سيبويه (أمة) على أنّها فعلة لأنّ تكسيرها (آمٍ)[3].

ويزعم ابن جني أنّ سيبويه لم يعلّل كلامه هذا لذلك اضطلع هو بتفسير هذه الظاهرة وهو أنّ حركة العين وتاء التأنيث قد تعاقبتا في كثير من المواضع فعوملتا معاملة الضدّين من ذلك قولهم:"رَمِثَ رَمَثاً وحَبِطَ حَبَطاً "،فحركت هنا العين لعدم وجود التاء فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين فقالوا:حَقِلَ حَقْلَةً ومَغِلَ مَغْلَة لذلك«فلما اجتمعتا في (فعلة) ترافعا أحكامهما فأسقطت التاء حكم الحركة وأسقطت الحركة حكم التاء»[4]،فكأنّها آلت إلى(فَعْلٍ)الذي تكسيره (أفعل).

من هنا أطلق عليه ابن جني ترافع الأحكام ؛أي أنّ حكما قد رفع حكماً آخر لتعارضهما وهو لاشكّ من قبيل اصطلاحات الأصوليين وأرباب الاستدلال.

ممّا سبق يتبيّن منهج ابن جني في اصطلاحه بأخذه الفكرة أو المسألة ثم يعقد عليها باباً ويفسّرها بما لم يتداوله غيره ،ثم يطلق عليها مصطلحاً يناسب تلك الفكرة.

على أنّ محقق كتاب المحتسب لابن جني قد تنبّه إلى أنّ مصطلح الترافع مُحرّفٌ عن تدافع ،وأنّ الأصل فيه (تدافع الأحكام)[5] ،على الرغم من أنّ ابن جني ذكر مصطلح الترافع كما لاحظنا من خلال نصوصه.

---

[1]– الكتاب ،ج3،ص597

[2]–هامش الخصائص،ج2،ص108

[3]–الخصائص،ج2،ص108

[4]–المصدر نفسه،ج2،ص109

[5]–ينظر هامش المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ابن جني ،تح علي النجدي ناصف،عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي،لجنة إحياء كتب السنة ،القاهرة،1415هـ–1994م،ج1،ص174

ومهما يكن من أمر فإنّ هذا الزعم فيه قدر كبير من الصحّة لأنّنا وجدنا- في حدود بحثنا- أنّ هناك من استعمل مصطلح التدافع بدل الترافع فصاحب كتاب الموافقات في أصول الأحكام وظّف مصطلح التدافع ،ففي حديثه عن السبب والشرط والمانع واجتماعهما في الشيء الواحد قال: «غير أنّ هذه الأمور الثلاثة لا تجتمع للشيء الواحد...لما في ذلك من التدافع وإنّما يكون سبباً لحكم وشرطاً لآخر ومانعاً لآخر ولا يصحّ اجتماعها على الحكم الواحد ولا اجتماع اثنين منها من جهة واحدة»[1].

فاستعمل التدافع ولم يَرِد الترافع لاسيّما أنّ الدفع في اللغة الإزالة بقوة والرفع ضد الوضع ،وهذا المعنى الذي قصده الفقهاء هو ذاته ما قصده النحاة واللغويون فيكون مصطلح التدافع المحرف -على الأغلب- مستوحى من بيئة الفقهاء.

2-3-7-الحمل:

لفظ الحمل في اللغة معناه «حَمَلَ الشَيءَ يحمِلُهُ حَمْلاً وحمْلاَناً فَهُوَ مَحْمُولٌ... وحَمَلَهُ علَى الأَمرِ يَحْمِلُهُ حمَلاً فانْحَمَلَ أَغْرَاهُ بِهِ»[2].

وفي المقاييس:« يدل عَلَى إِقلاَلِ الشَيءِ ...والحَمْلُ: ما كانَ في بَطْنٍ أَو عَلَى رَأسِ شَجَرٍ»[3].

أمّا اصطلاحاً فقد ورد الحمل بمصطلحات في معناه منها:

إعطاء كذا حكم كذا:في قوله:«...إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قابلوا ذلك بأنّ يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه عمارة لبينهما وتتميماً للشبه الجامع لهما»أو قوله:

---

[1]-الموافقات في أصول الأحكام،الشاطبي الغرناطي إبراهيم بن موسى،تح،أبو عبيدة بن حسن آل سليمان،دار ابن عفان ط1، 1417هـ-1997م،ج1، ص301

[2] – اللسان مادة(حمل) ج11،ص 209، 210

[3] – المقاييس،ص283

قياساً أو مقيس على كذا...[1] ، ويقول في باب الحمل على المعنى:« قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً أو منظوماً كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصوّر معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأوّل أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً.

فمن تذكير المؤنث قوله: **فَلاَ مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقهَا***وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا**[2]

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان»،أي حملها عليها[3].

ولقد وردت عنده مصطلحات عدّة ورد فيها الحمل يمكن أن نعدّها أنواعاً للقياس عند ابن جني،وهي:

أ-حمل نظير على نظير: وذلك نحو دخول "إنْ" المؤكدة على "ما" النافية في قول الشاعر: **مَا إنْ يَكَادُ يُخَلّيهِم لِوِجْهَتِهِم***تَخالُجُ الأَمرِ إن الأَمرَ مُشْتَرَكُ**[4]

فكذلك دخلت على ما المصدرية في قوله:

وَرَجِّ الفتَى لِلْخَيرِ مَا إنْ رَأَيتَهُ*عَلَى السِنّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يزِيدُ**[5]

للشبه اللفظي الجامع بينهما[6].

ب-حمل الفرع على الأصل: ومنه« أنّهم لمّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده فأعطوا الرفع في التثنية الألف، والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء وبقي

---

[1] – الخصائص ،ج1،ص63،وينظر ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية،ص172

[2] – البيت من المتقارب وهو لعامر بن جوين الطائي يصف أرضاً مخصبة بكثرة ما نزل بها من الغيث والمزنة السحابة المثقلة بالماء والودق المطر،وأبقل أنبت البقل وهوالنبات(ينظر،هامش الخصائص،ج2،ص411،وهامش شرح بن عقيل،تح،محي الدين،المكتبة العصرية بيروت (د ط)،1424هـ-2003م، ج1،ص 435)

[3] – الخصائص،ج2،ص411

[4] – البيت من البسيط وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه،دار صادر،بيروت،ص47

[5] – البيت من الطويل وهو للمعلوط بن بدل القريعي (ينظر هامش الخصائص(نج)،ج1،ص110،

[6] – الخصائص،ج1،ص110،وخصائص التأليف النحوي،ص210

النصب لا حرف له فيماز به جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع؛ لتلك الأسباب المعروفة هناك»[1].

ج–حمل الأصل على الفرع: وذلك نحو إعلالهم المصدر للإعلال فعل ويصحّحونه لصحته مثل:قُمْتُ قِياماً وَقَاوَمْتُ قِوَاماً[2].

د–ويضيف الدارسون المحدثون حمل الضدّ على الضدّ، وهو مصطلح لم يرد عند ابن جني فيما نعلم،إلاّ أنّهم استنتجوه من تعليله في باب في شجاعة العربية «جواز الفصل بين(لن) ومنصوبها بالظرف في قول الشاعر:

لَمّا رَأَيتُ أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلاً*أَدَعَ القِتَالَ وَأَشْهَد الهَيجَاءَ**[3]

أي لَنْ أَدَعَ القِتَالَ مَا رأيتُ أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلاً» فذهب إلى حمل (لن) على (أنّ) لأنّ (أنّ) يفصل بينها وبين اسمها بالظرف نحو بلغني أنَّ في الدار زيداً ،فكذلك فُصلَ بين لن ومعمولها الفعل أدع، بالظرف، وهو(مَا رَأيتُ أَبَا يَزِيدٍ)، و(لماّ) في البيت ،أصلها (لن ما)،فحصل هنا حمل الضدّ على الضدّ للتضادّ يبن (أَنْ ولَنْ) فالأولى للتوكيد والإثبات، والثانية للنفي[4].

وهناك صور وأوجه أُخَر كثيرة للحمل أفضى إليها إعطاء حكم المحمول عليه للمحمول ،وهذه الأوجه هي: المعنى واللفظ والمحلّ والتشابه والتناسب والتناظر والتضادّ والكثرة والأصل والفرع والقرب والمجاورة[5].

---

[1] – الخصائص،ج1،ص111

[2] – المصدر نفسه،ج1،ص113

[3] – البيت مجهول القائل كما ذكر النجار وورد في الخصائص دون تتمة أي دون (وأشهد الهيجاء) ينظر الخصائص،ج2، ص411

[4] – ينظر خصائص التأليف النحوي،ص211

[5] –ينظر ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية،ص194

ولا شكّ أنّ الحمل بهذا المعنى يتداخل و القياس إلى حدّ ما وسنبيّن ذلك في مصطلح القياس.

2-3-8-الدور ودور الاعتلال:

الدور لغةً يدلُ على إِحدَاقِ الشيءِ بالِشَيءِ من حواليه: يقال دَارَ يَدُورُ دَوَرَاناً[1].

أمّا اصطِلاَحاً فيظهر أنّ ابن جني قد وَظَّفَهُ بمفهومين اثنين أحدهما يتّفق ومفهوم المتكلمين والصوفيين[2] ،بينما يتّفق الثاني مع مفهوم الفقهاء، فالمفهوم الأوّل عقد له ابن جني باباً سماه (في دور الاعتلال) ،ويصف هذا المفهوم فيقول:« ذهب محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ) في وجوب إسكان اللام في نحو ضربْن وضربْت إلى أنّه لحركة ما بعده من الضمير يعني مع الحركتين قبل، وذهب أيضاً في حركة الضمير من نحو هذا إنّما وجبت لسكون ما قبله ،فتارة اعتلّ لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى فاعتلّ لهذا بهذا»[3]؛أي يعلّل سكون الباء بحركة الضمير(الفتحة) لكي لا يتوالى ثلاث حركات، ثمّ يعلل حركة الضمير بالسكون على الباء التي قبلها ،فالدور إذن« هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر»[4]،أو كما لمّح ابن جني إلى أنّه تارة يعتلّ للأوّل بالثاني ثم يدور تارة أخرى فيعتلّ للثاني بالأوّل ،وعلى الرّغم من هذا فقد عدّ ابن جني مذهب المبرد شنيع الظاهر،ثم نراه يستخدم المصطلح في باب (الدور والوقوف منه على أول رتبة) وينسبه إلى أبي حنيفة ممّا يدلّ على أنّ المصطلح فقهي «وذلك أن تؤدى الصنعة إلى حكم مّا مثله مما يقضي التغيير فإنْ أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة مثل ما منه هربت فإذا حصلت

---

[1] – المقاييس، ص369

[2] – ينظر كشاف اصطلاحات الفنون،ج1،ص811، والمصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته،ص 102

[3] – الخصائص،ج1،ص183

[4] – الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،أبو البقاء الكفوي،تح،عدنان درويش محمد المصري،مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط2، 1419هـ –1998م ،ص447

علـى هـذا وجـب أنْ تقـيم علـى أوّل رتبـة ولا تتكلّـف عنـاءً ولا مشـقة»[1]،أي أنْ يـؤدي بـك تصريف الكلمة الواحدة عبر مراحل إلى حالتها الأولى ومثّل لذلك بـ(قويت) إذا أردت أنْ تبني منها مثل رسالة« فتقول في التذكير:قواءة وعلى التأنيث قواوة»أمّا في جمعها فتقول قواوٍ« فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير ولا حاجز بين الأخيرة وبين الطرف،وأمّا وزن(قواوة) فهو (فعالة) من القوة فإنّ الأصل فيها بالهمز:قواء ثمّ يلزمك ثانياً أنْ تبدل من هذه الهمزة الواو»[2]،وهكذا إلى ما لا غاية منه من الإبدال الذي يرجع صاحبه إلى أوّل رتبة انطلق منها ،وهو كما نرى يختلف عن المعنى الأوّل في (دور الاعتلال)، ولقد فرّق بينهما النجار في هامش الخصائص،كما أنّه فرّق بين الدور والدوران اللذَينِ التبسا على العلماء ظناً منهم أنّهما واحد[3].

إذن فمصطلحا الدور والدوران الأصوليان من مصطلحات الفقهاء والصوفية والمتكلمين استعارهما ابن جني عنهم وبنى عليهما قواعده الصرفية ونسجها على منوال الأصوليين المذكورين ،وهو طريق سار على نهجه في أغلب أبوابه الأصولية لينفرد في الأخير بهذه الصناعة العجيبة.

2-3-9-السماع:

قلّما تجد تعريفًا لغوياً للسماع عدا التعريف الاصطلاحي ربّما لأنّ مصطلح النقل الذي ورد عند الأنباري هو الذي غيّبه ،إذ نجدهم إذا ذكروا السماع وأرادوا تعريفه يكتفون بالتعريف الاصطلاحي ،أو يذكرون السماع ويعرّفون النقل اصطلاحاً ،أو يعرفون النقل لغةً واصطلاحاً.

جاء في اللسان: « السَمَاعُ مَا سَمِعْتَ بِهِ فَشَاعَ وتُكُلِمَ بِهِ... قال سيبويه:وقالو أَخَذْت ذلَكَ عَنهُ سَمَاعاً سَمْعاً جاؤُوا بالمَصدَرِ على غير فعله وهذا عنده غير مطرد

---

[1] – الخصائص،ج1،ص208

[2] – المصدر نفسه،ج1،ص209،و "المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص"،ص103

[3] – ينظر التفريق بين معنيي الدور عند ابن جني في هامش الخصائص،ج1،ص208،والتفريق بين الدور والدوران في هامش الكتاب نفسه ،ج1،ص183

تَسَامعَ بِه النَّاسُ.

السَـمْعُ حِـسُّ الأذن ...السِّـمْعُ والسَّـمْعُ: الأخيـرة عـن اللحيـاني السَـمَاعُ كُلّـهُ الـذِكْرُ المَسْمُوعُ الحَسَنُ الجَمِيلُ...»[1]

أمّا في اصطلاح ابن جني فقد ورد المصطلح في مواضع كثيرة من الخصائص دون أن يعرّفه، لذا حاولنا تتبّع هذا المصطلح في الخصائص، فبدا لنا بعد استقرائه أنّ السماع كما يفهم من خلال كلام ابن جني هو« ما نطقت به العرب الفصيحة بلغتها ،المتلقى بالقبول والإتباع ،الصادر عن الثقة المأنوس بلغته وقوة طبيعته».فهذا التعريف هو ما ورد متناثراً في ثنايا الكتاب[2] ،وقد ورد المصطلح مصدراً معرّفاً(السماع) وهو الغالب في استعماله ،كما ورد مصدرا منكّراً(سماع) وورد فعلاً(يسمع،سمعت...).

فنرى ابن جني من خلال هذا التعريف يركّز على الفصاحة وعلى السليقة من خلال قوله: (قوة طبيعته)، كما أنّه استعمل مصطلح السماع ولم يستعمل مصطلحاً آخر كالنقل مثلاً،لأنّ المصطلح يعبّر عن المعنى مباشرة، فلاحظنا أنّ التعريف اللغوي للسماع هو حس الأذن أي ما وقر في أذن السامع، وبهذا المعنى يكون تلقي اللغة مباشرة من المتكلم إلى السامع تلقياً مقبولاً ومتّبعاً ،وقد استعمل هذا المصطلح بمعناه اللغوي في قوله:« أنّ النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يلحن في كلامه...»[3] ،لذا فإنّ من أبعاد اختيار ابن جني لهذا المصطلح فهمه الدقيق للغة وتركيزه على قضية المصطلح في اللغة على ما يبدو، إضافة إلى اعتداده بشيوخه أمثال سيبويه الذي استخدم المصطلح نفسه بإسناده إليه في قوله: (سَمِعنَا)[4] ، ويبدو من هذا أنّ تاريخ هذا المصطلح قديم يمكن أن يكون قد

[1] – لسان العرب، مادة (سمع)

[2] – ينظر الخصائص،ج1،ص125،117،21،ج3، ص87،66،36

[3] – الخصائص،ج2،ص8

[4] – ينظر الكتاب، سيبويه،ج1،ص309

ظهر مع التنزيل العزيز، إضافة إلى« أنّ السنّة النبوية الشريفة دلّت على كثير من أبواب علم الأصول ومصطلحاته فيما بعد»[1].

ولاشكّ أنّ أوّل مصطلح يشارك السماع في الاستعمال هو النقل ولم يرد – في حدود بحثنا –عند ابن جني بمعناه الاصطلاحي، وإنّما ورد بمعناه اللغوي أي ((تحويل الشيء من موضع إلى موضع)) في قوله:« وعليه أيضاً أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو هذا بَكُرْ...»[2].

بينما نرى أنّ من جاء بعد ابن جني استخدم هذا المصطلح (النقل) في التعريف الاصطلاحي للسماع مثل أبي البركات الأنباري، إذ يقول:« النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة»[3].

وهناك جدل كبير بين المصطلحين (السماع والنقل)،فبينما يرى تمّام حسان أنّهما واحد يرى باحثُ آخر أنّ النقل أشمل من السماع فهو يشمل السماع مباشرةً كما يشمل الرواية أيضاً [4]،فابن جني في اختياره السماع أدقّ، لأنّه يفيد معنىً خاصاً بعيداً عن الرواية و لأنّه استخدم مصطلح الرواية في مواضعها[5].

فنرى من خلال هذا تطوراً لمصطلح (السماع) حيث أصبح نقلاً ورواية وإنّ مصطلح الرواية ضارب في القدم. أمّا المصطلحات الأخرى والتي يمكن أن تدلّ على السماع هي المسموع والأخذ نسبياً وسنأتي على توضيحها.

وممّن استعار مصطلح السماع عن ابن جني، السيوطي في الاقتراح ويعرّفه بقوله:« وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل :كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام

---

[1] – المعاجم الأصولية في العربية،دراسة لغوية في النشأة والصناعة والمعجمية: خالد فهمي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005م، ص17

[2] – الخصائص،ج3،ص220

[3] –الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة: للأنباري،قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية،1377هـ 1957م ،ص81،وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص152

[4] – ينظر المرجع نفسه،ص151

[5] – ينظر الخصائص ،ج1، ص304 ،362 ،371، 386 ،391

نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كلّ منها من الثبوت»[1].

فالملاحظ على التعريفات الثلاثة للسماع ما يلي:

- أنّ التعريفات الثلاثة ركّزت على الفصاحة.
- مصادر السماع (القرآن والسنة وكلام العرب)[2].
- أنّ تعريف ابن جني من خلال ما فُهِمَ من كلامه يفتقد إلى التفصيل الذي نراه عند الأنباري والسيوطي ،وهذا أمر طبيعي، وكذا عدم صياغة تعريف واضح لأنّ «صياغة تعريف للمصطلح لا يستقرّ غالباً إلاّ بعد نضوج العلم ووضع أسس صياغة التعريفات ...لهذا اهتم النحاة في القرون الثلاثة الأولى بالوصول إلى إدراك دلالة المصطلح أكثر من اهتمامهم بصياغة ذلك الإدراك وفق الأسس العلمية لصياغة التعريفات»[3]،وهو ما طبّقه ابن جني ،لذا فإنّه من الصعب بمكان أن نحدّد نوع التعريف بالنسبة لمصطلح السماع ما دام لم يرد له تعريف واضح، رغم هذا فإنّ ابن جني يعتمد على ذكر خصائص وسمات ترتبط بالمصطلح مثل السماع هو:(كلام العرب، الفصاحة ،الثقة ،السليقة...)، «لأنّ اللغة نظام من الخواص والعلامات فالتعريف بها تعريف بشيءٍ من خصائصها، لهذا اجتهد النحاة في حصر خواص كلِّ مصطلح على حدة»[4].

وقد يرد السماع بمصطلح آخر وهو المسموع ،والمسموع اسم مفعول للفعل سمع ، بمعنى الكلام الذي سمع ،جاء في اللسان:«السِّمع السّمع الأخيرة عن اللحياني السماع كلّه الذكر المسموع الحسن الجميل...»[5] ؛أي الذكر الذي سمع.،وقد ورد المصطلح عند

---

[1] – الاقتراح في علم أصول النحو، ص96

[2] – ينظر نظرية الأصل والفرع، ص144

[3] – التفكير العلمي في النحو العربي ،الاستقراء–التحليل–التفسير ،حسن خميس الملخ،دار الشروق،ط1 ،2002م، ص141 ،142

[4] – المرجع نفسه،ص144

[5] – لسان العرب،مادة (سمع) ج8،ص193

ابن جني في أربعة مواضع من الخصائص[1] ،قال في إحداها « ومع ذا فأكثر المسموع عنهم إنّما هو لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن وذلك أنّنا بكلامهم ننطق فينبغي أن يكون على ما استكثروا منه يحمل»[2].

وبهذا فلا يتعدّى أن يكون مدلول المصطلح عنده استناداً إلى معنى السماع السابق هو الكلام الذي سمع عن العرب الثقة المأنوس بلغتهم، وقوّة طبيعتهم وجاء أكثره من لغة أهل الحجاز، والتي بها نزل القرآن وبها ننطق...

إذن فالجامع بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، هو الكلام الذي سمع،وقد أشرنا إلى أنّ ابن جني آثر اختيار هذه المادة (سَمِعَ) اقتداءً بشيوخه سواءٌ من النحاة أو من المحدِّثين والفقهاء بناءً على سبْقهما ،ويربطه بعضهم بأهل الحديث فيقولون: السماع « يطلق على سماع الصحابي اتّساعاً عند أهل الحديث ويختصّ معناه بمن بعد الصحابة ويعني اصطلاحاً،أن يسمع الراوي قراءة الشيخ في معرض أخباره ليروى عنه»[3].

ويظهر أنّ مصطلحي السماع والمسموع يحملان المعنى نفسه ،إذ نجد خصائص مشتركة بينهما ،فإذا كان السماع «هو أن يرد عن العرب الخلص كلام يستعمل ويشمل المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو:استنوق بدلاً من استناق...والمسموع من كلام العرب يقسم إلى مطرد وشاذ...»[4] ،فهذا يعني أنّهما مصطلحان لمفهوم واحد تقريباً.

ويظهر من خلال الاستقراء أنّ مصطلح المسموع لم يفرد له ابن جني تعريفاً شأنه شأن السماع، وإنّما وصفه في سياق حديثه عن كلام العرب.

---

[1] – ينظر الخصائص،ج1، ص176، ج2، ص82 ،260، ج3، ص66

[2] – الخصائص،ج2،ص260

[3]– معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال،ص165

[4] – الخليل معجم مصطلحات النحو العربي،ص236

2-3-10-العلّة:

إنّ تاريخ العلّة في النحو، يعود إلى بداياته ونشأته ،إذ ارتبطت بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، شأنها شأن القياس، فهو الذي« مدّ للقياس وشرح العلل»[1]، ثم جاءت متناثرة في كتب من جاء بعده ،وما إنْ حلّ القرن الرابع الهجري حتّى تسابق اللغويون والنحاة إلى التأليف في العلل[2]،غير أنّ الذي وصل إلينا واضحاً- قبل ابن جني- هو كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي(ت337هـ) الذي يعود إليه الفضل في تقسيم العلل النحوية إلى ثلاثة أقسام:(العلّة التعليمية والعلّة القياسية والعلّة الجدلية النظرية)[3].

والعلّة لغةً:«المرَضُ عَلَّ يَعلّ واعْتَلّ أي مَرِضَ فَهُوَ عَلِيلٌ...واعْتلّ عليه بِعِلَّة واعْتَلّهُ إذَا اعْتَاقَه أَمرٌ...والعِلَّةُ الحَدَثُ يَشغُلُ صَاحِبَهُ عنْ حَاجَتِه، كَأَنَّ تلك العِلَّة صارت شُغلاً ثانياً مَنَعَهُ عن شُغلِه الأَوّل...وهذا عِلَّة لِهَذَا أي سَبَب»[4]،

فالعِلَة إذن المرض والإِعَاقَة والشَاغلُ عن الحَاجَة والسَبَب،أمّا اصطِلاحاً فهي«ما يجب بهالحكم...وقد يراد بالعلة المؤثر»[5]،والعِلّة عند النحاة هي كلّ«وصف جامع بين المقيس والمقيس عليه»[6].

وعلى الرّغم من تلك الجهود المبذولة ،والتي أشرنا إليها في بداية حديثنا عن العلّة إلاّ أنّ الدارسين يذهبون إلى أنّ أهمّ تأليف اتّسم بالشمول والتوسّع والدراسة الدقيقة والمفصلة تعود إلى ابن جني في كتابه الخصائص،« فقد أحاط بالعلّة من جميع نواحيها

---

[1] – بغية الوعاة،ج 2، ص42

[2] – ينظر بعض هذه التأليفات في أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ص75

[3] – ينظر الإيضاح في علل النحو، ص64

[4] – اللسان،مادة (علل)،ج11، ص562

[5] – الكليات، ص620، 621

[6] – خصائص التأليف النحوي،ص336

ولم يترك فيها شاردة ولا واردة إلاّ عرض لها بعمق ونفاذ بصيرة»[1]،

فقد شغلت العلّة الجزء الأكبر من اهتمام ابن جني فقد فاق عدد الأبواب التي دُرِسَت فيها العلّة الأبوابَ التي دُرِسَ فيها القياس، لذا فالعلّة والقياس من أكثر القضايا التي ركّز عليها ابن جني في الخصائص،فقد خصّص أكبر باب من أبواب كتابه للحديث عن العلّة وهو ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية، وتعرّض أثناء ذكر الفرق بين هذه العلل،إلى تعريف العلّة فقال:« وذلك أنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام »[2] وإن كان يقصد في هذا الموضع علل الفقه.

ويبدو أنّه أوّل من أشار إلى هذا العمل في التفريق بين علل كلّ علم من العلوم التي تأثّر بها في عرض أصوله النحوية والأنواع الثلاثة هي:

أ-العلّة الفقهية:

قال« وهي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفيّة عناّ غير بادية الصفحة لنا» ،كترتيب مناسك الحج وكذا فرائض الطهور والصلاة لِمَ جُعِلت خمس في اليوم والليلة ؟ وما حال الحكمة والمصلحة فيها[3].

ب-العلّة النحوية:

علل النحويين تختلف عن علل الفقهاء« ذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس»[4]،فهو يرى أنّ علّة النحويين ظاهرة تأنس لها النفس ،وذلك أنّها تدل على الحقيقة التي يجب أنْ يكون عليها الكلام العربي كعلّة رفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما، وأَنْ لا سبيل لعكس الحال لأنّ فعلهم هذا أحزم« وذلك أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته

[1] – أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، ص77

[2] – الخصائص ،ج1،ص48،وينظر هامش ظاهرة قياس الحمل في العربية،ص93

[3] – الخصائص،ج1،ص48

[4] – المصدر نفسه،ج1،ص48

ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون»[1]،فهي علل تُجلي حقيقة الكلام العربي.

ج-العلة الكلامية:

وهي أقرب إلى علل النحويين تعتمد على البراهين العقلية[2].

وفي الباب نفسه نجده يقسم العلّة قسمين:

1- **قسم واجب لابد للطبع منه :**

يسميها(العلّة البرهانية) كقلب الألف واواً للضمة وياءً للكسرة قبلها نحو:سائر: سُويئِر أمّا الياء فنحو قولك:قرطاس :قُريطِيس لأنّه لا يصح أنْ تقع الألف الساكنة بعد الكسرة ولا الضمّة ،فقلب الألف على هذا الحدّ علّته الكسرة والضمّة قبلها.

2- **قسم يمكن تحمله:**

إلاّ أنّه على تجشّم واستكراه له، مثل قلب واو عصفور ونحوه ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو:عُصَيفِير وعَصَافِير مع الإمكان من تصحيح الواو بعد الكسرة على مشقة فتقول عُصَيفِور وعَصَافِور، وهاتان العلّتان تقابل أنواع العلل عند الزجاجي(التعليمية والقياسية والجدلية) من حيث القبول والرفض، إلاّ أنّ ابن جني جعلها واجبة(برهانية) ومُتَحَمَّلَة[3]،فهو هنا يسير على خطى الزجاجي في تقسيم العلل إلى ما لابدّ منه، وهي القسم الأوّل ،وأخرى ليست ضرورية ومفضية إلى الجدل فقط ،وهي التي تفنّن النحاة القدامى في تسميتها، وهي التي طعن فيها النحاة المتأخرون.

---

[1] – الخصائص،ج1،ص49

[2] – ينظر الخصائص،ج1،ص87، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،حسن خميس سعيد الملخ،دار الشروق الأردن،ط1، 2000م،ص68

[3] – ينظر الخصائص،ج1،ص88، وينظر خصائص التأليف النحوي،ص341

د-العلّة الموجبة والعلّة المجوّزة:

وهما مصطلحان استُخدِما في التعبير عن أنواع العلّة باعتبار آخر لدى ابن جني، وعقد لهما باباً للفرق بينهما:

-**العلّة الموجبة:** وهي العلل الواجبة الحكم المستنبطة من كلام العرب، ولا مناص من الخروج عنها، مثل وجوب رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف[1]،« فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصرة بها على تجويزها وعلى هذا مقاد كلام العرب»[2].

-**العلّة المجوّزة:**

وهي العلل التي تؤدي إلى التخيير بين حكمين نحويين أو أكثر، وتجيز الوجهين أو الثلاثة، فهي مجوّزة لوجه غير نافية لغيره نحو: قلب واو (وُقّتَت) همزة أي إلى(أُقّتَت) ،فيقول ابن جني: «أنّ الواو انضمت ضماً لازماً وأنت مع هذا تجيز ظهورها واواً غير مبدلة، فتقول(وُقّتَت) فهذه علّة الجواز إذاً لا علّة الوجوب».ومن ذلك، الأسباب الداعية للإمالة[3]،هي أيضاً علّة جواز[4]،فضلاً عن أنّ ابن جني يفرّق بين مصطلحي العلّة والسبب، فيسمي العلّة المجوزة سبباً، والعلّة الموجبة علّةً .

---

[1] – ينظر نظرية التعليل في النحو العربي،ص66، 107

[2] – الخصائص،ج1،ص164

[3] – ينظر تعريف الإمالة وأسبابها،في الإتقان في علوم القرآن للسيوطي،تأليف القاضي أبو بكر الباقلاني،دار المعرفة،بيروت،ط4، 1398هـ-1978م، ج1،ص120،ومصطلحات علم التجويد من خلال كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني،أبو بكر حسيني،إشراف،مختار نويرات، عنابة ،(الجزائر)،1994م 1995م، ص123، وما بعدها، وشرح ابن عقيل، تح محي الدين،ج2، ص478، وما بعدها

[4] – الخصائص،ج1،ص164، 165

هـ-العلّة وعلّة العلّة وتتميم العلّة:

فالعلّة وعلّة العلّة هو عنوان باب عقده ابن جني ،وأصل مصطلح (علّة العلّة) لابن السراج [1]،وقد مثّل لذلك برفع الفاعل في السؤال عن علّة رفعه فيقال: ارتفع بفعله فإن قيل:ولِمَ صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علّة العلّة،أمّا ابن جني فيسميها شرحاً وتفسيراً وتتميماً للعلّة، و إنّ تسمية ابن السراج، إنّما هي تجوّز في اللفظ، وكان يجب على المجيب عند ما سُئِلَ لِمَ ارتفع الفاعل أن يجيب بقوله:« إنّما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنياً عن قوله:إنّما ارتفع بفعله...وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أنْ تكون هنا علّة وعلّة العلّة وعلّة علّة العلّة.»[2].

2-3-11-القياس:

القياس لغةً من« قَاسَ الشَيءَ يَقِيسُهُ قَيسًا وقِياساً واقْتَاسَهُ وقَيسَهُ إذَا قَدَرَهُ عَلَى مِثَالِه...والمِقْيَاسُ المِقدَارُ .وقَاسَ الشَيءَ يَقُوسُه قَوساً لُغَةٌ في قَاسَهُ يَقِيسُهُ... ويقالُ:قِسْتُهُ وقِسْتُهُ أَقُوسُهُ قَوساً وقِيَاساً ولا يُقالُ أَقَسْتُهُ بالألف والمِقْيَاسُ ما قِيسَ بِهِ...

الليث: المُقَايَسَة مُفَاعَلَة من القِيَاسِ...ويقال قَايَسْتُ بَينَ شَيئينِ إذَا قَادَرْتُ بَينَهُمَا»[3]

ومصطلح القياس أكثر المصطلحات تداولاً عند النحاة منهم ابن جني، وهو الأصل الثاني من أصول النحو بعد السماع، إذ لا يخلو كتاب في أصول النحو من هذا المصطلح، لذلك، فالحديث عنه ذو شجون لاينتهي ببضع صفحات، لذا سنحاول تلخيص مجمل ما جاء عند ابن جني ممّا استطعنا إليه سبيلاً.

---

[1] – ينظر الأصول في النحو،ج1،ص35

[2] – الخصائص،ج1،ص173

[3] – اللسان مادة (قيس)،ج6،ص226

بعدما جُمعتِ اللغةُ واعتمدَ العلماء القدامى على الشواهد والاستقراء ،احتاجوا إلى آلة القياس، لذلك يرى محمد حماسة عبد اللطيف أنّ تلك المرحلة الأولى لم تواصل طريقها، بل لجأوا إلى القياس[1]،فهو«معظم آلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل إنّما النحو قياس يتبع»[2]،وقد ارتبط في بداية أمره بابن أبي إسحاق الحضرمي فيرجع عمله إليه.

ولقد ورد المصطلح في عنوان تسعة أبواب من الخصائص، بدأه بباب في مقاييس العربية، وختمه بآخر باب في كتابه وهو باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول، حتى قال شوقي ضيف:« إنّ كتاب الخصائص إنّما هو مجموعةٌ كبيرةٌ من الأقيسة السديدة»[3].

أمّا سعيد الأفغاني فيرى أنّ القياس« استمر على الطرق التي نحبها الخليل وسيبويه حتى كانت المئة الرابعة للهجرة فبلغ ذروة مجده بأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني ونهض به هذان الإمامان نهضة لم يحظ بمثلها قبلها ولا بعدها حتى اليوم»[4]،ثم يقول في موضع آخر، أنّ هذا القياس الذي وصل إليه أبو علي الفارسي وابن جني تراجع القهقرى «بعد المئة الرابعة وغلب على اللغة وعلومها الجمود»[5].

وإذا ما أتينا إلى ما قاله ابن جني على القياس، فإنّنا نجده يورد وصفاً شاملاً يشرح فيه طبيعة القياس فيقول:«ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره فإذا

---

[1] – الضرورة الشعرية في النحو العربي ،محمد حماسة عبد اللطيف،مكتبة دار العلوم القاهرة(د ط)،ص87

[2] – الاقتراح،ص152

[3] – المدارس النحوية،ص276

[4] – في أصول النحو، ص86

[5]– المرجع نفسه،ص118

سمعت ((قَامَ زَيدٌ)) أجزت ظَرُفَ بِشرٌ وكَرُمَ خَالدٌ »[1]،فهو هنا يوضّح ويعرِّف القياس بأنّه سماع بعض كلام العرب، وقياس غيره عليه كقول أبي علي:«لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسماً وفعلاً وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب وذلك نحو قولك:خَرْجَجٌ أَكْرمُ مِنْ دَخْلَلٍ،وضَرْبَبَ زَيدٌ عَمراً وَمَرَرْتُ بِرجُلٍ ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ ونحو ذلك قلت له[أي ابن جني] أفترتجل اللغة ارتجالاً قال :ليس بارتجال لكنّه مقيس على كلامهم فهو إذاً من كلامهم»[2]،ولهذا قال ابن جني إنّهم قالوا إنّ العجاج ورؤبة« أنّهما قاسا اللغة وتصرفا فيها وأقدما على ما لم يأت من قبلهما»[3]،ويبدو أنّ القياس عند ابن جني ورد بمعنى الحمل، ويظهر هذا عندما سأل ابن جني أبا علي الفارسي وقال له:« أفترتجل اللغة ارتجالاً ؟قال: ليس بارتجال لكنّه مقيس على كلامهم فهو إذن من كلامهم قال ألا ترى أنّك تقول طاب الخشكان، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به، هكذا قال فبرفعك إيّاه كرفعها ما صار لذلك محمولاً على كلامها، ومنسوباً إلى لغتها»[4]،إلاّ أنّ القياس يختلف عن الحمل في أنّ القياس عند القدامى أمثال ابن جني مرادف «للقانون الكلي أو النظام العام للظاهرة اللغوية »[5]،وفي هذا المعنى يقول ابن جني:«واعلم أنّه إذا أداك القياس إلى شيءٍ ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ماهم عليه»،فالقياس هنا بمعنى القانون العام[6]، كما يتعرّض علي أبو المكارم إلى القضية نفسها وهي التفريق بين مفهومين شاعا لمصطلح واحد وهو (القياس) وهذان المفهومان هما:

---

[1] – الخصائص ،ج1،ص357

[2] – المصدر نفسه،ج1، 358

[3] – المصدر نفسه،ج1، ص369

[4] – المصدر السابق،ج1،ص359

[5] – ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية،ص174

[6] – الخصائص،ج1،ص125، وظاهرة قياس الحمل، ص175

-الأول « يرتكز على مدى اطّراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذّ من نصوص اللغة عنها».

-الثاني« أنّه عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علّة فيعطى الملحق حكم ما ألحق به ومن ثمّ فإنّ لهذه العملية أطرافاً أربعة:

المقيس والمقيس عليه والجامع بينهما والحكم»[1]،وهذا المعنى هو الذي شاع في القياس وبات هذا الأخير بمعناه العام هو« حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[2].

وقد جعل دارس آخر مصطلح القياس واقعا على أربعة معانٍ :

أحدها ينطبق على ما دلّ عليه الحمل تماماً، والثاني ما يشبه القياس الفقهي، أمّا الثالث والرابع فهما اللذان كانا محلّ دراسة النحاة والأصوليين ،وقد أُطلق عليهما القياس الأصلي وقياس التمثيل[3] ،وهما اللذان قصدهما علي أبو المكارم في المفهومين الأخيرين.

ويتبيّن من خلال تعريف القياس أنّ هناك تداخلاً بين الحمل والقياس ،بيد أنّ هناك فرقاً بين المفهومين، حيث إنّ القياس هو الأصل أو كالأصل في كلّ ظاهرة لغوية ،وأنّ فكرة الحمل وسيلة، أو أداة تحاول أنْ تجذب ما خرج عن هذه الظاهرة عن طريق إظهار علاقة، أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم وما انعتق منها[4].

---

[1] – أصول التفكير النحوي، ص13

[2] – الاقتراح،ص152،و الإغراب في جدل الإعراب للأنباري،ص40

[3] –ينظر القياس في اللغة العربية ،محمد الخضر حسين ،المطبعة السلفية ومكتبتها ،القاهرة،1353،ص25، 26، 27

[4] – ظاهرة قياس الحمل،ص176

ولئن كان هذا التداخل على صعيد المفهوم فإنّ هناك اشتراكاً مصطلحياً لمفهوم القياس ؛فقد استعمل النحاة مصطلحات عدّة للتعبير عن القياس كوجه الباب والوجه والباب والحدّ، وهو ما وجدناه عند ابن جني وبخاصةٍ مصطلحي الوجه والباب[1].

إذن فقد عرف القياس في القرون الأولى اضطراباً كبيراً، سواءٌ في المفهوم أم في استخدام المصطلح الذي يعبّر عنه، على أنّ لفظ القياس كان أكثر استعمالاً.

ومصطلح القياس تسرّب إلى استعمال النحاة عن المتكلمين بطريق الفقهاء، فاستبدلوه بالإنتحاء[2]،ومن المحْدثين من يزعم أنّ القياس استقام مصطلحاً ومنهجاً على يد ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)[3].

ومن المصطلحات التابعة للقياس التي وردت عند ابن جني: القياس المعنوي والقياس اللفظي والقياس المطرد والقياس الشاذ.

أ-القياس المعنوي:

ذكره ابن جني في باب مقاييس العربية، وهو أحد أنواع القياس عنده إلى جانب القياس اللفظي ،وجعل القياس المعنوي أقوى القياسين فقال:« ألا ترى أنّ الأسباب المانعة من الصرف تسعة واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً نحو أَحمدُ و يَرْمَع وتَنْضُب وإِثْمِد...والثمانية الباقية كلّها معنوية كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك فهذا

[1]-ينظر الخصائص،ج1،ص119، 134، 255، 390، ج2، ص156، 258، 319، ج3، ص54

[2] – الأصول ،ص154

[3] -ينظر القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي ،دار الشروق ،عمان ،الأردن ،ط1 ،1997م ،ص162

دليل»[1]،فهو إذن« ما كانت العوامل راجعة إلى أنّها معنوية كرفع المبتدأ بالابتداء وبعض الأسباب المانعة للصرف»[2].

ب-القياس اللفظي:

وهو« إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه» كحمل(ما) المصدرية على ما النافية في دخول "إنْ" على "ما" المصدرية، كما دخلت على (ما) النافية للشبه اللفظي الذي بينهما الذي صيّر ما المصدرية كأنّها (ما) التي معناها النفي« أفلا ترى أنّك لو لم تجذب إحداهما إلى أنّها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق (إنْ) بها»[3]، فألحق ابن جني القياس اللفظي بالقياس المعنوي،وجعله تابعاً له ومنتهياً ومفضياً إليه.

ج-القياس المطرد:

«وهو ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً» كرفع الفعل ونصب المفعول، وكالماضي من يذر ويدع وإنْ كان شاذاً في الاستعمال ،وقد فسّر الدارسون المقصود بالمطرد وبالشاذ وقالوا: أنّ« ما يراد بالقياس المطرد هو عموم القاعدة الضابطة في أيّة مسألة من مسائل النحو»[4].

د-القياس الشاذ:

و« هو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً »[5]، فهو الذي عدل عن القاعدة وقد مثّل له ابن جني بقولهم أَخوَصَ الرمثُ واستَصْوَبتُ الأَمرُ وإن كان كثيراً في الاستعمال، وكذلك تتميم « مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصْوُون

---

[1] – الخصائص ،ج1،ص109

[2] – القياس في النحو العربي،سعيد جاسم الزبيدي ،ص43

[3] – الخصائص،ج1،ص110

[4] – الخصائص ،ج1،ص97 ، والقياس في النحو العربي، ص35، 37

[5] – المصدر نفسه ج1،ص97،والقياس في النحو العربي، ص37

ومسك مدْوُوف»[1]،وهذان النوعان الأخيران يُنظَرُ إليهما بحسب الاستعمال ،وهما من المصطلحات الكثيرة، التي لم تُسْتقرأ في كتب القدامى، إذ «على الرّغم من أنّ علم أصول النحو كان محور دراسات متعدّدة توافرت عليه لتجعل منه علماً واضح المعالم والأبعاد،فإنّه لم يستوف بحث تلك الأصول ولاسيّما أقسام القياس»[2].

ويُلْحظُ من خلال ما ورد أنّ ابن جني قد نزّل كلام العرب كلّه بناءً على فكرة الاطراد والشذوذ وجعل منهما نوعين من القياس أيضاً.

هـ-المنصوص و المقيس عليه و المنقول:

لقد أشرنا إلى أنّها ،مرادفة للمسموع ، وقد وردت كلّها في كتاب الخصائص .

1-المنصوص :

وهو من النص وهو« رَفْعُكَ الشَيءَ نَصَّ الحَدِيثَ يَنُصُّه نَصًا رَفَعَهُ وكل ما أُظْهِر فقد نُصَّ ...ونَصُّ كُلِّ شَيءٍ مُنْتَهَاه... ومنه قيل نَصَصْتُ الرَجُلَ إذا اسْتَقْصَيتُ مَسأَلَتَهُ عن الشَيءِ حَتَّى تَستَخرِجَ كُلَّ ما عنده وكذلك النَّصُّ في السَيرِ إنَّما هُو أَقْصَى ما تقدر عليه الدَابَّة...[3].

وقال الكفوي: « النَّصُّ أصله أنْ يتعدّى بنفسه لأنّ معناه الرفع البالغ ومنه منصّة العروس ثمّ نقل في الاصطلاح إلى الكتاب والسنة وإلى ما لا يحتمل إلاّ معنى واحد»[4].

أمّا عند ابن جني فقد ورد بمعنى كلام العرب المسموع، فيقول في باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة:« اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة، إذا

---

[1] – الخصائص،ج1، ص98

[2] – القياس في النحو العربي ،ص34

[3] – اللسان،مادة(نصص) ج7،ص109

[4] – الكليات،ص908

أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص » والمنصوص يبدو أنّه استخدم عند المحَدِّثين، والفقهاء قبل هذا.

2-المقيس عليه:

لقد رأينا القياس لغةً، وهنا مصطلح (مقيس) اسم مفعول من قاس وجاء المصطلح في باب حذف الهمز وإبداله بقوله:«قد جاء هذا الموضع في النثر والنظم جميعاً وكلاهما غير مقيس عليه إلاّ عند الضرورة فإن قلت: فهلاّ قست على ما جاء منه في النثر لأنّه ليس موضع اضطرار؟ قيل:تلك مواضع كثر استعمالها فعرفت أحوالها فجاز الحذف فيها-وسنذكرها- كما حذفت لم يك (ولم يبل) ولا أدر في النثر لكثرة الاستعمال ولم يقس عليها غيرها»[1]،فحصل أنّ المقيس عليه ما سمع من الكلام نظماً ونثراً وقيس عليه غيره ويسمى المنصوص، والمنقول أيضاً.

3-المنقول:

النقل:تحويل الشيءِ من موضعٍ إلى موضعٍ، نَقَلَهُ يَنْقُلُهُ نَقْلاً فانْتَقَلَ والتَّنَقُّلُ:التَّحَولُ.وقد ورد المصطلح عند ابن جني، في باب ((فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور)) فقال:«وبعد فلسنا نشكّ في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني نزار؛فقد يمكن أنْ يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظنّ فيه بمن سمع منه وإنّما هو منقول من تلك اللغة»[2]،أي مسموع ومنصوص، ثمّ يستعمله في مواضع أخرى بمعنى ما ينقل من الأعلام، والمنقول من الأعلام هو:« ما سبق استعماله في غير العَلَمِيّة»[3].

---

[1] – الخصائص ،ج3،ص149

[2] – المصدر نفسه،ج1،ص386

[3] – شرح ابن عقيل، تح، محي الدين،ج1،ص119،وينظر الخصائص،ج3،ص197،180

وقال آخر:«منقول إلى العلمية بعد استعماله في غيرها»[1]،كما يستعمله بمعنى الدخيل على اللغة في قوله عن لفظة التنور:«ولو كان أعجمياً لا غير لجاز تمثيله لكونه جنساً ولاحقاً بالعربي فكيف وهو أيضاً عربي لكونه في لغة العرب غير منقول إليها »[2]،وقد ترد معاني المصطلحات الثلاثة بمصطلح آخر وهو (الأصل) ،وإن كان هذا المصطلح أعم[3].

4-المقيس:

ويُسمى عند ابن جني -أيضاً- المقيس على المنصوص، وقد ورد في النص الذي نقلناه عنه سابقاً في مصطلح المنصوص،كما ورد في موضع آخر بقوله: (مقيس على كلامهم) عندما سأل ابن جني أبا علي الفارسي « أفترتجل اللغة ارتجالاً ؟ قال: ليس بارتجال لكنّه مقيس على كلامهم فهو من كلامهم»[4]، فحصل أنّ المقيس «هو المحمول على كلام العرب»[5].

ومن بين المصطلحات التي يمكن أنْ تدلّ على معنى المقيس مصطلح الفرع والمقيس مصطلح أطلقه المتكلمون، بينما أطلق الأصوليون مصطلح الفرع، وهما من مصطلحات النحاة كما رأينا[6].

---

[1] – البهجة المرضية في شرح الألفية، السيوطي،تح،أحمد إبراهيم محمد علي، دار الفكر بيروت، ط1 ،1421هـ – 2000م ، ص102

[2] – الخصائص،ج3،ص285، 286

[3] – ينظر نظرية الأصل والفرع،ص154

[4] – الخصائص،ج1،ص359

[5] – القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، الأردن– ط1 1997م، ص25

[6] – ينظر نظرية الأصل والفرع،ص158

2-3-12-المنزلة بين المنزلتين:

يشير هذا المصطلح إلى الأصل الرابع من أصول المعتزلة الخمسة يتلخّص مضمونه عندهم في أنّ مرتكب الكبيرة أو الفاسق هو في منزلة بين المنزلتين فلا هو كافر ولا هو مؤمن[1].

وقد عقد ابن جني باباً في خصائصه أطلق عليه (في الحكم يقف بين الحكمين) وحاول فيه أن يستثمر هذا الأصل في مسائل وقضايا نحويّة كقوله في كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو (غلامي وصاحبي): «فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء»[2]،فليست إعرابا لأنّها لا تتغيّر بتغيّر العامل فهي باقية على حالها وليست بناءً؛ لأنّ الكلمة معربة ومتمكّنة فقد وقعت في منزلة بين المنزلتين،ومن ذلك أيضاً ما كانت فيه اللام أو الإضافة؛(كالرجل وغلامك وصاحب الرجل)،فهي أسماء لا منصرفة ولا غير منصرفة[3]،وذهابه إلى أنّ (اذدكر) في الإدغام منزلة بين (ازدان) و(ادّعى)[4].

ولقد كرّر المصطلح في مواضع أخر من كتابه بصراحة مثبتاً أنّه كان يجنح في اختيار مصطلحاته إلى الكلاميين فيستعير منهم مصطلحاتهم ويوظّفها في قضايا نحوية وصرفية على أنّ هذا الجنوح لم يكن اعتباطاً فقد كان أبو الفتح معتزلياً.

2-3-13-النقض:

لغةً «هو الكَسرُ...وفي الاصطلاح:هو بيان تخلّف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل الدال عليه في بعض من الصور»[5].

---

[1]-ينظر ضحى الإسلام ،أحمد أمين ،دار الكتاب العربي ،بيروت لبنان،ط1، 1425هـ-2005م ج3،ص556

[2]-الخصائص ج2،ص356

[3]-ينظر نفسه،ج2،ص357

[4]-ينظر نفسه ج2،ص142

[5] – التعريفات،ص135

ولقد وظّف ابن جني المصطلح في أبواب عدّة ، منها باب نقض المراتب، وباب نقض العادة ،وباب نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها،وباب الامتناع من نقض الغرض[1].

ويريد بهذا المصطلح التعبير عن تغيير أحوال الأمور إذا طرأ هناك طارئ،بحيث ينتقض حالها الأوّل إلى حال غيره، من ذلك أنّ العادة في الفعل اللازم (فَعَلَ) إذا كان غير متعدٍّ كان أَفْعَلَ متعدياً بهمزة التعدية نحو:" قَامَ زَيدٌ، أَقَمتُ زيداً"، لكن نقض العادة في الفعل أنْ ينقل إلى التعدي بالمثال لا بالهمزة كما في (فَعِلَ) نحو: "كُسِيَ زَيدٌ ثوباً" فإنّه يصير بالمثال:كسوته ثوباً[2].

وقد نقل السيوطي في الأشباه والنظائر هذا الباب، وسمّاه بورود الشيء على خلاف العادة[3]،ويبدو أنّ هذا المصطلح من مصطلحات المتكلمين والمناطقة[4].

3- المصطلحات الخاصة بالجانب البلاغي:

3-1:مصطلحات علم المعاني:

3-1-1- الإيجاز والإطناب:

جاء في لسان العرب« وجز الكلام وجازة ووجزاً وأوجز: قلّ في بلاغة وأوجزه:اختصره»[5].

---

[1] – ينظر الخصائص،ج1،ص293، ج2،ص214، ج3،ص227، 231

[2] – الخصائص،ج2،ص214،وبحث المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته، محمود عبدالله جفال ص109، 110 www.islammemo.cc/article1.aspx

[3] – ينظر الأشباه والنظائر،السيوطي،دار الكتب العلمية،بيروت،ج1،ص382

[4] – ينظر المصطلح اللغوي عند ابن جني،ص109

[5] – اللسان،مادة(وجز)

وأمّا اصطلاحاً فهو « أن يكون اللفظ أقلّ من المعنى مع الوفاء به وإلاّ كان إخلالاً يفسد الكلام»[1]،وكان الجاحظ يذهب إلى أنّ الإيجاز« قلة اللفظ مع كثرة المعاني»[2]،وقال في موضع آخر« أن تجيب فلا تبطئ وتقول فلا تخطئ»[3].

فالإيجاز إذن أسلوب كلامي رفيع اختصت به العرب ،وتحدّث عنه علماء اللغة والنحو مبكراً ولا أدلّ على ذلك من تنبّه الخليل بن أحمد له[4]،وإن لم يَرِد أنّه قد سمّاه بهذا المصطلح في الكتاب غير أنّ الذي يتصفّح كتاب الجمل المنسوب إليه يجده قد تضمّن استعمالاً لهذا المصطلح في قوله: «ومن شأن العرب الإيجاز والاكتفاء بالقليل عن الكثير إذا كان ما بقي دالاً على المعنى»[5]،وإذا كان الخليل قد ذكر هذا المصطلح في الجمل فلِمَ لم يذكره سيبويه في كتابه؟ الإيجابة عن ذلك ــ فضلاً عن الخوض في صحة نسبة الجمل إلى الخليل من عدمها ــ يمكن إرجاعها إلى عدم عناية علماء القرن الثاني للهجرة بوضع المصطلحات[6] .

ولم يغب هذا الأسلوب عن تفكير ابن جني البلاغي فقد بحثه بشيء من الاهتمام وفي أبواب عدّة ،ففي باب الكلام والقول أشار إلى أنّ «الإطالة والإيجاز جميعاً إنّما هما في كلّ كلام مفيد مستقل بنفسه ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بدٌّ من أن يعطيك تمامه وفائدته مع أنّه لابد فيه من تركيب الجملة فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك

---

[1] –معجم المصطلحات البلاغية وتطورها،أحمد مطلوب،مطبعة المجمع العلمي العراقي،1403هـ–1983م،ج1،ص344

[2] –البيان والتبيين،الجاحظ ،تح ،عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي القاهرة،ط7، 1418هـ–1998م، الكتاب الثاني،ج2،ص28

[3] –المصدر نفسه،ج1،ص96

[4] –ينظر الكتاب ،ج1،ص282

[5] –الجمل في النحو،الخليل بن أحمد الفراهيدي،تح، فخر الدين قباوة،مؤسسة الرسالة،بيروت ،لبنان ط1، 1405هـ – 1985م،ص229

[6] – ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي،عبد القادر حسين،دار نهضة مصر للطبع والنشر الفجالة–القاهرة، (دط) (دت)،ص128

استحسان ولا استعذاب»[1]،فذكر مصطلح الإيجاز وقرنه بمصطلح الإطالة وهو عكسه واشترط في الإيجاز تركيب الجمل.

ويستعرض ابن جني نصوصاً للغويين والقراء ،فقد ذكر على لسان أبي عمرو بن العلاء أنّ العرب تطيل لتبلغ وتوجز ليحفظ عنها ،وقد ذكر هو أنّ العرب كانت «إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد»،لذا كانو يعدلون عن التكرار إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً[2] .

وتشير هذه النصوص إلى ما يستخدمه ابن جني من تضادّ لمصطلح الإيجاز فمرّة يذكر الإطالة ومرّة يذكر الإكثار ،وفي نصوص له أخرى يذكر الإطناب والإسهاب والتوكيد ،ويضيف مصطلحين مرادفين للإيجاز وهما الاختصار والتخفيف فاستعمل الإيجاز والاختصار والتخفيف في مقابل الإطناب والإسهاب والإكثار والإطالة والتوكيد[3].

وما يلحظ كذلك في استعمالات ابن جني للإيجاز هو استعماله اللغوي له بحيث أراد منه ما يفيد الاختصار لا المعنى البلاغي وجعل منه أسماء الأفعال كقولنا :(صَهْ) للواحد والاثنين والجماعة وللمذكر والمؤنث وذلك بعكس (اسكت) [4]،فنرى من خلال كلّ ذلك أنّ الإيجاز يحكمه معيار القلة والكثرة الذي بُنِيَ عليه أغلب كلام العرب.

3-1-2-الخبر:

الخبر في اللغة النبأ وهو ما أتاك من نبأ عمّن تستخبر[5]،وقد تحدّث القدماء عن الخبر ومعناه ابتداءً من سيبويه ،فقد ذكروا أنّ سيبويه ذكره وقابله بالاستفهام[6]، وعرّفه المبرد

---

[1] -الخصائص،ج1،ص30

[2] -المصدر نفسه،ج1،ص83، 86

[3] -ينظر المصدر السابق،ج1،ص126، 287

[4] -الخصائص،ج3،ص47

[5] -اللسان مادة(خبر)

[6] -ينظر الكتاب،ج1،ص119

بقوله: «الخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب»[1].

لذا فإنّ مصطلح الخبر كان معروفاً مصطلحاً ومعنى منذ القرن الثاني للهجرة حينما كانت بوادر علم البلاغة تظهر وتتدرج ،وقد استخدمه ابن جني بهذا المصطلح والمعنى أيضاً إذ ينحصر مفهومه في احتماله للصدق والكذب ،وهو ما يعضده وصف ابن جني له في سياق حديثه عن تحوّل النداء إلى الخبر عند إظهار الفعل العامل في المنادى إذ يقول: «ألا ترى أنّه لو تجشم إظهاره فقيل:ادعو زيداً وأنادي زيداً لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب والنداء ممّا لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب»[2]،فنراه هاهنا يستخدم مصطلح الخبر الذي يريد به الأسلوب لا المسند في الجملة الاسمية ،ويجعله في مقابل النداء كما جعله سيبويه في مقابل الاستفهام وقد ناب مصطلحَا الاستفهام والنداء عند سيبويه وابن جني عن ذكرهما لمصطلح "الإنشاء" ،وهو ما أطلق عليه علماء البلاغة في القرن السابع للهجرة (الطلب)[3] ،واستخدم بعده القزويني مصطلح الإنشاء[4] .

ويذهب ابن جني إلى أنّ الخبر قد يخرج إلى معانٍ أخر فيذكر أنّه قد يدلّ على الأمر وذلك في قوله تعالى:﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا ﴾[5] ،وقولهم:(هذا الهلال)؛انظر إليه. كما أنّه قد يُعكَسُ الأمر فيرد الأمر بمعنى الخبر كقوله تعالى:﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ ﴾[6].

---

[1] –المقتصب،ج3،ص89

[2] –الخصائص،ج1،ص186

[3] –ينظر مفتاح العلوم،السكاكي،صبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه نعيم زرزور ،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1403هـ–1983م ،ص302

[4] –التلخيص في علوم البلاغة ،القزويني جلال الدين،ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي ،دار الفكر العربي،ط2، 1932م ،ص151

[5] – ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ وَعَلَى ٱلۡوَارِثِ مِثۡلُ ذَٰلِكَۗ فَإِنۡ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٖ مِّنۡهُمَا وَتَشَاوُرٖ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَاۗ وَإِنۡ أَرَدتُّمۡ أَن تَسۡتَرۡضِعُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا سَلَّمۡتُم مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ٢٣٣ ﴾ [البقرة/233]

[6]- ﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٣٨ ﴾ [مريم/38]

وقولـه أيضـاً :﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴿٧٥﴾ ﴾[1]؛أي فليمـدّنَّ[2] ،وجعـل منـه كذلك خروج همزة الاستفهام إلى الخبر نحو دخول همزة الاستفهام على (هل) الاستفهامية وهو أمر مستحيل لأنّه يترتّب عنه اجتماع حرفين لمعنى واحد كقول الشاعر: زيد الخيل الطائي:

سَائلْ فوارِسَ يَربُوعٍ بِشَدَّتنَا * * *أَهلْ رَأَونَا بِسَفحِ القف ذي الأكم[3]

فهو من قبيل خروج حرف الاستفهام إلى الخبر[4].

وقد يستسيغ لابن جني أن يطلق مصطلح الخبر على ما يقابل الأمر من أسماء الأفعال وهو الماضي والمضارع ،حيث قال: «اعلم أنّ العرب قد سمت الفعل بأسماء لما سنذكره وذلك على ضربين:أحدهما في الأمر والنهي والآخر في الخبر»،وجعل من الأمر والنهي "صه ومه ودونك" ،وجعل من الخبر ــ وإن كان بابها الأمر والنهي ــ أفٍ وأوتاه وسرعان ووشكان[5].

وعلى هذا النمط نفسه ينزّل لنا ابن جني معادلته البلاغية التي تتضمّن نقضاً للأوضاع كأن يتحوّل الاستفهام إلى خبر إذا شَابَهُ معنى التعجّب كقولهم: (مررتُ برجلٍ أيِّ رَجُلٍ) فيكون عندئذٍ هذا الأسلوب خبرياً لا استفهامياً مفاده الإخبار بتناهي الرجل في الفضل ،وقد سوّغ ابن جني ذلك بأنّ أصل الاستفهام الخبر وأنّ التعجّب ضرب من الخبر«فكأنّ التعجب لمّا طرأ على الاستفهام إنمّا أعاده إلى أصله من الخبرية»[6].

---

[1] – ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾ ﴾ مريم الآية 75

[2] –ينظر الخصائص،ج2،ص301

[3] –البيت لزيد الخيل الطائي قاله في إغارته على بني يربوع ،وقد روي في ديوانه والمغني لابن هشام وشرح المفصل لابن يعيش(بسفح القاع) بدل (بسفح القف).ينظر شعر زيد الخيل الطائي تح،أحمد مختار البرزة،دار المأمون للتراث،بيروت ط1، 1408هـ 1988م ص155ومغني اللبيب،ص341،وشرح المفصل ،ج8،ص152

[4] –الخصائص،ج2،ص463

[5] –ينظر الخصائص ،ج3،ص34 وما بعدها

[6] –المصدر نفسه،ج3،ص269

ويبدو من كلّ هذا أنّ مصطلح الخبر وما يقابله من أمر و نهي واستفهام قد روعي فيهم جانب الاعتقاد؛ أي اعتقاد المخاطب تجاه أقوال المتكلم فيما إذا كانت تضيف فائدة جديدة أم يطلب بها فعل شيء وإنجازه.

3-13- شجاعة العربية:

وهو مصطلح وظّفه ابن جني ولا نعلم أحداً ذكر هذا المصطلح غيره ،وتشير الدراسات الحديثة إلى أنّ هذا الباب هو أقرب إلى البلاغة منه إلى علم لغوي آخر لأنّه يتحدّث فيه عن الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف[1]،وقد عقد له ابن جني باباً في خصائصه وهو يقترب ممّا عبّر عنه ابن قتيبة بمجازات الكلام وجعل منه الاستعارة والقلب والتقديم والتأخير والحذف[2] وغيرها،وأطلق عليه الجاحظ عبارة قال فيها: «وللعرب إقدام على الكلام ثقة بفهم أصحابهم عنهم»[3].

ويفيد مصطلح شجاعة العربية الجانب الجمالي والبلاغي الخلاّق للغة التي لطالما تغنّى بها ابن جني ووصفها بالشريفة والعجيبة، وتتمظهر شجاعة العربية في الانزياحات اللغوية الممكنة التي تجعل من اللغة لغةً طيّعة في أيدي مستعمليها ،ومن ذلك الخروج عن الأصل المطرد واستحسان بعض الظواهر اللغوية لضرب من الاتّساع والتصرف وكلّ ما يضطلع بإبراز إمكانات اللغة التعبيرية[4]،فكلّ ذلك سمّاه ابن جني شجاعة العربية وهو مصطلح يوحي بجسارة اللغة وإقدامها على كسر جميع تلك القيود اللغوية التي وضعت لها وهي خاصية نادرة تميّزت بها اللغة العربية.

وقيل إنّ ابن جني أراد بهذا المصطلح الرد على أعداء اللغة« لِمَا أحس به من طغيان المنطق الإغريقي واستيلائه على منافذ التفكير اللغوي العربي فكان لزاماً عليه أن

---

[1] -ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي،ص298

[2] -ينظر المرجع نفسه، ص181

[3] -الحيوان،ج4،ص32،والبلاغة والأصول دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي نموذج ابن جني،محمد مشبال،أفريقيا الشرق،المغرب 2007م،ص62

[4] -البلاغة والأصول،ص62 وما بعدها

يتعمّق في دراسة العربية لينتهي به البحث العلمي إلى شجاعتها وقدرتها على التعامل مع الواقع السائد في المناظرات والمساجلات اللغوية أنذاك»[1] .

إذن فقد كشف هذا المصطلح عن أسس التفكير البلاغي عند ابن جني وكذا استثماره للقضايا البلاغية في سياق حديثه عن خصائص هذه اللغة.

3-2-مصطلحات علم البيان:

3-2-1-الإيماء والإشارة:

جاء في اللسان «أَومَى يُومِي وومى يَمِي مثل أَوْحَى ووحَى...الإِيمَاء:الإِشَارَةُ بالأَعْضَاء كالرَأْسِ واليَدِ والعَينِ والحَاجِبِ»[2].

والإيماء بهذا المعنى هو أحد مستويات الكناية لأنّ الكناية تعريض وتلويح ورمز وإشارة وإيماء[3]،يهمنا منها الإيماء والإشارة وهما أن تشير إلى قريب منك دون خفية؛لأنّ الإشارة على سبيل الحقيقة هو الرمز[4]،قال البحتري في الإيماء:

أوما رَأَيت المَجْدَ أَلقَى رَحْلَهُ * فِي آلِ طَلْحَة ثُمَّ لَمْ يَتَحَوّلِ**[5]

فالمجد المنسوب إلى آل طلحة ظاهر وليس خفياً[6]،وقد أشار إليه القدامى قبل هذه الفترة بكثير فقد ورد عند المبرد[7].

---

[1] – شجاعة العربية أبحاث ودروس في فقه اللغة،سالم العلوي،دار الآفاق،الجزائر 2006م،ص6

[2] –اللسان مادة(ومي)

[3] –ينظر مفتاح العلوم،ص411،وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة،عبد المتعال الصعيدي،مكتبة الآداب،القاهرة،ج3،ص162،والتلخيص،ص343

[4] –ينظر التلخيص،ص344

[5] –البيت للبحتري وهو من قصيدة مدح فيها محمد بن علي بن عيسى القمى الكاتب وهو في ديوانهمطبعة الجوائب قسطنطينية ،ط1، 1300،ج2،ص318

[6] –ينظر التلخيص،345

[7] –ينظر المقتضب،ج4،ص216، 217

وتناول صاحب الخصائص هذه الأنواع أو المعاني، ويذكرها بمصطلحاتها فقد ذكر الرمز والتعريض والتلويح والإيماء .

وأضاف التصريح[1]،ولقد ذكر الإيماء مقروناً بالإشارة في سياق حديثه عن التواضع على اللغة وطريق ذلك« فكأنّهم جاءوا إلى واحد من بني آدم فأومئوا إليه وقالوا إنسان إنسان إنسان...وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك فقالوا :يد عين رأس قدم أو نحو ذلك »[2]،فأشاروا إلى الإيماء ذكراً غير خفيّ ؛وجعل الأسماء كلها مومأ إليها في بداية التواضع عليها إذ إنّ الإيماء والإشارة تكون بالجارحة ،لذا فقد نفى ابن جني أن يكون الإيماء حاصلاً من المولى عز وجلّ إذ لاجارحة له[3].

وممّا تجدر الإشارة إليه هو أنّ ابن جني كان يذكر الإشارة مرادفة للإيماء وهو ما وجدناه عند البلاغيين أيضاً[4].

ويبدو أنّ الإشارة هي إحدى مفاهيم الإيماء إذ وردت في تعريفنا السابق للإيماء.

ولم يبتعد ابن جني في فهمه للإيماء عن المعاني اللغوية التي يحتويها الإيماء، فقد ذكر أيضاً الإشارة بأحد جوارح الإنسان إيذاناً بالإيماء فقال عن لفظ المئلاة: إنّ أبا علي الفارسي قال له: «هي من ألوت فقلت له [أي ابن جني] فهذا إذاً من(ما ألوت) لأنّها لا تألو أن تشير بها فتبسّم رحمه الله إلي؛إيماءً إلى ما نحن عليه واثباتا له واعترافاً به»[5].

والتبسّم إشارة بعضو من أعضاء الإنسان وهو ما يطابق معنى الإيماء .

نخلص إلى أنّ ابن جني قد استخدم للتعبير عن مستويات الكناية مصطلحي الإيماء والإشارة ،وهو ما وافقه فيه البلاغيون بعده وقد ألحّ على استخدام الجارحة في هذا المعنى وهو إيذان بالإخفاء وعدم التصريح ،وإنّ ذكره لهذه المستويات مع ذكره لمصطلح التصريح

---

[1] –ينظر الخصائص،ج1،ص220

[2] –الخصائص،ج1،ص45

[3] –ينظر المصدر نفسه،ج1،ص45

[4] –ينظر التلخيص،ص344

[5] –الخصائص،ج3،ص79

يوحي لنا بثنائية يمكن أن تكون جزءا من تفكير اللغويين وتوليدهم لهذه المصطلحات وهي ثنائية(التصريح والإخفاء)، إذ تجري عليهما الكناية بمستوياتها المذكورة.

3-2-2-التعريض:

وهو «خِلَافُ التَصْرِيحِ .والمَعَاريضُ: التَورِيةُ بالشَيءِ عَنِ الشَيءِ...والتَعْرِيضُ قَدْ يكونُ بِضَربٍ مِنَ الأَمْثَالِ وذِكرِ الأَلغَازِ في جُملةِ المَقَالِ»[1].

والتعريض أحد مستويات الكناية كما أسلفنا شأنها شأن الإيماء والإشارة ،غير أنّ التعريض« إمالة الكلام إلى عرض أي جانب يدل على المقصود يقال عرضت بفلان ولفلان:إذا قلت قولاً وأنت تعنيه فكأنك أشرت به إلى جانب وأنت تريد جانباً آخر»[2]،أو كقولك آذيتني فستعرف فيكون مجازاً إذا أردت إنساناً مع المخاطب دونه ويكون كناية إذا أردتهما معاً مع وجود قرينة[3].

ويوضحه الزمخشري أكثر غير أنّه يساوي بينه وبين التلويح ويفصله عن الكناية التي هي ذكر «الشيء بغير لفظه الموضوع له كقولك :طويل النجاد والحمائل لطول القامة...»،أمّا التعريض فهو ذكر شيء تريد به شيئاً لم تذكره كأن تقول لمن لك حاجة عنده: (جئتك لأسلم عليك أو لأنظر إلى وجهك الكريم)؛ وأنت تريد حاجتك،ويسميه التلويح من باب «أنّه يلوح منه ما يريده»[4].

وأمّا ابن جني فقد جعله يقترب من التصريح مرّة ،ويجعله في معنى التلويح والإيماء مرّة أخرى[5].

---

[1]-اللسان،مادة(عرض)

[2] -هامش الخصائص،ص344

[3] -ينظر المصدر نفسه،ص344، 345

[4]-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،الزمخشري،تح، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وشارك في تحقيقه فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي،مكتبة العبيكان،الرياض، السعودية،ط1، 1418هـ - 1998م،ج1، ص 459

[5]-الخصائص،ج1،ص219، 220

ولا شكّ أنّ بين هذه المستويات تداخلاً واشتراكاً ،لذلك نجد من العلماء من سوّى بين نوعين أو أكثر ؛ فمنهم من جعل التلويح والتعريض شيئاً واحداً تقريباً، وكذلك الكناية والتعريض وهكذا[1].

لذا فإنّ هذا المصطلح يجري مجرى الإيماء في اعتبارات وضعه واختياره.

3-2-3-التلويح:

جاء في لسان العرب أنّ التلويح من« أَلاَحَ بِثَوبِهِ وَلَوَّحَ بِهِ:أَخَذَ طَرَفَه بيده من مكان بعيد ثمّ أداره ولمع به ليريه من يحب أن يراه»[2].

أمّا اصطلاحاً فهو« أن تشير إلى غيرك عن بعد» كما في قولهم:كثير الرماد ويقصد بالبعد ــ كما يبدو ــ كثرة «الوسائط بين المكنى به والمكنى عنه»[3]، وهو بمعنى التعريض والإيماء عند ابن جني[4].

نخلص من خلال هذا أنّ ابن جني قد استخدم مصطلحات مستويات الكناية بالمعاني نفسها التي قصدها البلاغيون فيما بعد ،غير أنّه لم يحدّد مفاهيمها تحديداً دقيقاً كما حدّدها السكاكي بعده،لذا حاول أن يجعلها بمعنى واحد في مقابل التصريح.

3-2-4-الرمز:

الرمز كل ما أشرت إليه مما بيان بلفظ بأيّ شيء أشرت إليه بيد أو بعين.[5]

---

[1]- ينظر البرهان في علوم القرآن،الزركشي بدر الدين تح،محمد أبو الفضل إبراهيم،دار إحياء الكتب العربية،ط1، 1376هـ-1957م،ج2،ص311، والمعجم المفصل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني،إنعام فوال عكاوي،مراجعة أحمد شمس الدين ،طبعة جديدة منقحة دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط2، 1417هـ-1996م،ص384

[2]-اللسان،مادة(لوح)

[3]-البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد،عبد الرحمن حسن حبنك الميداني،دار القلم ،دمشق ،الدار الشامية بيروت،ط1، 1416هـ-1996م،ج2،ص140

[4]-ينظر الخصائص،ج1،ص220

[5]- اللسان مادة(رمز)

واصطلاحاً«هو كناية قلت فيها أو انعدمت الوسائط بين المكنى به والمكنى عنه إلاّ أنّ فيها نوع خفاء» كقولهم(عريض القفا) كناية عن الغباء[1].

وقد أشار إليه ابن جني وقرنه بالوحي وذلك في أثناء شرحه للإيماءات والكنايات التي قصدها الشاعر في قوله:

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا[2]

فقال: «وذلك أنّ في قوله(أطراف الأحاديث) وحياً خفياً،ورمزاً حلواً؛ألا ترى أنّه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبون ويتفاوضه ذوو الصبابة المتيّمون؛من التعريض والتلويح والإيماء دون التصريح وذلك أحلى وأدمث وأغزل وأنسب من أن يكون مشافهة وكشفاً ومصارحة وجهراً »[3].

ويبدو لي أنّ جمعه للوحي والرمز كان من باب أنّهما يشتركان في الخفاء ،فكلاهما كلام خفي وهما كذلك يقعان في مقابل التصريح .

إذن فالرمز كما يبدو عند ابن جني هو كلام خفي،لذا يمكن أن يدخل هو أيضاً في اعتبار" الإخفاء والتصريح" مع ما ذكرناه من مستويات الإخفاء في الكناية.

ولذلك فقد رأينا أنّ هناك من يجعلها كلّها بمعنى واحد فهذا عبد القاهر الجرجاني قد جعل الكناية والتعريض والرمز والإشارة كلّها بمعنىً في مقابل التصريح[4].

---

[1]- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها،ج2،ص141

[2]- وعجزه: **وسالت بأعناق المطيّ الأباطح** ، والبيت من الطويل نسبه أغلبهم إلى كثيّر عزة ينظر ديوان كثير عزة،ص525 جمعه وشرحه إحسان عباس،دار الثقافة بيروت لبنان،1391هـ-1971م،وهامش الخصائص ،ج1،ص28،وخزانة الأدب وغاية الأرب،ابن حجة الحموي تقي الدين،تح،عصام شعيتو،دار ومكتبة الهلال،بيروت،ط1، 1987م،ج1،ص424

[3]- الخصائص،ج1،ص220

[4]-ينظر دلائل الإعجاز ،ص235

3-2-5-الاتّساع:

وهو أحد المعاني البلاغية التي سبق أن عرفناه في الفصل الثاني لمّا عرضنا لأهمّ المباحث البلاغية التي تناولها ابن السراج في الأصول وجعله ضرباً من الحذف يقوم على التأويل.

لذا جعله السيوطي:أن تأتي« بلفظ يتّسع فيه التأويل بحسب قوى الناظر فيه وبحسب

ما يحتمل اللفظ من المعاني كما وقع في فواتح السور »[1].

ونلمح هذه الإشارات عند علماء القرن الثاني، فسيبويه كما أشرنا ناقش ما بحثه البلاغيون في المجاز اللغوي في مبحث حذف المضاف وأرجع ذلك إلى الاتّساع والمجاز[2]،فجعل الاتّساع والمجاز شيئاً واحداً تقريباً كما جعل ابن جني وقوع المجاز لضرب من الاتّساع[3].

ويجعل ابن جني أيضاً الحذف اتّساعاً[4]،كما جعل المجاز اتّساعاً من جهة المعنى لا اللفظ[5]،وهذا جزء من« التأويل البلاغي الذي يتغيا المعنى السياقي»[6]،

لذا فإنّه عدل عن تعليل الجوانب اللفظية في مقابل التعليلات المعنوية، وأطلق على تلك الجوانب لفظ الاتّساع أيضاً[7]،وجعله أكثر ما يكون في الظرف.

إذن فقد جعل ابن جني الاتّساع أحد المعاني التي يعدل فيها عن الحقيقة إلى المجاز وذلك إلى جانب مَعْنَيَي التوكيد والتشبيه، وجعل منه قوله تعالى:﴿ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي

---

[1]-شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان،السيوطي،وبهامشه حلية اللب المصون على الجوهر المكنون للشيخ أحمد الدمنهوري،دار الفكر (دط) (دت) ،ص139

[2]-ينظر الكتاب،ج1،ص212

[3]-الخصائص،ج2،ص442

[4]-المصدر نفسه،ج1،ص290

[5]-المصدر نفسه،ج2،ص177

[6]-البلاغة والأصول ،ص202

[7]-ينظر الخصائص،ج1،ص316 والبلاغة والأصول،ص202

﴿ رَحْمَتِنَآ ﴾ [1]، وذلك أنّ الاتّساع فيه هو« أنّه زاد في أسماء الجهات والمحال اسماً هو الرحمة»[2]،فهذا تأويل استعان فيه بالاتّساع.

ويمكن أن نعدّ الاتّساع عند ابن جني ضرباً من المجاز اللغوي أو ما عُرِفَ عند البلاغيين المتأخرين بالمجاز المرسل ، ويتّضح ذلك جلياً في تأويله لقوله تعالى:

﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[3] بقوله: «أمّا الاتّساع فلأنّه استعمل لفظ السؤال ما

لايصح في الحقيقة سؤاله»[4]؛أي أنّ المقصود اسأل أهل القرية.

إذن نخلص من كلّ هذا إلى أنّ ابن جني استعمل الاتّساع بمعناه البلاغي وجعله أحد معاني المجاز كما جعل المجاز اللغوي اتّساعاً،ولقد ارتبط الاتّساع بالتأويل، إذ يقوم التأويل على وجود المعاني المختلفة التي يحتملها اللفظ ،ويقوم هذا على خاصيّة الاتّساع في اللغة والتصرّف فيها.

وما يعضد قولنا هذا تعريف ابن رشيق القيرواني للاتّساع إذ يقول فيه: «وذلك أن يقول الشاعر بيتاً يتّسع فيه التأويل فيأتي كلّ واحد بمعنى وإنّما يقع ذلك لاحتمال اللفظ وقوته واتّساع المعنى»[5].

ولاشكّ أنّ غرض ابن جني من كلّ هذا هو إبراز خصائص هذه اللغة وقدرتها على استيعاب المعاني وإبراز حكمتها التي بثّها الله فيها.

---

[1] – وتمامها: ﴿ وَأَدْخَلْنَٰهُ فِى رَحْمَتِنَآ ۖ إِنَّهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [الأنبياء/75]

[2]–الخصائص ،ج2،ص443

[3] -وتمامها: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ **[يوسف/82]**

[4]– الخصائص،ج2،ص447

[5]–العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده،ابن رشيق القيرواني،حققه وفصله وعلّق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد دار الجيل ،بيروت لبنان، ط5، 1401هـ–1981م،ج2،ص93

ويبدو أنّ مصطلح الاتّساع هو نتاج لتفكير بلاغي بُنِيَ على اعتبار ما وضعت له اللغة في الأصل، ثمّ العدول عنه أو المبالغة في معناه على ما يحتمله لفظه في الأصل؛ وهذا من باب أنّ الاتساع أحد معاني العدول من الحقيقة إلى المجاز كما أسلفنا.

3-2-6-الاستعارة:

تنحدر هذه الصيغة من الجذر الثلاثي (عور) «العارية والعارة: هو ما تداولوه بينهم وقد أعاره الشيء وأعاره منه وعاوره إياه. والمعاورة والتعاور: شبه المداولة والتداول في الشيء يكون بين اثنين... واستعاره الشيء واستعاره منه:طلب منه أن يعيره إياه»[1].

والاستعارة في الاصطلاح« استعمال لفظ في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب لعلاقة المشابهة مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الموضوع له في اصطلاح به التخاطب»[2].

ولا نريد أن نستجمع هاهنا ما قيل في الاستعارة بقدر ما نودّ أن نرصد المصطلح واستعمالاته قبل ابن جني وعنده، وذلك قبل تبلوره واستقراره عند البلاغيين،فقد أشار البحث في فصله الثاني إلى أنّ الاستعارة تحدّث عنها سيبويه في كتابه وإن لم يضع مصطلحها ،وذاك في بيت عامر بن الأحوص الذي تقدم ذكره:

وَدَاهِيةٍ مِنْ دَوَاهِي المَنُونِ* .....**

حيث جعل للداهية فماً[3]،وذكر المبرد مصطلحها ولم يُعرفها[4] إلى أن جاء الجاحظ فعرّفها وجعلها«تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه »[5].

---

[1]-اللسان مادة(عور)

[2]-البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ،ص229

[3]-ينظر الكتاب ،ج1،ص316، وأثر النحاة في البحث البلاغي،ص120،وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،ج2،ص117

[4]-ينظر المقتضب،ج3،ص188

[5]-البيان والتبيين،ج1،ص153

وذكرها ابن جني دون أن يعرّفها بقوله: «ونحو من هذه الاستعارة في هذه الصناعة استعارتهم ذلك في الشرف والمجد»[1]،وذكر مجموعة من الأبيات التي ورد فيها هذا المجاز من الاستعارات[2].

ونجده يُرجع هذه الاستعارات جميعها إلى المجاز ففي قول طرفة بن العبد:

وَوَجهٌ كَأَنَّ الشَمْسَ حَلَّتْ رِدَاءَهَا * * *عَلَيْهِ نَقِيّ اللَونِ لَمْ يَتَخَدَّدِ[3]

قال: «جعل للشمس رداءً وهو جوهر؛لأنّه أبلغ في النور الذي هو العرض وهذه الاستعارات كلها داخلة تحت المجاز»[4]، فقصد بالجوهر والعرض الشيء الحسي المادي والشيء المعنوي.

ويشير مصطلح الاستعارة إلى نوع من الانتقال الدلالي من معنى أصلي إلى معنى آخر فرعي بوجود قرينة دالة أو ما سمّاه المحدثون بالعدول الدلالي[5] .

فهو إذن معنى يتداول بين شيئين، وهو ما ينطبق على معنى الاستعارة اللغوي، فكأنّ الاستعارة تداول بين المعنى الأصلي والمعنى الفرعي أو انتقال من الحقيقة إلى المجاز.

ويدخل في هذا الاعتبار كل ما ينتمي إلى المجاز.

---

[1]–الخصائص،ج1،ص39

[2]–المصدر نفسه،ج1،ص39، 40

[3]–البيت من قصيدة أطلال خولة وقوله (لم يتخدد) أي لم تظهر فيه التجاعيد ينظر ديوان طرفة بن العبد شرحه وقدم له مهدي ناصر الدين ،منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط3، 1423هـ–2002م،ص20

[4]– الخصائص ،ج2،ص445

[5]–ينظر البلاغة والأصول ،ص162

3-2-7-الحقيقة والمجاز:

إنّ البحث في الحقيقة والمجاز يعود إلى عهد متقدم ،فلقد أوضحنا في الفصل الثاني من هذا البحث أنّ سيبويه تحدّث عن المجاز العقلي من دون أن يضع لذلك مصطلحاً واكتفى بالتعليق على ذلك على أنّه اتّساع في الكلام لا غير[1] .

وتشير الدراسات الحديثة إلى أنّ الجاحظ من أوائل الذين بحثوا في هذا الموضوع دون تحديد وتعريف دقيق له[2] .

لذا فمن أدقّ ما نستكشفه في هذا الموضوع هو تحديد ابن جني العميق للحقيقة والمجاز، فقد عقد لهما باباً أسماه "باب في فرق بين الحقيقة والمجاز" ،وجعل«الحقيقة:ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة والمجاز:ما كان بضدّ ذلك»[3].

فقد عبّر ابن جني بمصطلحي الحقيقة والمجاز مع تحديد مفهومهما وإن كان قد عرّف الحقيقة واكتفى بها عن تعريف المجاز،وأشار إلى أنّه ضدّ الحقيقة ،أي أنّه ما أقرّ في الاستعمال في غير ما وضع له في أصل اللغة.

وقد بيّن ابن جني أنّ المجاز يعدل إليه عن الحقيقة لثلاثة معانٍ وهي: الاتّساع والتوكيد والتشبيه ، وإن لم تكن هذه الثلاثة كانت الحقيقة كقوله تعالى في الآية السابقة: ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا ﴾ ،وهي آية قد سبقت في الاتّساع وذكرنا أنّه زاد في أسماء الجهات الرحمة ،وأمّا التشبيه فلأنّه شبّه الرحمة بما يجوز دخوله من الأماكن،أمّا التوكيد فلأنّه أخبر عن المعنى بما يخبر به عن الشخص[4].

وعلى هذا فقد أقرّ ابن جني أنّ أكثر اللغة مجاز لا حقيقة كقولنا: (قامَ زيدٌ) وما جرى مجراه فهو لكثرته قد لحق بالحقيقة[5]،وقد أُعجِب المحدثون بفلسفة المجاز عند ابن

---

[1]-ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي،ص100، 101

[2]-ينظر في البلاغة العربية علم البيان،عبد العزيز عتيق،دار النهضة العربية بيروت، (دط) 1405هـ-1985م،ص135

[3] -الخصائص،ج2،ص442

[4]-ينظر الخصائص،ج2،ص443

[5]-ينظر المصدر نفسه،ج2،ص447

جني وجعلوها إحدى صور التحوّل الدلالي للغة وجعلوا المجاز «إفرازاً من إفرازات النظرية المحورية في اللغة وهي المواضعة»[1].

إذن فقد استعمل أبو الفتح مصطلحي الحقيقة والمجاز بمعناهما البلاغي ،وزاد عن الذين سبقوه بتعريفهما وإبراز مكانة المجاز في كلام العرب؛لأنّه يمثّل جانب الإبداع في اللغة وذلك بالتحوّل الدلالي من الحقيقة إلى المجاز وإضفاء معان أخر كالتشبيه والتوكيد،غير أنّ ابن جني لم يعمد إلى تقسيم المجاز وإن كان قد أشار إلى شيء من أقسامه في أثناء حديثه كالمجاز المرسل والاستعارة كما سبق ذكره.

على أنّ الذين جاءوا بعده مباشرة قد قسّموا المجاز إلى أقسام كما جاء عند عبد القاهر الجرجاني الذي قسّمه إلى قسمين استعارة وتمثيل في بداية الأمر[2]، وزاد عليه السكاكي بأن قسّمه إلى مجاز لغوي وآخر عقلي وقسّم اللغوي إلى نوعين أيضاً[3].

لذا يمكن أن نقول إنّ المجاز بمفاهيمه المتولدة عنه رأساً بدأ يستقرّ أكثر عند عبد القاهر الجرجاني ،إذ يمثل مصطلح المجاز تسمية جدولية في حين تمثّل مفاهيمه أو أنواعه ؛كالاستعارة والمجاز المرسل والعقلي تسميات نسقية ،ويُرَدُّ كلّ ذلك إلى اعتماد الاعتبار الجدولي والنسقي للمصطلح البلاغي[4].

ومن جهة أخرى نقول إنّ مصطلح المجاز يدخل في ذاك الاعتبار الذي استنتجناه في دراستنا لمصطلح الاستعارة ،وهو الانتقال الدلالي أو التحوّل الدلالي كما أسماه بعض المحدثين وقد سبقت الإحالة إلى ذلك.

---

[1]–التفكير اللساني في الحضارة العربية،ص224

[2]–ينظر دلائل الإعجاز ،ص68

[3]–ينظر مفتاح العلوم،ص362،والمصطلح النقدي في التراث الأدبي،محمد عزام ،دار الشرق العربي ،لبنان ،سوريا،(دط) (دت)،ص306، 307

[4]–ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،ص51 وما بعدها

3-3-مصطلحات علم البديع:

3-3-1-الانتقال[1] :

الالتفات صَرفُ الوَجهِ عَنِ الشَيءِ[2].

وهو من المحسنات البديعية المعنوية عرّفه ابن المعتز بقوله: «هو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر»[3].

وتشير بعض الدراسات الحديثة في البلاغة[4] إلى أنّ أوّل من سمّى هذا اللون بالالتفات هو الأصمعي ،ويبدو لنا أنّهم احتكموا في ذلك إلى ما أورده العسكري في الصناعتين حيث قال: «أخبرنا أبو أحمد ،قال:أخبرني محمد بن يحي الصولي، قال قال الأصمعي:أتعرف التفاتات جرير؟ قلت: لا،فما هي قال:

أَتَنسَى إِذْ تُودّعْنَا سُلَيمَى* بمود بشَامَةَ سُقِيَ البَشَامُ**[5]

ألا تراه مقبلاً على شعره ثم التفت إلى البشام فدعا له»[6].

ويطالعنا قدامة بن جعفر بعد ابن المعتز بفهوم آخر للالتفات بناه على الاعتراض فكأنّ الشاعر يتحدّث في معنى فيعترضه شكّ وريب في أنّ كلامه مردود أو أنّ سائلاً سأله عن سببه فيرجع إلى حديثه فيقدم سبباً لذلك أو يبطل ذلك الشك[7].

---

[1] – ويقصد به ابن جني الالتفات عند البلاغيين

[2]– ينظر اللسان،مادة (لفت)

[3]–كتاب البديع،ابن المعتز ،اعتنى بنشره وتعليق المقدمة والفهارس اغناطيوس كراتشقوفسكي ،دار المسيرة بيروت،ط3، 1402هـ–1982م،ص58

[4]–ينظر مثلاً معجم المصطلحات البلاغية،ج1،ص295، وفي البلاغة العربية،علم البديع،ص142

[5]–وقد روي في ديوانه: **بفرع بشامة سُقِيَ البَشَامُ**، ينظر ديوان جرير ،ص279

[6]–كتاب الصناعتين،ص392

[7]–ينظر نقد الشعر،قدامة بن جعفر،تح،محمد عبد المنعم خفاجي،دار الكتب العلمية،بيروت ،لبنان،ص150

وقد جعل أبو هلال العسكري مفهوم قدامة ضرباً ثانياً للالتفات[1]،ولئن كان العلماء الذين أشاروا إلى الالتفات يحصرون غرضه في الاتّساع ورفع الملل فإنّ ابن جني قد نظر إليه من زاوية أخرى مغايرة، فهو وإن لم يسمه غير أنّه أدرك فعلاً جوهر هذا الأسلوب وأثره وسرّه فلم يعز هذا الانتقال من الخطاب إلى الغيبة أو العكس إلى الاتّساع كما أسلفنا بل لأغراض أهمّ كرفعة شأن المخاطب أو علو قدره ،وبخاصة في الانتقال من الخطاب إلى الغيبة فيقول في ذلك: «وعلة جواز ذلك عندي أنّه إنّما لم تخاطب الملوك بأسمائها إعظاماً لها...فلما أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تجافوا وتجانفوا عن ابتذال أسمائهم التي هي شواهدهم وأدلة عليهم إلى الكناية بلفظ الغيبة فقالواغن رأى الملك أدام الله علوه ونسأله حرس الله مسلكه ونحو ذلك وتحاموا (إن رأيت) و(نحن نسألك) لما ذكرنا»[2]،

وهذا من المعاني التي أضافها ابن جني ولم يتنبّه إليها غيره[3]؛أي ما يتّصل بفائدته وغرضه هذا من جهة ،ومن جهة أخرى فإنّ مفهوم الالتفات بوصفه أسلوباً بلاغياً جمالياً لم يُضبط عند القدامى بدقّة ،ولئن حدّه أغلب علماء البلاغة ــ كما ذكرنا ــ بأنّه انتقال من معنى إلى معنى آخر فإنّ هناك من شدّد في مفهومه أكثر، فهذا ابن الأثير قد حصره في نطاق الصيغ فقط فقال: «لأنّه ينتقل فيه عن صيغة إلى صيغة كالانتقالات من خطاب حاضر إلى غائب أو من خطاب غائب إلى حاضر أو من فعل ماضٍ إلى مستقبل أو من مستقبل إلى ماض أو غير ذلك»[4].

وهو ما وضعه ابن جني قبله حيث ميّز بين أسلوب الالتفات والتحوّل بين الصيغ وبين أسلوب الاستدراك أو الرجوع الذي جعله القدامى ضمن أسلوب الالتفات ؛فإذا كان الشاعر يرجع عمّا قاله في أوّل كلامه فإنّ ابن جني لا يجعله من مفاهيم الالتفات بل

---

[1]–ينظر كتاب الصناعتين،ص392

[2]–الخصائص ،ج2،ص188

[3]–ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي،ص290، 291

[4]–المثل السائر،ج 2 ،ص168

يعدّه استدراكاً ورجوعاً وانتقالاً عادياً[1]،وبهذا يصبح الاستدراك تحوّلاً في المعنى والالتفات تحولاً في الأسلوب.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن الأثير أطلق على الالتفات مصطلحاً آخر وهو شجاعة العربية[2]،وهو ـ لاشكّ ـ مصطلح من اختراع ابن جني.

نخلص من خلال هذا البسط إلى أنّ أبا الفتح قد طرق أحد أهمّ أساليب البلاغة وكساها بمفاهيم قلّ نظيرها في تاريخ البلاغة العربية ،حتّى إنّ البلاغيين اعتمدوا على ما بسطه في كتبه ومنها الخصائص ،غير أنّه لم يضع لهذا المفهوم مصطلحاً ،إذ كان في نياته تبيين حركية هذا الأسلوب في استعمال الشعراء والبلغاء ،وذلك بالتفريق بين ما هو رجوع واستدراك في المعنى وبين ما هو تحوّل في الصيغ وانتقال في الأسلوب لغرض أسمى من أن يكون اتّساعاً وتصرفاً في الكلام.

وسواءٌ أكان المصطلح المستعمل التفاتاً أو رجوعاً أو انتقالاً فإنّه لا يخرج عن كونه عدولاً ،وهو اعتبار ـ كما سلف ذكره ـ يُحْتَكَمُ إليه كثيرٌ من المصطلحات البلاغية.

3-3-2-التجريد:

جاء في اللسان جرد الشيء يجرّده جرداً وجرّده: قشره[3].

وهو من أساليب العرب القديمة أشار إليه سيبويه دون أن يسميه[4]،وقد عقد له ابن جني باباً في الخصائص وأشار إلى أنّ المصطلح قد ذكره أبو علي الفارسي وعني به ولم يفرد له باباً ، لذلك عزم ابن جني على توضيحه أكثر في باب خاصّ به قال فيه: «أنّ العرب قد تعتقد أنّ في الشيء من نفسه معنى آخر كأنّه حقيقته ومحصوله وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها وذلك نحو قولهم: لئن لقيت زيداً لتلقينّ منه

[1]-ينظر البلاغة والأصول،ص135، 136

[2]-ينظر المثل السائر،ج 2،ص168 وينظر في البلاغة العربية علم البديع،ص146

[3] -اللسان مادة(جرد)

[4] -الكتاب ج1،ص390

الأسد ولئن سألته لتسئلنّ منه البحر»[1]؛أي أنّ زيداً هو الأسد والبحر غير أنّ هناك شيئاً منفصلاً عنه ومنه كذلك أن يخاطب الإنسان نفسه ويكلمها كأنها تقابله كقول الأعشى:

وَدِّعْ هُرَيرَةَ إِنَّ الرَكْبَ مُرتَحِلٌ*وَهَل تُطِيق وَدَاعاً أَيُّهَا الرَجُلُ**[2]

فالرجل يخاطب يخاطب نفسه لا غير.

ومنه كذلك قراءة من قرأ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾[3]،وهي قراءة بصيغة فعل الأمر وهي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب وخلف[4]،ومعنى ذلك «اعلم أيّها الإنسان وهو نفسه الإنسان»[5]،فكأنّه يريد بالتجريد «أن يجرد من نفسه شخصاً آخر»[6] ليخاطبه ويوجه كلامه إليه.

إذن يمكن القول إنّ سيبويه أوّل من أشار إلى فكرة التجريد ولم يسمّه باسم حتّى جاء أبو علي الفارسي فسمّاه التجريد ؛لأنّ الإنسان ينزع من نفسه شخصاً ثانياً ثمّ يخاطبه وجاء ابن جني فنقل المصطلح ومعناه من أستاذه وزاد عليه بأن عقد له باباً في خصائصه،ثمّ أعقبه ابن الأثير فوضحه أكثر وقسمه أقساماً واستفاد ما قاله ابن جني ،ومن المحْدثين من يرى أنّ للتجريد فائدتين:

الأولى هي التوسّع في الكلام وهي من خصائص العربية كما مرّ بنا ،أمّا الثانية فهي أن يجري المخاطب أوصافاً كالمدح أو الذم أو غيرهما على نفسه وهو يخاطب بها غيره

---

[1] –الخصائص ،ج2،ص474

[2] –البيت من البسيط وهومن قصيدة للأعشى قالها ليزيد بن مسهر الشيباني،ينظر ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس،شرح وتعليق،م محمد حسين ،مكتبة الآداب بالجماميزت،ص55

[3] –﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾ البقرة الآية 259

[4] –هامش الخصائص ،ج2،ص474

[5] –المصدر نفسه،ج2،ص474

[6] –أثر النحاة في البحث البلاغي،ص333

في الحال ذاتها حتى لا يؤاخذ على ذلك[1]، وقد نقل المحدثون هاتين الفائدتين من ابن الأثير.

ولا شكّ أنّ المصطلح يوحي لنا بمعناه اللغوي فهو ذو اعتبار دلالي يعزى إلى معنى الانتزاع والتجرد المذكورين سالفاً.

3-3-3-التجنيس (الجناس):

والجناس من فنون البديع اللفظية ويرجع إلى الأصل اللغوي (جنس) كما يرى الخليل هو «كلّ ضرب من الشيء والناس والطير وحدود النحو والعروض والأشياء ويجمع على أجناس»[2].

ويبدو أنّ أوّل من حدّه في هذا العلم ابن المعتز في كتابه البديع الذي خصّه لهذا الفن ،وكان ابن المعتز يسميه التجنيس وهو عنده«أن تجيئ الكلمة تجانس أخرى في بيت شعر وكلام ومجانستها لها أن تشبهها في تأليف حروفها»[3]،فيجعل تجانس الكلمات مع بعضها بعضٍ في الشكل ثم يبيّن بعد ذلك جانب المعنى فيقول: «...فمنه ما تكون الكلمة تجانس أخرى في تأليف حروفها ومعناها ويشتق منها...أو يكون تجانسها في تأليف الحروف دون المعنى»[4].

فالملاحظ أنّه بيّن في تعريفه هذا نوعين من الجناس جناس تام وجناس الاشتقاق ،لذا يمكن أن نقول إنّ ابن المعتز أوّل من أشار إلى مصطلح التجنيس بمفهومه البلاغي على أنّ الجاحظ لم يضع تعريفات ولا مصطلحات لها[5].

أمّا ابن جني فقد ذكر المصطلح نفسه وعرّفه بقوله: « وذلك أنّ التجنيس عندهم أن

---

[1] -ينظر المثل السائر،ج2 وأثر النحاة في البحث البلاغي،ص334

[2]-العين،ج6،ص55

[3]- كتاب البديع،عبد الله بن المعتز ،اعتنى بنشره وتعليق المقدمة والفهارس اغناطيوس كراتشقوفسكي ،دار المسيرة،بيروت،ط3، 1402هـ-1982م،ص25

[4]- كتاب البديع ،ص25 ،وينظر في البلاغة العربية علم البديع،ص195

[5] -في البلاغة العربية علم البديع،ص12

يتّفق اللفظان ويختلف أو يتقارب المعنيان؛ كالعقل والمعقل والعقلة والعقيلة ومعقلة»[1].

فنرى أنّ تعريفه لا يكاد يختلف عن تعريف ابن المعتز ،على أن يكون اللفظان المتجانسان من أصل واحد ؛أي يشترط اتفاق اللفظين.

إذن فقد اُستعمل لفظ التجنيس أكثر من أربعة قرون من الزمن ولم يستعمل اللفظ المشهور(الجناس) – فيما نظن– إلاّ في القرن السابع مع عبد الحميد بن أبي الحديد المتوفى سنة (655هـ) ثمّ مع القزويني في القرن السابع[2].

فمن خلال ما سبق نستنتج أنّ التجنيس استعمل بهيئات منها التجنيس والجناس والمجانس، وترجع هذه التسميات كلّها« إلى أنّ حروف ألفاظه يكون تركيبها من جنس واحد»[3].

وإذا حاولنا أن نتبع التسمية أكثر فسنجد أنّها وافدة من الجنس(Genre) وقد عُدّ اعتباراً وضعت على وفقه مصطلحات نحوية كالمذكر والمؤنث[4] ،وقد وفد إلى العربية من المنطق،وقد انتقل من ضروب الطبيعة كالإنسان والحيوان إلى حدود النحو والبلاغة والعروض كما ذكر الخليل في نصّه السابق.

إذن من هنا– كما يبدو – زُحلق المعنى إلى انتماء كلمتين إلى مجال واحد حينما اتّفقتا لفظاً فكأنّهما من نوع وجنس واحد ،فسمّيت العلاقة بينهما تجنيساً.

3-3-4-التطوع بما لا يلزم[5]:

وهو من المحسنات البديعية اللفظية« وهوأن يجئ قبل حرف الروي أو ما في معناه من الفاصلة ما ليس يلازم في السجع»[6] كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ

[1] –الخصائص ج2،ص48

[2] –ينظر شرح نهج البلاغة،عبد الحميد بن أبي الحديد ،تح،محمد أبو الفضل إبراهيم،دار إحياء الكتب العربية (دط) (دت)،ج8،ص276

[3] –في البلاغة العربية علم البديع،ص196

[4] – ينظر المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث،ص139 وما بعدها

[5] – وهو ما يعرف بلزوم ما لا يلزم

[6]–التلخيص ،ص406، 407

﴿فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾[1]؛أي يكون في النثر والنظم معاً وقد ورد في القرآن الكريم أيضاً كما لاحظنا وقد أطلق عليه مصطلحات عدّة كالالزام ولزوم ما لا يلزم والاعنات والتضييق أو التشديد[2].

أمّا ابن جني فقد أشار إلى هذا المصطلح بمعناه المعروف تقريباً وعقد له باباً وأطلق عليه تسمية تختلف عمّا أطلقه عليه البلاغيون، فقد أسماه ابن جني (التطوع بما لا يلزم) وعرفه بقوله: «وهو أن يلزم الشاعر ما لا يجب عليه ليدل بذلك على غُزره وسعة ما عنده»[3]،وقد شهد ابن جني على أنّ هذا النوع قد جاء في الشعر القديم والمولد كثيراً ،وقد مثّل له بقطع كثيرة من قصائد عدّة أنشد أغلبها الأصمعي لبعض الرجاز ،جعل منها لزوم حرف محدد قبل حرف الروي،ولزوم تصغير قوافي كلّ الأبيات ومنها تشديد حرف في القافية ،ولزوم حرفين اثنين قبل الروي ولزوم ثلاثة أحرف وغيرها[4].

ولعلّ ابن جني قد وفّق إلى حدٍ ما في تسميته بالتطوع بما لايلزم ؛لأنّ الشاعر أوالمتكلم لم يتكلف في ذلك بل « تساند إلى ما في طبعه »، وذلك لقوة فصاحته واقتداره[5]،فهو قد تطوّع إلى ذلك ولم يُجبَرْ.

وممّا تجدر الإشارة إليه هاهنا هو أنّ ابن جني وسّع من هذا المعنى وجعله في غير الشعر وذلك كأن تتطوّع وتجيب عن سؤال سائل بما لا يوجبه سؤال ذاك السائل[6] .

إذن نخلص من خلال ما سبق إلى أنّ ابن جني قد استخدم مصطلح البديع (الالتزام) وعبّر عنه بالتطوع بما لايلزم وهو تعبير دقيق لأنّ التطوّع ما زاد على الفرض

---

[1]- سورة الضحى الآية 9، 10

[2]-ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها،أحمد مطلوب،ج1،ص294 وفي البلاغة العربية علم البديع ،عبد العزيز عتيق،ص232، 233

[3]-الخصائص،ج2،ص234

[4]-ينظر الخصائص ج2، ص234 وما بعدها

[5]-ينظر المصدر نفسه ،ج2،ص258

[6]-الخصائص ،ج2،ص265

والواجب[1]ولزوم الشاعر هذا تطوعاً لا واجباً.

أمّا ما يلاحظ على المفهوم الذي أطلقه ابن جني فهو أوسع ممّا ذهب إليه البلاغيون إذ جعله يتعدّى السجع والقافية إلى معانٍ أخر.

وممّا ينبغي لنا ذكره هو أنّ ابن جني كان قد عبّر بالتطوع، إلاّ أنّه وظّف مصطلح الالتزام وذكر فعله (التزم ويلتزم) في كثير من المواضع[2].

وسواء أكان تطوعاً أم التزاماً فإنّهما لا يخرجان عن ثنائية الواجب والجواز لأنّ التطوّع بما لايلزم هو جواز ما لايجب.

3-3-5-التكلف:

تجشم الشيء على مشقة وحملت الشيء تكلفة إذا لم تطقه إلاّتكلفاً[3].

والتكلف من البديع وهو «طلب الشيء بصعوبة للجهل بطرائق طلبه بالسهولة»[4].

أمّا معناه البلاغي فهو «الإكثار من البديع كالتطبيق والتجنيس في القصد لأنّه يدل على التكلّف من الشاعر لذلك وقصده إليه ،وإذا كان قليلاً نسب إلى أنّه طبع في الشاعر»[5]،وكان ابن جني قد قصد هذا المعنى قبل مئة واثنين وتسعين سنة لمّا ذكر أنّ لزوم ما لا يلزم هو قوة في الشاعر «وسباطة وطبعاً لا تكلفاً وكرهاً»[6]،وقد بيّنا أنّ لزوم ما ما لا يلزم هو من المحسنات البديعية اللفظية والإكثار منه كما يرى ابن جني ليس تكلفاً.

---

[1]-التعريفات،ص40

[2]-ينظر الخصائص ج2،ص 234، 235، 244 ،248

[3] -اللسان مادة (كلف)

[4] -كتاب الصناعتين الكتابة والشعر،أبو هلال العسكري،تح،علي محمد أبو الفضل إبراهيم،دار إحياء الكتب العربية،ط1، 1371هـ)1952م ،ص44

[5] -البديع في نقد الشعر،أسامة بن منقذ،تح،أحمد أحمد بدوي،وحامد عبد المجيد،مراجعة إبراهيم مصطفى،الجمهورية العربية المتحدة،وزارة الثقافة والإرشاد القومي،الإقليم الجنوبي،الإدارة العامة للثقافة ص163

[6] -الخصائص،ج2،ص238

إذن فقد قصد ابن جني ما قصده البلاغيون وإن كان لم يرد بمعناه الاصطلاحي البلاغي،ويستخدم ابن جني تسميات أخرى له كالتجشم والصنعة والكره[1].

3-3-6-التلطف:

التلطف للأمر :الترفق له[2].

والتلطف من المصطلحات التي أشار إليها أبو هلال العسكري بقوله: «وهو أن تتلطّف للمعنى الحسن حتى تهجنه ،والمعنى الهجين حتى تحسنه»،ويبدو أنّه من وضعه كما يشتم من كلامه إذ قال بعد تعريفه: «وقد ذكرت طرفاً منه في أوّل الكتاب إلاّ أنّي لم أسمّه هناك بهذا الاسم فيشهر به ويكون باباً برأسه كإخوانه من أبواب الصنعة»[3].

وجعل من ذلك بيت الحطيئة المعروف الذي مدح فيه آل شماس وكانوا يعيّرون في الجاهلية بأنف الناقة وكان هذا اللقب حينذاك يضجرهم فقال فيهم:

قَومٌ هُم الأُنُفُ والأَذنَابُ غَيرُهُم* وَمَن يُسَوّي بِأَنفِ النَاقَةِ الذَنَبَا**[4]

فتلطف للمعنى الهجين فحسنه فأُعجب القوم بهذا فأصبحوا يتغنون به.

وقد ورد المصطلح عند ابن جني في باب أسماه:(باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف) ،غير أنّ ابن جني وسّع هذا المعنى وطبّقه على قضايا صرفية حينما قال: «وذلك كأن يقول لك قائل: كيف تحيل لفظ وأيت إلى لفظ أويت» ؛فبيّن ابن جني ذلك بطريق حسن ليس فيه تكلّف وهو أن تبني من (وأيت) فوعلاً فيصير (ووأي) ثمّ تقلب اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير(وَوْأي) ثمّ تقلب الواو همزة بسبب اجتماع واوين في بداية الكلمة فيصبح(أواً)اسماً أو فعلاً[5].

---

[1] -ينظر الخصائص،ج2،ص238، 239

[2] -اللسان،مادة(لطف)

[3] -الصناعتين،ص427

[4] -ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت،تح، نعمان محمد أمين طه،مكتبة الخانجي القاهرة،ط1، 1407هـ-1987م،ص15

[5] -الخصائص،ج2،ص89

فهذا وما شاكله تلطّف استحالة لفظ إلى لفظ من غير تهكّم على الحروف.

إذن فقد جعل ابن جني معنى التلطّف في الألفاظ لا المعاني،فهو وإن كان يخالف المعنى البلاغي ،غير أنّه وظّف المصطلح والفكرة وأسقطها على مسائل صرفية ،وهذا إيذان بأنّ ابن جني كان يستعير المصطلح البلاغي للتعبير عن أفكار صرفية.

يتبيّن لنا أنّ المفهوم الذي قصده العسكري يقترب كثيراً من المعنى الذي قصده ابن جني، وبخاصةٍ إذا علمنا أنّ التلطّف أو الملاطفة عند ابن جني هو أن تغيّر العرب «شيئاً من كلامها من صورة إلى صورة»[1] بشيء من الملاطفة ، والتلطّف البلاغي فيه معنى التغيّر والتحوّل من معنى إلى آخر ؛فهو يوحي بطريقة وتصرف في ذاك الانتقال والتحوّل.

3-3-7-حسن التأليف:

وهو محسن بديعي يكون في أنواع الكلام المنظوم من رسائل وخطب وشعر لأنّها جميعها تحتاج «إلى حسن التأليف وجودة التركيب »[2].

وقد جعله أبو هلال العسكري متّصلا بالبيان والنظم لأنّ النظم وحسن التركيب من شأنه أن يزيد المعنى بياناً وتبيّناً يقول في ذلك: «وحسن التأليف يزيد المعنى وضوحاً وشرحاً ومع سوء التأليف ورداءة الرصف والتركيب شعبة من التعمية»[3].

والتأليف هو ما قصده الجرجاني فيما بعد بالنظم وهو وضع الكلام وضعاً تعضده قوانين النحو أو هو وضع الألفاظ في مواضعها ـ كما يرى العسكري ـ بمراعاة قواعد التقديم والتأخير والحذف والزيادة من دون أن يفسد الكلام أو يختلّ المعنى[4].

---

[1] -الخصائص،ج 2 ص470

[2]-الصناعتين،ص161

[3]-المصدر نفسه،ص161

[4]-كتاب الصناعتين،ص161

إذن فهو العناية باللفظ لزيادة « المعنى المكشوف بهاء وحسناً ورونقاً حتّى كأنّه أحدث فيه غرابة لم تكن وزيادة لم تعهد»[1].

أمّا ابن جني فقد أشار إليه ضمناً في باب (علل العربية أكلامية هي أم فقهية) ،ولقد تمسّك بمبدأ الاستخفاف وجعله معياراً يتمّ من خلاله قبول العربية لألفاظ ورفضها لأخرى.

وأطلق على هذا المعنى حسن التأليف غير أنّ هذا المصطلح لم يذكره في كتاب الخصائص بل ذكره في سر صناعة الإعراب[2] .

لذا فإنّ ما كان مستقلاً من كلام العرب تركوه وأهملوه لتقارب حروفه وتجاورها في المخرج يقول ابن جني: «وكذلك حروف الحلق:هي من الإئتلاف أبعد؛لتقارب مخارجها عن معظم الحروف أعني حروف الفم»[3].

فالملاحظ أنّه استخدم هاهنا مصطلح الائتلاف بدل التأليف ،وتتنزّل نظرة ابن جني لمعيار حسن التأليف بإقراره بأنّ« الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه؛ ولذلك كانت الكتابة بالسواد في السواد خفيّة وكذلك سائر الألوان»[4].

نستنتج من خلال هذه النصوص أنّ ابن جني قد أشار إلى التأليف والرصف انطلاقاً من الأصوات ،وبيّن ما يُستحسن تركيبه وما لا يستحسن اتقاءً للثقل، واستخدم في ذلك مصطلحاً قريباً في الخصائص وهو الائتلاف ،بينما استعمل مصطلح حسن التأليف في كتاب آخر له وقد ذكرناه.

أمّا هذا المعيار البلاغي الذي أشار إليه ابن جني « فسينمو ويتطوّر ليصبح معياراً جمالياً عند بعض البلاغيين ونقاد الشعر»[5]،وبخاصة ما أورده من تقارب الحروف وتباعدها اللذين أصبحا معياراً للفصاحة فيما عُرفَ عند البلاغيين بتنافر الحروف.

---

[1]–الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ،الآمدي ،تح،السيد أحمد صقر،دار المعارف،القاهرة،ط4، (دت)،ج1،ص425

[2]–ينظر سر صناعة الإعراب،ابن جني،تح، حسن هنداوي،دار القلم،دمشق،ط1، 1985م، ج2،ص816

[3]–الخصائص،ج1،ص54

[4]– الخصائص ،ج2،ص227

[5]–البلاغة والأصول،ص79

3-3-8-السجع:

السجع هو الاستواء والاستقامة ومشابهة بعضه بعضاً وهو الكلام المقفى. «قال ابن جني:سمي سجعاً لاشتباه أواخره وتناسب فواصله»[1].

والسجع من المحسنات البديعية اللفظية سمّاه بعض العلماء بالتسجيع وهو« توطؤ الفواصل في الكلام المنثور على حرف واحد»[2]،ويكون كذلك في الشعر[3].

ويبدو أنّ ابن جني قد أطلق عليه مصطلح السجع كما يظهر من استعماله إياه وإن لم يرد بصراحة ،غير أنّه لم يعط تعريفاً له واكتفى بتوضيح أثره النفسي في السامع فيقول: «ألا ترى أنّ المثل إذا كان مسجوعاً لذّا لسامعه فحفظه فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله ولو لم يكن مسجوعاً لم تأنس النفس به ولا أنقت لمستمعه وإذا كان كذلك لم تحفظه وإن لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له وجيء به من أجله»[4].

يتبيّن أنّ ابن جني قد أولى عناية أخرى للسجع وهو تبيّن أهميته وفائدته فضلاً عن تحسينه للكلام ، وهو ما لم يتنبّه له أكثر من تناولوه[5].

ويعزو ابن جني هذا التحسين إلى اهتمام العرب البالغ بالمعاني،فتحبير الكلام وتحسينه بالسجع إنّما هو لخدمة المعنى لأنّه أقوى عند العرب[6].

إذن فقد تناول ابن جني السجع البلاغي وبيّن أثره في المعنى وفي نفس السامع كما بيّن – وهو يعرض لمعناه اللغوي كما نقل عنه– أنّه سُمي سجعاً لتشابه فواصله وتناسبها وقد لاحظنا أنّ من معانيه اللغوية المشابهة.

---

[1] –اللسان مادة(سجع)

[2] –المثل السائر ج1،ص210

[3] –ينظر التلخيص ص402، 403

[4] –الخصائص ،ج1،ص216

[5] –ينظر أثر النحاة في البحث البلاغي،ص334، 335

[6] –ينظر الخصائص،ج1،ص215

الفصل الرابع

المصطلحات اللغوية العامة في كتاب الخصائص

المصطلحات اللغوية العامة في كتاب الخصائص:

1-القول والكلام:

يقول ابن جني: «إنّ معنى قول أين وجدت وكيف تصرّفت من تقدم بعض حروفها على بعض وتأخره عنه إنّما هو للخفوف والحركة وجهات تراكيبها الست مستعملة كلّها لم يهمل شيء منها وهي: (ق و ل) ،(ق ل و) ، (و ق ل) ،(و ل ق)، (ل ق و)، (ل و ق) »[1].

فبيّن ابن جني أنّ القول مشتق من الجذر(قَوَلَ) ،ويتجاوز ابن جني الاشتقاق إلى أمر أهمّ وأعلى كما ينبّه على ذلك وهو المعنى العام الذي يستفاد من اجتماع هذه الحروف مع بعض كيفما وجدت وترتّبت، فيفيد معنى (قول) حسب قوله الخفوف والحركة ؛أي السرعة والخفة وهو ضدّ الثقل والسكون، وهو طريق غريب ومسلك عجيب تتميّز به اللغة العربية على حدّ قول ابن جني ،لكن فكرة التقليب التي سلكها أشار إليها الخليل قبله غير أنّه لم يتوصّل إلى ما توصّل إليه ابن جني في هذا الباب.

ويعطي ابن جني لكل تقليب من التقليبات الستّة تفسيره المبني على المعنى العام المستفاد ،وفي معنى (القول) يذكر «أنّ الفم واللسان يخفان له ويقلقان ويمذلان به وهو بضد السكوت الذي هو داعية إلى السكون؛ألا ترى أنّ الابتداء لما كان أخذاً في القول لم يكن الحرف المبدوء به إلاّ متحركا ولمّا كان الانتهاء أخذا في السكوت لم يكن الحرف الموقوف عليه إلاّ ساكناً»[2].

فهو بعدما يعطي تفسيراً لغوياً لمعنى القول يشير إلى مناسبة أخرى سوّغ بها معنى القول الذي ذهب إليه ؛وهو أنّ ابتداء الكلام يكون بمتحرك وذلك إذا أخذنا في القول وأنّ السكوت الذي هو ضدّ القول والانتهاء عن الكلام يكون بالسكون وهذا مذهب لم يتنبّه إليه غيره فيما نعلم.

وأمّا بالنسبة للكلام فقد أشار إلى الحال نفسها وذلك أنّها من مادة (ك ل م) وأنّ تقليباتها تدلّ على القوة والشدة ،ويذكر أنّ المستعمل منها أصول خمسة فيقول في مادة

---

[1]-الخصائص ،ج1،ص5

[2]-المصدر نفسه،ص5

(ك ل م) «منه الكلم والجرح وذلك للشدّة التي فيه...ومنه الكلام وذلك أنّه سبب لكلّ شر [وشدة] في أكثر الأمر»[1] .قال امرؤ القيس:

وَلَو عَنْ نَثَا غَيرَه جَاءَنِي* وَجُرحُ اللّسَانِ كَجُرْحِ اليَدِ[2].**

وذلك أنّ الكلام يجر في أكثر الأحوال إلى الشرّ والشر شدّة ،فكانت المناسبة بين المعنى العام المتوصل إليه والكلام ،ويجعل الأمر نفسه مع كلّ تقليب من التقليبات الخمسة المستعملة إلى أن يصل إلى الفصل بين الكلام والقول في الاصطلاح فيقول: «أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل نحو:زَيدٌ أَخُوكَ ،وقَامَ مُحمدٌ وضرَبَ سَعيدٌ وفِي الدَارِ أَبُوكَ وصَهْ ومَهْ ورُوَيْد وحاء وعاء في الأصوات ،وحس ولبّ وأفّ وأوّه فكل لفظ استقل بنفسه وجنيتمنه ثمرةمعناه فهو الكلام»[3].

إذن فالكلام عنده يشترط أن يكون لفظاً مستقلاً مفيداً لمعناه«وأمّا القول فأصله أنّه كلّ لفظ مذل به اللسان تاماً أوناقصا فالتام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناه من نحو:صه وإيه.والناقص ما كان بضد ذلك نحو زيد ومحمد وإن وكان أخوك إذا كانت الزمانية لا الحدثية فكل كلام قول وليس كل قول كلاماً»[4].

ويضيف ابن جني معاني أُخر للقول توسعاً ،كأن يدلّ على الاعتقادات والآراء كقول قائل: (فلان يأخذ بقول سيبويه أو يذهب مذهبه) ؛بمعنى يعتقد اعتقاده ويأخذ برأيه ومنه قولهم: أيضاً (القرآن كلام الله) ولا يقال (القرآن قول الله) لأنّ الكلام لفظ تام ومفيد وهو ما لا يتوافر في القول إذ هو آراء معتقدة[5]،فضلاً عن تفريق سيبويه نفسه بين المصطلحين حينما ذكر أنّ لفظ قلت في كلام العرب إنّما وقعت «على أن يحكى بها وإنّما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً»[6] ،ففرق بين الكلام والقول من المعاني التي أشرنا إليها ،ويرجع ابن جني أصل هذه المعاني إلى الاشتقاق دون السماع فيجعل بذلك

---

[1]–الخصائص ،ج1،ص14

[2]– البيت من المتقارب من قصيدة لامرئ القيس عنوانها "إن تقتلونا نقتلكم" قالها يتهدد بني أسد وهي في ديوانه باعتناء عبد الرحمن المصطاوي ،دار المعرفة،لبنان،ط2، 1425هـ–2004م،ص87

[3] –الخصائص ،ج1،ص17

[4]–المصدر نفسه ،ص17

[5]–ينظر المصدر نفسه،ص 18

[6]–الكتاب ،ج1،ص122

الاشتقاق أهمّ الأدلة والطرق التي يعتمد عليها في اصطلاحاته وتعريفاته وتفسيراته[1]،بحيث لا يدع مجالاً لاعتراض معرض أو رادٍ لرأيه ،وممّا يدعم هذا الرأي ذهابه للاتّساع في دلالات هذه المصطلحات ممّا يكشف عن سعة اطّلاع وقوة بصيرة مكّنته من أن يقود اللغة قوداً وهو قوله إنّ الكلام قد يقع موقع القول كما يقع القول موقع الكلام،كقول رؤبة بن العجاج:

لَو أُتي أُوتِيتُ عِلمَ الحُكلِ* عِلمَ سُلَيمَانَ كَلَامِ النَّمْلِ**[2]

وكان يريد قول النمل لا كلامها.

ويصل ابن جني بعد خوضه في معنى القول والكلام في اللغة إلى اصطلاح جاء به بعد استقراء وطول نظر فيقول: «إنّ الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها وثبت أنّ القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً وأنه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة وعلى ما هو اعتقاد ورأي لا لفظ وجرس»[3]،فيجعل الكلام والجمل سيّان ويجعل القول أعمّ من الكلام وأشمل فيطلق على المفرد والجملة والاعتقاد والرأي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النحاة – في هذه الفترة – لم يكونوا قد تعرّضوا لتعريف الكلمة المفردة ،ولئن تطرّق سيبويه للكلم وتطرّق كلٌّ من المبرد وابن السراج والزجاجي وابن جني للكلام فإنّ ذلك قد أفضى إلى طريقتين في التعريف أو الحدّ هما من قبيل التأثر بالحدود الأرسطية؛الأولى تعرض لعلاقة الشيء بجزئياته والثانية تعرض لعلاقة الشيء بأجزائه لأنّ الكلمة جزء من الكلام ،أمّا ما بين الكلم والكلمة فعلاقة نوع أو جنس.

---

[1]– الخصائص،ج1،ص21

[2] –البيت من الوافر وه من قصيدة يمدح فيها العُمَرَينِ وقد روي صدره برواية أخرى وهي:علمت منه مستتر الدخل.....ينظر مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ ،دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ،الكويت،ص131

[3]–الخصائص،ج1، ص32

ولا يخفى عن الباحثين والدارسين أنّ ابن جني لم يتناول الكلمة بهذا المصطلح لكنّه أومأ إليها في أثناء تعريفه للقول عندما ذكر أنّه قد يقع ؛أي القول على الجزء الواحد وعلى الجملة فقصد بقوله الجزء الواحد – فيما يبدو – الكلمة[1].

إذن نستطيع القول إنّ ابن جني تأثّر هو أيضاً في حدوده وتعريفاته بأسلوب المناطقة ودليل ذلك وعيه بعلاقة الترابط بين الكلام والقول والكلمة ممّا أدى به إلى إغفال مفهوم الكلمة في مقابل الكلام والقول «فكلّ عنصر منها محيل على الآخر بشكل لا يمكن معه تصوّر أي فصل من الفصول منعزلاً عن الآخر»[2].

ويبدو أنّ النحويين المتأخرين قد اعتمدوا تعريف ابن جني للقول والكلام على حدٍ سواء[3].

على أنّ الذي ينظر في الدراسات اللسانية الحديثة يجد اللغويين قد تطرّقوا أيضاً إلى هذه المصطلحات التمييزية كما رُصِدَ عند دي سوسير في تمييزه بين اللغة واللسان والكلام[4] شأنه في ذلك شأن ابن جني ،وقد عرضنا لمصطلح اللغة في الفصل الأوّل.

2–الإتباع:

جاء في اللسان:تَبِعَ الشَيْءَ سَارَ فِي إِثْرِه ...وأَتبَعَه الشَيء:جَعَلَه لَهُ تَابِعًا ...والتَابِعُ :التالي.[5]

والإتباع من المعاني القديمة في اللغة ذكره بإسهاب علماء القرن الرابع الهجري ابتداءً من أبي الطيب اللغوي(ت315هـ) الذي ألف كتاباً سماه متاب الإتباع ،وجعله في الأسماء والأفعال ،فالإتباع الاسمي قسّمه قسمين أحدهما: أن يكون التابع متصلاً بالمتبوع وبمعناه أو ليس له معنى ولا يكون مفرداً وهو نوعان أيضاً:

الأوّل: يكون التابع فيه بلفظ واحد بعد المتبوع مثل:حَسَنٌ بَسَن.

---

[1]–ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،ص99

[2]–ينظر المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،ص106

[3]–ينظر ابن جني النحوي ،ص287، 288

[4]–ينظر ابن جني عالم العربية،ص148، 149

[5]– اللسان مادة (تبع)

الثاني:يكون التابع فيه بلفظين بعد المتبوع مثل: حَسَنٌ بَسَنٌ قَسَن.

ثانيهما: أن يكون التابع متّصلاً بالمتبوع وله معنى ولا يكون مفرداً مثل:عطشان نطشان.

أمّا الإتباع الفعلي:فهو « ما كان التابع فيه منفصلاً من المتبوع بواو العطف»[1].

وقد تكون هذه الأفعال ظاهرة بلفظ واحد مثل عَبَسَ وبَسَرَ ،وقد تكون مقدّرة مثل قبحاً له وسحقاً ؛أي تقدير الأفعال وقد يكون الإتباع الفعلي بلفظين تابعين مثل :لا بارك الله في الشعوبي ولا تارك ولا دارك[2].

ومن أشدّ المسائل اتّصالاً بالإتباع التوكيد، وهو ما جعل أبا الطيب يعمد إلى التفريق بينهما حيث جعل الإتباع أن يكون التابع ليس له معنى«في نفسه أو كان له معنى المتبوع»،وجاء لتقوية متبوعه ولا يتكلم به مفرداً، أمّا التوكيد فهو أن «يشارك اللفظة الأولى أو المتبوع في المعنى»وأسهم في تقويتها مع إفراده[3].

وبهذه يمكن القول إنّ أبا الطيب اللغوي قد فصّل في معنى الإتباع تفصيلاً ليس له نظير ،وقد أعطى أنواعاً للإتباع كثيرة لا يسع المجال لذكرها جميعاً.

ومن أبرز من ألف في الإتباع – بعد ابن جني– أحمد بن فارس حينما ألّف كتابه "الإتباع والمزاوجة" وجعل للإتباع – كما يبدو– مصطلحاً مرادفاً وهو المزاوجة، وذلك من خلال ذكر المتكلم لكلمتين اثنتين وعرّفه في كتاب له آخر بقوله:« وهو أن تتبع الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويّا اتباعاً وتأكيداً»[4]،نحو قولهم: (ساغبٌ لاغبٌ)و(هو خبٌ ضبٌ)...

وأمّا ابن جني فقد تطرّق إلى الإتباع وبخاصةٍ في الحركات وجعل منها قولهم:(أنا أَجُوعك؛وأنبؤك وه مُنْحُدُرٌ مِنَ الجَبل ومِنْتن ومِغِيرة وباب شِعِير ورِغِيف ...وقِرِيب من ذلك الحَمدُ لُلّه والحَمدِ لِلّه) وغيرها.

---

[1]– كتاب الإتباع ،أبو الطيب اللغوي،تح،عز الدين التنوخي،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1380هـ 1961م ص4

[2]–كتاب الإتباع،ص4

[3]–كتاب الإتباع،ص7

[4]–الصاحبي ،ص209

ويجعل ابن جني الحركة الأولى هي حركة الإتباع وهي حركة تهجم على الحركة التي بعدها من غير قياس[1].

وابن جني ينقل ما ذكره سيبويه في إتباع الحركات ،حيث إنّ سيبويه قد أشار إلى هذا المعنى في باب الحروف الستّة إذا كان واحداً منها عيناً وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلاً فذكر فيه أن في (فَعِيلٍ) لغتان:(فَعِيل) و(فِعِيل) وجعل ذلك عن لغة تميم وذكر أمثلة كثيرة منها:لئِيم وشِهِيد وسِعِيد وغيرها[2].

كما نجده قد ذكر الأمثلة نفسها التي ذكرها ابن جني بعده وأشار إلى الإتباع صراحة لكنّه ذكره بصيغة الفعل فقال: « وأما الذين قالوا مِغِيرة ومِعِين فليس على هذا ولكنهم أتبعوا الكسرة الكسرة كما قالوا:مِنْتِنٌ وأنبُؤُكَ وأجُوْءُك يريد أجِيئُكَ وأُنْبِئُك»[3] .

إذن فقد ذكر سيبويه الإتباع قبل هؤلاء جميعاً وقد ذكره بصيغة الفعل ليكون أوّل من أومأ إليه.

ويبدو أنّ أبا الحسن الأخفش(ت215هـ) قد عَرَفَهُ قبل أبي الطيب اللغوي وابن جني وابن فارس ؛فقد ذكر ابن جني في خصائصه أنّ أبا الحسن قال عن لغة بلحارث بن كعب في رفعهم المجرور بالألف كقولهم:(مَرَرتُ بأَخَوَاك) إنّ لغتهم أضعف من (هَذَا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، وسوّغ أبو الحسن ذلك فقال: « لأنه قد كثر عنهم الإتباع؛نحو :شدٌّ وضرٌّ وبابه فشبه هذا به»[4].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن جني قد يذكر مصطلح الإتباع ويريد منه التابع النحوي كالنعت والتوكيد[5] .

إذن فابن جني قد استلهم ما ذكره البصريون قبله سواءٌ في المصطلح أم في مفاهيمه بدءاً من سيبويه ووصولاً إلى الأخفش وأبي الطيب ولم يُول ابن جني للتعريف أهمّية في

---

[1]-ينظر الخصائص ،ج3،ص141

[2]-ينظر الكتاب ج4،ص108

[3]-المصدر نفسه، ج4،ص109

[4]-الخصائص ،ج2،ص16

[5]-ينظر الخصائص، ج1،ص35

سياق ذكره للإتباع ،على أنّ من جاء بعده قد فصّل فيه إلى حدٍ ما نحو ما وجدناه عند أحمد بن فارس فيما مرّ بنا.

على أنّ فكرة الإتباع قد تداخلت مع قضايا لغوية أخرى كما مرّ في تداخله مع التوكيد ،ويضيف بعض الدارسين المحدثين معاني أُخر نحو الترادف – وسيأتي ذكره – وهو ما جعلهم يلجأون إلى محاولة التفريق بينهما ،ذلك أنّ الكلمتين في الإتباع منفردتان وأنّهما للوزن وأنّ التابع لا يفيد معنى وهو ما لا ينطبق على الكلمتين المترادفتين[1].

3-أصل الكلام (الجملة النواة):

و يقصد به الجملة النواة أو الجملة الأساسية التي تتكون غالباً من مسند ومسند إليه تنبثق عنها جمل أُخر بدخول تحويلات عدّة، وهو ما ناقشه علماء اللغة قديماً وحديثاً إذ عرضنا في المباحث السابقة ضروباً من التحويلات التي تطرأ على أصل اللغة ألفاظاً وجملاً وهو ما تطرّق إليه ابن جني في مباحث عدّة أهمّها باب شجاعة العربية الذي تحدّث فيه عن الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف، وهي قضايا تلتقي كلّها في أنّ لها أصلاً ترجع إليه« لأنّك لا تستطيع أن تحكم على جملة ما بأنّها متحولة إلاّ بعد إقرار جملة أصل لها قبل التحول »[2]،وهذا ما أقره أبو الفتح حينما بيّن في الحذف أنّ للجملة المحذوف منها أصلاً ترجع إليه كحذفهم الجملة في قولهم:"القرطاس والله" ،فالجملة النواة من منظور ابن جني هي (أصاب القرطاس) ،ومنه كذلك في الحذف:"**الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر**" وجملتها النواة هي(إنْ فَعَلَ المرءُ خيراً جُزيَ خَيراً ،وإنْ فعلَ شَراً جُزِي شَراً).

ومنه كذلك قول عمرو بن كلثوم في معلقته المشهورة:

إذَا مَا المَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا[3]

---

[1]-ينظر الترادف في اللغة ،حاكم مالك الزيادي ، دار الحرية للطباعة، بغداد،1400هـ- 1980م،ص49

[2] -ابن جني عالم العربية،ص169

[3] -البيت لعمرو بن كلثوم من معلقته وهومن الوافر وصدره : **مشعشعة كأن الحصَّ فيها** ،والسخين :الحار إذ كانت العرب تسخن الماء وتمزجه بالخمر في الشتاء وقيل من السخاء، ينظر ديوان عمرو بن كلثوم ،جمعه وحققه وشرحه إميل بديع يعقوب،دار الكتاب العربي بيروت لبنان ،ط2، 1416هـ -1996م،ص64، 65

وقد حذف جملة (فشربنا) والتقدير (فشربنا سخينا)[1].

فجميع هذه الجمل قد قدّر لها النحاة واللغويون محذوفاتها على أنّها هي الأصل في الكلام، وبذلك فقد عدّ القدامى ـ ومنهم ابن جني ـ الحذفَ فرعاً لأنّ الأصل في الكلام هو عدم الحذف[2] ،لذا فجميع الجمل التي ورد فيها الحذف إنّما ترجع في أصلها إلى جملة أصل خالية من الحذف وهي ما أطلق عليها المحدثون الجملة النواة، على أنّ القدامى قد أرادوا بها الجملة التي تتكون من مسند ومسند إليه.

ولئن كانت هذه صور جملة النواة وما وقع فيها من حذف فإنّ صور تلك الجملة في التقديم والتأخير لا تقل أهميّة عنها، فقد عدّ اللغويون التقديم والتأخير من القضايا الفرعية في اللغة العربية تفضي إليها الجملة النواة بعد تعرّضها لجملة من التحوّلات الممكنة.

وقد مثّل ابن جني في هذا المبحث بأمثلة عدّة نذكر منها على سبيل التمثيل تقديم المفعول على الفاعل مرّة وتقديمه على الفعل الناصب له في أخرى كقولهم: ضَربَ زَيْداً عَمروٌ وزيداً ضربَ عَمروٌ ،وتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ في قولهم: "قائمٌ أخوكَ" و"في الدار صاحبُكَ" فهذه الجمل كلّها ممّا طرأ على جملتها النواة تحويل، إذ الأصل في رتبة عناصر هذه التراكيب أن يكون الفعل قبل الفاعل والمفعول والمبتدأ قبل الخبر[3] ،أمّا ما كان مخالفاً للأصل فلا يجوز تقديمه ولا تأخيره ؛من ذلك ما ذهب إليه أبو الفتح في عدم جواز تقديم التمييز على عامله كقولهم:(شحماً تَفَقَأتُ)و(عَرَقاً تَصَبَبْتُ)؛لأنّ هذا المتميّز هو فاعل في الأصل يقول: «ألا ترى أنّ أصل الكلام تصبب عرقي وتفقأ شحمي ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي فخرج الفاعل في الأصل مميزاً فكما لايجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لايجوز تقديم المميز إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل»[4].

يتبيّن لنا من خلال قول ابن جني هذا مدى أهميّة العناصر الأصلية في الجملة وما يطرأ عليها من قواعد تحويلية، وقد عبّر هاهنا عن هذه المعاني التي يتقاطع فيها مع

---

[1] –ينظر الخصائص،ج2،ص360 وما بعدها

[2] –ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي طاهر سليمان حمودة،الدار الجامعية مصر 1998م،ص155

[3] –ينظر الخصائص،ج2،ص383

[4] –الخصائص،ج2،ص384

النظرية التحويلية بقوله:(أصل الكلام) و(نُقِلَ الفعل) ،ويبدو أنّه أراد بالنقل التحويل وبالأصل النواة.

إذن فالتحويل الذي يطرأ على الجملة النواة قد تتولّد عنه جمل أخرى هي جمل عميقة، النواة بينما تمثل باقي الجمل العميقة جملاً محولة عن الأصل أو عن الجملة النواة[1].

ويبدو أنّ ما ذهب إليه تشومسكي من أنّ الجملة النواة هي أساس فهم تراكيب عدّة يمكن أن تكون قد ألبست على القارئ، إذ تعدّ مختلف التراكيب صوراً متطورة ومعقّدة وغير مألوفة عن الجملة النواة[2].

ممّا سبق يتبيّن لنا أنّ الجملة الأصلية أو النواة أو أصل الكلام بتعبير ابن جني هي الفكرة التي أقام عليها مفاهيمه ونظرياته اللغوية كالحذف والتقديم والتأخير والحمل على المعنى وكلّ ما يدخل في شجاعة العربية بل يتعدّى ذلك إلى مفاهيم بلاغية أخرى كالمجاز والحقيقة ؛لأنّه بلور أفكاره اللغوية أغلبها على فكرة الأصلية والفرعية وهو ما يدخل في هذا المعنى.

4-إصلاح اللفظ:

وهو مصطلح آخر من مصطلحات ابن جني اللغوية الذي يفيد التغيير أيضاً في بنية اللغة ،فالاصلاح هو الإقامة بعد الفساد جاء في اللسان: «وأصلح الشيء بعد فساده:أقامه»[3]،وهو المعنى الذي أراده ابن جني من مصطلحه الذي أفاد به « التغيير الحاصل في بنية الألفاظ والتراكيب من أجل صحة اللغة وتماسك قواعدها»[4]،أو هو تغير يجريه المتكلم على اللغة عندما يعجز التركيب الأصلي على آداء المعنى المراد على أتمّ وجه ؛فهو اهتمام باللفظ خدمة للمعنى يقول ابن جني: «اعلم أنّه لما كانت الألفاظ

---

[1] – ينظر مدخل إلى المدارس اللسانية،ص121، 122

[2] –ينظر ابن جني عالم العربية،ص171،عن البنى النحوية،نوم تشومسكي،ترجمة يوئيل يوسف عزيز ،بغداد 1987م، ص123

[3] –اللسان،مادة (صلح)

[4] –البلاغة والأصول،ص68

للمعاني أزمة وعليها أدلّة وإليها موصلة وعلى المراد منها محصلة عنيت العرب بها فاولتها صدراً صالحا من تثقيفها وإصلاحها »[1].

فمصطلح الإصلاح يفيد تصرّف المتكلم في التركيب أو اللفظ بإصلاحه ليفيد دلالة خاصة أرادها المتكلم واقتضاها السياق .

وقد مثّل ابن جني لهذا المفهوم بقول العرب :(أمّا زيدٌ فمنطلقٌ) ومعنى هذا القول كأنّك قلت في الشرط:(مهما يكن من شيء فَزَيدٌ مُنطلقٌ) فالفاء في المثالين تكون في صدر الجزأين ولا تقول:(أمّا فزيدٌ منطلقٌ) كما قلنا:(مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ) فنبقي على الفاء متّصلة بزيد بل نصلح اللفظ لكي لا نعطف اسما وهو(زيد) على حرف وهو (أمّا)؛لأنّ الفاء إن كانت غير عاطفة «فإنّها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها» فلا يعطف اسم على حرف لذا وسطوا الفاء بين اسمين لتكون بصورة العاطفة فقالوا: (أما زيد فمنطلق) كما قالوا:(قام زيد فعمرو)،فأصلحوا بذلك هذا التركيب حتّى لا يعطف اسم على حرف ومن ذلك أيضا قولهم :(إنّ زيداً لقائم)فاتّصلت لام الابتداء بالخبر وحقّها أن تكون في أوّل الجملة لا في آخرها ؛أي أن تكون متّصلة بإنّ فنقول :(لإنّ زيداً قائم) فكره أن يلتقي حرفان لمعنى واحد وهو التوكيد فأخرت اللام إلى الخبر فصارت على ما هي عليه بعد الاصلاح[2].

وما من شكّ أنّ هذا الإصلاح لا يتأتّى لكل متصرّف في اللغة ما لم يكن متضلعاً بأسرار التعبير اللغوي[3]،فهو طريق من طرق نظم الكلام ،لذا لا يبعد الاصلاح- في رأي أحد الدارسين-عن مفهوم النظم الذي تحدّث عنه عبد القاهر الجرجاني وعلاقته بتخيّر اللفظ حيث مثّل الجرجاني بأمثلة تشبه إلى حدّ كبير مثال ابن جني السابق غير أنّ الجرجاني سمى ذلك نظماً وترتيباً وتخيراً للفظ بينما سمى ابن جني هذا التغيير بالإصلاح والغرض من كلّ ذلك واحد ،ولقد مثّل الجرجاني لذلك بقولهم:(زيد كالأسد) « فتريد هذا المعنى بعينه فتقول:كأن زيداً الأسد فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد»[4]،فتزيد في الثاني زيادة لم

[1] - الخصائص ،ج1،ص312

[2] -ينظر الخصائص،ج1،ص314

[3] -ينظر دلائل الإعجاز ،ص65

[4] -دلائل الإعجاز،ص200

تكن في الأوّل، فتجعله لا يتميّز عن الأسد فالزيادة أفضت إلى المعنى الجديد الذي أفادته العبارة الثانية .

فهذه الزيادة وهذا الفرق بين العبارتين إنّما سبيله نظم اللفظ وترتيبه، وهو ما يقابل عند ابن جني مصطلح (إصلاح اللفظ)[1] .

وهكذا يتبيّن لنا أنّ ابن جني اختار مصطلح (الإصلاح) لتبيين جانب الإبداع اللغوي لدى المتكلم وتصرّفه في اللغة وجعلها أداة طبيعية ينزلها كيفما شاء، مراعياً في ذلك مقتضى الحال ممّا يجعل ابن جني يقحم كعادته قضايا البلاغة في الأصول اللغوية والنحوية لإظهار مكامن هذه اللغة التعبيرية[2].

إذن فقد أشبه مصطلح(الإصلاح)ما أطلق عليه الجرجاني (النظم) في كثير من الوجوه ،ولا شكّ أنّ مصطلح ابن جني يدخل ضمن ما عرف عنده بالشجاعة اللغوية ولا يخرج عن حدود الانتقال والعدول وتغيير الأصول بالملاطفة وعدم التعجرف، فكان ابن جني في كلّ مرة يختار المصطلح المناسب للتعبير عن وجه من وجوه هذا التصرّف في اللغة كما سيأتي عند ذكر مصطلح تدريج اللغة،وعليه فقد بيّن ابن جني من خلال مصطلحه هذا كيف يكون اللفظ خدماً للمعنى المؤدى المراد.

5-إمساس الألفاظ أشباه المعاني:

ويدرج هذا الاصطلاح ضمن باب عقده ابن جني تعود فكرته إلى الخليل وسيبويه حيث أشارا إلى التقابل بين أصوات الألفاظ وحروفها وما تدلّ عليه من معان[3]،فكأنّهم سمّوا الأشياء بأصواتها كما سمّوا صوت الجندب (صرّ) لتوهمهم استطالة في صوته ،وتوهمهم في صوت البازي تقطيعاً فقالوا (صرصر)،واستطرد ابن جني في تبيين فكرة سيبويه في أنّ المصادر التي جاءت على وزن(فعلان) تأتي للاضطراب والحركة(كالنقزان والغليان والغثيان)[4].

---

[1] -ينظر دلائل الإعجاز ،ص200، والبلاغة والأصول،ص 69، 70

[2] -ينظر البلاغة والأصول،ص71

[3]-ينظر هامش النصوص اللغوية مازن المبارك،ص72

[4]-ينظر الخصائص،ج2،ص152

ويصرّح ابن جني بعد ذلك بأنّه قد اهتدى هو إلى أشباه ما أشار إليه الخليل وسيبويه ،كأن تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير (كالزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة...).

« وأنّ توالي الحركات في اللفظ يقابل تواليها في الحدث» كالذي نراه في (البشكى والولقى)[1] .

وأنّ تكرير العين في صيغة الفعل دليل على تكرير الفعل كما قولهم:(كسّر وغلّق).

وأنّ تكرير العين واللام في الصيغة دلالة على المبالغة كما في (دَمكْمُك وصَمَحمَح وغَشَمْشَم).

وأنّ أصوات الحروف كذلك تقابل أصوات الأحداث والأفعال كما قالوا في (خَضَمَ لأكل الرطب لأنّ الخاء رخو وقالوا: قَضَمَ لأكل اليابس لأنّ القاف صلب) وغيرها من خصائص هذه اللغة.

ولقد أطلق المحدثون على هذا المصطلح مصطلحاً آخر وهو "حكاية الأصوات" وجعلوا منه حكاية الأصوات بالجمل ودعاء الحيوان كقولهم: حَاحَيتُ وعَاعَيتُ وهَاهَيتُ لقولهم:حَاء وعَاء وهَاء في دعائهم الحيوان وزجره.

وقالوا بسملت وهيللت وحوقلت حكاية لقولهم: بسم الله الرحمن الرحيم ،ولا إله إلاّ الله ولا حول ولا قوة إلاّ بالله [2].

ومصطلح ابن جني هذا يعكس فكرته عن نظرية المحاكاة الطبيعية لأصوات اللغة فقد اعترف بفكرة أنّ أصل اللغات إنّما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وحنين الرعد وخرير الماء[3] .

وقد أطلق ابن جني على هذه الفكرة في موضع آخر من كتابه "مضاهاة أجراس الحروف أصوات الأفعال"، وهذا جوهر فكرة المحاكاة عند ابن جني[4].

---

[1]–البشك: السرعة وخفة نقل القوائم،والولْق: السير السهل السريع (ينظر هامش النصوص اللغوية،ص73)

[2]–ينظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ،ص286، و ابن جني عالم العربية،ص92، 93

[3]–ينظر الخصائص ،ج1،ص46

[4] –ينظر التفكير اللساني في الحضارة العربية،ص100، 101

وقد استقصى أحد الدارسين نظريات ابن جني في المحاكاة ،ووجد أنّ نظريته انحلّت في جملة من المصطلحات المتتالية التي لا تبعد عن مصطلحنا هذا ،وهي: "سوق الحروف على سمت المعنى المقصود والمساوقة والتعديل والاحتذاء وتقارب الحروف بتقارب المعاني ومفهوم التصاقب" كما سيأتي [1].

إذن يعبّر مصطلح إمساس الألفاظ أشباه المعاني عن فكرة المحاكاة الطبيعية لألفاظ اللغة ،ويُبرز هذا المصطلح تصوّر ابن جني لخفايا إحدى نظريات نشأة اللغة، وقد لخص المحدثون هذا التصوّر الجني لنظرية المحاكاة وفق مراتب هي:

أ–المحاكاة الصوتية: كتسمية الأشياء بأصواتها نحو تسمية البط لصوته.

ب–المحاكاة البنائية: وهو أن يعكس بناء اللفظ مراحل معناه كالمصادر الرباعية المضعفة التي تأتي للتكرير وقد مرت.

ج– المحاكاة التعاملية: أي« تعامل دلالة الأصوات الفيزيائية ودلالة الهيكل الوزني لقوالب الألفاظ» كـ(صرّ) للجندب و(صرصر) للبازي.

د– محاكاة التركيب السياقي:وهو حينما تكون اللفظة في تركيب كما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾ ﴾[2] ؛ومعناه تزعجهم وتقلقهم وهو في معنى تهزّ ،ولماّ كانت الهمزة أخت الهاء تقارب المعنيان لتقارب اللفظين وخصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها الأقوى، كما أن الأز أعظم من الهز في النفس لأننا قد نهزّ ما بال له كالجذع والشجرة وغيرهما[3].

ويجدر أن نشير إلى استطراد آخر لابن جني،إذ ذكر قبل مصطلح الإمساس مصطلحا قريباً منه وهو مصطلح "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" بحث فيه عن صلة اللفظ من حيث أصواته وجرسه بالمعاني ،وذلك كأن تشترك بعض الألفاظ في حرفين من حروفها لاشتراكهما في المعنى أيضاً،ويلخّصها ابن جني في قوله: «وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني»[4] ،وقد مثّل لها بالآية التي سبق ذكرها،وبلفظ العسْف والأسَف

[1]–ينظر التفكير اللساني في الحضارة العربية،ص102، 103

[2] – سورة مريم، الآية 83

[3]–الخصائص ج2، ص146

[4]–المصدر نفسه ،ج2،ص146

فالأسف ينال من النفس والعسْف الظلم والنيل من الأخر والعين أخت الهمزة غير« أنّ أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف»[1].

فنراه يفاضل بين معنى وآخر في القوة انطلاقاً من مقارنة حروفها بعضها ببعض.

ومصطلح التصاقب من أسماء الأضداد يعني الاقتراب والابتعاد معاً[2]؛فلقد وظّفه ابن جني – فيما نظنّ– لمناسبة المعنى الذي يرمي له لأنّ بين اللفظين والمعنيين تقارباً وتباعداً في الوقت نفسه.

ويبدو أنّ هذه الفكرة قد استوحاها ابن جني من اللغويين القدامى أمثال الخليل وسيبويه وكذا أستاذه أبي علي الفارسي ،ثم عمل على توسيعها وتوضيحها والاصطلاح لها[3]،وجعل منه التقديم والتأخير في الأصل الواحد حيث تشترك الحروف الأصول في معنى واحد مهما قدّمتها أو أخّرتها، وقد مرّ بنا في الاشتقاق كيف أنّ تقليبات الأصل الواحد يعطي معاني متقاربة كتقليبات (كلم) للقوة والشدة وتقليبات (قول) للخفوف والحركة وتقليبات(قسو) للقوة والاجتماع[4].

6–اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين:

وقد عقد له ابن جني باباً وهو كما نرى من مصطلحات سيبويه التي قصد بها ما عرف عند المتأخّرين بمصطلح المشترك اللفظي ،ويبدو أنّ ابن جني كان على علم به ولو أنّه لم يقصده في مصطلحه هذا إذ يقول: «غرضنا من هذا الباب ليس ما جاء به الناس في كتبهم نحو وجدت في الحزن ووجدت الضالة ووجدت في الغضب ووجدت أي علمت...فإنّ هذا الضرب من الكلام– وإن كان أحد الأقسام الثلاثة عندنا التي أولها اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ويليه اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين–كثير في كتب

[1]–الخصائص،ص146

[2]–ينظر التفكير اللساني في الحضارة العربية،ص103

[3]– ينظر فقه اللغة وخصائص العربية، ص86، 87

[4] –ينظر الخصائص،ج2،ص134 وما بعدها

العلماء وقد تناهبته أقوالهم وأحاطت بحقيقته أغراضهم وإنّما غرضنا هنا ما وراءه من القول على هذا النحو في الحروف والحركات والسكون المصوغة في أنفس الكلم»[1].

إذن فابن جني أخذ المصطلح وعالجه بطريقة مغايرة وهي:

أ- في الحروف: قد تتّفق الحروف في الكلمة الواحدة مع اختلاف معانيها فنقول: دَرعٌ دِلاَصٍ وأَدرُع دِلَاصٍ ،ونقول: نَاقةٌ كباز وامْرَأَة ضِنَاك وغيرها.فالألف في دلاص في المفرد بمنزلة الألف في ناقة كباز وامراة ضناك ،والألف في دلاص في الجمع بمنزلة الألف في ظراف وشراف ،وهما مفرد ظريف وشريف«وذلك لأنّ العرب كسرت فِعالاً على فِعَالٍ كما كسرت فَعِيلاً على فِعَالٍ»[2]،وقد فعلت العرب ذلك لأنّ فَعِيلاً أخت فِعَالٍ فكل واحدة منهما ثلاثية الأصل كما أنّ ثالثها حرف لين« وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد نحو كليب وكلاب وعبد وعباد... »[3]،فهذا من اتّفاق الحروف والمعنى مختلف.

ب- وفي الحركات: كأن تسمّي امرأة بـ حيثُ وقبلُ وبعدُ فتقول في حالة الرفع هذه حيثُ أو جاءتني حيثُ أو عندي بعدُ فالضمّة في كلّ ذلك ضمّة إعراب أمّا قبل التسمية بها فكانت ضمّة بناء وقد استثنى من ذلك (هؤلاء) إذ إنّ كسرتها بعد التسمية به هي كسرتها قبل ذلك،«لأنّ (هؤلاء) ممّا يجب بناؤه وحكايته بعد التسمية به على ما كان من قبل التسمية»[4].

ج- وفي السكون مثّل باختلاف سكون(صِنْو وقِنْو) في المفرد عن سكون(صِنْوانِ وقِنْوَانِ) في الجمع إذ أحدث السكون الأخير معنى الجمع وعليه اختلف السكونان تقديراً؛ ودليل ذلك اختلاف سكون عين (شبثان وبرفان) عن فتحة عين(شَبَثَ وبَرَقَ) ،وهما مختلفان لفظاً فكلّما اختلفت هاتان لفظاً اختلف ذانك السكونان تقديراً[5] .

---

[1] -الخصائص،ج2، ص93

[2] -الخصائص ،ج2،ص94

[3] -الخصائص ،ص94

[4] -المصدر نفسه،ج2،ص99

[5] -ينظر المصدر نفسه،ج2، ص102

فنحن نرى كيف أنّ ابن جني يأخذ أحياناً المصطلح عن غيره ليدلّ به على معنى جديد وفكرة غريبة عمّا تناوله غيره في الباب نفسه ،وهو أمر ينمّ عن ذكاء ابن جني في تعامله مع هذه اللغة.

7-البدل والعوض:

لقد فرّق ابن جني بين البدل والعوض ممّا لا يترك مجالاً للبس في معنييهما، ذلك أنّ البدل يشبه المبدل منه وليس كذلك العوض والمعوض منه، فقول الصرفيين إنّ الألف من (قام) بدل من الواو وهي عين الفعل لا يجوز فيه التعبير بالعوض مكان البدل.

أمّا العوض فكقولهم: إنّ التاء في (عدة) و(زنة) عوض من فاء الفعل وهي الواو ولا يجوز أن نقول إنّها بدل منها وكذلك الأمر في ميم (اللهم) إنّما هي عوض من (ياء) النداء ولا نقول بدلا منها.

وينبّه ابن جني إلى أنّنا إذا استعملنا (بدل) مكان(عوض) فإنّما يكون ذلك تجوزاً فقط وهو قليل.

فهو يرى أنّ «البدل أعمّ من العوض فكلّ عوض بدل وليس كل بدل عوضاً»[1].

ويرجع ابن جني العوض إلى لفظ(عوضُ) وهو الدهر والشبه الذي يجمعهما هو أنّ الدهر يكمن في مرور الليل والنهار وتعاقبهما وتصرّم أجزائهما، فالجزء الذي مضى منه ليس هو الجزء الذي خلفه وجاء عوضاً منه من ذلك كان العوض مخالفاً للمعوض منه وليس كذلك البدل[2].

وهكذا فقد أبان ابن جني عن كلّ لبس من شأنه أن يشكّل دلالة اللفظين وبين كلّ مصطلح بدقة متناهية.

وإلى المقصد نفسه ذهب أحمد بن فارس لمّا تعرض للتعويض فجعله «إقامة الكلمة مقام الكلمة فيقيمون الفعل الماضي مقام الراهن»[3]؛أي الحاضر فالفعل الحاضر ليس هو الماضي فهما متخالفان لذا فهما عوض من بعضهما وليس بدلاً،وهو المعنى الذي أوضحه ابن جني من قبلُ.

---

[1]-الخصائص ،ج1،ص265

[2] -ينظر الخصائص،ج1،ص266

[3] -الصاحبي،ص235

على أنّ هناك من نظر إلى الأمر من زاوية أخرى ووضع معياراً لتوضيح البون بين العوض والبدل ،وهو معيار المثامنة الذي ينطبق على العوض دون البدل كقولهم: «هذا الدرهم عوض من خاتمك وهذا الدينار عوض من ثوبك»[1]،أمّا البدل فهو ما يقوم مقام الشيء الأوّل من جهة التعاقب ولا يصحّ فيه المثامنة فتقول لمن أساء إليك بعد إحسانك له أنّه بدّل نعمته كفراً لأنّه جعل الكفر مكان الشكر ولا نقول :عوّضه كفراً[2].

وهكذا نخلص إلى أنّ فكر ابن جني اللغوي كان واعياً بضرورة إعطاء لكلّ مصطلح مفهومه الخاص به لتجنب تداخل المفاهيم بعضها مع بعض وبخاصة تلك التي تدنو مفاهيمها من بعضها بعضٍ، لذا كان ابن جني حريصاً على فصلها وإنزالها منازلها بعد أن رأى ـ فيما يبدو ـ تداخل استعمال بعض المصطلحات مكان بعض.

8-التحريف:

التحريف في اللسان العدول «وتحريف الكلم عن مواضعه: تَغْيِيرُهُ والتَّحرِيفُ في القُرآن والكَلمةُ تغْيِيرُ الحَرفِ عَنْ مَعنَاه والكَلِمَة عن مَعنَاهَا»[3].

أمّا في الاصطلاح الاستعمالي فيمكن عدّه« تغييراً للفظ دون المعنى»[4].

وقد تناول ابن جني الحذف في فصل من باب شجاعة العربية ووسمه بهذا المصطلح وجعل منه التحريف في الاسم والفعل والحرف.

ففي الاسم منه مايكون مقيساً كالذي غيره النسب في قولهم:في نَمِر:نَمَريّ وشقرة :شقريّ وقاض:قاضويّ وحنيفة:حنفيّ...وفي التحقير قولهم: (رجل ورجيل) وفي التكسير (رجال).

أمّا السماعي فمنه«ما غيّرته الإضافة على غير قياس»؛أي ما غيّره النسب سماعاً كقولهم: في بني الحبلى:حبليّ وفي بني عبيدة وجذيمة:عُبَدِيّ وجُذَمِيّ وفي أمس:أمسيّ وغيرها.

---

[1] –الفروق اللغوية ،ص237

[2] –ينظر المصدر نفسه،ص237

[3]– اللسان ،مادة (حرف)

[4] – التعريفات،ص35

ومنه ما جاء في غير الإضافة كقول الشاعر الأسود بن يعفر:

مِنْ نَسْجِ دَاوُد أَبِي سَلاّم[1]

وأراد أبي سليمان[2].

أمّا التحريف في الفعل فمنه«ما جاء من المضاعف مشبها بالمعتل» كقولهم:(ظَلْتُ في ظَلِلْتُ) و(مَسْتُ في مسِسْتُ) و(أَحَسْتُ في أحْسَسْتُ) وقد منع ابن جني أن يقاس على هذا كله فلا تقول مثلاً في (شَمِمْتُ شَمْتُ).

ومن تحريف الفعل كذلك قلبهم (اضْمَحلّ إلى امْضَحَلّ) و(أطيَبَ إلى أَيْطَبَ)[3]

وأمّا تحريف الحرف فهو قولهم :لا بل ولا بن؛أي إبدال اللام نوناً، وقولهم: قام زيدٌ فمّ عمرو كقولهم: ثمّ عمرو وقولهم: في سوف أفعل: سو أفعل وسف أفعل، ومنه أيضاً تخفيفهم رُبَّ وإنّ وأنّ[4].

فالتحريف بهذه الاعتبارات كلّها عند ابن جني هو ما يقابل العدول والانزياح بالمصطلح الحديث عند أغلب الباحثين ،ولقد جعل ابن جني التحريف والاتّساع من شجاعة العربية شأنه شأن التقديم والتأخير والحذف والزيادة[5]،وتدخل هذه المعايير كلّها ضمن الظاهرات الأسلوبية التي من شأنها أن تكسر الرتابة وتفضي إلى الخروج عن المعايير اللغوية الوضعية وتخرق المألوف لدى القارئ[6].

وهو الأمر الذي تنبّه إليه ابن جني مفهوماً ومصطلحاً،فقد أطلق عليه مصطلح التحريف وفي مواضع أخرى يطلق العدول[7] كما سيأتي.

---

[1] – وصدره ،**ودَعَا بِمحكمَةِ أَمِين نَسْجِهَا** وهو من الكامل ،وهو من مقطوعة مدح فيها الحارث بن هشام ،ينظر هامش الخصائص،ج2،ص436

[2] – ينظر الخصائص،ج2،ص436، 437

[3] – ينظر المصدر نفسه،ج2،ص438، 439

[4] – ينظر الخصائص ،ج2،ص440

[5] – ينظر المصدر نفسه،ج2،ص442

[6] – ينظر الانزياح من منظور شجاعة العربية بين المعيار والانزياح،مختار بن قويدر الأثرمجلة جامعية محكمة في كلية الآداب واللغات جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر العدد التاسع ،ماي 2010م،ص272

[7] – ينظر الخصائص،ج2،ص442

ويجدر بنا القول إنّ ابن جني قد أشار إلى قضايا أسلوبية نقدية أصبحت من صميم اهتمامات البحث الأسلوبي والنقدي في العصر الحديث، إذ يطلق المحدثون على هذه الظاهرة مصطلح الانحراف بدل التحريف وهو من اشتقاقاته كما يبدو ،والانحراف عند المحدثين هو مخالفة القاعدة اللغوية وتكون هذه المخالفة في مستويات اللغة كالمستوى الخطي والصوتي والصرفي و النحوي والمعجمي والدلالي[1] .

وقد تنوّعت طرق بسط قضية التحريف والخروج عن المألوف فقد عقد ابن جني بابين خصّهما بالحديث عن الأغلاط والسقطات والألحان وهي كلّها تحريفات قد ذكرها أبو علي الفارسي قبله وسوّغ لجوء العرب إليها حيث «إنّهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها،وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به؛فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد»[2] .

ويتطرّق ابن جني في باب سقطات العلماء إلى ذكر مصطلح يقارب التحريف دلالة ومفهوماً وهو مصطلح "التصحيف" الذي يشير إلى تلك الظاهرة اللغوية التي تداولها العلماء واللغويون قديماً واتّهم بها بعضهم بعضاً[3]،والتصحيف أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه أو على ما اصطلحوا عليه[4]،لذا فهي تقترب كثيراً من التحريف بل إنّ من العلماء من جعلهما شيئاً واحداً ،فهذا إبراهيم أنيس يذكر المصطلحين دون أن يفرّق بينهما في استعماله لهما فيقول: « وأخيراً لايبعد أنّ بعض تلك الكلمات التي أقحمت في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلا وليدة التصحيف أو التحريف »على أنّه كان يستعمل مصطلح التصحيف أكثر[5] .

---

[1] – ينظر الأسلوبية منهجاً نقدياً ،محمد عزام ،منشورات وزارة الثقافة دمشق1989م،ص51، 52، 53

[2] – الخصائص،ج3،ص273

[3] – ينظر أسرار اللغة ،ص84

[4] – التعريفات ،ص39

[5] – ينظر من أسرار اللغة ،ص84

ويبدو أنّ بين التصحيف والتحريف فرق في المفهوم على أنّ التحريف هو تغيير في الشكل أي في الحركات ،أمّا التصحيف فهو تغير في اللفظ أو المعنى أو في نقط الحروف مع ثبات صورة الخط[1].

إذن نستنتج من خلال ما سبق أنّ التحريف عند ابن جني كان يعني به الخروج عن الأصل والمعتاد وغالباً ما كان في الشكل ،وهو ما أفاده مفهوم التحريف عند الأصوليين كما سبق في مقابل التصحيف ،وقد استخدم ابن جني مصطلحي العدل والعدول للتعبير عن الخروج عن ذلك الأصل المعتاد إضافة إلى أنّه قد استخدم مصطلح التصحيف في أخطاء العلماء وسقطاتهم غير أنّه لم يختلف عن التحريف إلى حدٍ مّا ؛فقد جعله تغيير رواية اللفظ عن حالها الذي وردت به من قبلُ.

ويندرج مصطلح التحريف ضمن مفهوم الشجاعة ويوحي باعتبار الانتقال من حال إلى حال.

9-تدريج اللغة:

جاء في اللسان: «درج البناء ودُرَّجُه بالتثقيل: مراتب بعضها فوق بعض...ويقال:دَرَّجْتُ العليل تدريجاً إذا أطعمته شيئاً قليلاً ،وذلك إذا نقه حتى يتدرج إلى غاية أكله كما كان قبل العلة درجةً درجةً»[2].

وقد ورد هذا المصطلح اللغوي في باب من أبواب الخصائص وقد عرّفه بقوله: «وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع فيُنْمَضَى حكمه على حكم الأول ثمّ يرقّى منه إلى غيره»[3].

وقد مثّل له بقول العرب:(جالس الحسن أو ابن سيرين) والمعنى من ذلك أنّه لو جالسهما معاً فلا ضير على الرّغم من أنّ (أو) تفيد التخيير بين أحد الشيئين غير أنّ ذلك يجوز «لقرينة انضمّت من جهة المعنى إلى (أو)»[4]؛لأنّ مجالسة الحسن فيها حظ

[1] – ينظر معجم مصطلح الأصول،ص67

[2] – اللسان مادة (درج)

[3] – الخصائص ،ج1،ص347

[4] – المصدر نفسه،ج1،ص348

ونفع وكذلك موجودة في مجالسة ابن سيرين فكأنّه قال: «جالس هذا الضرب من الناس»[1]،وهو نظير قوله تعالى ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴿٢٤﴾ ﴾[2]؛أي لا تطع هذا الضرب من الناس.

فلمّا جرت (أو) مجرى الواو تدرّج الحكم من الأوّل إلى الثاني وصار منه إلى معنى آخر ومجالسة هذا النوع من الناس في الأوّل وعدم طاعة هذا النوع من الناس في الآية.

ومنه أيضاً قولهم(صبية وصبيان) والأصل (صبوة وصبوان) فقلبت الواو إلى ياء لانكسار الصاد قبلها وضعف الباء أن تكون حاجزاً مانعاً وقد وردت ساكنة فلمّا ألفوا هذا واستمر واطرد تدرجوا منه إلى أن اقروا قلب الواو ياء حتى وإن زالت الكسرة في قولهم:(صُبيَان وصُبية) وكان عليهم ـ لمازالت الكسرة ـ أن يبقوا على الواو لأنّها أصلية لكنهم أبقوا على الياء لاعتيادهم عليها فصارت كالأصل فهذا تدرّج وانتقال من حال إلى حال ومن مرتبة إلى مرتبة أخرى تدريجياً.

وتنعقد نظرية ابن جني في التدريج على وفق مراحل ومراتب هي أيضاً يمكن أن نجملها ـ من خلال تصوّرنا ـ في المصطلحات الآتية:

الاطراد ثم الاكتساء ثم الإجراء والحمل ثم التدرج ثم الإقرار[3] .

فقد يكتسي أحد الأمرين المعقود عليهما التدريج من الثاني بعض أحكامه فيجري مجراه فيُحمَلُ عليه فيتدرجُ من الأول إلى الثاني ،ثم يُقِرُّونهُ وكأنّه صار أصلاً ،ويمكن تمثيلها بالمخطط الآتي:

---

[1] – الخصائص ،ص348

[2] – والآية ﴿ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴿٢٤﴾ ﴾ [الإنسان/24]

[3] – ينظر الخصائص ،ج1،ص348 وما بعدها

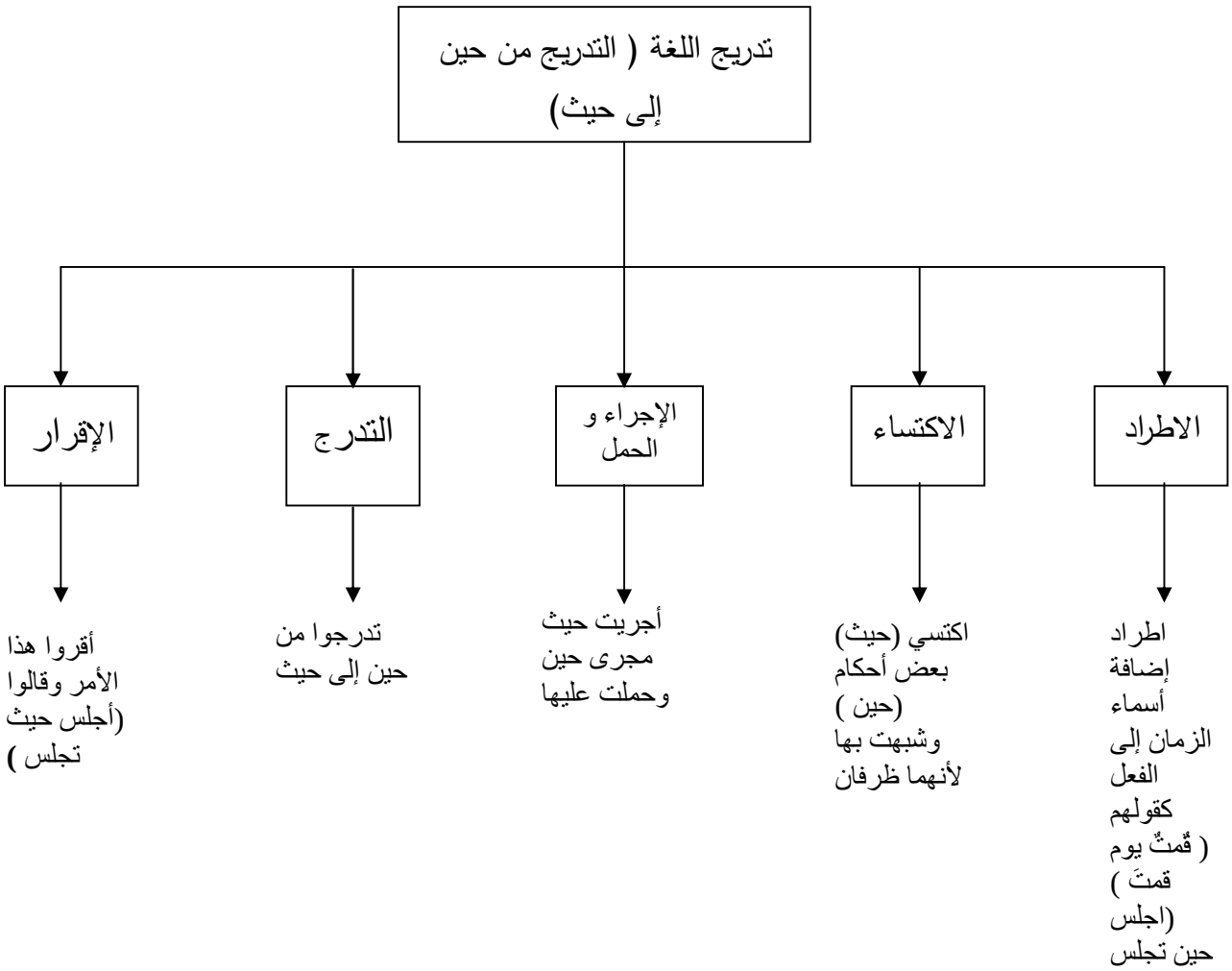

فلمّا اطرد إضافة أسماء الزمان إلى الفعل كقولهم(أجلس حين تجلس) شبّهوا ظرف المكان بظرف الزمان(حين) فاكتسى بعض أحكامه لأنهما ظرفان فجرى مجراه وحمل عليه بأن تدرّجوا من (حين) إلى (حيث) فأقروا إضافة ظرف المكان(حيث) إلى الفعل فقالوا:(أجلس حيث تجلس).

فهذه إذن صورة عن تدريج اللغة من (حين) إلى (حيث) ،وعليه يمكن عدّ التدريج وجها من أوجه شجاعة العربية يكشف عن إمكانية استيعاب اللغة العربية لكل الاستعمالات الممكنة الأخرى غير التي درجت على استعمالها،وأنّ هذا الاستعمال الجديد لا يأتي تعسفاً وتعجرفاً بل يتحقّق بضرب من الصنعة والملاطفة والتدرج[1] ،وهو كما نرى

[1] – ينظر البلاغة والأصول،ص73، 74

انتقال وعدول يدخل في الاعتبارات السابقة من اعتبارات صياغة المصطلحات عند ابن جني.

10-التضمين:

جاء في لسان العرب«ضمّن الشيء:أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع »[1].

وأمّا في الاصطلاح فيختلف مفهومه من علم من علوم اللغة العربية إلى آخر فله مفهوم بلاغي ومفهوم عروضي ومفهوم لغوي وهو الذي يعنينا هاهنا،فالتضمين البلاغي هو« استعارتك الأنصاف والأبيات من شعر غيرك وإدخالك إياه في أثناء أبيات قصيدتك »[2]،أمّا التضمين في العروض فمنه«أن يكون الفصل الأول مفتقراً إلى الفصل الثاني والبيت الأول محتاجاً إلى الأخير »[3]،وهذان النوعان لم يفصل فيهما ابن جني غير أنّه أشار إلى التضمين العروضي بهذا المصطلح[4]،أمّا النوع الثالث فهو التضمين اللغوي وهو ما استوعبه ابن جني وعقد له باباً أسماه(باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)،وذكر فيه تضمين الحروف بعضها بعضاً ولمّح إلى تضمين الأفعال كذلك وسماها حروفاً،وجعل من ذلك تضمين(إلى) معنى(مع) في قوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[5]؛أي مع الله ،وتضمين (في) معنى(على) في قوله تعالى:﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [6]؛أي عليها،ومنه أيضاً تضمين (الباء) معنى (عن)و(على)كقولهم:رميت بالقوس؛أي عنها وعليها[7].

---

[1] – اللسان ،مادة(ضمن)

[2] – كتاب الصناعتين،ص36

[3] – المصدر نفسه،ص36

[4] – ينظر الخصائص ،ج1،ص240

[5] – ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِۖ فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٞۖ فَأَيَّدۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَىٰ عَدُوِّهِمۡ فَأَصۡبَحُواْ ظَٰهِرِينَ ١٤ ﴾ [الصف/14]

[6] –﴿ قَالَ ءَامَنتُمۡ لَهُۥ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِي عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحۡرَۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَرۡجُلَكُم مِّنۡ خِلَٰفٖ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابٗا وَأَبۡقَىٰ ٧١ ﴾ [طه/71]

[7] – ينظر الخصائص،ج2،ص307

ولقد اشترط ابن جني أن يكون ذلك في موضع دون موضع آخر بحسب الضرورة فلا تكون في كلّ حال حتّى لا يفسد نظم الحروف في التراكيب ويوقع في اللبس والعيّ كأن تقول: (سرت إلى زيد) وأنت تريد معه أو تقول (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه وما شاكل ذلك[1] .

وأمّا عن تضمين فعل فعلاً آخر إذا كان في معناه فقد اشترط أن يكون أحد الفعلين يتعدّى بحرف والثاني يتعدّى بحرف آخر ثم يُتَوسعُ فيقع أحد الحرفين موقع صاحبه دلالة على أنّ هذا الفعل في معنى الفعل الاخر ومثّل له بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[2]،فمعلوم أنّه لا يقال رفَثْتُ إلى المرأة وإنّما يقال:رفثت بها أو معها فلمّا كان الرفث في معنى الإفضاء وقد تعدّى (أفضى) بـ(إلى) كقولهم:(أفضيت إلى المرأة) جيئ بـ(إلى) مع الرفث لأنّه بمعنى الإفضاء[3].

ويظهر من هذه النصوص كلّها أنّ ابن جني لم يستخدم مصطلح التضمين بل اكتفى بقوله:(جاء في موضع غيره) أو (وقع موقع صاحبه) أو (يكون في معناه) أو(استعمال بعضه مكان بعض) كما جاء في عنوان الباب[4].

ولم يستخدم مصطلح التضمين إلاّ مرة واحدة لمّا تحدّث عن التضمين العروضي في أثناء حديثه عن إقواء النابغة الذبياني المعروف فقال: «وأمّا أبو الحسن فكان يرى ويعتقد أنّ العرب لا تستنكر الإقواء ويقول:قلت قصيدة إلاّ وفيها الإقواء ويعتلّ بذلك بأن يقول:إنّ كلّ بيت منها شعر قائم برأسه وهذا الاعتلال منه يضعف ويقبِّح التضمين في الشعر»[5]،ويبدو أنّه أراد التضمين العروضي بالمفهوم الذي أشرنا إليه.

وعليه فإنّ ابن جني وإن لم يستخدم مصطلح التضمين غير أنّه ذكره بمفهومه اللغوي الذي استقر عند اللغويين من بعده بمصطلحه ومفهومه ،واستخدم ابن جني تعبيرات

---

[1] – ينظر المصدر نفسه،ج2،ص308

[2] – تتمتها: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة/187]

[3] – ينظر الخصائص ،ج2،ص308

[4] – ينظر المصدر نفسه،ج2، ص306، 307، 308، 311

[5] – الخصائص،ج1،ص240

مختلفة للدلالة عليه ووصفه وجعله من التوسّع في العربية وقد نفى أن يكون سارياً في كلّ تركيب وجارياً في كلّ حين.

وقد تحدّث علماء العربية ـ بعد ابن جني ـ عن التضمين اللغوي بإسهاب كبير وسمّوه باسمه يقول ابن هشام الأنصاري: «قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً»[1]،وأشار في أثناء ذلك إلى مثال ابن جني نفسه في تضمين الرفث معنى الإفضاء وبيّن الزركشي أنه يكون في الأسماء والأفعال والحروف وجعله إعطاء الشيء معنى الشيء ولم يبعد تضمين الفعل عنده عمّا قاله ابن جني فيه[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ العلماء جعلوا مصطلح(التضمين) فضفاضاً يتّسع لمعانٍ كثيرة ويكاد يكون أكثر المصطلحات التي تتعاورها مفاهيم شتى، ولا أدلّ على ذلك ممّا أورده السيوطي في الإتقان من مفاهيم تضمنها مصطلح(التضمين) ،وهي أن يقع لفظ موقع لفظ آخر لتضمّنه معناه،وهو نوع من المجاز ،والثاني حصول معنى في لفظ«من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه وهو نوع من الإيجاز» والثالث «تعلق ما بعد الفاصلة بها»،والرابع« إدراج كلام الغير في أثناء الكلام» لتأكيد المعنى أو ترتيب النظم[3].

إذن فلقد اتّسع مصطلح التضمين ليشمل مفاهيم عدّة ذكر منها ابن جني مفهومين هما التضمين العروضي والتضمين اللغوي ويبدو أنّه كان على علم بهذا المصطلح ولم يستخدمه إلاّ مع التضمين العروضي الذي أشار إليه عرضاً، ويعزى ذلك ـ ربّما ـ إلى وضوحه في زمنه وتركيزه على مفهومه ومظاهره أكثر من مصطلحه،والدليل على ذلك عباراته الشارحة التي استخدمها في عنوان بابه الذي ذكر فيه تضمين الحروف والأفعال فشرح بها معنى الباب ووضحه ؛وهو منهجه ودأبه في عرض مادّته في كلّ مرة.

---

[1] – مغني اللبيب،ص648

[2] – ينظر البرهان في علوم القرآن ،بدر الدين الزركشي،تح،محمد أبو الفضل إبراهيم،ط1، 1376هـ–1957م، دار إحياء الكتب العربية،ج3،ص338

[3] – ينظر الإتقان في علوم القرآن،السيوطي،تح، مركز الدراسات القرآنية،المملكة العربية السعودية،ج5،ص1755

11-تلاقي اللغة:

وهو مصطلح لغوي عقد له ابن جني باباً في الخصائص وكان قد استلهمه من أستاذه أبي على الفارسي الذي كان يرى أنّه قد يرد في اللغة اتّفاق بين كلم معين صدفة وعن غير قصد كمجيئ (أجمع وجمعاء) من وصف (أفعل فعلاء) الذي وضع للصفات فقط كأحمر حمراء وأصفر صفراء وأسود سوداء ؛وهي كلّها صفات نكرات إلاّ نّ أجمع جمعاء جاءت بهذا الوزن وهما اسمان معرفتان لا نكرتان وإنّما وقع ذلك اتّفاقاً وتوارداً «وقع في أثناء هذه اللغة عن غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض»[1].

ولقد نقل ابن جني ما قاله أستاذه في أثناء تمثيله لهذه الظاهرة اللغوية(ظاهرة التلاقي اللغوي) كقولهم: (لَيلَةٌ طَلْقَةٌ ولَيَالٍ طَوَالِق) فـ(طوالق) ليست تكسير (طلقة)؛لأن فعلة لا تكسر على فواعل لذا فإنّ طوالق هي جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة[2].

على أنّ ابن جني قد مثّل بأمثلة من عنده أَوضَحَ وأَبْينَ على حدّ تعبيره كزعمه في العَلَمِ أنّ (سلمان وسلمى) ليسا من بعضهما كـ(سكران وسكرى) لأنّ (فعلان فعلى) صفتان كغضبان وغضبى وغيرهما؛لأنّ سلمان وسلمى اسمان لا صفتان نكرتان «غير أنّهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما ولا إيثار لتقاودهما»[3].

فنحن نرى تلاقي سلمان وسلمى صدفة لا قصداً فبدا كأنّهما من سكران وسكرى غير أنّهما اسمان وسكران وسكرى صفتان نكرتان.

ومثله كذلك(ليلان) لو كان عَلَماً فيلتقي مع (ليلى) فهما من باب سلمان وسلمى أيضاً كقحطى من قحطان وهكذا.

إذن فابن جني قد قصد بتلاقي اللغة تداخل بعض الظواهر اللغوية وتقاطعهما عن غير قصد حتّى يخال للمرء أنّهما من الباب نفسه إلاّ أنّه في الحقيقة تلاقي واتّفاق وانسجام عارض قد وقع اعتباطاً فكانت الكلمتان متّفقتين لفظاً كما لو أنّه قد وقعتا مختلفتين كأسلم وبشرى مثلاً.

---

[1] -الخصائص،ج1،ص323

[2] - ينظر المصدر نفسه،ج1،ص321

[3] -المصدر نفسه،ص322

ويستطرد ابن جني في إجلاء ظاهرة التلاقي باستثناءاته التي قد توهم أنّها من الباب كقولهم:سعد وسعدة فهاتان صفتان تستعملان كسكران وسكرى لأنّك«تقول هذا يوم سعد وهذه ليلة سعدة كقولهم أيضاً هذا شعر جعد وهذه جمة جعدة »[1].

نخلص إلى أنّ مصطلح (تلاقي اللغة) قد استخدمه ابن جني ليجسد به فكرة من أفكار أبي علي التي أطلق عليها(التوارد والاتفاق) ،وهو اتّفاق غير معلّل يحدث بين الكلم ليظهر ضمناً أنّ نظام اللغة ليس نسجاً مستمراً على وفق نهج واحد بل قد يحدث التشابه والتماثل بين أمرين من دون وجود علاقات لغوية تجمعها.

ويجسّد لنا التلاقي صورة من صور العدول في اللغة والخروج عن الأصل إذ يمكن أن نعدّ باب(أجمع وجمعاء) عدولاً عن الأصل ؛وهو أنّ (أفعل فعلاء) للصفات النكرات لا للاسماء وأنّ أجمع جمعاء اسمان مُعَرفَانِ غير أنهما اتفقا في الوزن.

ويظهر كذلك من خلاله أنّ ابن جني كان تواقاً لصياغة المصطلحات إذ لم ينقله كما ورد عند أبي علي فقد كان بإمكانه أن يطلق عليه اتّفاق اللغة أو توارد اللغة بلفظ أستاذه غير أنّ ابن جني ـ وكما اعتاد ـ كان يأخذ الفكرة ثم يصوغ لها مصطلحاً جديداً.

12-تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني[2]:

لقد صاغ ابن جني هذا العنوان الطويل لما يعرف عند أهل اللغة بالترادف، ووصف هذا المعنى بقوله: «وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كلّ اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه»[3].

وقد مثّل لذلك بألفاظ عدّة منها:الخليقة والطبيعة والنحيتة والغريزة والنقيبة والضريبة والنحيزة والسجيحة والطريقة والسليقة؛فجميع هذه الألفاظ ترجع إلى معنى واحد يؤذن بالإلف والملاينة والإصحاب والمتابعة، وهي مترادفات تواضع عليها الناس[4]،أصولها مختلفة وصيغها متباينة ومع ذلك اتفقت معانيها.

---

[1] – الخصائص ،ج1،ص323

[2] – وهو ما يعرف بالترادف عند اللغويين

[3] – الخصائص،ج2،ص113

[4] – الخصائص،ص114، 117

ونرى ابن جني ينبّه إلى أنّه باب واسع في العربية لم يأبه به أهل اللغة ولم يوفوه حقه من الدراسة غير أنّ أبا علي الفارسي كان يستحسنه قبله ممّا يومئ بأنّ أبا علي قد سبقه إليه.

ويطلعنا ابن جني أيضاً على الفرق بين الترادف والاشتقاق فالترادف« إنّما يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعاني مجردة من الألفاظ وليس كالاشتقاق الذي هو من لفظ واحد فكأن بعضه منبهة على بعض وهذا إنّما يعتنق فيه الفكر المعاني غير منبهته عليها الألفاظ »[1].

ويبدو أنّ ابن جني قد استعار هذا المعنى من سيبويه عندما قسّم كلام العرب إلى:

اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين،واختلاف اللفظين والمعنى واحد،واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين،حيث عقد على المعنى الثاني بابه وقد مثّل له سيبويه بـ"ذهب وانطلق" وهو ما يوحي بالترادف بين اللفظين[2].

فقد استخدم ابن جني مصطلح التلاقي مرة أخرى وأراد به غير المعنى الأوّل إذ بحث من خلال الثاني علاقات الألفاظ بالمعني(الدوال بالمدلولات) وتوصل إلى إقرار نظرية ترادفية مفادها أنّ هناك تقارباً بين المعاني دون وجود قرابة لفظية[3].

وتجدر الإشارة إلى أمر مهمّ وقضية أسالت حبراً كثيراً في اللغة وهي دعوة بعض اللغويين إلى إنكار هذا الترادف بين الألفاظ حينما زعموا أنّ كثرة الألفاظ لمعنى واحد إنّما هي على سبيل الصفات لا الأسماء؛أي أنّ اسم الشيء يكون واحداً غير أنّه قد يكون له صفات عدّة.

ويروي لنا السيوطي قصةً في هذا الشأن قال: قال أبو علي الفارسي« كنت بمجلس سيف الدولة بحلب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة ومنهم ابن خالويه فقال ابن خالويه :أحفظ للسيف خمسين اسماً فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلاّ اسماً واحداً وهو السيف

[1] – الخصائص،ص133

[2] – ينظر الكتاب ،ج1،ص24

[3] – ينظر تراث ابن جني اللغوي والدرس اللساني الحديث،ص56، 57

قال ابن خالويه فأين المهند والصارم وكذا وكذا ؟ فقال أبو علي:هذه صفات»[1]،فكأنّ أبا علي كان ينكر الترادف بين الألفاظ فكيف يزعم ابن جني أنّ أبا علي هو من نبهه إلى تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني؟.

إنّ الذي أشار إليه أبو علي وابن جني في هذا الشأن ـ كما يبدو ـ إنّما هو تقارب المعاني وتلاقيها بين الألفاظ هي أنفسها.

وقد أشار أحمد بن فارس إلى هذا الأمر وزعم أنّ الاسم واحد ثم تشاكله ألفاظ أُخَر كما حدث في السيف، إذ هو الاسم أمّا باقي الألفاظ الأخرى التي تطلق عليه إنّما هي صفات لا أسماء ،و«أنّ كلّ صفة منها فمعناه غير معنى الأخرى»[2].

نخلص من ذلك إلى أنّ ما يدّعُونَ أنّه ترادف إنّما هو تقارب في المعنى إذ لكلّ لفظة معنى دقيق يختلف نسبياً عن معنى الثانية، وإنّ ما مثّل له سيبويه بذهب وانطلق وترادفهما فإنّ لكلّ منهما معنى خاصاً بها، إذ إنّ«معاني الأحداث التي تفيدها الأفعال تشتمل كذلك على فروق دقيقة لا تسمح بالقول بالترادف فيها»[3]كمضى وذهب وانطلق وقعد وجلس ورقد ونام[4].

ولعلّ ما ذهب إليه ابن جني في شأن الترادف وإشكالاته قد يكون الفيصل في هذه المشاحنات اللغوية، إذ يرى أنّ«كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا وهناك»[5].

إذن فحقيقة أمر الترادف هي أن يكون في لغتين لا في لغة واحدة إذ تضع كلّ قبيلة لفظاً لمسمى واحد دون علم القبيلة الأخرى فيحدث أن تلتقي تلك الألفاظ وتتداخل في الاستعمال، وهو دليل على أنّ اللغة اصطلاحية[6].

---

[1] – المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،السيوطي ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه فؤاد علي منصور ،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1418هـ –1998م،ج1،ص 318

[2] – الصاحبي ص 59

[3] – ينظر دراسات في قفه اللغة ،صبحي الصالح ،دار العلم للملايين بيروت لبنان،ط18، 2007م ،ص297

[4] – ينظر المزهر،ج1،ص317

[5] – الخصائص،ج1،ص378

[6] – ينظر المزهر،ج1،ص319

فابن جني يرجع الترادف إلى اختلاف لغات القبائل العربية ومن ثمّة تداخلها مع بعضها بعضٍ في لغة إنسان واحد وتعاورها في استعمالاته[1].

وعلى هذا الأساس اقتنع المحدثون بوجود الترادف في القرن الكريم ؛لأنّه نزل بلغة قريش وهي مزيج من لهجات عربية شتّى فتكون فيه ألفاظ قرشية وأخرى مقتبسة من اللهجات الأخرى ،وقد يحدث أنْ تدلّ فيه ألفاظ على معنى واحد كما في:"حلف وأقسم وبعث وأرسل وفضّل وآثر وغيرها[2] .

وفي مقابل ذلك دحض أحدهم نظرة ابن جني السابقة في تفسير الترادف وجعلها قاصرة على تفسيره إذا ما حُصِرَت في الوضع الأوّل وقد عزا ذلك إلى الاستعمال والتطوّر اللغوي الذي نجم عن القلوب والإبدالات التي أصابت تلك الكلمات[3]،في حين هناك من يعضد نظرة ابن جني في حدوث الترادف[4] .

ومهما يكن من أمر هذه الخلافات فإنّ الفيصل في أسباب حدوث الترادف تبقى أسيرة عوامل عديدة لاسيّما كيفيّة حدوثه وعلل تسميته وانتقال دلالات الألفاظ وتطوّرها من زمن إلى آخر.

وقد اعترف ابن جني بعسر التنبؤ بخفايا ذلك بقوله: «وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا»[5].

إذن نخلص من خلال ما سبق ذكره إلى أنّ ابن جني قد تناول الترادف وأطلق عليه مصطلحاً ذا عبارة طويلة وكان قد استلهم معناه من أستاذه أبي علي وهو ما ذكره في آخر بابه هذا[6]،وقد جعل الأساس في الترادف هو المعنى على غير ما هو في الاشتقاق إذ يُعوَّلُ فيه على اللفظ ؛لأنّه من لفظ واحد.

---

[1] – ينظر الترادف في اللغة،ص160

[2] – ينظر دراسات في فقه اللغة،ص299، 300

[3] – ينظر الترادف في اللغة،ص160 وما بعدها

[4] – ينظر دراسات في فقه اللغة،ص299

[5] – الخصائص ،ج1،ص66

[6] – ينظر الخصائص،ج2،ص133

كما يمكن أن نعدّ مصطلح ابن جني هذا امتداداً لما أسماه سيبويه بـ"اختلاف اللفظين والمعنى واحد"،فلا يكاد الاصطلاحان يختلفان عن بعضهما.

13-التوقع وثبوت الأمر في النفس (الصورة الصوتية):

يشير هذا المصطلح إلى إحدى المعاني التي تطرّق إليها ابن جني ،وتتلخّص نظرته لهذا المفهوم في أنّه قد يحدث إبدال لبعض «الأصوات لما يتوقع من مجيئ أصوات بعدها ولا شك في أنّ توقع الصوت إنّما جاء من حضوره في الصورة الذهنية»[1]،وقد استعار ابن جني هذه الفكرة من الأخفش سعيد بن مسعدة الذي رأى أنّ العرب تغير الشيء لكثرة استعماله لتصوّرها له قبل وضعه ،من ذلك أنّهم قالوا: اُقْتُل فحركوا الأوّل بالضم توقعاً للضمة التي ستأتي من بعدُ وقالوا: مِنْتِن فكسروا أوّله لكسر آخره ،وقالوا امرأة شَمْبَاء وقالوا: العَمْبَر ونساء شَمبٌ فآثروا إبدال النون ميماً لأنّهم توقعوا مجيء الباء بعدها ،ومنها أنّهم أبدلوا الأول للآخر في الإدغام فقالوا في نحو:"من رأيت؟مرّأيت "،وفي "اذهب في ذلك:اذهقّي ذلك " ،وفي"اصحب مطراً:اصحمَّطرا"[2] .

فالتوقّع ها هنا يقصد به ثبوت الأمر في النفس والذهن أولاً يقول أبو الفتح: «فهذا كله وما يجري مجراه مما يطول ذكره يشهد لأنّ كل ما يتوقع إذا ثبت في النفس كونه كان كأنّه حاضر مشاهد»[3]،فذكر التصوّر التنبؤ وحضوره في النفس قبل لفظها أو كتابتها وهو المعنى نفسه الذي ذكره المحدثون وفي مقدمتهم دو سوسير الذي أشار بدوره إلى ما اصطلح عليه "الصورة الصوتية" ،وهي عنده مخزون في الذهن وهي صورة نفسية تتحوّل إلى صورة صوتية فيزيولوجية بوساطة أعضاء النطق بأمر من الدماغ[4]،فالمتكلم يدرك مبدأياً عن طريق الذهن بما سيلفظ به من أصوات وبما سيحدث من تغيرات صوتية في أثناء نطقه لتلك الأصوات[5].

---

[1] – ابن جني عالم العربية،ص145

[2] – ينظر النصوص اللغوية،ص19،والخصائص ،ج2، ص33

[3] – الخصائص،ج2،ص33

[4] – ينظر علم اللغة العام ،فرديناند دي سوسير،ترجمة يوئيل يوسف عزيز مراجعة مالك يوسف المطلبي ،دار أفاق عربية بغداد، العراق ،ص30،وابن جني عالم العربية،ص145

[5] – ينظر ابن جني عالم العربية،ص145

وعلى المنوال نفسه تحدّث ابن جني في باب آخر على الصور الذهنية حينما فصل بين الكلام والقول وذهب إلى أنّ القول«قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة وعلى ما هو اعتقاد ورأي لا لفظ وجرس »[1]،إذ إنّ الكلام إذا لم يكن لفظاً ولا جرساً أو صوتاً منطوقاً فهو حينئذٍ صور وأفكار ذهنية للألفاظ والأصوات الدالة[2]،وهو ما زاده دوسوسير شرحاً في العصر الحديث حينما بيّن سريان عملية الكلام بين شخصين ،وأشار في سياق ذلك إلى ارتباط الأفكار المخزونة في ذهن الفرد بالأصوات اللغوية(الصور الصوتية) التي يستخدمها الإنسان للتعبير عن تلك الأفكار ،وأوضح في غضون ذلك تأثير الفكرة في الصورة الصوتية التي ترتبط بها ويلخّص هذا التأثير في عمليتين الأولى ارتباط نفسي والثاني ارتباط فيزيولوجي ؛أي إرسال الدماغ إشارات مناسبة للصورة إلى أعضاء النطق[3].

إذن فهناك نقاط تقاطع هامة بين ابن جني ودي سوسير في جانب عمليات الكلام وإنتاج الأصوات وارتباط هذه العمليات بالتوقع والتصوّر الذي أشار إليه أبو الفتح أو الصورة الذهنية كما أطلق عليها دوسويسر،ويحيل هذا التصوّر إلى وجود علاقة وثيقة الصلة بين المتكلم واللغة على أنّ للمتكلم مجالاً واسعاً لإنجاز الكلام إرادياً،وهو ما بنى عليه عبد القاهر الجرجاني نظريته النظم في أنّ الخطاب اللغوي لا يحقق غايته التواصلية «إلاّ إذا ترتبت دلالته في نفس السامع طبقاً لنفس ترتبها في ذهن المتكلم قبل أن يبث خطابه[4]».

لذا فالكلام عند عبد القاهر لا ينتظم في صورته النهائية إلاّ بعد انتظامه في نفس المتكلم إذ«يقتضي أن تكون الألفاظ سابقة للمعانى وأن تقع في نفس الإنسان أولاً ثم تقع المعاني من بعدها وتالية لها»[5].

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أنّ ما أسماه ابن جني بالتوقع وثبوت الأمر في النفس وما أطلق عليه عبد القاهر أيضاً وقوع الألفاظ في نفس الإنسان أولاً نعته المحدثون

---

[1] – الخصائص،ج1،ص32

[2] – ينظر ابن جني عالم العربية،ص147، 148

[3] – ينظر علم اللغة العام،29، 30

[4] – التفكير اللساني في الحضارة العربية،ص341، 344، 345

[5] – دلائل الإعجاز،ص307، 308

بالصورة الصوتية التي تتلخّص في تلك العمليات العقلية التي يجريها الإنسان قبل تلفّظه بالأصوات اللغوية فهو بمنظور أبي الفتح تنبؤ وتوقع لما سيحدث في الواقع اللغوي.

14-الحذف:

الحذف في اللغة« قطف الشيء من الطرف كما يحذف ذنب الدابة»[1]،ويعدّ الحذف إحدى الظواهر اللغوية العامة تناولها القدامى والمحدثون على حدّ سواء مصطلحاً ومفهوماً بداية من سيبويه غير أنّه لم يكن يفرّق بين مصطلحي الحذف والإضمار ،وكثيراً ما كان يخلط بينهما[2].

بينما يوضّح ابن السراج الفرق بينهما ويجعل الحذف اتّساعاً والاتّساع حذفاً وهو أن يبقى « العامل فيه بحاله وإنّما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف» كقوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴿٨٢﴾ ﴾[3] ،تريد أهل القرية فتقيمه مقام المحذوف في الإعراب،أمّا في الإضمار «فتحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب»[4]،فبيّن فرق ما بين الإضمار والحذف.

وهناك قسم من اللغويين آثر أن يجعل مصطلح الاختصار مرادفاً للحذف كما فعل أحمد بن فارس حينما جعلهما من سنن العرب ،ومثّل لهما بالآية السابقة[5]،على أنّ التهانوي قد جعل الاختصار مرادفاً للإيجاز بينما جعل الحذف إسقاطاً ويشمل الإسقاط هنا حركةً أو حرفاً أو كلمةً أو جملةً أو سبباً خفيفاً في العروض وغير ذلك[6] .

فيلاحظ من هذا التعريف أنّ الحذف يخصّ اللفظ بينما ينطبق الاختصار على المعنى على أنّ هناك من فَصَلَ حتّى بين الاختصار والإيجاز[7].

---

[1] – اللسان،مادة(حذف)

[2] – ينظر الكتاب ،ج1،ص258

[3] – سورة يوسف الآية82

[4] –الأصول في النحو،ج2،ص255

[5] – ينظر الصاحبي،ص156

[6] – ينظر كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ،ج1، ص114، 631 وما بعدها

[7] – ينظر الفروق اللغوية ،ص40

ومهما يكن من أمر هذه الاختلافات فإنّ مصطلحات الاختصار والإيجاز والحذف تُبِينُ مفاهيمها عن عدول عن تركيب أصلي يتنزّل انطلاقاً من فكرة الأصلية والفرعية كما سنلحظه عند ابن جني.

لقد ضمّ ابن جني الحذف إلى شجاعة العربية وجعله في طليعة مفاهيمها ومصطلحاتها فأوضح أنّ العرب قد تحذف «الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه» فمن حذف الجملة قولهم في القسم:(تالله لقد فعلت) «وأصله أقسم بالله فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال ـ من الجار والجواب ـ دليلاً على الجملة المحذوفة» ومنه قولهم(زيداً) إذا أرادو (اضرب زيداً)[1].

ومنه حذف الاسم كحذف الخبر في قولهم في جواب من عندك:زيدٌ؛ أي (زيدٌ عندي) كما جاء في الآية السابقة[2].

وأمّا حذف الفعل فيجعله على ضربين: الأوّل حذفه مع فاعله كالذي في باب الاشتغال في قولهم(زيداً ضَرَبتُهُ) والمراد (ضَربتُ زَيداً ضَربتُهُ).

والثاني حذف الفعل وحده إذا كان الفاعل مفصولاً عنه مرفوعاً به كقولهم:(أزيدٌ قام) فزَيدٌ هنا رفع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل ،والمراد (أقام زيدٌ)، فلما أضمر الفعل وفسر بقولهم:(قام) .

ومنه حذف الحرف والحركة وقد أشار إليه في مسائل متفرّقة من كتابه[3] .

فأوّل ما يلاحظ في استخدامه لمصطلح الحذف أنّه جعله بمعنى الإضمار كقوله:(رفع بفعل مضمر محذوف) فيرادف بين المصطلحين.

ويجعل ابن جني المحذوف ـ إذا دلّت الدلالة عليه ـ في حكم الملفوظ به حتّى إن لم يوجد في اللفظ.

إذن فالحذف كما يفهم عند ابن جني يكون في تركيب فرعي معدول فهو تركيب نادر يستخدم لأغراض بلاغية وجمالية[4]،لذا فقد اقترن تفكيره ـ في تفسيره لهذا المفهوم ـ بفكرة

---

[1] – الخصائص،ج2،ص360

[2] – المصدر نفسه،ج2،ص362

[3] – ينظر الخصائص ج1،ص89، 225، 351، ج2،ص280، 296، 319

[4] – ينظر البلاغة والأصول،ص147

الأصلية والفرعية وفي غضون ذلك تطرّق إلى أمر مهمّ وهو قول النحاة أنّ هذا الأمر الأصل فيه كذا وكذا«لا يعني أنّ العرب قد نطقت به على هذه الأصول ، وإنّما هي أصول متفرقة أو متخيلة وذلك مثل قولهم:الأصل في قام قوم وفي باع بيع...»[1]،وإنّما قالوا: «كان أصله كذا أنّه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه(على ما ذكرنا)...»[2].

ولقد سوّغ ابن جني لجوء العرب إلى الحذف والإكثار منه بميلهم إلى الإيجاز ورغبتهم فيه[3].

ونجد ابن جني قد نبّه إلى أنّ الحذف غالباً ما يكون في الأطراف ؛أي يكثر في أوّل الكلمة وفي آخرها ويندر في وسطها[4].

ويترادف الحذف من جهة أخرى مع مصطلح آخر يتردّد كثيراً عند النحاة وهو مصطلح الاقتصار يقول ابن هشام: «جرت عادة النحويين أن يقولوا:يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل»[5].

وقد مرّ بنا مصطلح الاختصار وأضاف ابن هشام هنا الاقتصار ويجعله حذفاً لغير دليل؛أي أنّ الفعل ينزل منزلة ما لا مفعول له كقوله تعالى:﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ ﴾ [6] أي أوقعوا أوقعوا الأكل والشرب وهو كما يرى ابن هشام ليس حذفاً[7].

وما كان حذفاً بغير دليل لا يسمى حذفاً كما نصّ ابن جني،إذ اشترط كما أسلفنا أن يكون الحذف بدليل يدلّ عليه«وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[8].

ويكون الدليل عادة بقرائن لفظية وحالية وقد ذكرهما ابن جني لمّا ذكر المحذوفات،فاللفظي يكون بدليل لفظي سابق أو لاحق يدل على المحذوف كالفعل الظاهر

---

[1] – ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ،ص21

[2] – الخصائص،ج1،ص257

[3] – المصدر نفسه،ج1،ص86

[4] – ينظر الخصائص ج1،ص225،وما بعدها،وينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي،ص37،

[5] – مغني اللبيب ،ص575

[6] – تتمتها ﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [البقرة/60]

[7] – مغني اللبيب ،ص575

[8] – الخصائص،ج2،ص360

في الاشتغال الذي يفسّر الفعل المضمر قبل الاسم في قولهم:(أزيداً ضَرَبتهُ) فضربته الظاهرة تفسر الفعل المضمر (ضربت) وقد أشار إليه ابن جني[1] .

وأحيانا يكون الدليل على المحذوف صوتياً،وقد استخدم ابن جني مصطلحات عدّة للتعبير عن ذلك كتفسيره لقولهم:(سِيرَ عليه ليلٌ) وهم يريدون (ليلٌ طويلٌ) ففسّر المحذوف بقوله: «وذلك أنّك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله:طويل أو نحو ذلك»[2]،فذكر هذه المصطلحات الأربعة وهي دليل صوتي،وقد مرت بنا في المصطلحات الصوتية ،فاستخدم مصطلحات صوتية للدلالة على ظواهر لغوية بحتة.

أمّا القرائن الحالية التي قد تدلّ على المحذوف عنده هي كأن تزوي وجهك وتقطبه إذا نممت إنساناً ووصفته بالضيق فتقول: «سألناه وكان إنساناً! » فتغير ملمح وجهك دلالة على أنّه إنسان لئيم أو لحز أو مبخّلاً وما شابه ذلك[3]،وقد جعل ابن جني للحذف أغراضاً أغراضاً منها التخفيف[4]والاتّساع[5] .

إذن نخلص ممّا سبق ذكره أنّ ابن جني استخدم مصطلح الحذف الذي نقله عن اللغويين قبله ولم يكن في زمنه وقبله من كان يفصل بين مصطلح الحذف ومصطلحات أخرى تتداخل معه كالإضمار والاختصار والإيجاز وغيرها، وقد لاقى هذا الأمر لوماً كبيراً من النحاة المتأخرين ،فهذا ابن مضاء القرطبي وجدناه يعيب على النحاة المتقدمين عدم فصلهم بين الإضمار والحذف، وأنّهم كثيراً ما كانوا يخلطون بينهما[6]،لاسيّما موقفه من تقدير المحذوفات التي لا يتطلبها المعنى وإنّما هو من قبيل التمحّل[7] .

---

[1] – ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي،ص116

[2] – الخصائص ،ج2، ص370، 371

[3] – ينظر الخصائصج2،ص371،وينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي،ص119

[4] – ينظر الخصائص،ج1،ص80

[5] – ينظر المصدر نفسه،ص446، 447

[6] – ينظر الرد على النحاة،ابن مضاء القرطبي،تح، شوقي ضيف،دار المعارف القاهرة،ط2،ص92، 93

[7] – ينظر المصدر نفسه،ص78وما بعدها

ولم يغفل ابن جني هذا الأمر فقد نبّه إلى«أنّ بعض التقديرات النحوية للمحذوفات لا تساير المعنى المفهوم من العبارة أو أنّ فهم المعنى لا يتطلبها»[1]،لذا فقد عقد ابن جني باباً درس فيه الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى[2].

15-خلع الأدلة:

وهو مصطلح لغوي أفرد له أبو الفتح باباً خاصاً في خصائصه ،ويفيد الخلع النزع يقال: «خلع الشيء يخْلَعُهُ خَلْعًا واخْتَلَعَهُ:كنزَعَهُ إلاّ أنّ في الخلع مهلة ،وسوى بعضهم بين الخلع والنزع .وخلع النعل والثوب والرداء يَخْلَعَهُ خلعاً:جَرَّدَهُ »[3].

إذن فقد أفاد الخلع النزع والتجريد.

ويريد«بالأدلة أعلام المعاني في العربية فالهمزة دليل الاستفهام وإنْ دليل الشرط»[4]،ويريد بالمعاني معاني الكلام من خبر واستخبار وتكون هذه الأدلة ـ عادة ـ حروفاً وأدوات لا معاني الأجناس.

إذن فخلع الأدلة« تجريدها من المعاني المعزوفة لها والمتبادرة فيها وإرادة معان أخر لها أو تجريدها من بعض معانيها»[5]،ولا يكاد يخرج التجريد والخلع عن نظرية الانزياح أو أو العدول كما سيأتي ،فالخلع ضرب من الانزياح والتحوّل ويمثّل ابن جني لذلك بقول يونس عن العرب: «ضرب منٌ مناً ،أي إنسان إنساناً أو رجلٌ رجلاً» فجرّد (من) وهي للاستفهام فأعربها.

ومنه« قولهم في الخبر:(مررت برجل أيٍّ رجل) فجرّد أياً من الاستفهام أيضاً»[6]؛أي أنّها خلعت عنها دلالة الاستفهام فجرت على الوصف لرجل.

---

[1] – ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي،126

[2] – ينظر الخصائص،ج1،ص279

[3] – اللسان،مادة(خلع)

[4] – هامش الخصائص،ج2،ص179

[5] – المصدر نفسه،ص179

[6] – الخصائص،ج2،ص179

وفي الحروف نجد كاف المخاطب للمذكر والمؤنث على حدّ سواء كقولنا: (رأيتك وكلمتك)فهي تفيد الاسمية والخطاب غير أنّها خلعت عنها دلالة الاسمية في قولهم في أسماء الإشارة:(ذلك وأولئك وهاك) وغيرها،فاختصت بالخطاب فقط[1].

ويستطرد ابن جني في هذا الشأن فيجعل نظير الكاف التاء في قولهم:(قُمتُ وقَعَدتُ) فقد خلعت عنها دلالة الاسمية وخلصت للخطاب في قولهم:(أنتَ وأنتِ)على أنّ الاسم فيهما هو(أن) فقط دون (التاء)و التاء للخطاب.

على أنّ (التاء) تختلف عن (الكاف) من حيث إنّ التاء قد تخلص للاسمية أيضاً وهو ما لاينطبق على الكاف كقولهم:(أَرَأَيتُكَ زيداً ما صنع) «فالتاء اسم مجرد من الخطاب» ،لذا فإنّ التاء تخلع عنها دلالة الاسمية أحياناً ودلالة الخطاب أحياناً أخرى[2].

وقد استقرأ أبو الفتح أغلب الحروف ووجد أنّها قد يكون لها أكثر من معنى غير أنّها تخلع عنها أحياناً إحدى المعاني فتخلص لمعنى آخر كواو العطف فإنّ لها معنيين العطف والجمع ،فإذا كانت بمعنى (مع) خلعت عنها دلالة العطف واستقرت للجمع فقط كقولهم في المفعول معه:"**اسْتَوى المَاءُ والخَشَبَةَ**" ،فالواو هنا ليست للعطف لكنها للجمع.

ومنه أيضاً(فاء العطف) فهي للعطف والاتباع لكنها إذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وبقي الاتباع كقولهم:(إنْ تَقُم فَأَنَا أَقُوم)[3].

إذن من خلال هذا الاستقراء لنصوص ابن جني في الخلع نستنتج أنّ "خلع الأدلة" هو مصطلح لغوي استخدمه أبو الفتح للدلالة على التحوّل الذي يصيب وظائف اللغة ودلالاتها الأصلية ،لذا فهو ضرب من العدول من أصل إلى فرع يجسّد صور التجاذب بين القاعدة والاستعمال ؛أي بين ما وضعت له الأشياء في اللغة أصلاً وما قد يخرج عن أصله إلى استعمالات أخر تبيحها اللغة أيضاً.

لذا فإنّ مصطلح الخلع يتماثل مع مصطلحات عدّة استخدمها ابن جني منها:الانتزاع والتجريد وهي كلّها تجسّد ـ من جهة أخرى ـ مبدأ العدول الذي يعدّ بدوره أساس شجاعة العربية على أنّ "خلع الأدلة" هو عدول دلالي لذلك لا يكاد يخرج عن مفهوم اعتبار

[1] – الخصائص،ج2،ص185

[2] – ينظر المصدر نفسه،ج2،ص190

[3] – ينظر المصدر نفسه،ج2،ص196

التحوّل والانتقال اللذين صيغت على وفقهما مصطلحات ومفاهيم كثيرة كتلاقي اللغة والحذف وسيأتي السلب والعدول أيضاً.

16-السلب:

جاء في اللسان:«سَلَبَهُ الشَيْءَ،يَسْلُبُهُ سَلْبًاوسَلَبًا،واسْتَلَبَهُ إياه...والاستلاب:الاخْتِلاَس...وكلُّ شَيء على الإنسان من اللباس فهو سَلَبٌ»[1].

وقد عقد له ابن جني باباً وذكر في فاتحته اعترافاً نوّه فيها بفضل أبي علي الفارسي في تنبيهه إلى هذا الموضع، وقد قصد بمصطلح السلب معنى مضاداً للإثبات ،يقول في ذلك: «إعلم أنّ كلّ فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل فإنّ وضع ذلك في كلامهم على اثبات معناه لا سلبهم إياه»[2]،فأغلب الأفعال وما ضمّن معنى الأفعال إنّما جاءت لمعنى مثبت كقولهم: (قام) فهو لإثبات القيام و(جلس) لإثبات الجلوس و(منطلق)لإثبات الانطلاق فنقول: ما قام وما جلس وما انطلق وهكذا،غير أنّهم ـ مع اطراد هذا النظام اللغوي ـ استعملوا ألفاظاً أفعالاً وأسماء لسلب تلك المعاني لا إثباتها ،فيكون سلبها دون اقحام حرف النفي، من ذلك مادة(ع ج م) فإنّها للإبهام وضدّ البيان كتسمية العجم بالعجم لعدم إفصاحهم ،وتسمية صلاة الظهر والعصر العجماوان لعدم الإفصاح فيهما بالقراءة وغيرها من المعاني ،فإذا قلنا (أَعجَمْتُ الكِتَابَ) دلّ على البيان والإيضاح وهما ضدّ الإبهام فيكون(أَعْجَمتُ) لسلب معنى الاستبهام لا إثباته[3] .

ومنه أيضاً تصريف (ش ك و) فهو لإثبات معنى الشكو والشكوى فإذا قالوا:أشكيت الرجل سلب معنى الشكوى ،وهكذا مع (مرض أو قذي وأثم)وغيرها،وقد يكون سَلْبُ المعنى بتضعيف عين الكلمة كما في مَرِضَ ومَرَّضَ[4].

---

[1] – اللسان،مادة (سلب)

[2] – الخصائص ج3،ص75

[3] – المصدر نفسه ،ج3،ص76

[4] – ينظر الخصائص،ج3،ص77، 78، 79

فيظهر من خلال هذه النصوص أنّ هناك أفعالاً ذات زيادات مصوغة لسلب معاني الأفعال وما جرى في معناها لذلك أطلقوا على تلك الهمزة الزائدة في أشكيت وأعجمت همزة السلب.

وقد عمد ابن جني إلى استجلاء هذا الأمر بتصريح مُفَادُه أنّ أكثر أفعال السلب إنّما هي بزيادة كما هو بيِّنٌ ،وقد سوّغ ذلك بأنّ« السلب هو معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب»[1]،لذا لمّا كان السلب معنى حادثاً وزائداً ناسبه فعل ذو زيادة مثله ولا شك أنّ الزيادة أيضاً شيء طارئ على الأصل وهو(ف ع ل) كما طرأ التأنيث على التذكير الذي هو الأصل فاحتاج التأنيث لزيادة لأنّه معنى طارئ وزائد[2].

يتّضح من خلال هذا أنّ ابن جني يجعل في مقابل مصطلح السلب مصطلحي الإثبات والإيجاب معاً ،ويجعل السلب معنى حادثاً أو فرعاً بينما يجعل الإثبات أو الإيجاب أصلاً ليجسّد و يرسّخ من جديد معنى الأصلية والفرعية اللتين لا تنفكّان عن فكره ولا تغادرانه ،كما يشير في موضع آخر إلى أنّ مفهوم السلب ينطبق على الصرف لأنّ الشيء إذا سُلِبَ فقد صُرِفَ عن وجهه وذلك للتقارب الذي بين (س ل ب) و(ص ر ف)[3].

ولعلّ ما تجدر الإشارة إليه هو أنّه قد حمل ـ في هذا المعنى ـ الأفعال على الأسماء وجرت مجراها ؛لأنّ الأسماء التي تضمّنت معنى الحروف كأسماء الاستفهام(كم ومَنْ وكيف) وكأسماء الشرط(مَنْ وما وأيٌّ) قد طرأ عليها الاستفهام والشرط على ما وضعت له الأسماء من إفادة معانيها،فلمّا كان هذا في الأسماء جعلوا الأمر نفسه في الأفعال «فأرادوا ألاّ تخلو الأفعال من شيء من هذا الحكم . أعني تضمنها معنى حرف النفي . كما تضمنُّ الأسماء معنى حرف الاستفهام ومعنى حرف الشرط»[4].

---

[1] – الخصائص ،ص80

[2] – ينظر المصدر نفسه،ص80

[3] – ينظر المصدر نفسه،ج2،ص150

[4] – المصدر نفسه ،ج3،ص82

ويستطرد أبو الفتح في هذه المسألة فيبيِّن سبب إلحاق الأفعال ـ في التضمن ـ بالأسماء من جهة أنّ الأسماء أصول للأفعال وأشدّ تصرفاً منها[1] .

إذن يعود مصطلح السلب ومفهومه إلى ما أملاه أبو علي الفارسي على تلميذه ابن جني على الرّغم من أنّ اللغويين والنحاة قد أشاروا إليه منذ القرن الثاني للهجرة على نحو ما وجدناه عند الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه العين[2]،غير أنّ ابن جني فَصّلَ فيه واولاه عناية أبلغ ـ مصطلحاً ومفهوماً ـ وفسّره انطلاقاً من فكرة الأصل والفرع وذلك لإجلاء حكمةٍ من حِكَمِ العربية وترسيخها في بابها.

وهكذا يتبيّن لنا أنّ نظرية الأصل والفرع قد بنى عليها ابن جني جلّ مفاهيمه النابعة من منظومته الاصطلاحية التي اقترحها إن على مستوى الإبداع أو على مستوى إعادة الصياغة والبناء وإخراجها في هيئة لغوية جديدة تضاف إلى نظرياته اللغوية الأصيلة.

17-السماع من العربي الفصيح لا من غيره (الكفاية اللغوية):

ويشير ابن جني بهذا الاصطلاح العباري إلى ما دلّ به اللسانيون المحدثون على ما يدخل ضمن معرفة المتكلم /السامع بلغته وبقواعدها وهي ما أطلق عليه مصطلح الملكة(La compétence) «وهي معرفة المتكلم /السامع للغته»[3]،وتكمن هذه المعرفة في التمييز بين ما هو صواب وأصل وبين ما هو غير ذلك[4]،وهو ما يسميه تشومسكي "النحوية" في اللغة وهي جملة القواعد النحوية التي تحدّد ما إذا كانت جملة ما مقبولة نحوياً أم غير مقبولة وذلك بالاحتكام إلى نظام عميق يمتلكه المتكلم يمكّنه من التمييز بين ما هو مقبول وما هو غير مقبول.

ويمثّل العلماء لذلك بالمثالين الآتيين:

1-Colorless green ideas sleep furiously

---

[1] – ينظر الخصائص،ج3،ص82

[2] – ينظر العين،ج1،ص155

[3] – محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،ص44 عن chomsky:Aspects de la théorie syntaxique traduit par jean claude milner,edition du seuil.1974.p13,14

[4] – ينظر ابن جني عالم العربية،ص167،ومحاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ،ص44

الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدّة

2- Colorless green ideas sleep furiously

بشدّة تنام الخضراءُ التي لا لون لها الأفكار[1]

فالملاحظ أنّ هاتين الجملتين ليس لهما معنى، على أنّ الأنجليز يعدّون الجملة الأولى نحوية فيركّز النحو التحويلي على ضرورة وجود نوعين من الجمل النحوية إحداهما مقبولة مطابقة للقاعدة وأخرى غير مقبولة أو غير مطابقة للقاعدة النحوية ،وقد أطلق عليها بعض المحدثين مصطلح الجملة الأصولية والجملة غير الأصولية ،على أنّ في الجملة الأصولية (الصحيحة نحوياً) تفاوتاً من حيث درجة انحرافها وعدولها عن قواعد اللغة والنحو[2].

إذن تريد اللسانيات الحديثة بمصطلح الكفاية اللغوية أو الملكة معرفة المتكلم بلغته وحكمه عليها من حيث صحّة وأصولية التركيب وعدمه وهو المفهوم نفسه الذي أشار إليه ابن جني في كتابه الخصائص حينما تحدّث في باب" الشيء يسمع من العربي الفصيح لايسمع من غيره" عن محاورته للشجري فبيّن كيف يحكم الفصيح على لغته بأصوليتها وصحّتها وعدمها ذلك«أنّ الأعرابي الفصيح إذا عُدلَ به عن لغته الفصيحة إلى لغة أخرى سقيمة عافها ولم يبهأ بها»[3]،يقول في ذلك: «وسألت الشجري يوماً فقلت:يا أبا عبد الله كيف تقول ضربت أخاك؟ فقال:كذلك ،فقلت:أتقول :ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول: أخوك أبداً ،قلت: فكيف تقول ضربني أخوك؟فقال:كذلك، فقلت :ألست زعمت أنّك لا تقول :أخوك أبداً ؟فقال أيش ذا !اختلفت جهتا الكلام فهل هذا في معناه إلاّ كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً ،وإن لم يكن بهذا اللفظ ألبتة فإنّه هو لا محالة»[4].

نستنتج من خلال هذا النص أنّ هذا الأعرابي الذي حاوره ابن جني كان يحكم في امتحانه هذا على أصولية الجملة النحوية وعدم أصوليتها من خلال طبعه لا من خلال

---

[1] – ينظر النحو العربي والدرس الحديث،116، 117،وابن جني عالم العربية،ص167، 168

[2] – ينظر المدارس اللسانية المعاصرة،155، 156

[3] – الخصائص،ج2،ص26

[4] – المصدر نفسه،ج1،ص250

الإعراب ،فكانت نفسه تشمئزّ من اللغة السقيمة التي عدلت عن الصواب وإنّ قوله:(اختلفت جهتا الكلام) إنّما هو تعبير عن كفايته اللغوية .

وعلى هذا النمط كان ابن جني يمتحن الأعراب في أصولية كلام العرب وصوابه من عدمه، فيذكر في موضع آخر من خصائصه أنّه سأل الشجري كعادته فقال له: كيف تجمع دكاناً فقال :دكاكين ،ثم سأله عن سرحاناً فقال سراحين،ثم سأله عن قرطان فقال:قراطين فلمّا ساله عن عثمان قال له: عثمانون فقال ابن جني: «هلا قلت أيضاً عثامين قال:أيش عثامين !أرايت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته والله لا أقولها أبداً »[1].

فكان الشجري يفرّق بطبعه بين ما هو مقبول نحوياً وما مردود لا تقبله طباعهم.

ولعلّ هذا النقد قد كان موجوداً منذ القرن الثاني للهجرة حينما أظهر سيبويه ـ في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة) ـ الكلام المستقيم الحسن والحسن الكذب ومستقيم قبيح وما محال كذب ؛فالكلام المستقيم الحسن كقولك: "أتيتك أمس وسآتيك غداً" .

وأمّا المحال فكقولك:آتيك غداً وسَآتيكَ أمْسِ.

وأمّا المستقيم القبيح كأن تضع اللفظ في غير موضعه كقولك: (قد زيداً رأيت)[2]،وهي كما نرى جملة غير أصولية بتعبير المحدثين .

18-الطبيعة والسليقة (القدرة اللغوية):

يدلّ مصطلحا الطبيعة والسليقة على ما أسمته اللسانيات الحديثة "القدرة اللغوية" مُفَادُها أنّ الإنسان يولد مزوداً باستعدادات لغوية فطرية بحيث يستطيع الطفل الصغير أن يفهم ويكوّن عدداً غير متناهٍ من الجمل والتراكيب غير المسموعة ؛أي أنّ له قدرة لغوية أو ملكة مزودٌ بها وهي ما تميزه عن الحيوان ،فالإنسان له القدرة على اللغة بينما ليست للحيوان قدرة على ذلك[3].

---

[1] – الخصائص،ج1،ص242

[2] – الكتاب،ج1،ص25، 26

[3] – ينظر النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج،عبده الراجحي،دار النهضة العربية،بيروت ،لبنان 1979م،ص13،وما بعدها

ويركّز تشومسكي من خلال نظرياته اللغوية هذه على الجانب الخلاّق للغة إذ يستطيع المتكلم أن ينتج «جملاً لم يسبق له أن نطقها أحد من قبل ويستطيع أن يفهم جملاً لم يسبق أن سمعها من قبل»[1]،وهو ما غرس فكرة العقلية التي استحالت عن الفكر الديكارتي الذي يزعم أنّ الإنسان له نشاط عقلي يلغي آليته على عكس الحيوان ويبدو ـ كما ذهب الدارسون ـ أنّ تشومسكي قد استوحى هذه الأفكار من لدن ديكارت[2] الذي أقرّ بضرورة الإيمان بنشوء الأفكار الفطرية «عن ملكة التفكير وليس من الأشياء الخارجية»[3].

إذن نستنتج أنّ علم اللغة الحديث ممثلاً بتشومسكي قد استخدم مصطلح القدرة اللغوية للدلالة على قدرة المتكلم واستعداده الفطري والطبيعي على الكلام، وهذا الاصطلاح يوحي بمصطلحات عدّة استخدمها ابن جني للدلالة على المفهوم نفسه فقد تداولت عنده مصطلحات الطبع والطبيعة السليقة وما كان في معناها كثيراً وإلاّ كيف نفسّر قوله: « فمن أين لهذا الأعرابي ـ مع جفائه وغلظ طبعه ـ معرفة التصريف حتى بنى من (ظاهر لفظ) مَلَكٍ فاعلاً فقال: مالك قيل: هبه لا يعرف التصريف (أتراه لا) يحسن بطبعه وقوّة نفسه ولطف حسه هذا القدر...إلاّ أنّه وإن لم يحسن شيئاً من هذه الأوصاف صنعة ولا علماً فإنّه يجدها طبعاً ووهماً...وأنّهم قد يلاحظون بالمنة والطباع ما لانلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع»[4].

فنلحظ أنّه قد ذكر الطبع وأراد به القدرة اللغوية التي يمتلكها هذا الأعرابي فإحسانه ذاك كان طبعاً لا تعلماً ولا طول بحث واجتهاد.

وقد ذكر أبو الفتح في باب "تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني" مصطلح الطبيعة ومرادفات له كثيرة كالسليقة والنحيتة والغريزة والنقيبة والضريبة والنحيزة والسجية

[1] – النحو العربي والدرس الحديث،ص114

[2] – ينظر المرجع نفسه،ص120

[3] – ابن جني عالم العربية،ص164

[4] – الخصائص،ج3،ص275، 276

والطريقة والخليقة ،وجعل لها معنى واحداً وهو أنّها « تؤذن بالإلف والملاينة والإصحاب والمتابعة»[1].

وقد أسلفنا أنّ الإنسان في نظر تشومسكي بإمكانه أن ينطق جملاً لم يسبق إليها كما يمكنه أن يفهم ما يقال له من كلام لم يسبق له أن سمعه من قبل، ممّا جعله يعتقد بأنّ هناك أصولاً عميقة كامنة لدى الإنسان[2]،وهذا ما لمّح إليه ابن جني في باب " في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره" حينما تحدّث عن فصاحة ابن أحمر الباهلي الذي ذكر ألفاظاً عربية لم يسبق لأحد أن ذكرها فقال: «فإنّ الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبقا إليها»[3] .

فلا شكّ في أنّ ما ذهب إليه اللسانيون المحدثون إنمّا هو جزء من تفكير ابن جني اللغوي في القرن الرابع الهجري كما يتبيّن من أوجه التقارب بين التفكيرين ،هذا التقارب الذي تجسّد في مفاهيم وقواعد النظرية اللغوية التي جمعت بين ابن جني ونعوم تشومسكي.

إذن فمحصول القول هو أنّ مصطلح القدرة اللغوية أو ـ كما أطلق عليه أحد الدارسين ـ الإبداعية[4] هو تسمية تعزى إلى الأصول التراثية عند ابن جني الذي بدوره لم يمنعه ذكاؤه وعمق نظره من التفكير ثم التنظير لهذه المفاهيم والقضايا التي ما فتئت تذكر عند اللسانيين المعاصرين ،وهي نظريات ـ لا ريب ـ قد اختمرت في فكر ابن جني قبلهم بأزمان.

---

[1] – الخصائص،ج2،ص116

[2] – ينظر النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج،ص113، 114

[3] – الخصائص،ج2،ص25،وينظر ابن جني عالم العربية،ص167

[4] – ينظر محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،شفيقة العلوي،أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع،بيروت ،لبنان ط1، 2004م، ص47

19-العدل(العدول):

وهو من «عدل عن الشيء يَعْدِلُ عَدْلاً وعُدولاً:حَادَ عن الطَرِيقِ:جَارَ ،وعَدَلَ إليه عُدُولاً:رَجَعَ»[1].

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن جني بصورتين العدل والعدول ،وأورد (العدول) في باب أسماه "باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف" وبيّن من خلاله أنّ العدول هو انتقال من وجه إلى وجه آخر أو كما قال: «إنّ العدل ضرب من التصرف وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع»[2]،فاتّضح أنّه انتقال وخروج عن الأصل.

ولئن قصد أبو الفتح بحديثه عن الحذف والزيادة والتقديم والتأخير وغيرها شجاعة العربية فإنّه أراد بالعدل والعدول كلّ ما يدخل ضمن الشجاعة ؛لأنّ هذه المفاهيم هي في الأصل عدول عن أصل ما وضعت له اللغة وقد مرّت بنا صور عدّة للعدول في الشجاعة والتحريف والحذف والتقديم والتأخير، على أنّ ابن جني قد فرّق بين العدول بالزيادة والعدول بالانحراف فجعل العدول بالزيادة قولهم:"رجل جميل ووضيئ" فإذا قصدوا المبالغة قالوا: وُضَّاء وجُمَّال فزادوا في اللفظ لزيادة معناه ،وأمّا العدول بالانحراف فكقولهم: فعال في معنى فعيل نحو:طُوال وهو أبلغ معنى من طويل وكذا عُراض فإنّه أبلغ من عريض ،على أنّ فعيل أخص بالباب من فعال وأكثر اطراداً منها وأشدّ انقياداً ألا تراهم يقولون:جميل ولا يقولون جمال ويقولون بطيء ولا يقال بُطاء وشديد لا شداد وهكذا ،غير الذي أخرجها من بابها إلى فعال هو المبالغة لذا ضارعت فُعَال بالتخفيف فعّال بالتشديد وجمع بينهما خروج كلّ واحد منهما عن أصله ومعتاد حاله؛ففُعَال عدول بالزيادة أمّا فُعَال فعدول بالانحراف[3] .

إذن يمثل العدول مفهوماً آخر من المفاهيم التي استعان بها ابن جني لإجلاء مجمل التحوّلات الأسلوبية التي تحدث للغة تضاف إلى الحذف والانحراف والزيادة والتقديم

---

[1] – اللسان مادة(عدل)

[2] – الخصائص،ج1،ص52

[3] – ينظر الخصائص،ج3،ص168، وينظر البلاغة والأصول ،ص125، 126

والتأخير وخلع الأدلة وإصلاح اللفظ كما سبق،«فهي ألفاظ تحمل في ثناياها دلالة التجاذب بين القاعدة والاستعمال التي تمثل الفكرة المحورية في أيّ تفكير أسلوبي»[1].

وتجدر الإشارة ـ ونحن في سياق الحديث عن مظاهر العدول وأنواعه ـ إلى ثلاثة أنواع من العدول قد تطرّق إليها الدارسون وهي:

أ-عدول الصيغ: وهو ما أشرنا إلى جزء منه كالعدول من فعيل إلى فُعَّال ،والعدول من فعيل إلى فُعَال وكذا مفهوم الالتفات الذي يمثل هو أيضاً تحوّلاً وانتقالاً من صيغة إلى أخرى إضافة إلى المبالغة وهي أحد معايير العدول عند ابن جني ،فقد رأينا كيف عدلت صيغة عن صيغة أخرى لغرض المبالغة،وتدخل ضمن المبالغة ظواهر أُخر كثيرة كالمجاز إذ «لا يستعملون المجاز إلاّ لضرب من المبالغة ؛إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة »[2]،وهي كلّها ـ كما نرى ـ عدول صيغ لا غير.

ب- عدول التراكيب: وهو تجاوز الصيغة إلى الجملة ويتجسّد أكثر في حديث ابن جني عن الحذف والتقديم والتأخير وحتّى ننأى عن تكرار ما قلناه عنهما نكتفي بالقول إنّ الحذف والتقديم والتأخير يمثلان أهمّ مظهر من مظاهر العدول التركيبي إذ يمثلان تحوّلاً مرخصاً عن جملة أصلية قواعدية يعدّ التقدير فيها أبرز مسلكاً يمكن أن ينتهجه المتكلم حتى يفصل بين الجملة الأصل والجملة المعدولة.

ج- عدول الدلالة: وذلك كأن تُسلَبَ دلالات بعض الحروف والأسماء الأصلية إلى دلالات أخر فرعية ،ويمكن أن نقحم في هذا المعنى التضمين أو ما عبّر عنه ابن جني باستعمال الحروف بعضها مكان بعض كتضمين (إلى) معنى(مع) في الآية السابقة في قوله تعالى:﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ وتضمين(في) معنى(على) في قوله تعالى:كذلك ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾، فكلّ هذا إنّما هو تغير وعدول في الدلالة وذلك بخروجها عن معانيها الأصلية إلى معان أخر مجازية[3]كخروج(هل) عن بابها إلى معنى (قد) كقوله

[1] – البلاغة والأصول،ص127

[2] – الخصائص،ج1،ص373

[3] – ينظر الخصائص ج2،ص307، وينظر البلاغة والأصول ،ص159، 160

تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾ [1] ،إذ قالوا في معناها:قد أتى عليه ذلك ،إذ إنّ«الاستفهام في هذا الموضع غير موافق للمقام الذي ينبئ عن معرفة المستفهم للشيء »[2] وهو ما يجعل الدلالة تختلف عن ما تنبئ به الجملة الظاهرة.

ونحوٌ من ذلك خروج الاستفهام إلى معنى الخبر وخروج الهمزة عن الاستفهام إلى التقرير.

ويسوّغ ابن جني هذا الخروج بأنّه لأمور وأغراض معينة « وذلك أنّ المستفهم عن الشيء قد يكون عارفاً به مع استفهامه في الظاهر عنه ،لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء منها أن يُرِي المسئول هل هو عارف بها السائل عارف به ومنها أن يُري الحاضر غيرهما أنّه بصورة السائل المسترشد لما له في ذلك من الغرض...فلمّا كان السائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عمّا هو عارف أخذ بذلك طرفاً من الإيجاب ،لا السؤال عن مجهول الحال.وإذا كان ذلك كذلك جاز لأجله أن يجرد في بعض الأحوال ذلك الحرف لصريح ذلك المعنى»[3].

إذن يتبيّن أنّ دلالة البنية الشكلية الظاهرة قد لا تكون مقصودةً أحياناً فيُعدَلُ عنها إلى دلالة أخرى مقصودة.

يتّضح من خلال ما سبق أنّ مصطلح العدول أو العدل هو أحد المصطلحات اللغوية العامة التي تنتظم تحتها مصطلحات أخرى كما لاحظنا ،وتفيد في مفهومها العميق نوعاً من العدول كالحذف والتقديم والتأخير والتحريف وغيرها التي تجتمع في مفهوم شجاعة العربية التي تمثل فكرة الأصلية والفرعية مدخلها الأساس،ويجمع العدول أساليب ومفاهيم لغوية وبلاغية عدّة فهو معيارها الأوحد الذي يبيّن صور التحوّل الذي يبرز مرونة اللغة في إحدى جوانبها.

ويحيل مصطلح العدول على مفهوم الانتقال والتحوّل من صورة معتادة إلى صورة أخرى غير معتادة، فمن هذا المفهوم صيغ مصطلح العدول أو العدل.

---

[1] – ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ١ ﴾ [الإنسان/01]

[2] – البلاغة والأصول،ص161

[3] – الخصائص،ج2،ص464، 465

20-فكّ الصيغ:

الفك في اللغة الفصل يقول صاحب اللسان: «وفَكَكْتُ الشيءَ:خلَّصتهُ وكُلُّ مُشتَبِكَينِ فَصَلتَهُمَا فقد فكَكتَهُمَا وكذلك التَفْكِيك .ابن سيده :فَكَّ الشَيء يَفكُهُ فَكاً فانْفَكَ فَصَلَهُ»[1]

وقد تطرّق ابن جني إلى هذا المصطلح ضمن باب خصّه إياه وزعم أنّه مَغفُولٌ عنه ولم يتنبّه له أحد ،وهو باب لاينفكّ عن الحذف في هذه اللغة، وجوهره« أنّ العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً إما ضرورة أو إيثاراً فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويراً تقبله أمثلة كلامها ولا تعافه وتمجه لخروجه عنها سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلاً أم زائداً »،فإذا كانت تلك الصيغة بعد حذف الحرف من الصيغ التي تقبله العربية أقروه وإن خالفتها نقض عن تلك الصورة وأُجري عليها تغيير يعيد الكلمة إلى صيغهم[2]،وجعل من ذلك تحقير(منطلق)أو تكسيره وكان لابدّ من حذف نونه فيصبح(مُطلِق)على وزن (مُفَعِل) وهو وزن غير موجود في كلام العرب ما يحتّم نقله إلى أقرب صيغهم فيقدر مثلاً بعد حذفه إلى(مُطْلِق) وهو أقرب إلى (مُطلِق) من غيره ثم يحقر بعد ذلك فنقول (مُطَيلق)ويكسر على (مطالق) كما جاء في تحقير (مكرم) وتكسيره (مُكَيرم) و(مكارم) ،أمّا إن كان ممّا هو موافق لصيغهم ومثلهم فإنّه يبقى على حاله وصورته ،ثم يصغّر أو يجمع كحذف ألف(حارث) فيبقى على (حرِثَ) وهو ممّا يوافق صيغهم لأنّه كنَمِر وسَبِط وحَذِر لذلك أقر مثلهم[3].

ومن فكّ الصيغة أيضاً أن تبني من أصل ذي زيادة فتحذف تلك الزيادة ثم ترتجل البناء مجرداً من تلك الزيادة ،كأن تبني من(ساعد وكاهل) بناءً كجعفر أو غيره فيفكّ عنه الألف فيبقى على (ك هـ ل) و(س ع د)،غير أنّ في هذا النوع من الفك لا تكترث إلى الصيغة والصورة التي بقي عليها بعد حذف الزائد لأنّ الغرض البناء من هذه المادة على وفق ترتيب حروفها فيكون البناء منه هو(سعدَد وكَهْلَل)[4].

---

[1] – اللسان مادة(فكك)

[2] – الخصائص،ج3،ص112،و المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته، لمحمود عبد الله فجال ص31 http/www.islammemo.cc/article 1.aspx

[3] – ينظر الخصائص،ج3،ص112، 113

[4] – ينظر المصدر نفسه،ج3،ص117

وهناك ضرب آخر من فكّ الصيغة تراعى فيه الزيادة لا النقص والحذف، من ذلك ما حكاه الفراء في قولهم في جمع أتُون: "أَتَاتِين" فكأنّه زاد على عينه عيناً أخرى فصار من فَعُول وهو مخفف العين إلى فعُّول وهو مشددها فكأنّه أضاف تاءً أخرى وتصوّره على أنّه أَتُّون لذا قال فيه: أَتاتين كقولهم:سَقُّود وسفافِيد وكَلُّوب وكلاليب[1] .

ومنه قولهم في تحقير "رجل" :روجيل وهو كما نرى ليس بتحقير(رجل) بل يكون لتحقير (راجل) فكأنّه نقل رجل إلى راجل ؛أي من فَعُل إلى فَاعِل فجعل تحقيره (رويجل).

21-اللفظ يرد محتملاً لأمرين (البنية السطحية والبنية العميقة):

نجد هذا التعبير في باب عقده ابن جني أطلق عليه" اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعاً فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه" وحاول أن يبيّن فيه أنّه قد يكون هناك تقديران مختلفان للفظ واحد ،يحتمل أنّ المراد منهما واحد أو كلاهما مراد كقول سحيم: **كَفَى الشَيبُ والإسْلاَمُ للمَرءِ نَاهِياً**[2].

فقد يكون قوله(ناهياً) اسم فاعل من نهيت وقد يجوز أن يكون مصدراً أي(نهياً)، وقد يجيء المصدر على وزن فاعل كالفالج والباطل والعائر والباغز[3]«فكأنّه قال :كفى الشيب والإسلام للمرء نهياً وردعاً أي ذا نهي فحذف المضاف وعلقت اللام بما يدلّ عليه الكلام»، فلا يكون الأمر معلقاً بنفس الناهي[4].

ومثله قول الحطيئة: **مَنْ يَفْعَلِ الخَيرَ لاَ يَعدَم جَوازِيهُ**[5]

---

[1] – ينظر الخصائص،ج3،ص119

[2] –هذا البيت لسحيم وهو عبد من بني الحساس من المخضرمين وكان أسود وبنو الحساس من بني أسد بن خزيمة والبيت من قصيدة له من الطويل مطلعها : **عميرة ودّع إنْ تجهّزت غَادِياً***كَفَى الشَيبُ وَالإِسلاَمُ للمَرْءِ نَاهِياً**، ينظر ديوان سحيم عبد بني الحسحاس،تح،عبد العزيز الميمني،دار الكتب المصرية القاهرة،1369هـ 1950م،ص16، وينظر مغني اللبيب،ص106

[3] – الفالج :داء الشلل،والعائر هو بثر يكون في جفن العين الأسفل والباغز نشاط الإبل

[4] – الخصائص ،ج2،ص489

[5] – وعجزه : **لايَذْهَبُ العُرفُ بيْنَ اللهِ والنَّاسِ**،ينظر ديوان الحطيئة،اعتنى به وشرحه حمدو طماس،دار المعرفة بيروت لبنان،ط2، 1426هـ 2005م،ص86

فيحتمل أن يكون المراد من(جوازيه) « جمع جاز أي لا يعدم شاكراً عليه»،كما يجوز فيه أن يكون المراد الجزاء؛«أي لا يعدم جزاء عليه»[1] .

ومنه أيضاً قول الأعشى: **وتُترَكُ أَموَالٌ عَلَيهَا الخَوَاتِمُ**[2]

فجاز أن يكون قد قصد الخاتم أي آثار الخواتم ،كما جاز أن يكون قد أراد ختم على ما مضى[3] .

إذن فقد تبيّن من خلال هذه النصوص أنّ ابن جني قد قصد من خلال هذا الباب إلى تأويل نصّ ظاهر تأويلين محتملين أو أكثر من ذلك، حتّى وإن كان بعضها أقوى من بعض بحسب ما كان ظاهراً ومفهوماً عند المخاطب (السامع أو القارئ) ،شرط أن يكون موافقاً لمذاهب العرب وسَمتِ كلامهم[4].

وغير بعيد من هذه المعاني نجد رواد النحو التوليدي في العصر الحديث قد وقفوا ملياً عند هذه النظرية القديمة الحديثة، ذلك أنّهم قسّموا الجملة على قسمين جملة سطحية وأخرى عميقة وأنّ الجملة العميقة قد تتعدّد إلى أكثر من جملة واحد ،حيث تمثّل البنية السطحية «الشكل الصوتي النهائي للتتابع الكلامي المنطوق فعلاً »و «ترتبط بالأصوات اللغوية المتتابعة ويتم تحديد التفسير الصوتي للجمل عبرها »[5].

أمّا البنية العميقة« فتمثل التفسير الدلالي للجملة »،وهي بنية تحوّل إلى بنية سطحية على وفق القواعد التحويلية[6]، وقد مثّل لها الدارسون بقوله تعالى: ﴿ **وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا** ﴾[7] ،فالبنية السطحية هي وفجّرنا الأرض عيوناً.

أمّا البنية العميقة فتتمثّل في الجمل الآتية:

---

[1] – الخصائص ،ج2،ص489

[2] – قبله : **فأقسم بالله الذي أنَا عَبدُهُ ***لتصطفقن يَومًا عَلَيكَ المَآتِمُ**

يقُلنَ حَرامٌ مَا أَحَلَّ بربِنَــا * وتتركُ أموالٌ عَلَيهَا الخَواتِمُ** ، والأبيات من قصيدة للأعشى يعاتب فيها يزيد بن مسهر الشيباني ،ينظر ديوان الأعشى ص79

[3] – الخصائص،ج2،ص490

[4] – الخصائص،ج2،ص491 وينظر ابن جني عالم العربية،ص180

[5] – المدارس اللسانية المعاصرة،نعمان بوقرة،مكتبة الآداب،مصر(د ت)(د ط)،ص158

[6] – ينظر المدارس اللسانية المعاصرة،ص158

[7] – تتمتها ﴿ **فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ** ﴾ [القمر/12]

1-وفجّرنا عيون الأرض

2-وفجّرنا الأرض بالعيون

3-وفجّرنا العيون من الأرض

4-وانفجرت عيون الأرض

5-وانفجرت الأرض بالعيون

فهاته الجمل العميقة التي تنبثق عن جملة نواة هي الجملة السطحية تحافظ على معناها الأساس وعلاقاتها المعنوية بين عناصرها، على أنّ رتبة تلك العناصر يجوز لها أن تتغيّر وكذا الوظائف النحوية في التركيب[1]،فيحدث عدد من التحويلات الممكنة على الجملة السطحية أو الجملة النواة ،وهذه التحويلات هي نفسها قد أشار إليها ابن جني كالحذف والزيادة والتقديم والتأخير وغيرها من العدول والتحويلات التي تطرأ على بنية التراكيب اللغوية الأصلية[2] .

إذن فهناك جوانب التقاء حقيقية بين تراث ابن جني اللغوي و النظريات اللغوية الحديثة في جانب المفاهيم التي تغيّرت مصطلحاتها أو وضعت لها مصطلحات جديدة انبثقت عن الفكر اللغوي الحديث بتأثير مختلف النظريات العلمية الحديثة ،وتتلخّص نقاط الالتقاء في أنّ اللفظ الذي يمثّل الجملة الأصلية يحتمل وجوهاً عدّة يمكن تأويلها بتعاطي نظام التحويل والتغير الذي يمارسه اللغوي(المتصرف في اللغة)، فتنبثق عن تلك الجملة جمل أخر ومعان مرادة ممكنة لخصها ابن جني في قوله:"محتملة لأمرين"،وهو ما أسماه علم اللغة الحديث بالبنى العميقة.

إذن يمكن تلخيص عبارة ابن جني تلك في مصطلحي البنية السطحية والبنية العميقة.

---

[1] – ينظر مدخل إلى المدارس اللسانية ، السعيد شنوقة ،المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة ،مصر ،ط1، 2008م ص121، 122

[2] – ينظر الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية ،أحمد دراج،ص200

خـــاتـمة

كان هذا البحث محاولة لإظهار الجوانب المصطلحية عند ابن جني من خلال دراسة منظومته الاصطلاحية اللغوية ،بدأت ـ بعد النظر في أهمّ قضايا علم المصطلح ـ من محاولة تأصيل المصطلح اللغوي عند أوائل اللغويين والنحاة والبلاغيين وانتهت بإظهار جانب من جوانب الثورة المصطلحية الحديثة التي استفادت أيّما استفادة من المفاهيم اللغوية للقدماء ،ممّا دفعهم إلى خلق مصطلحات أُخَر،بينما حاول هذا البحث أن يركّز على الحركة الاصطلاحية التي قادها ـ في جانب المصطلح اللغوي ـ ابن جني في القرن الرابع الهجري إن على مستوى الإبداع وإن على مستوى الاستعمال ،فكانت دراسة مصطلحاته في كتاب الخصائص معبراً لإرثه العلمي وتفكيره اللغوي ،إذا أقررنا أنّ المصطلح حامل للعلم ذاته لأنّه وسيلة له لا غاية،وقد توصلت هذه الدراسة من خلال كلّ هذا إلى جملة من النتائج نذكر منها:

إنّ إرهاصات الدراسة المصطلحية ـ وهو ما دلّ عليه البحث ـ بدأت في القرن الرابع الهجري ،ومن الذين اضطلعوا بالدراسة اللغوية ابن جني بدءا من حدّه اللغة حينما خصّها بمفاهيم دقيقة أقرّها المحدثون فيما بعد كعدّها ظاهرة اجتماعية نفسية وبشرية وهو ما غفل عنه المتقدمون من النحاة ومن اللغويين غير أنّنا وجدنا ابن جني يطلق اللغة أحياناً ويريد بها اللسان أو اللهجة على أنّ مصطلح اللسان في الاستعمال العربي أسبق من مصطلح اللغة.

إنّ كتاب الخصائص لابن جني هو وثيقة لغوية عُنيت بموضوعات المصطلح من خلال أبوابه التي جاءت في معظمها لتناقش قضية ثنائية اللفظ والمعنى التي تقابلها في علم المصطلح الحديث ثنائية التسمية والمفهوم وعلاقات الألفاظ بمعانيها وكذا نشأة اللغة.

إنّ إشكالات المصطلح ـ بوصفه نشاطاً حضارياً ـ لم تكن انشغالاً حديثاً فحسب بل كان القدماء على وعي بضرورة معرفة اصطلاحات العلوم بغية فهمها وإدراكها ،وهو ما دلّ على وجود مرجعية اصطلاحية تراثية تمثّلت في وجود ذخيرة مصطلحية اقتحمت بها عالم النظريات المصطلحية تنظيراً وتصنيفاً.

إنّ مسألة تكوين المصطلحات ومفاهيمها صاحبت نشوء اللغة نفسها وتبلورت عند أوائل اللغويين والنحاة بدءا من أبي الأسود الدؤلي والخليل وسيبويه فقد وجدنا أنّ ابن جني قد اعتمد عليهم في أغلب مصطلحاته وقد تميّز المصطلح عندهم عموماً بميزات نذكر بعضها:

*التعبير عن المصطلح بأكثر من مرادف كما وجدنا عند الخليل وسيبويه كالذي بين مصطلحي (الصوت والحرف) للتعبير عن النَفَس المسموع ،وهذا الترادف قد تعضده الدراسات الحديثة.

*وضع حدود لبعض المصطلحات الصوتية أزال به الغموض الذي اكتنفها كمصطلحات (الجهر والهمس والشدة والرخاوة).

*لم يضع القدماء ـ في الأصوات ـ مصطلحات تعبّر عن الظاهرة الصوتية كالصفة التي بين الرخوة والشديدة والاكتفاء بالوصف فقط.

*الاهتمام بالمفاهيم أكثر من المصطلح ؛أي الاهتمام بمضمون العلم بدل تحديد المصطلحات.

*موت مصطلحات استعملها سيبويه والخليل كمصطلح (جماعة الجماعة) للدلالة على (جمع الجمع) ومصطلح (الموضع) للدلالة على اسم المكان ومصطلح (الحين) للدلالة على اسم الزمان،ومنها ما غيروه كمصطلح (الحشو) الذي غُيِّر إلى (الصلة).

* الإشارة إلى الفكرة أو المفهوم دون تقييده بمصطلح أو تسمية كما فعل المتقدمون ببعض ألوان البديع كمفهوم الالتفات ،أو ما أطلق عليه ابن جني بشجاعة العربية.

إنّ جلّ المصطلحات اللغوية كانت من إبداع علماء القطر البصري لأنّا وجدنا علماء الكوفة يردّدون مصطلحات البصريين كما فعل الفراء على أنّه غيّر مصطلحات عدّة.

يمثّل المبرد منعرجاً حاسماً في إبداع المصطلحات وتغييرها فهو أوّل من أشار إلى مصطلح (النبر) وغيّر مصطلح (أقصى اللسان) إلى (أوّل مخارج الفم) من المصطلحات المركبة.

ظهور بوادر مصطلحات الأصول النحوية مع بداية القرن الرابع الهجري عند ابن السراج وواصلت نشوءها وتبلورها لدى أبي علي الفارسي وابن جني.

دلّ مصطلح (مطل الحركات) عند ابن جني على ما يسمى بالتنغيم عند القدماء والمحدثين،وعبّر عن التنغيم بتسميات أخر هي التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم وقوة اللفظ والتمطيط وإطالة الصوت،على أنّه أشار إلى مفهومه وخصائصه دون أن يسميه ،وأشار إلى مصطلح جديد وهو(الصدى) الذي اُعتُمِدَ فيما بعد ووصفه المحدثون بالدقيق في التعبير عن الظاهرة الصوتية.

ولقد كان ابن جني يراعي في اختيار مصطلحاته اعتبارات شتى منها:

الاعتبار الشكلي كالتأثير بين الأصوات والتغيرات الصوتية ،وقد رُوعي هذا الاعتبار في مصطلحات الأصوات ،واعتبار الثبات والتحوّل في اختيار مصطلحي "الإعراب والبناء" ،والاعتبار الدلالي الوضعي في مصطلحي "الجملة والنحو"،واعتبار العموم والخصوص في مصطلح "اسم العلم" ،واعتبار الخلاف المذهبي البصري والكوفي،واقتران الذات بمعنى الحدث في مصطلحي "اسم الفاعل واسم المفعول" ،وارتباط الذات بالجنس كما في مصطلحات الصرف كـ"التذكير والتأنيث" ،واعتبار الاعتقاد في مصطلح "الخبر" البلاغي؛أي اعتقاد المخاطب وأحواله،واعتبار التصريح والإخفاء في مصطلحات "الإيماء والتعريض والإشارة" ،واعتبار الأصل والعدول عنه في مصطلحي "الاتّساع والاستعارة" ،واعتبار الأصلية والفرعية كما في مصطلحات" الاختصار والإيجاز والحذف"،فكلّ مصطلح قد راعى فيه واضعه اعتباراً معيناً.

وجدنا أنّ ابن جني كان يخالف الجمهور في إطلاق تسمياته تبعاً لحسه وذوقه الخاص، لذا كان يطلق مصطلح الإخفاء ويريد به الاختلاس مثلاً، و اعتماده على حسّه المرهف هذا جعله يطبّق مبدأ من مبادئ المعتزلة حيث كان يتصوّر الروم صوتاً بين

الساكن والمتحرك فهو منزلة بين المنزلتين ؛فكان يعتمد المظهر الكلامي في مفاهيمه،كما أنّه كان يطلق المصطلحات ويبتدعها كإطلاقه الإدغام الأصغر والإدغام الأكبر،وجعل الإمالة جزءاً من الإدغام الأصغر،وتسميته كان الزمانية وكان الحدثية للدلالة على كان التامة وكان الناقصة ،والاشتقاق الأكبر وشجاعة العربية في البلاغة الذي يكشف عن أسس التفكير البلاغي عنده.

تميّزت مفاهيم ابن جني في النحو بالشمولية كتعريفه للنحو الذي بقي مُعتَمَداً عند غيره ،وسمة الشمولية تلك هي سمة الدراسات اللغوية القديمة، فضلا على أنّه كان يسوِّغُ سبب تسمية بعض المصطلحات كما فعل بمصطلح البناء حينما زعم أنّه سمّي البناء للزومه ضرباً واحداً ولا يزول عن مكانه.

لا يتردد ابن جني في استعمال مصطلحات الكوفيين كما الحال في استعمال مصطلح"ما لم يسم فاعله" الذي استعمله الفراء، زيادة على أنّه وظّف بعض مصطلحات علم المنطق كالجوهر والعرض للدلالة على قسمي اسم العلم وهو ما ينمّ عن تأثره بهذا العلم، وكان يستخدم أكثر من مصطلح واحد للدلالة على فكرة واحدة كالتوكيد والتكرير للدلالة على مفهوم واحد ؛ويبدو أنّهم قد قصدوا من ذلك التنويع والتوضيح أكثر، وجرت التسميتان عند البصريين والكوفيين وهو ليس عيباً ؛إذ يوحي تعدد المصطلح للمفهوم الواحد بتعدّد السياق المناسب لذلك المصطلح أي أنّهم يعبّرون بمفهوم نسقي من مفاهيم المصطلح العام.

لقد استخدم ابن جني مصطلحات أصولية متأثراً بأصول الفقه والكلام كاستخدامه مصطلحات القياس والسماع والعلة والإجماع والاستحسان والدور وغيرها، فكان يعرّف هذه المصطلحات أحياناً ويصفها أحياناً أخرى ويمثّل لها في بعض الأحايين ،وقد أعطى مفهومين للقياس استقرائي وشكلي ،وأبدع في بعض المصطلحات كتتميم العلة وتفسيرها والعلة الموجبة والعلة المجوزة والعلة البرهانية وغيرها، من دون أن ينسى الاستصحاب الذي ذكره بمصطلح آخر قبل الأنباري أبي البركات.

وأما في البلاغة فقد استخدم ابن جني مصطلحي الإيماء والإشارة للتعبير عن مستويات الكناية قبل البلاغيين أنفسهم، على أنّ مفهوم الاتّساع عنده هو معنى يُعدَلُ فيه عن الحقيقة إلى المجاز، وقد تميّزت مصطلحات ابن جني البلاغية بالتوسع في مفهومها كما وجدنا في الالتزام الذي أطلق عليه"التطوع بما لا يلزم" والاجتهاد في وضع تسميات لمفاهيم اُعتُمِدَت عند البلاغيين بعده ؛فقد سمّى التكلّف "التجشّم والصنعة والكره"،إضافة إلى أنّه كان يستعير المصطلح البلاغي ويوظّفه في مسائل صرفية كما كان يستعير مصطلحاته من علوم غير عربية ويستعملها في العربية.

إنّ ابن جني يركّز على المعنى اللغوي والجانب التأثيلي أو الترسيسي للمصطلح أكثر ممّا اُصطُلِحَ عليه ،ويظهر ذلك من خلال نظام التقليبات وإيجاد معنى مشترك بين جميع التقليبات، كما أنّه كان يضع بعض مصطلحاته اللغوية على وفق أفكاره اللغوية، وإيمانه بنسق بعض النظريات اللغوية كوضعه للمصطلح المركب"إمساس الألفاظ أشباه المعاني" الذي يعبّر عن فكرة المحاكاة الطبيعية لألفاظ اللغة.

إنّ ابن جني كان يقتبس من نظريات غيره ثم يجتهد في وضع المصطلح المناسب لها،وقد يضطر إلى تغيير المصطلح الأول كما جرى في استبدال مصطلحي أبي علي الفارسي" التوارد والاتفاق" بمصطلح "تلاقي اللغة"، وأفاد مصطلحه اللغوي"**إصلاح اللفظ**" ما يفيده مصطلح عبد القاهر الجرجاني"**النظم**" إلى حدّ ما،على أنّه بنى بعض مصطلحاته تلك انطلاقاً من نظرية الأصل والفرع .

لقد تبيّن لنا أنّ الترادف يكون في لغتين لا في لغة واحدة وأنّ ما يدعونه ترادفاً هو تقارب في المعنى فقط كما يشير ابن جني، على أنّه تناول الترادف بمصطلح عباري (مركب) وهو " **تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني**".

لقد كانت هناك جوانب التقاء بين تفكير ابن جني اللغوي والنظريات اللسانية الحديثة في جانب المفاهيم والنظريات، على أنّها تباينت في التسميات والمصطلحات فقط.

وفي الختام أحمد الله تعالى وأسأله العون والتوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة العربية.

1. الاتّجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية ،أحمد دراج،مكتبة الآداب ،القاهرة ط1، 1430هـ2009م.
2. الإتقان في علوم القرآن السيوطي جلال الدين،تأليف القاضي أبو بكر الباقلاني،تح،مركز الدراسات القرآنية،المملكة العربية السعودية.
3. أثر النحاة في البحث البلاغي،عبد القادر حسين،دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، (دط) (دت).
4. أدب الكاتب ،ابن قتيبة أبو محمد عبدالله بن مسلم تح،محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الطلائع القاهرة2009م.
5. أسرار العربية،أبو البركات الأنباري،دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت 2010م
6. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي دار غريب ،القاهرة 1993م.
7. الأسلوبية منهجاً نقدياً ،محمد عزام منشورات وزارة الثقافة دمشق1989م.
8. الأشباه والنظائر،السيوطي جلال الدين،دار الكتب العلمية،بيروت.
9. الاشتقاق ،ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن،تح،عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت لبنان،ط1، 1411هـ. 1991م.
10. إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،يوسف وغليسي منشورات الاختلاف والدار العربية ناشرون،ط1، 2008م.
11. الأصوات اللغوية,إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية،ط4، 1992
12. أصول التفكير النحوي،علي أبو المكارم، دار الثقافة بيروت منشورات الجامعة الليبية،1393،1392هـ1973م.
13. أصول اللغة والنحو فؤاد حنا ترزي،دار الكتب،بيروت ،لبنان،
14. أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، محمد سالم صالح،دار السلام القاهرة،ط1، 1427هـ2006م.

15. أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ،كريم زكي حسام الدين الرشاد،ط3، 2000م.
16. الأصول في النحو ،ابن السراج أبو بكر،تح،عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة. بيروت ،ط1417،3هـ 1996م.
17. الإغراب في جدل الإعراب,الأنباري أبو البركات،تح، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ،دمشق 1957م.
18. الاقتراح ،السيوطي جلال الدين،إشراف، توفيق شعلان،المكتبة التوفيقية القاهرة،مصر .
19. إنباه الرواة على أنباه النحاة،القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ،تح،محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي القاهرة ،مؤسسة الكتب الثقافية بيروت،ط1، 1406هـ 1986م،.
20. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ابن هشام أبو محمدالأنصاري ،ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح،تأليف محمد محي الدين عبد الحميد،منشورات المكتبة العصرية بيروت،(د ط) (دت) .
21. الإيضاح في علل النحو ،الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق،تح مازن المبارك ،مكتبة دار العروبة.
22. الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي،تح،كاظم بحر المرجان،عالم الكتب،بيروت لبنان،ط2، 1416هـ1996م.
23. الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع مختصر تلخيص المفتاح، القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، مراجعة عماد بسيوني زغلول،مؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان،ط3 .
24. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف،طبعة جديدة بعناية عرفات العشا حسونة،راجعه صدقي محمد جميل،دار الفكر،لبنان،1425 1426هـ 2005م.
25. بحوث لغوية ،أحمد مطلوب، ،دار الفكر عمان ،ط1، 1987م.

26. بحوث مصطلحية،أحمد مطلوب،منشورات المجمع العلمي،بغداد،1427هـ-2006م.
27. البديع في نقد الشعر،أسامة بن منقذ،تح،أحمد أحمد بدوي،وحامد عبد المجيد،مراجعة إبراهيم مصطفى،الجمهورية العربية المتحدة،وزارة الثقافة والإرشاد القومي،الإقليم الجنوبي،الإدارة العامة للثقافة ص163
28. البرهان في علوم القرآن،الزركشي بدر الدين تح،محمد أبو الفضل إبراهيم،دار إحياء الكتب العربية،ط1، 1376هـ1957م.
29. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة:عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب،القاهرة.
30. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،السيوطي جلال الدين،تح،محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر،ط2، 1399هـ 1979م.
31. البلاغة ،المبرد أبو العباس محمد بن يزيد،تح،رمضان عبد التواب،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة،ط2، 1405هـ 1985م.
32. البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد،عبد الرحمن حسن حبنك الميداني،دار القلم ،دمشق ،الدار الشامية بيروت،ط1، 1416هـ1996م.
33. البلاغة تطوّر وتاريخ ،شوقي ضيف،دار المعارف،مصر،1965م
34. البلاغة والأصول دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي نموذج ابن جني،محمد مشبال،أفريقيا الشرق،المغرب 2007م.
35. البنى النحوية ،نوم تشومسكي،ترجمة يوئيل يوسف عزيز،بغداد 1987م
36. البهجة المرضية في شرح الألفية، السيوطي جلال الدين،تح، أحمد إبراهيم محمد علي، دار الفكر.
37. البيان والتبيين ،الجاحظ عمرو بن بحر،تح،عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،ط7، 1418هـ _1998م.
38. تاج العروس من جواهر القاموس ،الزبيدي محمد بن محمد،تح،مجموعة من المحققين ،دار الهداية (دط) (دت).

39. تاريخ أداب العرب ،الرافعي مصطفى صادق،راجعه وضبطه عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري ،مكتبة الإيمان المنصورة،ط2، 1940م
40. تاريخ الأدب العربي،كارل بروكلمان ،نقله إلى العربية يعقوب بكر ورمضان عبد التواب،دار المعارف القاهرة.
41. التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، وضحة عبد الكريم جمعة الميعان،مكتبة دار العروبة،الكويت ،ط120071428هـ.
42. تراث ابن جني اللغوي والدرس اللساني الحديث دي سوسير نموذجاً،بلملياني بن عمر،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2006م .
43. الترادف في اللغة ،حاكم مالك الزيادي، دار الحرية للطباعة، بغداد،1400هـ 1980م.
44. التصور اللغوي في الفكر الاعتزالي مقاربة تأويلية في مشكلات المعرفة ،مختار لزعر دار الأديب وهران.
45. التطور اللغوي،عبد الرحمن أيوب ،القاهرة 1964م.
46. التعريفات، الجرجاني الشريف علي بن محمد،مؤسسة الحسنى المغرب،ط1، 2006م
47. التفكير العلمي في النحو العربي ،الاستقراء التحليل التفسير،حسن خميس الملخ،دار الشروق،ط1 ،2002م، ص141 ،142.
48. التفكير اللساني في الحضارة العربية،عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت لبنان،ط3، 2009م.
49. التكملة،أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي،تح ،كاظم بحر المرجان،عالم الكتب بيروت لبنان ،ط2، 1419هـ1999م .
50. التلخيص في علوم البلاغة ،القزويني جلال الدين،ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي ،دار الفكر العربي،ط2، 1932م .
51. تهذيب اللغة ، الأزهري أبو منصور،تح،عبد السلام محمد هارون،راجعه محمد علي النجار،المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر،الدار المصرية للتأليف والترجمة.

52. التيسير في القراءات السبع ،أبو عمرو الداني عني بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتاب العربي،ط2، 1404هـ 1984م.
53. ابن جمعة الموصلي،في شرح ألفية ابن معطي،تح،علي موسى الشوملي،ط1،مكتبة الخريجي ،الرياض 1985م.
54. الجمل في النحو،الخليل بن أحمد الفراهيدي ،تح، فخر الدين قباوة،مؤسسة الرسالة،سوريا ط1، 1405هـ 1985م.
55. ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي ،دار عمار،ط1،1426هـ2007م
56. ابن جني عالم العربية،حسام سعيد النعيمي ،دار الشؤون الثقافية العامة بغداد العراق ،ط1 1990م.
57. الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو علي الفارسي تح،بدر الدين فهوجي ,بشير جويجاني ،راجعه ودققه عبد العزيز ربّاح وأحمد يوسف الدقاق دار المأمون للتراث ط1404،1 هـ 1984م.
58. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ،عبد العال سالم مكرم ،مؤسسة الرسالة،بيروت لبنان،ط2، 1413هـ1993م.
59. الحيوان ،الجاحظ عمرو بن بحر ،تح، يحي الشامي،دار مكتبة الهلال،ط3، 1990م ،بيروت لبنان.
60. خزانة الأدب وغاية الأرب،ابن حجة الحموي تقي الدين،تح،عصام شعيتو،دار ومكتبة الهلال،بيروت،ط1، 1987م.
61. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي،تح،عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي القاهرة،ط4، 1420هـ
62. الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان،تح،محمد علي النجار،دار الكتاب العربي بيروت لبنان،1952م
63. خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، سعود بن غازي أبو تاكي،دار غريب ،القاهرة،ط1، 1425هـ2004م،

64. الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، جورج متري عبد المسيح،وهاني جورج تابري مكتبة لبنان،ط1، 1410هـ 1990م.
65. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث،محمد حسين آل ياسين،دار مكتبة الحياة بيروت لبنان،ط1، 1400هـ 1980م.
66. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني،حسام سعيد النعيمي،دار الرشيد للنشر منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية،1980م
67. الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، فاضل صالح السامرائي، دار النذير بغداد،(دط)،1970م.
68. دراسات في فقه اللغة ،صبحي الصالح ،دار العلم للملايين بيروت لبنان،ط18، 2007م .
69. دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها،صاحب أبو جناح،دار الفكر عمان الأردن،ط1، 1419هـ 1998م.
دراسة الصوت اللغوي،أحمد مختار عمر،عالم الكتب ،القاهرة،1997م 1418هـ
70. دلائل الإعجاز،الجرجاني عبد القاهر،شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد التنجي،دار الكتاب العربي،ط3 ،1420 1999م.
71. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك،عبد الله صالح الفوزان،دار المسلم .
72. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ،شرح وتعليق محمد حسين ،مكتبة الآداب بالجماميزت المطبعة النموذجية .
73. ديوان أبي الأسود الدؤلي،صنعة أبي سعيد الحسن السكري،تح،محمد حسن آل ياسين،دار ومكتبة الهلال،ط2، 1418هـ-1998م.
74. ديوان البحتري ،مطبعة الجوائب قسطنطينية ،ط1، 1300هـ.
75. ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت،تح، نعمان محمد أمين طه،مكتبة الخانجي القاهرة،ط1، 1407هـ1987م.
76. ديوان الحطيئة،اعتنى به وشرحه حمدو طماس،دار المعرفة بيروت لبنان،ط2، 1426هـ 2005م

77. ديوان امرئ القيس باعتناء عبد الرحمن المصطاوي ،دار المعرفة،لبنان،ط2، 1425هـ2004م.
78. ديوان شعر ذي الرمة وهو غيلان عقبة العدوي عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارتني،طبع على نفقة كلية كمبريج في مطبعة الكلية،1337هـ 1919م.
79. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب،تح، نعمان محمد أمين طه،دار المعارف،القاهرة ،ط3.
80. ديوان زهير دار صادر،بيروت.
81. ديوان زيد الخيل الطائي تح،أحمد مختار البرزة،دار المأمون للتراث،بيروت ط1، 1408هـ 1988م .
82. ديوان سحيم عبد بني الحسحاس،تح،عبد العزيز الميمني،دار الكتب المصرية القاهرة،1369هـ 1950م
83. ديوان طرفة بن العبد شرحه وقدم له مهدي ناصر الدين ،منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط3، 1423هـ2002م.
84. ديوان عمرو بن كلثوم ،جمعه وحققه وشرحه إميل بديع يعقوب،دار الكتاب العربي بيروت لبنان ،ط2، 1416هـ 1996م.
85. ديوان كثيّر عزة جمعه وشرحه إحسان عباس،دار الثقافة بيروت لبنان،1391هـ1971م.
86. ديوان النابغة الذبياني،تح،محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار المعارف القاهرة،ط2
87. الرد على النحاة. ابن مضاء القرطبي،تح،شوقي ضيف،دار المعارف القاهرة،ط2.
88. رسالة أسباب حدوث الحروف،ابن سينا،تح محمد حسان الطيان ويحي مير علم،مراجعة شاكر الفحام وأحمد راتب النفاح،مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق.
89. سر صناعة الإعراب،أبو الفتح عثمان بن جني،تح،حسن هنداوي،(دط) (دت)

90. شجاعة العربية أبحاث ودروس في فقه اللغة،سالم العلوي،دار الآفاق،الجزائر 2006م.
91. شذا العرف في فن الصرف،أحمد الحملاوي،دققه وعلق عليه مصطفى أحمد عبد العليم ،مكتبة المعارف الرياض،ط1، 1422هـ 2001م.
92. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،تح،محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الكتاب العربي بيروت لبنان ط1، 1375هـ 1955م.
93. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ابن عقيل بهاء الدين عبد الله ،تح،محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية بيروت لبنان،ط2، 1424هـ 2003م
94. شرح ديوان الحماسة ،علي الأصفهاني،تح، غريد الشيخ،وضع فهارسه العامة إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1424هـ2003م
95. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،خالد الأزهري،تح،محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط1، 1421هـ2000م.
96. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،رضي الدين الأستربادي ،تح،حسين بن محمد بن إبراهيم الحفظي،إدارة الثقافة والنشر بالجامعة،ط1، 1414هـ 1993م.
97. شرح المفصل ،ابن يعيش موفق الدين يعيش،صححه وعلق عليه جماعة من العلماء،إدارة الطباعة المنيرية.
98. شرح شافية ابن الحاجب،رضي الدين الأستربادي مع شرح شواهده للبغدادي،تح، نور الحسن ،محمد الزفزاف،محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،(دط) 1402هـ1982م.
99. شرح شذور الذهب،ابن هشام أبو محمد الأنصاري،ومعه الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب ورحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور ،تأليف بركات يوسف هبود ،مراجعة يوسف الشيخ محمد البقاعي ،دار الفكر بيروت لبنان،ط1، 1414هـ -1994م ،ط2، 1419هـ -1998م.

100. شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان،السيوطي جلال الدين،وبهامشه حلية اللب المصون على الجوهر المكنون للشيخ أحمد الدمنهوري،دار الفكر (دط) (دت).
101. شرح كتاب سيبويه ،السيرافي أبو سعيد،تح، أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1429،1هـ2008.
102. شرح نهج البلاغة،عبد الحميد بن أبي الحديد ،تح،محمد أبو الفضل إبراهيم،دار إحياء الكتب العربية (دط) (دت).
103. شعر إبراهيم بن هرمة،تح،محمد نفاع و حسين عطوان،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
104. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها ،أحمد بن فارس ،علق عليه ووضح حواشيه أحمد حسن بسج،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1418هـ 1997م.
105. الصحاح،الجوهري إسماعيل بن حمّاد،تح أحمد عبد الغفور عطار،دار العلم للملايين،بيروت لبنان،ط4 ،1990م
106. ضحى الإسلام ،أحمد أمين ،دار الكتاب العربي ،بيروت لبنان،ط1، 1425هـ2005م .
107. الضرورة الشعرية في النحو العربي ،محمد حماسة عبد اللطيف،مكتبة دار العلوم القاهرة(د ط).
108. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة،الدار الجامعية مصر 1998م.
109. ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، فهمي حسن النمر،دار الثقافة القاهرة،1985م.
110. ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ،عبد الفتاح حسن علي البجة،دار الفكر عمان الأردن،ط1419،1هـ 1998م
111. العربية وعلم اللغة الحديث،محمد محمد داود،دار غريب القاهرة، 2001م

112. علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، سليم عواريب،دار غرناطة ،الجزائر،ط1، 2010م.
113. علم الأصوات بين القدامى والمحدثين عادل محلو مطبعة مزوار الوادي ط1، 2009م.
114. علم الأصوات، كمال بشر،دار غريب،القاهرة
115. علم التجويد دراسة صوتية ميّرة،غانم قدوري الحمد دار عمار عمان الأردن،ط1، 1426هـ 2005م.
116. علم اللغة العام ، فرديناند دي سوسير،ترجمة يوئيل يوسف عزيز مراجعة مالك يوسف المطلبي ،دار أفاق عربية بغداد، العراق.
117. علم اللغة وصناعة المعجم،علي القاسمي،مطابع جامعة الملك سعود،السعودية ،ط1411،2هـ1991م.
118. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده،ابن رشيق أبو علي الحسن القيرواني،حققه وفصله وعلّق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل ،بيروت لبنان، ط5، 1401هـ1981م.
119. العين ،الخليل بن أحمد الفراهيدي،تح، مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ،سلسلة المعاجم والفهارس .
120. الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين،محمد إبراهيم الحفناوي،دار السلام القاهرة،ط1428،2هـ 2007م.
121. الفروق اللغوية، العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله، تح،محمد إبراهيم سليم،دار العلم والثقافة القاهرة.
122. الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية ،عبد الجليل مرتاض،دار هومه،الجزائر 2008م.
123. فصول في فقه اللغة العام ،محمد علي عبد الكريم الرديني،دار الهدى ،الجزائر،2007م.
124. فقه اللغة في الكتب العربية ،عبده الراجحي،دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان.

125. فقه اللغة وخصائص العربية دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد،محمد المبارك،دار الفكر بيروت لبنان،1425هـ-1426هـ ،2005م.
126. الفكر البلاغي عند النحويين العرب،عزام عمر الشبراوي،دار البشير،ط1، 2002م،عمان الأردن.
127. الفهرست، ابن النديم ،تح،محمد أحمد أحمد،المكتبة التوفيقية.
128. في أصول النحو، سعيد الأفغاني ،دار الفكر دمشق ط3، 1383هـ 1964م.
129. في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية،غالب فاضل المطلبي،وزارة الثقافة والإعلام دائرة الشؤون الثقافية والنشر 1984م.
130. في البلاغة العربية علم البيان،عبد العزيز عتيق،دار النهضة العربية بيروت، (دط) 1405هـ1985م.
131. في اللهجات العربية ،إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،ط3، 2003م.
132. قاموس اللسانيات ،عبد السلام المسدي،عربي فرنسي فرنسي عربي،مع مقدمة في علم المصطلح،الدار العربية للكتاب.
133. القاموس المحيط الفيروزأبادي مجد الدين محمد بن يعقوب،وبهامشه تعليقات وشروح ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1400هـ-1980م .
134. قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ،إميل بديع يعقوب،دار العلم للملايين،ط1، 1979م.
135. القياس في اللغة العربية ،محمد الخضر حسين ،المطبعة السلفية ومكتبتها ،القاهرة1353.
136. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي ،دار الشروق ،عمان الأردن،ط1 1997م .
137. الكامل في الأدب واللغة،المبرد أبو العباس محمد بن يزيد،تح،محمد أحمد الدالي،مؤسسة الرسالة،ط2 (دت).

138. الكتاب كتاب سيبويه،سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان،تح،عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي ،القاهرة ط3، 1408هـ 1988م.
139. كتاب الإتباع ،أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي،تح،عز الدين التنوخي،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1380هـ 1961م.
140. كتاب البديع،عبد الله بن المعتز ،اعتنى بنشره وتعليق المقدمة والفهارس اغناطيوس كراتشقوفسكي ،دار المسيرة،بيروت،ط3، 1402هـ1982م.
141. كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله ،تح،علي محمد أبو الفضل إبراهيم،دار إحياء الكتب العربية،ط1، 1371هـ1952م .
142. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي محمد علي،تح،علي دحروج،مكتبة لبنان ناشرون،ط1، 1996م.
143. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،الزمخشري جار الله،تح، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وشارك في تحقيقه فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي،مكتبة العبيكان،الرياض السعودية،ط1، 1418هـ 1998م.
144. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،أبو البقاء الكفوي،تح،عدنان درويش محمد المصري،مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط2 1419هـ –1998م
145. اللباب في علل البناء والإعراب أبو البقاء العكبري تح،غازي مختار طليمات دار الفكر دمشق ط 1 ،1995 م
146. لسان العرب ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ،تح،عامر أحمد حيدر ،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1424هـ 2003م
147. اللغة العربية معناها ومبناها،تمام حسان،دار الثقافة الدار البيضاء،المغرب،1994م.
148. اللغة، ج .فندريس،ترجمة،عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص،مطبعة لجنة البيان العربي،القاهرة.

149. اللمع في العربية، ابن جني أبو الفتح عثمان،تح، فائز فارس ،دار الكتب الثقافية ،الكويت،(دط)1972م.
150. اللهجات العربية في القراءات القرآنية،عبده الراجحي،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (دط) 1996م.
151. المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة،ابن جني،قرأه وشرحه وعلق عليه مروان العطية وشيخ الراشد،دار الهجرة بيروت،ط1، 1408هـ 1988م.
152. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر،ابن الأثير ضياء الدين،قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة،دار النهضة مصر للطباعة والنشر الفجالة القاهرة.
153. مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه،اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ ،دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ،الكويت
154. محاضرات في أصول النحو،التواتي بن التواتي،مطبعة رويغي الأغواط،الجزائر، ط1، 2006م.
155. محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،شفيقة العلوي،أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع،بيروت ،لبنان ط1، 2004م.
156. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ابن جني،تح على النجدي ناصف،عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي،لجنة إحياء كتب السنة القاهرة،1415هـ1994م.
157. المدارس اللسانية المعاصرة،نعمان بوقرة،مكتبة الآداب،مصر(د ت)(د ط)
158. المدارس النحوية، شوقي ضيف،دار المعارف القاهرة ط7
159. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،القاهرة ، ط3، 1417هـ –1997م.
160. مدخل إلى المدارس اللسانية ،السعيد شنوقة ،المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة ،مصر ط1، 2008م.

161. مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية،علي أبو المكارم،دار غريب، القاهرة،2008م.
162. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،مهدي المخزومي،دار الرائد العربي،بيروت لبنان،ط3، 1406هـ-1986م
163. مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر،محمد الأمين الشنقيطي،تح،أبو حفص سامي العربي،دار اليقين مصر،ط1، 1419هـ 1999م.
164. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي جلال الدين،ضبطه وصححه ووضع حواشيه فؤاد علي منصور دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1418هـ -1998م.
165. المسائل الحلبيات،أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تح، حسن هنداوي ،دار القلم ،دمشق ،دار المنارة بيروت ،ط1، 1407هـ1987م.
166. المسائل العسكريات،أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي،تح،علي جابر المنصوري،دار الثقافة،الدار العلمية الدولية،عمّان الأردن،2002م,(دط).
167. المسائل المشكلة المعروفة بالبغدديات،أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ،تح،صلاح الدين عبد الله التيكاوي،مطبعة العاني ،بغداد.
168. المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث ،عصام نور الدين،الشركة العالمية للكتاب،دار الكتاب العالمي ،ط1، 1409هـ1988م.
169. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية،عبد العزيز الصيغ،دار الفكر دمشق،ط2، 1427هـ 2007م.
170. المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين،إبراهيم عبود السامرائي ،دار جرير،عمان الأردن، ط1ن 1432هـ-2011م.
171. المصطلح العربي البنية والتمثيل،خالد الأشهب،عالم الكتب الحديث،الأردن،ط1، 1432هـ-2011م.
172. المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث،الأمير مصطفى الشهابي،مجمع اللغة العربية دمشق،ط1409،2هـ-1988م.

173. المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم،خليفة الميساوي منشورات ضفاف،الرياض،بيروت،دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف،الجزائر ط1، 1434هـ2013م.
174. المصطلح المترجم مدخل نظري إلى المصطلحات،يوسف مقران ،دار مؤسسة رسلان ط1،2007 م.
175. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتي القرن الثالث الهجري،عوض حمد القوزي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط1، 1401هـ-1981م.
176. المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،توفيق قريرة،دار محمد علي،تونس ،ط1، 2003م.
177. المصطلح النقدي في التراث الأدبي،محمد عزام ،دار الشرق العربي ،لبنان ،سوريا،(دط) (دت).
178. المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة،عمار ساسي،عالم الكتب الحديث،إربد الأردن،جدار للكتاب العالمي الأردن ،ط1 1429هـ-2009م
179. المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية معجم عربي أعجمي وأعجمي عربي،محمد رشاد الحمزاوي،الدار التونسية للنشر ،تونس،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1987م.
180. مصطلحات النحو الكوفي،عبد الله بن حمد الخثران،هجر، ط1، 1411هـ1990م.
181. المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، إيناس كمال الحديدي،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،ط1، 2006م.
182. المعاجم الأصولية في العربية،دراسة لغوية في النشأة والصناعة والمعجمية، خالد فهمي، إيتراك للطباعة.
183. المعاجم والمصطلحات، حامد قنيبي، دار السعودية للنشر والتوزيع جدة،2000.

184. معاني القرآن،الفراء أبو زكرياء يحي بن زياد،عالم الكتب بيروت، ط3، 1403هـ-1983م.
185. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها،أحمد مطلوب،مطبعة المجمع العلمي العراقي،1403هـ1983م.
186. المعجم المفصل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني،إنعام فوال عكاوي،مراجعة أحمد شمس الدين ،طبعة جديدة منقحة دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط2، 1417هـ1996م.
187. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل، ابتدأ ترتيبه وتنظيمه ونشره أ.يونسنك،اتبعنشره،ي.ب منسج و و.ب دي هاش و ي.ب فن لون ،مع مشاركة محمد فؤاد عبد الباقي، (سنمطعم)،مطبعة بريل في مدينة ليدن 1955م.
188. معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال, مراجعة وتوثيق محمد التنوجي، دار الجيل،القاهرة ،تونس،ط1424،1هـ2003م.
189. المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة، لابن حويلي الأخضر ميدني،دار هومه،2010 م.
190. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام أبو محمد الأنصاري،تح،مازن المبارك،ومحمد علي حمد الله،راجعه سعيد الأفغاني،دار الفكر بيروت لبنان،ط1، 1419هـ 1998م.
191. مفاتيح العلوم ،الخوارزمي محمد بن أحمد بن يوسف،راجه وعلق حواشيه محمد كمال الدين الأدهمي ،عثمان خليل ط1، 13491930م.
192. مفتاح العلوم،السكاكي يوسف أبو يعقوب،ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه نعيم زرزور ،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1، 1403هـ1983م .
193. مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان،عالم الكتب القاهرة،ط1، 1427هـ 2006م.

194. مقاييس اللغة،أحمد بن فارس تح،شهاب الدين أبو عمرو،دار الفكر بيروت لبنان،ط2، 1418هـ1998م.
195. المقتضب،المبرد أبو العباس محمد بن يزيد،تح،محمد عبد الخالق عظيمة،وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي،القاهرة 1415هـ1994م
196. مقدمة ابن خلدون،ابن خلدون عبد الرحمن،دار صادر يبروت لبنان ،ط1، 2000م .
197. مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي،جعفر نايف عبابنة،دار الفكرط1،1404هـ-1984م.
198. من أسرار اللغة ،إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة،ط6، 1978م.
199. من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الحيادرة مصطفى طاهر،عالم الكتب الحديثة اربد ،الأردن ،ط1424،1 2003م.
200. المنصف،ابن جني أبو الفتح عثمان ،تح،إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين،إدارة إحياء التراث القديم،ط1 1373هـ 1954م.
201. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ،الآمدي أبو القاسم،تح،السيد أحمد صقر،دار المعارف،القاهرة،ط4، (د ت).
202. الموافقات في أصول الأحكام،الشاطبي الغرناطي إبراهيم بن موسى،تح،أبو عبيدة بن حسن آل سليمان،دار ابن عفان ،ط1417،1هـ1997م.
203. النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث،محمد إبراهيم عبادة،مكتبة الآداب،القاهرة،ط1، 1430هـ-2009م
204. النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي ،محمد سويرتي،أفريقيا الشرق،المغرب،(دط)،2007م .
205. النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج،عبده الراجحي،دار النهضة العربية،بيروت ،لبنان 1979م.

206. نزهة الألباء في طبقات الأدباء،ابن الأنباري أبو البركات،تح،إبراهيم السامرائي،مكتبة المنار الزرقاء الأردن،ط3، 1405هـ-1985م.
207. نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة،محمد طنطاوي،دار المنار،1412هـ-1991م
208. النصوص اللغوية نصوص من كتابي الخصائص والمزهر في علوم اللغة ،مازن المبارك،دار الفكر دمشق،ط3، 1401هـ-1981م.
209. نظرات في التراث اللغوي العربي،عبد القادر المهيري،دار الغرب الإسلامي،بيروت لبنان،ط1، 1993م .
210. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي،حسن خميس الملخ،دار الشروق،عمان الأردن، ط1، 2001م.
211. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس الملخ،دار الشروق الأردن،ط1، 2000م.
212. النظرية اللغوية في التراث العربي ،محمد عبد العزيز عبد الدايم،دار السلام،ط1، 1427هـ2006م.
213. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي جلال الدين،تح،أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط1، 1418هـ1998م.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

214. j duboi et autres dictionnair de lingustique p486 larousse1973

رابعاً :المجلات والدوريات:

215. أثر مصطلحات الخليل الصوتية ومنهجه في دراسات معاصريه،المهدي بوروبة، الأثر مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،ع (5) ،مارس 2006م .

216. أصالة المصطلح اللساني العربي ،مرتاض عبد الجليل،مجلة أعمال ملتقى اللغة العربية والمصطلح يومي 19،20، مايو 2002م،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية،جامعة باجي مختار عنابة،الجزائر 2006م.

217. الانزياح من منظور شجاعة العربية بين المعيار والانزياح،مختار بن قويدر الأثر مجلة جامعية محكمة في الآداب واللغات جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر ،ع (9) ،ماي 2010م

218. الدراسات المصطلحية في التراث العربي،عائشة رماش،مجلة أعمال ملتقى اللغة العربية والمصطلح يومي 19،20، مايو 2002م،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية،جامعة باجي مختار عنابة،الجزائر 2006م.

219. علم المصطلح وإشكالية الاصطلاح اللساني،سليمة بونعيجة راشدي، مجلة أعمال ملتقى اللغة العربية والمصطلح يومي 19،20، مايو 2002م،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية،جامعة باجي مختار عنابة،الجزائر 2006م.

220. المصطلح النحوي عند ابن جني، سامي عوض ويونس يونس مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث الجامعية اللاذقية سورية – سلسلة الآداب والعلوم الانسانية المجلد(25)،ع (19) ،سنة 2003م.

221. المصطلحية (علم المصطلحات) النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها،علي القاسمي اللسان العربي،مجلة دورة للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي الرباط (المملكة المغربية) المجلد الثامن عشر.

222. مصطلحات الرياضيات الحديثة،محمد واصل الظاهر،اللسان العربي مجلة دورية للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب في العالم العربي يصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي جامعة الدول العربية الرباط المغرب الأقصى ،ع (5).

خامساً: الرسائل الجامعية:

223. مصطلحات علم التجويد من خلال كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني،أبو بكر حسيني،إشراف،مختار نويرات،رسالة ماجستير (مخطوط) عنابة (الجزائر)،1994م.

سادساً: المراجع الإلكترونية ومواقعها:

224. رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه للسيد مصطفى جمال الدين
www.alfasseh.com/vbshowthread.php?=116009

230.قراءة سياسية لأصل الإجماع: محمد عابد الجابري.
www.aljabriabed.net/ijmaa 4.htm

231.المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته:محمود عبد الله فجالhttp/www.islammemo cc/article 1.aspx

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
مقدمة.....	أ-ح
تمهيد:.....	13
الفصل الأول: مفاهيم العنوان وقضايا المصطلح.....	
1-شرح أوّلي لمفاهيم العنوان.....	18
1-1-تحديد مفهوم كلمة (مصطلح)	18
1-2- تحديد مفهوم كلمة (لغة).....	26
1-3-كتاب الخصائص :دراسة من حيث الشكل والمنهج والمضمون	34
أ- من حيث الشكل.....	35
ب- من حيث المنهج و المضمون	63
2-علم المصطلح تأسيس نظري.....	45
الفصل الثاني:المصطلحات اللغوية العربية قبل ابن جني:.....	64
توطئة:.....	64
1-المصطلحات اللغوية عند أبي الأسود.....	66
2- المصطلحات اللغوية عند الخليل وسيبويه.....	71
3- المصطلحات اللغوية عند الفراء.....	86
4- المصطلحات اللغوية عند المبرد.....	93
5- المصطلحات اللغوية عند ابن السراج.....	100
6- المصطلحات اللغوية عند أبي علي الفارسي.....	107
7- المصطلحات اللغوية عند الخوارزمي.....	115
الفصل الثالث: المصطلحات اللغوية الخاصة في كتاب الخصائص.....	121
1- المصطلحات الخاصة بالجانب الصوتي.....	122
1-1 -المصطلحات المتعلقة بصفات الأصوات.....	122
1-1-1- مطل الحركات	122
1-1-2- التطويح.....	124

1-1-3- الجرس والصدى..... 128
1-2-المصطلحات المتعلقة بالصوامت:..... 129
1-2-1-الإبدال..... 129
1-2-2- الإخفاء..... 134
1-2-3- الإدغام..... 136
1-2-4- الإظهار..... 141
1-2-5- القلب المكاني..... 143
1-3-المصطلحات المتعلقة بالصوائت:..... 145
1-3-1-الاختلاس..... 145
1-3-2-الإعلال..... 146
1-3-3- الإمالة..... 148
1-3-4- الجوار..... 150
1-3-5- الروم..... 152
1-3-6-الإشمام..... 153
1-3-7- المد (حروف اللين المصوتة)..... 155
2- المصطلحات الخاصة بالجانب النحوي والصرفي:..... 157
2-1 المصطلحات النحوية:..... 157
2-1-1-النحو..... 157
2-1-2-الإعراب..... 160
2-1-3-البناء..... 162
2-1-4-الجملة..... 164
2-1-5- اسم العلم..... 166
2-1-6-كان الحدثية والزمانية..... 168
2-1-7-ما الحجازية..... 169
2-1-8- الفاعل والمفعول..... 170

2-1-10- مالم يسم فاعله..... 172
2-1-11- التمييز..... 174
2-1-12-الإضافة..... 175
2-1-13-الصفة..... 177
2-1-14-التوكيد..... 179
2-1-15-العطف..... 181
2-1-16-البدل..... 183
2-1-17-النداء..... 184
2-1-18-الندبة..... 186
2-1-19-الترخيم..... 187
2-1-20-ما لا ينصرف..... 188
2-2 المصطلحات الصرفية:..... 190
2-2-1- اسم الفعل..... 190
2-2-2- اسم الفاعل و اسم المفعول..... 192
2-2-3-أفعل التفضيل..... 194
2-2-4- الاشتقاق الأكبر..... 195
2-2-5-التثنية..... 197
2-2-6- التذكير و التأنيث..... 198
2-2-7-المصدر..... 200
2-3 -مصطلحات أصول النحو:..... 204
2-3-1-إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول..... 204
2-3-2- إدراج العلة واختصارها..... 206
2-3-3- الاجماع..... 207
2-3-4-الاستحسان..... 211
2-3-5- تخصيص العلل..... 214

2-3-6-ترافع الأحكام..... 214
2-3-7- الحمل..... 216
2-3-8- الدور ودور الاعتلال..... 219
2-3-9- السماع..... 220
2-3-10- العلة..... 225
أ-العلة الفقهية..... 226
ب-العلة النحوية..... 226
ج-العلة الكلامية..... 227
د-العلة الموجبة..... 228
هـ- العلة المجوزة..... 228
و-العلة وعلة العلة وتتميم العلة..... 229
2-3-11- القياس..... 229
أ-القياس المعنوي..... 223
ب-القياس اللفظي..... 234
ج-القياس المطرد..... 234
د-القياس الشاذ..... 234
2-3-12-المنصوص والمقيس عليه والمنقول..... 235
2-3-13- المنزلة بين المنزلتين..... 238
2-3-14-النقض..... 238
3- المصطلحات الخاصة بالجانب البلاغي:..... 239

3-1- مصطلحات علم المعاني..... 239
3-1-1-الإيجاز والإطناب..... 239
3-1-2- الخبر..... 241
3-1-3- شجاعة العربية..... 244
3- 2- مصطلحات علم البيان :..... 245

3-2-1- الإيماء والإشارة..... 245
3-2-2- التعريض..... 247
3-2-3-التلويح..... 248
3-2-4-الرمز..... 248
3-2-5-الاتساع..... 250
3-2-6- الاستعارة 252
3-2-7- الحقيقة و المجاز..... 254
3- 3- مصطلحات علم البديع:..... 255
3-3-1- الانتقال..... 256
3-3-2-التجريد..... 258
3-3-3- التجنيس..... 260
3-3-4-التطوع بما لا يلزم..... 261
3-3-5- التكلف..... 263
3-3-6-التلطف..... 264
3-3-7-حسن التأليف..... 266
3-3-8-السجع..... 267
الفصل الرابع :المصطلحات اللغوية العامة في كتاب الخصائص..... 269
1- القول و الكلام..... 269
2- الإتباع..... 272
3-أصل الكلام..... 275
4-إصلاح اللفظ..... 277
5-إمساس الألفاظ أشباه المعاني..... 279
6-اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين..... 282
7-البدل والعوض..... 284
8-التحريف..... 285
9-تدريج اللغة..... 288

10–التضمين..... 291
11– تلاقي اللغة..... 294
12– تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني..... 295
13– التوقع وثبوت الأمر في النفس..... 299
14 – الحذف..... 301
15– خلع الأدلة..... 305
16– السلب..... 307
17– السماع من العربي الفصيح لا من غيره..... 309
18–الطبيعة والسليقة..... 311
19– العدول (العدل)..... 314
20– فك الصيغ..... 317
21–اللفظ يرد محتملا لأمرين..... 318
خاتمة..... 322
فهرس المصادر والمراجع:..... 328

ملخص:

يتناول هذا البحث الجوانب المصطلحية عند ابن جني من خلال دراسة المنظومة المصطلحية التي تضمّنها كتابه الخصائص ،وقد تناول بالدراسة والتحليل المصطلحات اللغوية التي شملت المصطلحات الخاصّة التي تخصّ علماً بعينه ،وهي المصطلحات الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية ،والمصطلحات اللغوية العامّة التي ليس لها علاقة مباشرة بأحد العلوم الأربعة بعد ما حاولت هذه الدراسة قبل ذلك أن تنظر في أهمّ قضايا المصطلح وجوانبه المتّصلة به ،وكذا ضبط بعض المفاهيم الأساسيّة التي شكّلت العنوان الرئيس للبحث ،ثم التأصيل ـ بعد ذلك ـ للمصطلحات اللغوية عند أوائل اللغويين والنحاة والبلاغيين قبل ابن جني ،ابتداءً من أبي الأسود الدؤلي والخليل وسيبويه وصولاً إلى الخوارزمي ؛لأنّه خصّص للمصطلح كتاباً كاملاً في الفترة التي سبقت ابن جني أسماه مفاتيح العلوم ،وذلك لمحاولة استيفاء كلّ الحقب التاريخية التي سبقت القرن الرابع الهجري وهو ما مثّل الجانب النظري من البحث ،وأمّا في جانبه التطبيقي فتطرّق إلى دراسة المصطلحات اللغوية الخاصّة بكلّ علم من علوم اللغة الصوتية والصرفية والنحوية ؛وشملت النحوية مصطلحات النحو وأصوله ثمّ البلاغية في اللغة والاصطلاح، ثمّ النظر في الأبعاد اللغوية والفكرية في اختيار تلك المصطلحات ،ثُمّ تطرّق بعد ذلك إلى دراسة المصطلحات اللغوية العامّة المتّصلة بالظواهر اللغوية عموماً ،وقد شملت بعضُ تلك المصطلحات دراسةً لما يقابلها من مصطلحات لسانية حديثة عكست تأثّر الدراسات الحديثة بفكر ابن جني اللغوي في القرن الرابع الهجري ،وقد جاءت تلك المصطلحات اختصاراً لعبارات طويلة استخدمها ابن جني للتعبير عن فكرته، وقد اقتصر هذا البحث على المصطلحات الواضحة مفاهيمها عند ابن جني ،وختمت الدراسة بخاتمة تضمّنت جملة من النتائج التي توصّل إليها هذا البحث.

Résumé:
Cette recherche porte sur la terminologie chez IBEN JENNI à travers une étude du système terminologique comprise dans son livre "EL KASSA_ISSE "où il étudie et développe la terminologie linguistique qui englobe la terminologie spécifique d'une science en tant que la terminologie phonétique ,de la conjugaison ,grammaire et de la rhétorique ainsi que la terminologie linguistique générale qui n'a pas une relation directe avec aucune des 4scienc .Cette étude après avoir essayé avant cela de voire des cas essentiels du terme et tout ce qui trouve autour ainsi que l'essai de terminer certaines de ces sens essentiel qui a constitué le principal de cette recherche après cela revenir aux sources de la terminologie linguistique chez les premiers spécialistes de la langue ,les grammairiens et les rhétorique savant IBN JENNIa commencé par Abi_AlessouedEddouEli et khalil et sébaouih jusque à ELkhaouarizmi parce qu'il a consacré un livre complet lors de la période qui a précèdé Iben Jenni une titubation "MAFATIH EL OULOUM" (clés des science).Cet essai a englobé toute la période qui a précède le 4^{ém}siècle de l'hégire et cela a représenté le coté théorique de la recherche tandis –que le coté pratique s'est occupé de l'étude linguistique spécifique a chaque science des sciences linguistique ,phonétique ,conjugale , grammaticale ,étude grammaticale a englobé terminologie de la grammaire et ses sources après cela la rhétorique de la langue ,après le regarde sur les portées linguistique et de la pensée à travers l'expérimentation de ces terminologies après cela on a aborde l'étude de ces terminologies linguistiques générales et elle a englobé certains cotés de ces terminologies une étude par ce qu'elle rencontre comme terminologie phonétique récente qui a montré l'impact sur les études récentes de la pensée linguistique d'Iben Jenni lors du 4^{éme} siècle de l'hégire ces terminologies sont venus remplacer des termes longs employés par Iben Jenni pour traduire sa pensée .Cette étude s'est concentre sur les terminologies claires chez Iben Jenni ainsi que cette dernière a conclu par un ensemble de résultats de la recherche.